

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

قال شيخ الإسلام

قدس الله روحه ونور ضربه

فصل

أسماء القرآن

القرآن ، الفرقان ، الكتاب ، الهدى ، النور ، الشفاء ، البيان ،
الموعظة ، الرحمة ، بصائر ، البلاغ ، الكريم ، المجيد ، العزيز ، المبارك ،
التنزيل ، المنزل ، الصراط المستقيم ، جبل الله ، الذكر ، الذكري ،
تذكرة (وَإِنَّهُ لَتَذْكُرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ) (إِنَّهُمْ تَذْكُرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ) (مُصَدِّقًا
لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) و (تَصَدِّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ) المهيمن عليه ، (وَتَفْصِيلَ كُلِّ
شَيْءٍ) ، (تَبَيِّنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) ، المتشابه ، الثاني ، الحكيم (تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ

الْحَكِيمِ) محكم ، الفصل (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) ،
 البرهان ، (قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا) على
 أحد القولين ، الحق (قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ) ، عربي مبين ، أحسن
 الحديث ، أحسن القصص على قول ، كلام الله (فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ)
 ، العلم ، (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ) ، العلي
 الحكيم (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ) ، القيم ، (يَنْتَلُوا صُحُفًا
 مُطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ) (أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلِتَمَّجْعَلْ لَهُ عِجَابًا * قَيِّمًا)
 ، وحي في قوله : (إِنَّهُ هُوَ الْوَحْيُ يُوحَى) ، حكمة في قوله :
 (وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ) ، وحكما في قوله :
 (أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا) ونبأ على قول في قوله : (عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ) ،
 ونذير على قول (هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّذُرِ الْأُولَى) في حديث أبي موسى
 شافعا مشفعا وشاهداً مصدقا ، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم « حجة
 لك أو عليك » وفي حديث الحارث عن علي « عصمة لمن استمسك به » .
 وأما وصفه بأنه بقص وينطق ويحكم ويفتي ويبشر ويهدي فقال :
 (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَنْقُصُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ) (هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ)
 (قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ) أي يفتيكم ، أيضا
 (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ) .

فصل

في الآيات الدالة على اتباع القرآن .

قوله : (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) فإنه في التفسير المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الله (١) .

(١) يياض بالأصل .

وسئل رحمه الله

عن أحاديث هل هي صحيحة وهل رواها أحد من المعبرين بإسناد صحيح ؟ إلخ . فقال :

فصل

وأما حديث فاتحة الكتاب فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) قال الله : حمدني عبدي ، وإذا قال : (اَلرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) قال الله : أثني علي عبدي ، وإذا قال : (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) قال الله : مجدني عبدي . وإذا قال : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) قال : هذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قال : هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل »

وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس قال : « بينما جبريل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقیضاً من فوقه فرفع رأسه ، فقال : هذا باب من السماء فتح اليوم ولم يفتح قط إلا اليوم ، فنزل منه ملك فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض ، ولم ينزل قط إلا اليوم ، فسلم وقال : أبشر بنورین أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منها إلا أعطيته » وفي بعض الأحاديث : « إن فاتحة الكتاب أعطيها من كنز تحت العرش »

فصل

قال الله تعالى : في أم القرآن والسبع المثاني والقرآن العظيم : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وهذه السورة هي أم القرآن ، وهي فاتحة الكتاب ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم ، وهي الشافية وهي الواجبة في الصلوات لا صلاة إلا بها ، وهي الكافية تكفي من غيرها ولا يكفي غيرها عنها .

والصلاة أفضل الأعمال ، وهي مؤلفة من كلم طيب وعمل صالح ؛ أفضل كلها الطيب وأوجه القرآن وأفضل عملها الصالح وأوجه السجود كما جمع بين الأمرين في أول سورة أنزلها على رسوله حيث افتتحها

بقوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) وختمها بقوله : (وَأَسْجُدْ
وَاقْتَرِبْ) فوضعت الصلاة على ذلك أولها القراءة وآخرها السجود .

ولهذا قال سبحانه في صلاة الخوف : (فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ
وَرَائِكُمْ) والمراد بالسجود الركعة التي يفعلونها وحدهم بعد مفارقتهم
للإمام ، وما قبل القراءة من تكبير واستفتاح ، واستعاذة ، هي تحريم
للصلاة ، ومقدمة لما بعده ، أول ما يتدنى به كالتقدمة ، وما يفعل بعد
السجود من قعود ، وتشهده فيه التحية لله ، والسلام على عباده الصالحين
والدعاء والسلام على الحاضرين ، فهو تحليل للصلاة ومعقبة لما قبله ،
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها
التكبير ، وتحليلها التسليم »

ولهذا لما تنازع العلماء أيما أفضل كثرة الركوع والسجود أو طول
القيام أو هما سواء ؟ على ثلاثة أقوال عن أحمد وغيره : كان الصحيح
أنهما سواء ، القيام فيه أفضل الأذكار ، والسجود أفضل الأعمال
فاعتدلا ؛ ولهذا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم معتدلة ،
يجعل الأركان قريباً من السواء ، وإذا أطال القيام طويلاً كثيراً — كما
كان يفعل في قيام الليل وصلاة الكسوف — أطال معه الركوع والسجود ،
وإذا اقتصد فيه اقتصد في الركوع والسجود ، وأم الكتاب ، كما أنها
القراءة الواجبة فهي أفضل سورة في القرآن . قال النبي صلى الله عليه

وسلم في الحديث الصحيح : « لم ينزل في التوراة ولا الإنجيل ولا الزبور ولا القرآن مثلها ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » ، وفضائلها كثيرة جداً .

وقد جاء مأثوراً عن الحسن البصري رواه ابن ماجه وغيره أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب ، جمع علمها في الأربعة ، وجمع علم الأربعة في القرآن ، وجمع علم القرآن في المفصل ، وجمع علم المفصل في أم القرآن . وجمع علم أم القرآن في هاتين الكلمتين الجامعتين (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ) وإن علم الكتب المنزلة من السماء اجتمع في هاتين الكلمتين الجامعتين .

ولهذا ثبت في الحديث الصحيح حديث : إن الله تعالى يقول : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين : نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل . فإذا قال : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) قال الله : حمدني عبدي ، وإذا قال : (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) قال الله أثنى علي عبدي ، وإذا قال : (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) قال الله عز وجل : مجدي عبدي « وفي رواية : فوض إلي عبدي ، وإذا قال : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ) قال : فهذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قال : فهو لاء لعبدي ولعبدي ما سأل «

فقد ثبت بهذا النص أن هذه السورة منقسمة بين الله وبين عبده وأن هاتين الكلمتين مقسم السورة ، ف (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) مع ما قبله لله ، وإياك نستعين مع ما بعده للعبد وله ما سأل . ولهذا قال من قال من السلف : نصفها ثناء ونصفها مسألة ، وكل واحد من العبادة والاستعانة دعاء .

وإذا كان الله قد فرض علينا أن نتاجيه وندعوه بهاتين الكلمتين في كل صلاة ، فمعلوم أن ذلك يقتضي أنه فرض علينا أن نعبد ونستعينه ؛ إذ إيجاب القول الذي هو إقرار واعتراف ودعاء وسؤال هو إيجاب للمعناه ليس إيجاباً للمجرد لفظ لا معنى له ، فإن هذا لا يجوز أن يقع ؛ بل إيجاب ذلك أبلغ من إيجاب مجرد العبادة والاستعانة ، فإن ذلك قد يحصل أصله بمجرد القلب ، أو القلب والبدن ، بل أوجب دعاء الله عز وجل ومناجاته ، وتكليمه ومخاطبته بذلك ليكون الواجب من ذلك كاملاً صورة ومعنى بالقلب وبسائر الجسد .

وقد جمع بين هذين الأصلين الجامعين إيجاباً وغير إيجاب في مواضع ، كقوله في آخر سورة هود : (فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) وقول العبد الصالح شعيب : (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) وقول إبراهيم والذين معه : (رَبَّنَا عَلَيْنَا نَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبَأْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) وقوله سبحانه إذ أمر رسوله أن يقول : (كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ

هُورِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ . (

فأمر نبيه بأن يقول : على الرحمن توكلت وإليه متاب ، كما أمره بها في قوله : (فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) والأمر له أمر لأمته ، وأمره بذلك في أم القرآن وفي غيرها لأمته ليكون فعلهم ذلك طاعة لله وامثالاً لأمره ، ولا يتقدموا بين يدي الله ورسوله ؛ ولهذا كان عامة ما يفعله نبينا صلى الله عليه وسلم والخالصون من أمته من الأدعية والعبادات وغيرها إنما هو بأمر من الله ؛ بخلاف من يفعل ما لم يؤمر به وإن كان حسناً أو عفواً ، وهذا أحد الأسباب الموجبة لفضله وفضل أمته على من سوام ، وفضل الخالصين من أمته على المشوبين الذين شابوا ما جاء به بغيره ، كلنحرفين عن الصراط المستقيم .

وإلى هذين الأصلين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقصد في عباداته وأذكاره ومناجاته ، مثل قوله في الاصححة : « اللهم هذا منك ولك » فإن قوله : « منك » هو معنى التوكل والاستعانة ، وقوله : « لك » هو معنى العبادة ، ومثل قوله في قيامه من الليل : « لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني ، أنت الحي الذي لا تموت ، والجن والإنس يموتون » إلى أمثال ذلك .

إذا تقرر هذا الأصل فالإنسان في هذين الواجبين لا يخلو من أحوال أربعة هي القسمة الممكنة ، إما أن يأتي بها ، وإما أن يأتي بالعبادة فقط ، وإما أن يأتي بالاستعانة فقط ، وإما أن يتركها جميعاً .

ولهذا كان الناس في هذه الأقسام الأربعة : بل أهل الديانات هم أهل هذه الأقسام ، وهم المقصودون هنا بالكلام .

قسم يغلب عليه قصد التأله لله ومتابعة الأمر والهي والإخلاص لله تعالى ، واتباع الشريعة في الخضوع لأوامره وزواجه وكمالاته الكونيات ؛ لكن يكون منقوصاً من جانب الاستعانة والتوكل ، فيكون إما عاجزاً وإما مفرطاً ، وهو مغلوب إما مع عدوه الباطن ، وإما مع عدوه الظاهر ، وربما يكثر منه الجزع مما يصيبه ، والحزن لما يفوته ، وهذا حال كثير ممن يعرف شريعة الله وأمره ، ويرى أنه متبع للشريعة وللعبادة الشرعية ، ولا يعرف قضاء وقدره ، وهو حسن القصد طالب للحق ، لكنه غير عارف بالسبيل الموصلة ، والطريق المفضية .

وقسم يغلب عليه قصد الاستعانة بالله والتوكل عليه ، وإظهار الفقر والفاقة بين يديه ، والخضوع لقضائه وقدره وكمالاته الكونيات ؛ لكن يكون منقوصاً من جانب العبادة وإخلاص الدين لله ، فلا يكون مقصوده

أن يكون الدين كله لله ، وإن كان مقصوده ذلك فلا يكون متبعاً لشريعة الله عز وجل ومنهاجه ؛ بل قصده نوع سلطان في العالم ، إما سلطان قدرة وتأثير ، وإما سلطان كشف وإخبار ، أو قصده طلب ما يريد ودفع ما يكرهه بأي طريق كان ، أو مقصوده نوع عبادة وتآله بأي وجه كان همته في الاستعانة والتوكل المعينة له على مقصوده ، فيكون إما جاهلاً وإما ظالماً تاركا لبعض ما أمره الله به ، راكبا لبعض ما نهى الله عنه ، وهذه حال كثير ممن يتآله ويتصوف ويتفكر ، ويشهد قدر الله وقضائه ، ولا يشهد أمر الله ونهيه ، ويشهد قيام الأكوان بالله وفقرها إليه ، وإقامته لها ولا يشهد ما أمر به وما نهى عنه ، وما الذي يحبه الله منه ويرضاه ، وما الذي يكرهه منه ويسخطه .

ولهذا يكثر في هؤلاء من له كشف وتأثير وخرق عادة مع انحلال عن بعض الشريعة ، ومخالفة لبعض الأمر ، وإذا أوغل الرجل منهم دخل في الإباحية والانحلال ، وربما صعد إلى فساد التوحيد فيخرج إلى الاتحاد والحلول المقيد ، كما قد وقع لكثير من الشيوخ ، ويوجد في كلام صاحب « منازل السائرین » وغيره ما يفضي إلى ذلك .

وقد يدخل بعضهم في « الاتحاد المطلق والقول بوحدة الوجود » فيعتقد أن الله هو الوجود المطلق ، كما يقول صاحب « الفتوحات المكية » في أولها :

الرب حق والعبد حق ياليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنى يكلف
وقسم ثالث معروضون عن عبادة الله وعن الاستعانة به جميعا .

وهم فريقان : أهل دنيا وأهل دين ، فأهل الدين منهم هم أهل الدين
الفاسد الذين يعبدون غير الله ، ويستعينون غير الله بظنهم وهوهم
(إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى)
وأهل الدنيا منهم الذين يطلبون ما يشتهونه من العاجلة
بما يعتقدونه من الأسباب .

واعلم أنه يجب التفريق بين من قد يعرض عن عبادة الله والاستعانة
به ، وبين من يعبد غيره ويستعين بسواه .

فصل

قال الله عز وجل في أول السورة : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فبدأ
بهذين الاسمين : الله ، والرب . و « الله » هو الإله المعبود ، فهذا
الاسم أحق بالعبادة ؛ ولهذا يقال : الله أكبر . الحمد لله ، سبحان الله

لا إله إلا الله ، و « الرب » هو المربي الخالق الرازق الناصر الهادي ، وهذا الاسم أحق باسم الاستعانة والمسالمة .

ولهذا يقال : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ) (رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي) (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا) (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) . فعامية المسالمة والاستعانة المشروعة باسم الرب .

فالاسم الأول يتضمن غاية العبد ومصيره ومنتهاه ، وما خلق له وما فيه صلاحه وكماله ، وهو عبادة الله ، والاسم الثاني يتضمن خلق العبد ومبتداه ، وهو أنه يربه ويتولاه ، مع أن الثاني يدخل في الأول دخول الربوبية في الإلهية ، والربوبية تستلزم الألوهية أيضاً . والاسم « الرحمن » يتضمن كمال التعليق ، ويوصف الحاليين فيه تتم سعادته في دنياه وأخراه .

ولهذا قال تعالى : (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ) فذكر هنا الأسماء الثلاثة : (الرَّحْمَنِ) و (رَبِّي) و (إِلَه) وقال : (عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ) كما ذكر الأسماء الثلاثة في أم القرآن ؛ لكن بدأ هناك باسم الله ؛ ولهذا بدأ في السورة بـ (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فقدم الاسم وما يتعلق به من العبادة ؛ لأن

تلك السورة فاتحة الكتاب وأم القرآن ، فقدم فيها المقصود الذي هو
العلة الغائية ، فإنها علة فاعلية للعلة الغائية . وقد بسطت هذا المعنى في
مواضع ؛ في أول « التفسير » وفي « قاعدة المحبة والإرادة » وفي
غير ذلك .

فصل

ولما كان علم النفوس بحاجتهم وفقرهم إلى الرب قبل علمهم بحاجتهم
وفقرهم إلى الإله المعبود ، وقصدم لدفع حاجاتهم العاجلة قبل الآجلة ،
كان إقرارهم بالله من جهة ربوبيته أسبق من إقرارهم به من جهة
ألوهيته ، وكان الدعاء له والاستعانة به والتوكل عليه فيهم أكثر من
العبادة له ، والإنابة إليه .

ولهذا إنما بعث الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك
له ، الذي هو المقصود المستلزم للإقرار بالربوبية ، وقد أخبر عنهم أنهم
(وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) ، وأنهم إذا مسهم الضر ضل من
يدعون إلا إياه وقال : (وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوَاجٌ كَظُلُجٍ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)
فأخبر أنهم مقرون بربوبيته ، وأنهم مخلصون له الدين إذا مسهم

الضر في دعائهم واستعانتهم ، ثم يعرضون عن عبادته في حال حصول أغراضهم .

وكثير من المتكلمين إنما يقررون الوحدانية من جهة الربوبية ، وأما الرسل فهم دعوا إليها من جهة الألوهية ، وكذلك كثير من المتصوفة المتعبدة وأرباب الأحوال إنما توجههم إلى الله من جهة ربوبيته ؛ لما يمدح به في الباطن من الأحوال التي بها يتصرفون ، وهؤلاء من جنس الملوك ، وقد ذم الله عز وجل في القرآن هذا الصنف كثيراً ، فتدبر هذا فإنه تنكشف به أحوال قوم يتكلمون في الحقائق ، ويعملون عليها ، وهم لعمري في نوع من الحقائق الكونية القدريّة الربوبية لا في الحقائق الدينية الشرعية الإلهية ، وقد تكلمت على هذا المعنى في مواضع متعددة ، وهو أصل عظيم يجب الاعتناء به ، والله سبحانه أعلم .

فصل

وذلك أن الإنسان بل وجميع المخلوقات عباد لله تعالى فقراء إليه ممالك له ، وهو ربهم ومليكهم وإلههم ، لا إله إلا هو ، فالمخلوق ليس له من نفسه شيء أصلاً ؛ بل نفسه وصفاته وأفعاله وما ينتفع به أو يستحقه وغير ذلك إنما هو من خلق الله ، والله عز وجل رب

ذلك كله ومليكه ، وبارئته وخالقه ، ومصوره .

وإذا قلنا ليس له من نفسه إلا العدم فالعدم ليس هو شيئاً يقتصر إلى فاعل موجود ؛ بل العدم ليس بشيء ، وبقاؤه مشروط بعدم فعل الفاعل ، لا أن عدم الفاعل يوجب مقتضيه كما يوجب الفاعل المفعول الموجود ؛ بل قد يضاف عدم المعلول إلى عدم العلة ، وبينهما فرق ، وذلك أن المفعول الموجود إنما خلقه وأبدعه الفاعل ، وليس المعدوم أبدعه عدم الفاعل ، فإنه يفضى إلى التسلسل والدور ؛ ولأنه ليس اقتضاء أحد العدمين للآخر بأولى من العكس ؛ فإنه ليس أحد العدمين مميزاً لحقيقة استوجب بها أن يكون فاعلاً ، وإن كان يعقل أن عدم المقتضى أولى بعدم الأثر من العكس ، فهذا لأنه لما كان وجود المقتضى هو المفيد لوجود المقتضى صار العقل بضيف عدمه إلى عدمه إضافة لزومية ؛ لأن عدم الشيء إما أن يكون لعدم المقتضى أو لوجود المانع . وبعد قيام المقتضى لا يتصور أن يكون العدم إلا لأجل هاتين الصورتين أو الحالتين ؛ فلما كان الشيء الذي انعقد سبب وجوده يعوقه [ويمنعه] المانع المنافي وهو أمر موجود ، وتارة لا يكون سببه قد انعقد صار عدمه تارة ينسب إلى عدم مقتضيه ، وتارة إلى وجود مانعه ومنافيه .

وهذا معنى قول المسلمين : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ؛ إذ

مشيئته هي الموجبة وحدها لا غيرها ، فيلزم من اتفائها اتقاؤه لا يكون شيء حتى تكون مشيئته ، لا يكون شيء بدونها بحال ، فليس لنا سبب يقتضى وجود شيء حتى تكون مشيئته مانعة من وجوده ، بل مشيئته هي السبب الكامل ، فمع وجودها لا مانع ، ومع عدمها لا مقتضى (مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ) (وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ) (قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ) .

وإذا عرف أن العبد ليس له من نفسه خير أصلاً ؛ بل ما بنا من نعمة فمن الله ، وإذا مسنا الضر فإليه نجأ ، والخير كله بيديه ، كما قال : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)

وقال : (أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) . وقال النبي صلى الله عليه وسلم في سيد الاستغفار الذي في صحيح البخاري : « اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك علي ، وأبوء بذنبي ، فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » وقال في دعاء الاستفتاح الذي في صحيح مسلم :

« ليك وسعديك ، والخير بيدك ، والشر ليس إليك ، تباركت ربنا وتعاليت »

وذلك أن الشر إما أن يكون موجوداً أو معدوماً ، فالمعدوم سواء كان عدم ذات أو عدم صفة من صفات كلها أو فعل من أفعالها ، مثل عدم الحياة أو العلم ، أو السمع أو البصر ، أو الكلام أو العقل ، أو العمل الصالح على تنوع أصنافه ، مثل معرفة الله ومحبه وعبادته والتوكل عليه ، والإنابة إليه ، ورجائه وخشيته ، وامثال أوامره واجتناب نواهيه ، وغير ذلك من الأمور المحمودة الباطنة والظاهرة ، من الأقوال والأفعال . فإن هذه الأمور كلها خيرات وحسنات ، وعدمها شر وسيئات ؛ لكن هذا العدم ليس بشيء أصلاً ، حتى يكون له باري وفاعل فيضاف إلى الله ، وإنما هو من لوازم النفس التي هي حقيقة الإنسان قبل أن تخلق وبعد أن خلقت ؛ فإنها قبل أن تخلق عدم مستلزم لهذا العدم ، وبعد أن خلقت - وقد خلقت ضعيفة ناقصة - فيها النقص والضعف والعجز فإن هذه الأمور عدمية ، فأضيف إلى النفس من باب إضافة عدم المعلول إلى عدم علته ، وعدم مقتضيه ، وقد تكون من باب إضافته إلى وجود منافيه من وجه آخر سنيينه إن شاء الله تعالى .

و « نكتة الأمر » أن هذا الشر والسيئات العدمية ، ليست موجودة حتى يكون الله خالقها ، فإن الله خالق كل شيء .

والمعدومات تنسب تارة إلى عدم فاعلها ، وتارة إلى وجود مانعها
فلا تنسب إليه هذه الشرور العدمية على الوجهين :

أما « الأول » فلأنه الحق المبين فلا يقال عدمت لعدم
فاعلها ومقتضيها .

وأما « الثانى » — وهو وجود المانع — فلأن المانع إنما يحتاج إليه
إذا وجد المقتضى ، ولو شاء فاعلها لما منعه مانع ، وهو — سبحانه —
لا يمنع نفسه ما شاء فعله : بل هو فعال لما يشاء ؛ ولكن الله قد يخلق
هذا سبباً ومقتضياً ومانعاً ، فإن جعل السبب تاماً لم يمنع شيئ وإن لم
يجعله تاماً منعه المانع لضعف السبب وعدم إعانة الله له ، فلا يعدم
أمر إلا لأنه لم يشأه ، كما لا يوجد أمر إلا لأنه يشأؤه ، وإنما تضاف
هذه السيئات العدمية إلى العبد لعدم السبب منه تارة ، ولوجود
المانع منه أخرى .

أما عدم السبب فظاهر ، فإنه ليس منه قوة ولا حول ولا خير
ولا سبب خير أصالة ، ولو كان منه شيء لكان سبباً فأضيف إليه
لعدم السبب ؛ ولأنه قد صدرت منه أفعال كان سبباً لها بإعانة الله له ،
فما لم يصدر منه كان لعدم السبب .

وأما وجود المانع المضاد له المتنافي فلأن نفسه قد تضيق وتضعف وتعجز أن تجمع بين أفعال ممكنة في نفسها ، متنافية في حقه ، فإذا اشتغل بسمع شيء أو بصره ، أو الكلام في شيء أو النظر فيه أو إرادته ، أو اشتغلت جوارحه بعمل كثير اشتغلت عن عمل آخر ، وإن كان ذلك خيراً لضيقه وعجزه ؛ فصار قيام إحدى الصفات والأفعال به مانعاً وصاداً عن آخر .

والضيق والعجز يعود إلى عدم قدرته ، فعاد إلى العدم الذي هو منه ، والعدم المحض ليس بشيء حتى يضاف إلى الله تعالى ، وأما إن كان الشيء موجوداً كالآلم وسبب الآلم فينبغي أن يعرف أن الشر الموجود ليس شراً على الإطلاق ، ولا شراً محضاً ، وإنما هو شر في حق من تألم به ، وقد تكون مصائب قوم عند قوم فوائد .

ولهذا جاء في الحديث الذي روينا مسلسلاً « آمنت بالقدر خيره وشره ، وحلوه ومره » وفي الحديث الذي رواه أبو داود : « لو أنفقت ملء الأرض ذهباً لما قبله منك حتى تؤمن بالقدر خيره وشره ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك » فالخير والشر هما بحسب العبد المضاف إليه كالحلو والمر سواء ، وذلك أن من لم يتألم بالشيء ليس في حقه شراً ، ومن تنعم به فهو في حقه خير ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من قص عليه أخوه رؤيا أن

يقول : « خيراً تلقاه وشرّاً توقاه ، خيراً لنا وشرّاً لأعدائنا » فإنه إذا أصاب العبد شر سر قلب عدوه ؛ فهو خير لهذا وشر لهذا ؛ ومن لم يكن له ولياً ولا عدواً فليس في حقه خيراً ولا شرّاً ، وليس في مخلوقات الله ما يؤلم الخلق كلهم دائماً ، ولا ما يؤلم جمهورهم دائماً ؛ بل مخلوقاته إما منعمة لهم أو لجمهورهم في أغلب الأوقات ، كالشمس والعافية ، فلم يكن في الموجودات التي خلقها الله ما هو شر مطلقاً عاماً .

فعلم أن الشر المخلوق الموجود شر مقيد خاص ، وفيه وجه آخر هو به خير وحسن ، وهو أغلب وجهيه ، كما قال تعالى : (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) وقال تعالى : (صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ) وقال تعالى : (مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ) وقال : (وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً) .

وقد علم المسلمون أن الله لم يخلق شيئاً ما إلا لحكمة ؛ فتلك الحكمة وجه حسنه وخيره ، ولا يكون في المخلوقات شر محض لا خير فيه ولا فائدة فيه بوجه من الوجوه ؛ وبهذا يظهر معنى قوله : « والشر ليس إليك » وكون الشر لم يضاف إلى الله وحده ؛ بل إما بطريق العموم أو يضاف إلى السبب أو يحذف فاعله .

فهذا الشر الموجود الخاص المقيد سببه : إما عدم وإما وجود ؛
فالعدم مثل عدم شرط أو جزء سبب ، إذ لا يكون سببه عدماً محضاً ،
فإن العدم المحض لا يكون سبباً تاماً لوجود ؛ ولكن يكون سبب الخير
واللذة قد انعقد ، ولا يحصل الشرط فيقع الألم ؛ وذلك مثل عدم فعل
الواجبات الذي هو سبب النجم والعقاب ، ومثل عدم العلم الذي هو سبب
ألم الجهل وعدم السمع والبصر والنطق الذي هو سبب الألم بالعمى والصمم
والبكم ، وعدم الصحة والقوة ، الذي هو سبب الألم والمرض ، والضعف .

فهذه المواضع ونحوها يكون الشر أيضاً مضافاً إلى العدم المضاف إلى
العبد ، حتى يتحقق قول الخليل : (وَإِذَا مَرَضْتُ فَبُشِّفْنِي) فإن
المرض وإن كان المأ موجوداً فسيببه ضعف القوة ، وانتفاء الصحة
الموجودة ، وذلك عدم هو من الإنسان المعدوم بنفسه ، حتى يتحقق
قول الحق (وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سِتْرَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) وقوله : (قُلْتُ أَنِّي هَذَا قَلٌّ
هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) ونحو ذلك فيما كان سببه عدم فعل الواجب
وكذلك قول الصحابي : وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان .

يبين ذلك أن المحرمات جميعها من الكفر والفسوق والعصيان إنما
يفعلها العبد لجهله أو لحاجته ، فإنه إذا كان عالماً بمضررتها وهو
غني عنها امتنع أن يفعلها ، والجهل أصله عدم ، والحاجة أصلها العدم .

فأصل وقوع السيئات منه عدم العلم والغنى ، ولهذا يقول في القرآن : (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ) (أَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ) ؟ (إِنَّهُمْ أَفْقَاءُ آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ * فَهُمْ عَلَىٰ آثَرِهِمْ هَرَعُونَ) إلى نحو هذه المعاني .

وأما الموجود الذي هو سبب الشر الموجود الذي هو خاص كالآلام ، مثل الأفعال المحرمة من الكفر الذي هو تكذيب أو استكبار ، والفسوق الذي هو فعل المحرمات ونحو ذلك . فإن ذلك سبب الندم والعقاب ، وكذلك تناول الأغذية الضارة ، وكذلك الحركات الشديدة المورثة للألم ، فهذا الوجود لا يكون وجوداً تاماً محضاً ؛ إذ الوجود التام المحض لا يورث إلا خيراً ، كما قلنا إن العدم المحض لا يقتضي وجوداً ؛ بل يكون وجوداً ناقصاً إما في السبب وإما في المحل ، كما يكون سبب التكذيب عدم معرفة الحق والإقرار به ، وسبب عدم هذا العلم والقول عدم أسبابه ، من النظر التام ، والاستماع التام لآيات الحق وأعلامه .

وسبب عدم النظر والاستماع : إما عدم المقتضى فيكون عدماً محضاً ، وإما وجود مانع من الكبر أو الحسد في النفس (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) وهو تصور باطل ، وسببه عدم غنى النفس بالحق فتعاض عنه بالخيال الباطل .

و « الحسد » أيضاً سببه عدم النعمة التي يصير بها مثل المحسود أو أفضل منه ؛ فإن ذلك يوجب كراهة الحاسد لأن يكافئه المحسود ، أو يتفضل عليه .

وكذلك الفسوق كالقتل والزنا وسائر القبائح ، إنما سببها حاجة النفس إلى الاشتفاء بالقتل والالتذاذ بالزنا ، وإلا فمن حصل غرضه بلا قتل أو نال اللذة بلا زنا لا يفعل ذلك ، والحاجة مصدرها العدم ، وهذا يبين — إذا تدبره الإنسان — أن الشر الموجود إذا أضيف إلى عدم أو وجود فلا بد أن يكون وجوداً ناقصاً ، فتارة يضاف إلى عدم كمال السبب أو فوات الشرط ، وتارة يضاف إلى وجود ، ويعبر عنه تارة بالسبب الناقص والمحل الناقص ، وسبب ذلك إما عدم شرط أو وجود مانع ، والمانع لا يكون مانعاً إلا لضعف المقتضى ، وكل ما ذكرته واضح بين ، إلا هذا الموضع ففيه غموض يتبين عند التأمل وله طرفان :

« أحدها » أن الموجود لا يكون سببه عدماً محضاً .

و « الثاني » أن الموجود لا يكون سبباً للعدم المحض ، وهذا معلوم بالبدية أن الكائنات الموجودة لا تصدر إلا عن حق موجود .

ولهذا كان معلوماً بالفطرة أنه لا بد لكل مصنوع من صانع ،
كما قال تعالى : (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ) يقول :
أخلقوا من غير خالق خلقهم أم هم خلقوا أنفسهم ؟

ومن المتكلمين من استدل على هذا المطلوب بالقياس ، وضرب
المثال . والاستدلال عليه ممكن ، ودلائله كثيرة ، والفطرة عند صحتها
أشد إقراراً به ، وهو لها أبده ، وهي إليه أشد اضطراراً من المثال
الذي يقاس به .

وقد اختلف أهل الأصول في العلة الشرعية ، هل يجوز تعليل
الحكم الوجودي بالوصف العدمي فيها مع قولهم : إن العدمي يعلل
بالعدمي ؟ فمنهم من قال : يعلل به ، ومنهم من أنكر ذلك ، ومنهم
من فصل بين ما لا يجوز أن يكون علة للوجود في قياس العلة ،
ويجوز أن تكون علة له في قياس الدلالة فلا يضاف إليه في قياس
الدلالة ، وهذا فصل الخطاب ، وهو أن قياس الدلالة يجوز أن يكون
العدم فيه علة وجزءاً من علة ؛ لأن عدم الوصف قد يكون دليلاً على
وصف وجودي يقتضي الحكم .

وأما « قياس العلة » فلا يكون العدم فيه علة تامة ؛ لكن يكون
جزءاً من العلة التامة وشرطاً للعلة المقتضية التي ليست بتامة ، وقلنا :
جزء من العلة التامة ، وهو معنى كونه شرطاً في اقتضاء العلة الوجودية ،

وهذا نزاع لفظي ، فإذا حققت المعاني ارتفع . فهذا في بيان أحد الطرفين وهو أن الموجود لا يكون سببه عدماً محضاً .

وأما « الطرف الثاني » وهو أن الموجود لا يكون سبباً لوجود يستلزم عدماً فلأن عدم المحض لا يفتقر إلى سبب موجود ، بل يكفي فيه عدم السبب الموجود ؛ ولأن السبب الموجود إذا أثر فلا بد أن يؤثر شيئاً ، والعدم المحض ليس بشيء ، فالأثر الذي هو عدم محض بمنزلة عدم الأثر ؛ بل إذا أثر الإعدام فالإعدام أمر وجودي فيه عدم ، فإن جعل الموجود معدوماً والمعدوم موجوداً أمر معقول ، أما جعل المعدوم معدوماً فلا يعقل إلا بمعنى الإبقاء على عدم ، والإبقاء على عدم يكفي فيه عدم الفاعل ، والفرق معلوم بين عدم الفاعل وعدم الموجب في عدم العلة ، وبين فاعل عدم ، وموجب عدم ، وعلة عدم . والعدم لا يفتقر إلى الثاني ؛ بل يكفي فيه الأول .

فتبين بذلك الطرفان ، وهو أن عدم المحض الذي ليس فيه شوب وجود لا يكون وجوداً ما : لا سبباً ولا مسبباً ولا فاعلاً ولا مفعولاً أصلاً فالوجود المحض التام الذي ليس فيه شوب عدم لا يكون سبباً لعدم أصلاً ولا مسبباً عنه ولا فاعلاً له ولا مفعولاً ، أما كونه ليس مسبباً عنه ولا مفعولاً له فظاهر ، وأما كونه ليس سبباً له فإن كان سبباً لعدم محض فالعدم المحض لا يفتقر إلى سبب موجود ، وإن كان لعدم

فيه وجود فذاك الوجود لا بد له من سبب ولو كان سببه تاماً وهو قابل لما دخل فيه عدم ؛ فإنه إذا كان السبب تاماً والمحل قابلاً وجب وجود السبب فحيث كان فيه عدم فلعدم ما في السبب أو في المحل فلا يكون وجوداً محضاً .

فظهر أن السبب حيث تخلف حكمه إن كان لقوات شرط فهو عدم ، وإن كان لوجود مانع فإنما صار مانعاً لضعف السبب ، وهو أيضاً عدم قوته وكماله ، فظهر أن الوجود ليس سبب لعدم المحض ، وظهر بذلك القسمة الرباعية ، وهي أن الوجود المحض لا يكون إلا خيراً .

يبين ذلك أن كل شرفي العالم لا يخرج عن قسمين إما ألم وإما سبب الألم ، وسبب الألم مثل الأفعال السيئة المقتضية للعذاب ، والألم الموجود لا يكون إلا لنوع عدم ، فكما يكون سببه تفرق الاتصال ؛ وتفرق الاتصال هو عدم التأليف والاتصال الذي بينها ، وهو الشر والفساد .

وأما سبب الألم فقد قررت في « قاعدة كبيرة » أن أصل الذنوب هو عدم الواجبات لا فعل المحرمات ، وأن فعل المحرمات إنما وقع لعدم الواجبات ، فصار أصل الذنوب عدم الواجبات ، وأصل الألم

عدم الصحة ؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمهم في خطبة الحاجة أن يقولوا : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » فيستعيز من شر النفس الذي نشأ عنها من ذنوبها وخطاياها ، ويستعيز من سيئات الأعمال التي هي عقوباتها وآلامها ؛ فإن قوله : « ومن سيئات أعمالنا » قد يراد به السيئات في الأعمال ، وقد يراد به العقوبات ؛ فإن لفظ السيئات في كتاب الله يراد به ما يسوء الإنسان من الشر ، وقد يراد به الأعمال السيئة ، قال تعالى : (إِن تَمْسِكُمْ حَسَنَةً تَنْسُوهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا) وقال تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَاقِدَمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ) .

ومعلوم أن شر النفس هو الأعمال السيئة فتكون سيئات الأعمال هي الشر والعقوبات الحاصلة بها فيكون مستعيزاً من نوعي السيئات : الأعمال السيئة وعقوباتها ، كما في الاستعاذة بالمأمور بها في الصلاة : « أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والمات ، ومن فتنة المسيح الدجال » فأمرنا بالاستعاذة من العذاب عذاب الآخرة وعذاب البرزخ ، ومن سبب العذاب ، ومن فتنة الحيا والمات وفتنة المسيح الدجال ، وذكر الفتنة الخاصة بعد الفتنة العامة فتنة المسيح الدجال فإنها أعظم الفتن ، كما في الحديث الصحيح : « ما من خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من فتنة المسيح الدجال » .

فصل

إذا ظهر أن العبد وكل مخلوق فقير إلى الله محتاج إليه ليس فقيراً إلى سواه فليس هو مستغنياً بنفسه ولا بغير ربه ؛ فإن ذلك الغير فقير أيضاً محتاج إلى الله ، ومن المأثور عن أبي يزيد — رحمه الله — أنه قال : استغاثه المخلوق بالمخلوق كاستغاثه الغريق بالغريق . وعن الشيخ أبي عبد الله القرشي أنه قال : استغاثه المخلوق بالمخلوق كاستغاثه المسجون بالمسجون . وهذا تقرب وإلا فهو كاستغاثه العدم بالعدم ؛ فإن المستغاث به إن لم يخلق الحق فيه قوة وحولاً وإلا فليس له من نفسه شيء ، قال سبحانه : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) وقال تعالى : (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى) وقال تعالى : (وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) واسم العبد يتناول معنيين .

« أحدها » بمعنى العابد كرهاً كما قال : (إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا) وقال : (وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا) وقال : (بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (كُلُّ

لَهُ قَلْبُنُونَ) وقال : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا) .

و « الثاني » بمعنى العابد طوعاً وهو الذي يعبد ويستعينه ، وهذا هو المذكور في قوله : (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا) وقوله : (عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) وقوله : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) وقوله : (إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ) وقوله : (يَعْبادُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) وقوله : (وَادْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ) وقوله : (فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى) وقوله : (نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) وقوله : (سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) وقوله : (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ) .

وهذه العبودية قد يخلو الإنسان منها تارة ، وأما الأولى فوصف لازم ، إذا أريد بها جريان القدر عليه وتصريف الخالق له ، قال تعالى : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ) وعامة السلف على أن المراد بالاستسلام استسلامهم له بالخضوع والذل ، لا مجرد تصريف الرب لهم ، كما في قوله : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا) ، وهذا الخضوع والذل هو أيضاً لازم لكل عبد لا بد له من ذلك ، وإن

كان قد يعرض له أحياناً الإعراض عن ربه والاستكبار ، فلا بد له عند التحقيق من الخضوع والذل له ؛ لكن المؤمن يسلم له طوعاً فيحبه وبطبيع أمره ، والكافر إنما يخضع له عند رغبة ورهبة ، فإذا زال عنه ذلك أعرض عن ربه ، كما قال : (وَإِذْ أَمَرْنَا النَّاسَ بِالضُّرِّ دَعَاكَ لِحُبِّهِ - آوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ غُضُّهُ مَرَّكَانَ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ) وقال : (وَإِذْ أَمَرْنَا الضُّرَّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّيْكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا) .

وفقر المخلوق وعبوديته أمر ذاتي له لا وجود له بدون ذلك ، والحاجة ضرورية لكل المصنوعات المخلوقات ، وبذلك هي أهمها لخالقها وفاطرها إذ لا قيام لها بدونه ، وإنما يفترق الناس في شهود هذا الفقر والاضطرار وعزوبه عن قلوبهم .

و « أيضاً » فالعبد يفتقر إلى الله من جهة أنه معبوده الذي يحبه حب إجلال وتعظيم ، فهو غاية مطلوبه ومراده ومنتهى همته ، ولا صلاح له إلا بهذا ، وأصل الحركات الحب ، والذي يستحق المحبة لذاته هو الله ، فكل من أحب مع الله شيئاً فهو مشرك ، وحبه فساد ؛ وإنما الحب الصالح النافع حب الله والحب لله ، والإنسان فقير إلى الله من جهة عبادته له ومن جهة استعانت به للاستسلام والانقياد لمن أنت إليه فقير وهو ربك وإلهك .

وهذا العلم والعمل أمر فطري ضروري ؛ فإن النفوس تعلم فقرها إلى خالقها ، وتذل لمن افتقرت إليه ، وغناه من الصمدية التي انفرد بها ، فإنه (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وهو شهود الربوبية بالاستعانة والتوكل والدعاء والسؤال ، ثم هذا لا يكفيها حتى تعلم ما يصلحها من العلم والعمل ، وذلك هو عبادته والإنابة إليه ؛ فإن العبد إنما خلق لعبادة ربه فصلاحه وكماله ولذته وفرحه وسروره في أن يعبد ربه وينيب إليه ، وذلك قدر زائد على مسألته والافتقار إليه ؛ فإن جميع الكائنات حادثة بمشيئته ، قائمة بقدرته وملكته ، محتاجة إليه ، فقيرة إليه ، مسلمة له طوعاً وكرهاً ، فإذا شهد العبد ذلك وأسلم له وخضع فقد آمن بربوبيته ، ورأى حاجته وفقره إليه صار سائلاً له متوكلاً عليه مستعيناً به إما بحاله أو بقاله ، بخلاف المستكبر عنه المعرض عن مسألته .

ثم هذا المستعين به السائل له إما أن يسأل ما هو مأثور به ، أو ما هو منهي عنه ، أو ما هو مباح له ؛ ف « الأول » حال المؤمنين السعداء الذين حالهم (إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) و « الثاني » حال الكفار والفساق والعصاة الذين فيهم إيمان به وإن كانوا كفاراً كما قال : (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ) فهم مؤمنون بربوبيته ، مشركون في عبادته ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لحصين الخزاعي :

« يا حصين ، كم تعبد ؟ قال : سبعة آلهة : ستة في الأرض وواحد في السماء ، قال : فمن الذي تعد لرغبتك ورهبتك ؟ قال : الذي في السماء ، قال : أسلم حتى أعلمك كلمة ينفعك الله تعالى بها ، فأسلم ، فقال : قل : « اللهم ألهمني رشدي وقني شر نفسي » رواه أحمد وغيره .

ولهذا قال سبحانه وتعالى : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِلِعَالَمِهِمْ يَرْشُدُونَ)
أخبر سبحانه أنه قريب من عباده يجب دعوة الداعي إذا دعاه ، فهذا إخبار عن ربوبيته لهم ، وإعطائه سؤالهم ، وإجابة دعائهم : فإنهم إذا دعوه فقد آمنوا بربوبيته لهم ، وإن كانوا مع ذلك كفاراً من وجه آخر ، وفساقاً أو عصاة ، قال تعالى : (وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُمْ فَلَمَّا نَجَّيْكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا)

وقال تعالى : (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَانٌ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)
ونظائره في القرآن كثيرة ، ثم أحرهم بأمرين فقال :

(فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِلِعَالَمِهِمْ يَرْشُدُونَ) ف « الأول »
أن يطيعوه فيما أحرهم به من العبادة والاستعانة . و « الثاني » الإيمان بربوبيته وألوهيته ، وأنه ربهم وإلههم .

ولهذا قيل : إجابة الدعاء تكون عن صحة الاعتقاد ، وعن كمال

الطاعة ؛ لأنه عقب آية الدعاء بقوله : (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي) والطاعة والعبادة هي مصلحة العبد التي فيها سعادته ونجاته ، وأما إجابة دعائه وإعطاء سؤاله فقد يكون منفعة وقد يكون مضرة ، قال تعالى :
(وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا) وقال

تعالى : (وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفَضَّلْنَا بِهِمْ أَجَلَهُمْ) وقال تعالى عن المشركين : (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابَهُ مِنَ السَّمَاءِ أَوِ اثْقِنَا بِعَذَابِ أَلِيمٍ) وقال :

(إِنْ تَسْتَفِنُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) وقال :

(ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) وقال : (وَاتْلُ

عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) الآية

وقال : (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا

وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى

الْكَاذِبِينَ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل على أهل جابر

فقال : « لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ؛ فإن الملائكة يؤمنون على

ما تقولون » .

فصل

فالعبد كما أنه فقير إلى الله دائماً في إعائته وإجابة دعوته وإعطاء
سؤاله وقضاء حوائجه فهو فقير إليه في أن يعلم ما يصلحه وما هو الذي
يقصده ويريد به وهذا هو الأمر والنهي والشرعية ، وإلا فإذا قضيت
حاجته التي طلبها وأرادها ولم تكن مصلحة له كان ذلك ضرراً عليه ،
وإن كان في الحال له فيه لذة ومنفعة فالاعتبار بالمنفعة الخالصة أو الراجعة
وهذا قد عرفه الله عباده برسله وكتبه : علموم ، وزكوم ، وأمروم
بما ينفعهم ، ونهوم عما يضرهم ، وبينوا لهم أن مطلوبهم ومقصودهم
ومعبودهم يجب أن يكون هو الله وحده لا شريك له ؛ كما أنه هو ربهم
وخالقهم ، وأنهم إن تركوا عبادته أو أشركوا به غيره خسروا خسراناً
مبيناً ، وضلوا ضلالاً بعيداً ، وكان ما أوتوه من قوة ومعرفة وجاء
ومال وغير ذلك — وإن كانوا فيه فقراء إلى الله مستعينين به عليه ،
مقرين بربوبيته — فإنه ضرر عليهم ، ولهم بئس المصير وسوء الدار .

وهذا هو الذي تعلق به الأمر الديني الشرعي والإرادة الدينية

الشرعية ، كما نعلق بالأول الأمر الكوني القدرى والإرادة
الكونية القدرية .

والله سبحانه قد أنعم على المؤمنين بالإعانة والهداية : فإنه بين لهم
هدام بِلرسال الرسل ، وإنزال الكتب ، وأعانهم على اتباع ذلك علماً
وعملاً ، كما من عليهم وعلى سائر الخلق بأن خلقهم ورزقهم وعافهم ،
ومن على أكثر الخلق بأن عرفهم ربوبيته لهم وحاجتهم إليه ، وأعطاهم
سؤلهم ، وأجاب دعاءهم ، قال تعالى : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ
فِي شَأْنٍ) فكل أهل السموات والأرض يسألونه ، فصارت الدرجات
أربعة .

« قوم » لم يعبدوه ولم يستعينوه ، وقد خلقهم ورزقهم وعافهم .
و « قوم » استعانوه فأعانهم ولم يعبدوه .

و « قوم » طلبوا عبادته وطاعته ولم يستعينوه ولم يتوكلوا عليه .

و « الصنف الرابع » الذين عبدوه واستعانوه فأعانهم على عبادته
وطاعته ، وهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات . وقد بين سبحانه
ما خص به المؤمنين فى قوله : (حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ
الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أفضل المرسلين محمد وآله
وصحبه أجمعين .

قال شيخ الإسلام

أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى

فصل

والعبد مضطر دائماً إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم ، فهو مضطر إلى مقصود هذا الدعاء : فإنه لا نجاة من العذاب ولا وصول إلى السعادة إلا بهذه الهداية ، فمن فاته فهو إما من المغضوب عليهم ، وإما من الضالين وهذا الهدى لا يحصل إلا بهدى الله ، وهذه الآية مما يبين فساد مذهب القدرية .

وأما سؤال من يقول فقد هدام فلا حاجة بهم إلى السؤال ، وجواب من أجابه بأن المطلوب دوامها كلام من لم يعرف حقيقة الأسباب ، وما أمر الله به : فإن (الصراط المستقيم) أن يفعل العبد في كل وقت ما أمر به في ذلك الوقت من علم وعمل ، ولا يفعل ما نهى عنه ، وهذا يحتاج في كل وقت إلى أن يعلم ويعمل ما أمر به في ذلك الوقت

وما نهى عنه ، وإلى أن يحصل له إرادة جازمة لفعل المأمور ، وكراهة جازمة لترك المحذور ، فهذا العلم المفصل والإرادة المفصلة لا يتصور أن تحصل للعبد في وقت واحد ، بل كل وقت يحتاج إلى أن يجعل الله في قلبه من العلوم والإرادات ما يهتدي به في ذلك الصراط المستقيم .

نعم ! حصل له هدى مجمل بأن القرآن حق ، والرسول حق ، ودين الإسلام حق ، وذلك حق ؛ ولكن هذا المجمل لا يغنيه إن لم يحصل له هدى مفصل في كل ما يأتيه ويذره من الجزئيات التي يحار فيها أكثر عقول الخلق ، ويغلب الهوى والشهوات أكثر عقولهم لغلبة الشهوات والشبهات عليهم .

والإنسان خلق ظلوما جهولا ، فالأصل فيه عدم العلم وميله إلى ما يهواه من الشر ، فيحتاج دائماً إلى علم مفصل يزول به جهله ، وعدل في محبته وبغضه ورضاه وغضبه وفعله وتركه وإعطائه ومنعه وأكله وشربه ونومه ويقظته ، فكل ما يقوله ويعمله يحتاج فيه إلى علم ينافي جهله ، وعدل ينافي ظلمه ، فإن لم يمن الله عليه بالعلم المفصل والعدل المفصل كان فيه من الجهل والظلم ما يخرج به عن الصراط المستقيم ، وقد قال تعالى لئنبي صلى الله عليه وسلم بعد صلح الحديبية وبيعة الرضوان : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا) إلى قوله تعالى : (وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا

مُسْتَقِيمًا) فإذا كان هذه حاله في آخر حياته أو قريباً منها فكيف حال غيره .

و (الصراط المستقيم) قد فسر بالقرآن ، وبالإسلام ، وطريق العبودية ، وكل هذا حق . فهو موصوف بهذا وبغيره ، فـ « القرآن » مشتمل على مهمات وأمور دقيقة ، ونواهي وأخبار وقصص وغير ذلك إن لم يهد الله العبد إليها فهو جاهل بها ضال عنها ، وكذلك « الإسلام » وما اشتمل عليه من المكارم والطاعات والحاصل المحمودة ، وكذلك « العبادة وما اشتملت عليه » .

فحاجة العبد إلى سؤال هذه الهداية ضرورية في سعادته ونجائه وفلاحه ؛ بخلاف حاجته إلى الرزق والنصر فإن الله يرزقه ، فإذا انقطع رزقه مات ، والموت لا بد منه ، فإذا كان من أهل الهدى به كان سعيداً قبل الموت وبعده ، وكان الموت موصلاً إلى السعادة الأبدية ، وكذلك النصر إذا قدر أنه غلب حتى قتل فإنه يموت شهيداً وكان القتل من تمام النعمة ، فتبين أن الحاجة إلى الهدى أعظم من الحاجة إلى النصر والرزق ؛ بل لانسبة بينهما ؛ لأنه إذا هدى كان من المتقين (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ) وكان ممن ينصر الله ورسوله ومن نصر الله نصره الله ، وكان من جند الله ، ومم الغالبون ؛ ولهذا كان هذا الدعاء هو المفروض .

و « أَيْضاً » فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الرِّزْقَ وَالنَّصْرَ : لِأَنَّهُ إِذَا هَدَى ، ثُمَّ أَمَرَ
وَهَدَى غَيْرَهُ بِقَوْلِهِ وَفَعَلَهُ وَرَوَّيْتَهُ فَالْهَدَى التَّامُّ أَعْظَمُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الرِّزْقُ
وَالنَّصْرُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ جَامِعٌ لِكُلِّ مَطْلُوبٍ ، وَهَذَا مِمَّا يَبِينُ
لَكَ أَنَّ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ لَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، وَأَنَّ فَضْلَهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْكَلَامِ
أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى سَائِرِ أَعْمَالِ الْخُضُوعِ ، فَإِذَا
تَعَيَّنَتِ الْأَعْمَالُ فَهَذَا الْقَوْلُ أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

قال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

وقد ذكرت في مواضع ما اشتملت عليه « سورة البقرة » من تقرير أصول العلم وقواعد الدين : أن الله تعالى افتتحها بذكر كتابه الهادي للمتقين ، فوصف حال أهل الهدى ، ثم الكافرين ، ثم المنافقين . فهذه « جل خبرية » ثم ذكر « الجمل الطلبية » فدعا الناس إلى عبادته وحده ، ثم ذكر الدلائل على ذلك من فرش الأرض وبناء السماء وإنزال الماء وإخراج الثمار رزقا للعباد ، ثم قرر « الرسالة » وذكر « الوعد ، والوعيد » ثم ذكر مبدأ « النبوة والهدى » وما بثه في العالم من الخلق والأمر ، ثم ذكر تعليم آدم الأسماء ، وإسجاد الملائكة له لما شرفه من العلم ؛ فإن هذا تقرير لجنس ما بحث به محمد صلى الله عليه وسلم من الهدى ودين الحق ، فقص جنس دعوة الأنبياء .

ثم انتقل إلى خطاب بني إسرائيل وقصة موسى معهم ، وضمن ذلك تقرير نبوته إذ هو قرين محمد ، فذكر آدم الذي هو أول

وموسى الذي هو نظيره ، وهما اللذان احتجا ، وموسى قتل نفساً فغفر له ، وآدم أكل من الشجرة فتاب عليه ، وكان فى قصة موسى رد على الصابئة ونحوم ممن يقر بجنس الثبوت ولا يوجب اتباع ما جاءوا به ، وقد يتأولون أخبار الأنبياء ، وفيها رد على أهل الكتاب بما تضمنه ذلك من الأمر بالإيمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وتقرير نبوته ، وذكر حال من عدل عن النبوة إلى السحر ، وذكر النسخ الذي ينكره بعضهم ، وذكر النصارى وأن الأمتين لن يرضوا عنه حتى يتبع ملتهم . كل هذا فى تقرير أصول الدين من الوجدانية والرسالة .

ثم أخذ سبحانه فى بيان شرائع الإسلام التى على ملة إبراهيم ، فذكر إبراهيم الذى هو إمام ، وبناء البيت الذى بتعظيمه يتميز أهل الإسلام عما سواهم ، وذكر استقباله ، وقرر ذلك : فإنه شعار الملة بين أهلها وغيرهم ؛ ولهذا يقال : أهل القبلة . كما يقال : « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم » .

وذكر من « المناسك » ما يختص بالمكان ، وذلك أن الحج له مكان وزمان ، و « العمرة » لها مكان فقط ، والعكوف والركوع والسجود شرع فيه ؛ ولا يتقيد به ، ولا بمكان ، ولا بزمان ؛ لكن الصلاة تتقيد باستقباله ، فذكر سبحانه هذه الأنواع الخمسة : من العكوف ،

والصلاة ، والطواف ، والعمرة ، والحج ، والطواف يختص بالمكان فقط ،
ثم أتبع ذلك ما يتعلق بالبيت من الطواف بالجبيلين وأنه لا جناح فيه
جواباً لما كان عليه الأنصار في الجاهلية من كراهة الطواف بهما لأجل
إهلالهم لمناة ، وجواباً لقوم توقفوا عن الطواف بهما .

وجاء ذكر الطواف بعد العبادات المتعلقة بالبيت — بل وبالقلوب
والأبدان والأموال — بعد ما أمروا به من الاستعانة بالصبر والصلاة
الذين لا يقوم الدين إلا بهما ، وكان ذلك مفتاح الجهاد المؤسس على
الصبر ؛ لأن ذلك من تمام أمر البيت ؛ لأن أهل الملل لا يخالفون
فيه ، فلا يقوم أمر البيت إلا بالجهاد عنه ، وذكر الصبر على المشروع
والمقدور ، وبين ما أنعم به على هذه الأمة من البشرى للصابرين ،
فإنها أعطيت ما لم تعط الأمم قبلها ، فكان ذلك من خصائصها وشعائرها
كالعبادات المتعلقة بالبيت ؛ ولهذا يقرن بين الحج والجهاد لدخول كل
منها في سبيل الله فأما الجهاد فهو أعظم سبيل الله بالنص والإجماع ،
وكذلك الحج في الأصح كما قال : « الحج من سبيل الله » .

وبين أن هذا معروف عند أهل الكتاب بذمه لكاتم العلم ، ثم
ذكر أنه لا يقبل ديناً غير ذلك . ففي أولها : (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا)
وفي أثنائها . (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا) ف « الأول »
نهي عام و « الثاني » نهى خاص ، وذكرها بعد البيت لينتهي عن قصد

الأنداد المضاهية له وليته من الأصنام والمقابر ونحو ذلك ، ووحيد نفسه قبل ذلك ، وأنه (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) ، ثم ذكر ما يتعلق بتوحيده من الآيات .

ثم ذكر الحلال والحرام ، وأطلق الأمر في المطاعم ؛ لأن الرسول بعث بالحنيفية وشعارها وهو البيت ، وذكر سماحتها في الأحوال المباحة ، وفي السماء بما شرعه من القصاص ، ومن أخذ الدية ، ثم ذكر العبادات المتعلقة بالزمان ، فذكر الوصية المتعلقة بالموت ، ثم الصيام المتعلق برمضان ، وما يتصل به من الاعتكاف ذكره في عبادات المكان وعبادات الزمان فإنه يختص بالمسجد وبالزمان استحباباً أو وجوباً بوقت الصيام ، ووسطه أولاً بين الطواف والصلاة ؛ لأن الطواف يختص بالمسجد الحرام ، والصلاة تشرع في جميع الأرض ، والعكوف بينها .

ثم أتبع ذلك بالنهي عن أكل الأموال بالباطل ، وأخبر أن المحرم «نوعان» : نوع لعينه كالميتة ، ونوع لكسبه كالربا والمغصوب ، فأتبع المعنى الثابت بالمحرم الثابت بتحريمه لعينه ، وذكر في أثناء عبادات الزمان المنتقل الحرام المنتقل ؛ ولهذا أتبعه بقوله : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ) الآية ، وهي أعلام العبادات الزمنية ، وأخبر أنه جعلها مواقيت للناس في أمر دينهم ودنياهم وللحج لأن البيت تحجه الملائكة والجن ، فكان هذا أيضاً

في أن الحج موقت بالزمان كأنه موقت بالبيت المكاني ؛ ولهذا ذكر
بعد هذا من أحكام الحج ما يختص بالزمان مع أن المكان من تمام
الحج والعمرة .

وذكر « المحصر » وذكر تقديم الإحلال المتعلق بالمال وهو الهدي
عن الإحلال المتعلق بالنفس وهو الحلق ، وأن المتحلل يخرج من إحرامه
فيحل بالأسهل فالأسهل ؛ ولهذا كان آخر ما يحل عين الوطء فإنه
أعظم المحظورات ولا يفسد النسك بمحذور سواء .

وذكر « التمتع بالعمرة إلى الحج » لتعلقه بالزمان مع المكان
فإنه لا يكون متمتعاً حتى يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، وحتى لا يكون
أهله حاضري المسجد الحرام — وهو الأفقي — فإنه الذي يظهر التمتع
في حقه لترفه بسقوط أحد السفيرين عنه ، أما الذي هو حاضر فسيان
عنده تمتع أو اعتمر قبل أشهر الحج ، ثم ذكر وقت الحج ، وأنه أشهر
معلومات وذكر الإحرام والوقوف بعرفة ومزدلفة ؛ فإن هذا مختص
بزمان ومكان ؛ ولهذا قال : (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِِنَّ الْحَجَّ) ، ولم يقل : (وَالْعُمْرَةَ)
لأنها تفرض في كل وقت ، ولا ريب أن السنة فرض الحج في أشهره ،
ومن فرض قبله خالف السنة ، فيما أن يلزمه ما التزمه كالنذر — إذ
ليس فيه نقض للمشروع وليس كمن صلى قبل الوقت — وإما أن يلزم

الإحرام ويسقط الحج ويكون معتمراً وهذان قولان مشهوران .

ثم أمر عند قضاء المناسك بذكره ، وقضائها — والله أعلم — قضاء التفث والإحلال ؛ ولهذا قال بعد ذلك : (وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ) وهذا أيضاً من العبادات الزمانية المكانية . وهو ذكر الله تعالى مع رمي الجمار ومع الصلوات ، ودل على أنه مكاني قوله : (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ) الآية ، وإنما يكون التعجيل والتأخير في الخروج من المكان ؛ ولهذا تضاف هذه الأيام إلى مكانها فيقال : أيام منى ، وإلى عملها فيقال : أيام التشريق ، كما يقال : ليلة جمع ، وليلة مزدلفة ، ويوم عرفة ، ويوم الحج الأكبر ، ويوم العيد ، ويوم الجمعة فتضاف إلى الأعمال وأماكن الأعمال ؛ إذ الزمان تابع للحركة ، والحركة تابعة للمكان .

فتدبر تناسب القرآن وارتباط بعضه ببعض ، وكيف ذكر أحكام الحج فيها في موضعين : مع ذكر بيته وما يتعلق بمكانه ، وموضع ذكر فيه الأهلة فذكر ما يتعلق بزمانه ، وذكر أيضاً القتال في المسجد الحرام والمقاصة في الشهر الحرام ؛ لأن ذلك مما يتعلق بالزمان المتعلق بالمكان ؛ ولهذا قرن سبحانه ذكر كون الأهلة مواقيت للناس والحج .

وذكر أن « البر » ليس أن يشقى الرجل نفسه ويفعل ما لا فائدة

فيه من كونه يبرز للسماء فلا يستظل بسقف بيته حتى إذا أراد دخول بيته لا يأتيه إلا من ظهره فأخبر أن الهلال الذي جعل ميقاتاً للحج شرع مثل هذا ، وإنما تضمن شرع التقوى ، ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلق بأحكام النكاح والوالدات ، وما يتعلق بالأموال والصدقات والربا والديون وغير ذلك ، ثم ختمها بالدعاء العظيم المتضمن وضع الآصار والأغلال والعفو والمغفرة والرحمة وطلب النصرة على القوم الكافرين الذين هم أعداء ما شرعه من الدين في كتابه المبين .

والحمد لله رب العالمين.

قال شيخ الإسلام

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من « كتب التفسير » إلا ما هو خطأ :

منها قوله : (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ) الآية ، ذكر أن المشهور أن (السيئة) الشرك ، وقيل الكبيرة يموت عليها قاله عكرمة ، قال مجاهد : هي الذنوب تحيط بالقلب .

قلت : الصواب ذكر أقوال السلف وإن كان فيها ضعيف فالحجة تبين ضعفه ، فلا يعدل عن ذكر أقوالهم لموافقتها قول طائفة من المبتدعة ، وهم ينقلون عن بعض السلف أن هذه الآية أخطأ فيها الكاتب كما قيل في غيرها ، ومن أنكر شيئاً من القرآن بعد تواتره استتيب فإن تاب وإلا قتل ، وأما قبل تواتره عنده فلا يستتاب ؛ لكن بين له ، وكذلك الأقوال التي جاءت الأحاديث بخلافها : فقها ، وتوصفا واعتقاداً ، وغير ذلك .

وقول مجاهد صحيح ، كما في الحديث الصحيح : « إذا أذنب العبد

نكت في قلبه نكتة سوداء « إلخ ، والذي يغشى القلب يسمى « رينا »
و « طبعا » و « ختما » و « قفلا » ونحو ذلك ، فهذا ما أصر عليه .
و « إحاطة الخطيئة » إحدائها به فلا يمكنه الخروج ، وهذا هو البسل
بما كسبت نفسه ، أي : تحبس عما فيه نجاتها في الدارين ؛ فإن المعاصي
قيد وحبس لصاحبها عن الجولان في فضاء التوحيد ، وعن جنى ثمار
الأعمال الصالحة .

ومن المنتسبين إلى السنة من يقول : إن صاحب الكبيرة يعذب
مطلقاً والأكثر على خلافه ، وإن الله سبحانه يزن الحسنات والسيئات
وعلى هذا دل الكتاب والسنة وهو معنى الوزن ؛ لكن تفسير السيئة بالشرك
هو الأظهر ؛ لأنه سبحانه غاير بين المكسوب والمحيط ، فلو كان واحداً لم
يغاير ، والمشرك له خطايا غير الشرك أحاطت به لأنه لم يتب منها .

و « أيضا » قوله (سَيِّئَةً) نكرة ، وليس المراد جنس
السيئات بالاتفاق .

و « أيضا » لفظ (السيئة) قد جاء في غير موضع مراداً به الشرك
وقوله : (سيئة) أي حال سيئة أو مكان سيئة ونحو ذلك ، كما في قوله :
(رَبَّنَا إِنَّا أَفْئِدَتْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً) أي حالاً حسنة نعم الخير كله ، وهذا اللفظ
يكون صفة ، وقد ينقل من الوصفية إلى الاسمية ، ويستعمل لازماً أو

متعديا يقال : ساء هذا الأمر أي قبح ، ويقال : ساءني هذا ، قال ابن عباس في قوله : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) عملوا الشرك ؛ لأنه وصفهم بهذا فقط ، ولو آمنوا لكان لهم حسنات ، وكذا لما قال : (كَسَبَ سَيِّئَةً) لم يذكر حسنة كقوله تعالى : (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى) أي فعلوا الحسنى ، وهو ما أمروا به ، كذلك (السيئة) تناول المحظور فيدخل فيها الشرك .

وقال سبغ الإسلام

قدس الله روحه

فصل

قال الله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ) وقال تعالى : (فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ * فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ) وقد قال تعالى : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) قال طائفة من السلف : « الغيب » هو الله ، أو من الإيمان بالغيب الإيمان بالله . ففي موضع نفى عن نفسه أن يكون غائباً ، وفي موضع جعله نفسه غيباً .

ولهذا اختلف الناس في هذه المسألة ، فطائفة من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم — كالقاضي وابن عقيل وابن الزاغوني — يقولون : بقياس الغائب على الشاهد ، ويريدون بالغائب الله ، ويقولون : قياس الغائب على الشاهد ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط . كما يقولون

في مسائل الصفات في إثبات العلم والخبرة والإرادة وغير ذلك . وأنكر ذلك عليهم طائفة منهم الشيخ أبو محمد في رسالته إلى أهل رأس العين ، وقال : لا يسمى الله غائباً واستدل بما ذكر .

وفصل الخطاب بين الطائفتين أن اسم « الغيب ، والغائب » من الأمور الإضافية يراد به ما غاب عنا فلم ندركه ، ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا ، وذلك لأن الواحد منا إذا غاب عن الآخر مغيباً مطلقاً لم يدرك هذا هذا ولا هذا هذا ، والله سبحانه شهيد على العباد رقيب عليهم مهيمن عليهم ، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، فليس هو غائباً وإنما [لما] لم يره العباد كان غيباً ؛ ولهذا يدخل في الغيب الذي يؤمن به وليس هو بغائب ؛ فإن « الغائب » اسم فاعل من قولك غاب يغيب فهو غائب والله شاهد غير غائب ، وأما « الغيب » فهو مصدر غاب يغيب غيباً ، وكثيراً ما يوضع المصدر موضع الفاعل كالعدل والصوم والزور ، وموضع المفعول كالخلق والرزق ودرهم ضرب الأمير .

ولهذا يقرن الغيب بالشهادة ، وهي أيضاً مصدر ، فالشهادة هي المشهود أو الشاهد ، والغيب هو إما المغيب عنه فهو الذي لا يشهد نقيض الشهادة ، وإما بمعنى الغائب الذي غاب عنا فلم نشهده فتسميته باسم المصدر فيه تنبيه

على النسبة إلى الغير أي ليس هو بنفسه غائبا، وإنما غاب عن الغير أو غاب الغير عنه .

وقد يقال اسم « الشهادة ، والغيب » يجمع النسبتين ، فالشهادة ما شهدنا وشهدناه ، والغيب ما غاب عنا وغبنا عنه فلم نشهده ، وعلى كل تقدير فالمعنى في كونه غيبا هو انتفاء شهودنا له ، وهذه تسمية قرآنية صحيحة ، فلو قالوا : قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة ، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ ولكن موافقة في المعنى ؛ فلهذا حصل في إطلاقه التنازع .

وقال شيخ الإسلام

قدس الله روحه

فصل

المثل في الأصل هو الشبيه وهو نوعان ، لأن القضية المعينة إما أن تكون شهاً معيناً أو عاماً كلياً ، فإن القضايا الكلية التي تعلم وتقال هي مطابقة مماثلة لكل ما يندرج فيها ، وهذا يسمى قياساً في لغة السلف واصطلاح المنطقيين ، وتمثيل الشيء المعين بشيء معين هو أيضاً يسمى قياساً في لغة السلف واصطلاح الفقهاء ، وهو الذي يسمى قياس التمثيل .

ثم من متأخري العلماء — كالغزالي وغيره — من ادعى أن حقيقة القياس إنما يقال على هذا ، وما يسميه تأليف القضايا الكلية قياساً فمجاز من جهة أنه لم يشبه فيه شيء بشيء ، وإنما يلزم من عموم الحكم تساوى أفراده فيه ، ومنهم من عكس كأبي محمد بن حزم ، فإنه زعم

أن لفظ القياس إنما ينبغي أن يكون في تلك الأمور العامة وهو القياس الصحيح .

والصواب ما عليه السلف من اللغة الموافقة لما في القرآن ، كما سأذكره أن كلاهما قياس وتمثيل واعتبار ، وهو في قياس التمثيل ظاهر ، وأما قياس التكيل والشمول فلأنه يقاس كل واحد من الأفراد بذلك المقياس العام الثابت في العلم والقول ، وهو الأصل ، كما يقاس الواحد بالأصل الذي يشبهه ، فالأصل فيها هو المثل ، والقياس هو ضرب المثل ، وأصله — والله أعلم — تقديره ، فضرب المثل للشيء تقديره له ، كما أن القياس أصله تقدير الشيء بالشيء ، ومنه ضرب الدرهم وهو تقديره ، وضرب الجزية والخراج وهو تقديرهما ، والضريبة المقدرة والضرب في الأرض ، لأنه يقدر أثر الماشي بقدره ، وكذلك الضرب بالعصى لأنه تقدير الألم بالآلة ، وهو جمعه وتأليفه وتقديره ، كما أن الضريبة هي المال المجموع والضريبة الخلق ، وضرب الدرهم جمع فضة مؤلفة مقدرة ، وضرب الجزية والخراج إذا فرضه وقدره على مر السنين ، والضرب في الأرض الحركات المقدرة المجموعة إلى غاية محدودة ، ومنه تضرب الثوب المحشو وهو تأليف خلله طرائق طرائق .

ولهذا يسمون الصورة القياسية الضرب ، كما يقال للنوع الواحد ضرب لتألفه واتفاقه ، وضرب المثل لما كان جمعاً بين علمين يطلب منهما علم

ثالث كان بمنزلة ضراب الفحل الذى يتولد عنه الولد ، ولهذا يقسمون الضرب إلى ناتج وعقيم ، كما ينقسم ضرب الفحل للأشئ إلى ناتج وعقيم ، وكل واحد من نوعي ضرب المثل - وهو القياس - تارة يراد به التصوير وتفهم المعنى ، وتارة يراد به الدلالة على ثبوته والتصديق به ، فقياس تصور وقياس تصديق فتدبر هذا .

وكثيراً ما يقصد كلاهما ، فإن ضرب المثل يوضح صورة المقصود وحكمه .
وضرب الأمثال في المعانى نوعان هما نوعا القياس :

« أحدهما » الأمثال المعينة التى يقاس فيها الفرع بأصل معين موجود أو مقدر ، وهي فى القرآن بضع وأربعون مثلاً ، كقوله : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) إلى آخره وقوله : (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ) وقوله : (يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ)
الآية (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأَنَّتْ أَكُلَهَا ضَعْفَيْنِ) .

فإن التمثيل بين الموصوفين الذين يذكروهم من المنافقين ، والمنفقين الخالصين منهم والمرائين ، وبين ما يذكروه سبحانه من تلك الأمثال

هو من جنس قياس التمثيل ، الذي يقال فيه : مثل الذي يقتل بكودين القصار كمثل الذي يقتل بالسيف ، ومثل الهرة تقع في الزيت كمثل الفأرة تقع في السمن ونحو ذلك ، ومبناء على الجمع بينهما ، والفرق في الصفات المتبعة في الحكم المقصود إثباته أو نفيه ، وقوله : مثله كمثل كذا . تشبيه للمثل العلمي بالمثل العلمي لأنه هو الذي بتوسطه يحصل القياس ، فإن المعبر ينظر في أحدهما فيتمثل في علمه ، وينظر في الآخر فيتمثل في علمه ثم يعتبر أحد المثلين بالآخر فيجدها سواء ، فيعلم أنها سواء في أنفسها لاستوائها في العلم ، ولا يمكن اعتبار أحدهما بالآخر في نفسه حتى يتمثل كل منها في العلم ، فإن الحكم على الشيء فرع على تصويره ؛ ولهذا والله أعلم يقال مثل هذا كمثل (١)

وبعض المواضع يذكر سبحانه الأصل المعبر به ليستفاد حكم الفرع منه من غير تصريح بذكر الفرع ، كقوله : (أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنَّ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ) إلى قوله : (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) فإن هذا يحتاج إلى تفكر ؛ ولهذا سأل عمر عنها من حضره من الصحابة فأجابه ابن عباس بالجواب الذي أَرْضاه .

ونظير ذلك ذكر القصص ، فإنها كلها أمثال هي أصول قياس

(١) يابض بالأصل .

واعتبار ، ولا يمكن هناك تعديد ما يعتبر بها ، لأن كل إنسان له في حالة منها نصيب ، فيقال فيها : (لَقَدْكَاتَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) ويقال عقب حكايته : (فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) ويقال : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا) إلى قوله : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) والاعتبار هو القياس بعينه ، كما قال ابن عباس لما سئل عن دبة الأصابع فقال هي سواء واعتبروا ذلك بالأسنان أي قيسوها بها ، فإن الأسنان مستوية الدبة مع اختلاف المنافع ، فكذلك الأصابع ، ويقال : اعتبرت الدراهم بالصنجة إذا قدرتها بها .

« النوع الثاني » الأمثال الكلية ، وهذه التي أشكل تسميتها أمثالا ، كما أشكل تسميتها قياساً ، حتى اعترض بعضهم قوله : (يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَعْوَالُهُ) فقال : أين المثل المضروب ؟ وكذلك إذا سمعوا قوله : (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) يقولون حيارى لا يدرون ما هذه الأمثال ، وقد رأوا عدد ما فيه من تلك الأمثال المعينة بضعاً وأربعين مثلاً .

وهذه « الأمثال » تارة تكون صفات ، وتارة تكون أقيسة ، فإذا كانت أقيسة فلا بد فيها من خبرين هما قضيتان وحكمان ، وأنه لا بد أن يكون أحدهما كلياً ؛ لأن الأخبار التي هي القضايا لما انقسمت إلى معينة ومطلقة وكلية وجزئية ، وكل من ذلك انقسم إلى خبر عن إثبات

وخبر عن نفي ، فضرب المثل الذي هو القياس لا بد أن يشتمل على خبر عام وقضية كلية ، وذلك هو المثل الثابت في العقل الذي تقاس به الأعيان المقصود حكمها ، فلولا عمومها لما أمكن الاعتبار لجواز أن يكون المقصود حكمه خارجاً عن العموم ؛ ولهذا يقال : لاقياس عن قضيتين جزئيتين ، بل لا بد أن تكون إحداها كلية ، ولا قياس أيضاً عن سالتين ؛ بل لا بد أن تكون إحداها موجبة ، وإلا فالسلبان لا يدخل أحدهما في الآخر فلا بد فيه من خبر بعم .

وجملة ما يضرب من الأمثال ستة عشر ؛ لأن الأولى إما جزئية وإما كلية ، مثبتة أو نافية ، فهذه أربعة إذا ضربتها في أربعة صارت ستة عشر ، تحذف منها الجزئيتان سواء كانتا موجبتين أو سالتين ، أو إحداها سالبة والأخرى موجبة ، فهذه ست من ستة عشر ، والسالتان سواء كانتا جزئيتين أو كليتين ، أو إحداها دون الأخرى ؛ لكن إذا كانتا جزئيتين سالتين فقد دخلت في الأول يبقى ضربان محدوفين من ستة عشر ، ويحذف منها السالبة الكلية الصغرى مع الكبرى الموجبة الجزئية ؛ لأن الكبرى إذا كانت جزئية لم يجب أن يلاقيها السلب ؛ بخلاف الإيجاب ، فإن الإيجابين الجزئيين يلتقيان ، وكذلك الإيجاب ، الجزئي مع السالب الكلي يلتقيان لاندراج ذلك الموجب تحت السلب العام .

يبقى من الستة عشر ستة أُضرب ، فإذا كانت إحداها موجبة كلية جاز في الأخرى الأقسام الأربعة ، وإذا كانت سالبة كلية جاز أن تقارنها الموجبتان ، لكن تقدم مقارنة الكلية لها ، ولا بد في الجزئية أن تكون صغرى ، وإذا كانت موجبة جزئية جاز أن تقارنها الكليتان ، وقد تقدمتا ، وإذا كانت سالبة جزئية لم يجوز أن يقارنها إلا موجبة كلية ، وقد تقدمت ، فيقر الناتج ستة ، والملغى عشرة وباعتبارين تصير ثمانية .

فهذه الضروب العشرة مدار ثمانية منها على الإيجاب العام ، ولا بد في جميع ضروبه من أحد أمرين ، إما إيجاب وعموم ، وإما سلب وخصوص ، فنقيضان لا يفيد اجتماعها فائدة ؛ بل إذا اجتمع النقيضان من نوعين كسالبة كلية وموجبة جزئية فتفيد بشرط كون الكبرى هي العامة ، فظهر أنه لا بد في كل قياس من ثبوت وعموم ، إما مجتمعين في مقدمة وإما مفترقين في المقدمتين .

وأيضاً مما يجب أن يعلم أن غالب الأمثال المضروبة ، والأقيسة إنما يكون الخفي فيها إحدى القضيتين ، وأما الأخرى فجلية معلومة ، فضارب المثل وناسب القياس إنما يحتاج أن يبين تلك القضية الخفية ، فيعلم بذلك المقصود لما قاربها في الفعل من القضية السلبية ، والجلية هي الكبرى التي هي أعم .

فإن الشيء كلما كان أعم كان أعرف في العقل لكثرة مرور مفرداته في العقل ، وخير الكلام ما قل ودل ؛ فلهذا كانت الأمثال المضروبة في القرآن تحذف منها القضية الجلية لأن في ذكرها تطويلاً وعباً ، وكذلك ذكر النتيجة المقصودة بعد ذكر المقدمتين يعد تطويلاً .

واعتبر ذلك بقوله : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) ما أحسن هذا البرهان ! فلو قيل بعده : وما فسدتا فليس فيها آلهة الا الله لكان هذا من الكلام الغث الذي لا يناسب بلاغة التنزيل ، وإنما ذلك من تأليف المعاني في العقل مثل تأليف الأسماء من الحروف في الهجاء والخط إذا علمنا الصبي الخط نقول : « با » « سين » « ميم » صارت (بسم) فإذا عقل لم يصلح له بعد ذلك أن يقرأ تهجياً فيذهب ببهجة الكلام ؛ بل قد صار التأليف مستقراً ، وكذلك النحوى إذا عرف أن « محمد رسول الله » مبتدأ وخبر لم يلف كلما رفع مثل ذلك أن يقول : لأنه مبتدأ وخبر . فتأليف الأسماء من الحروف لفظاً ومعنى ، وتأليف الكلم من الأسماء ، وتأليف الأمثال من الكلم جنس واحد .

ولهذا كان المؤلفون للأقيسة يتكلمون أولاً في مفردات الألفاظ والمعاني التي هي الأسماء . ثم يتكلمون في تأليف الكلمات من الأسماء الذي هو الخبر والقصة والحكم ، ثم يتكلمون في تأليف الأمثال المضروبة الذي هو « القياس » و « البرهان » و « الدليل » و « الآية »

و « العلامة » . فهذا مما ينبغي أن يتفطن له ، فإن من أعظم كمال القرآن تركه في أمثاله المضروبة وأقيسته المنصوبة لذكر المقدمة الجليلة الواضحة المعلومة ، ثم اتباع ذلك بالإخبار عن النتيجة التي قد علم من أول الكلام أنها هي المقصود ؛ بل إنما يكون ضرب المثل بذكر ما يستفاد ذكره وينتفع بمعرفته ، فذلك هو البيان ، وهو البرهان ، وأما ما لا حاجة إلى ذكره فذكره عي .

وهذا يظهر لك خطأ قوم من البيانين الجهال والمنطقيين الضلال حيث قال بعض أولئك : الطريقة الكلامية البرهانية في أساليب البيان ليست في القرآن إلا قليلا ، وقال الثاني : إنه ليس في القرآن برهان تام ، فهؤلاء من أجهل الخلق باللفظ والمعنى ، فإنه ليس في القرآن إلا الطريقة البرهانية المستقيمة لمن عقل وتدبر .

و « أيضاً » فينبغي أن يعرف أن مدار ضرب المثل ونصب القياس على العموم والخصوص والسلب والإيجاب ؛ فإنه ما من خبر إلا وهو إما عام أو خاص : سالب أو موجب ، فالمعين خاص محصور ، والجزئي أيضاً خاص غير محصور ، والمطلق إما عام وإما في معنى الخاص .

فينبغي لمن أراد معرفة هذا الباب أن يعرف « صيغ النفي والعموم » فإن ذلك يجيء في القرآن على أبلغ نظام .

مثال ذلك أن « صيغة الاستفهام » يحسب من أخذ بيادئ الرأي
أنها لا تدخل في القياس المضروب ؛ لأنه لا يدخل فيه إلا القضايا
الخبرية ، وهذه طلبية ، فإذا تأمل وعلم أن أكثر استفهامات القرآن أو
كثيراً منها إنما هي استفهام إنكار معناه الذم والنهي إن كان إنكاراً
شرعياً ، أو معناه النفي والسلب إن كان إنكار وجود ووقوع ، كما في
قوله : (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُعْطِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ)

(ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا
رَزَقْنَاكُمْ) (الآيات) ، وكذلك قوله : (ءَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ)

وقوله في تعديد الآيات : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا) أي أفعل هذه إله مع
الله ؟ ! والمعنى ما فعلها إلا الله ، وقوله : (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ
الْخَالِقُونَ) وما معها .

وهذا الذي ذكرناه الذي جاء به القرآن هو ضرب الأمثال من
جهة المعنى ، وقد يعبر في اللغة بضرب المثل أو بالمثل المضروب عن نوع
من الألفاظ فيستفاد منه التعبير كما يستفاد من اللغة ؛ لكن لا يستفاد منه
الدليل على الحكم كأمثال القرآن ، وهو أن يكون الرجل قد قال كلمة
منظومة أو منشورة لسبب اقتضاء فشاعت في الاستعمال ، حتى يصار يعبر
بها عن كل ما أشبه ذلك المعنى الأول ، وإن كان اللفظ في الأصل غير
موضوع لها ، فيكأن تلك الجملة المثلية نقلت بالعرف من المعنى الخاص إلى

العام كما تنقل الألفاظ المفردة فهذا نقل في الجملة مثل قولهم : « يداك أوكتا ، وفوك نفخ » هو مواز لقولهم : « أنت جنيت هذا » لأن هذا المثل قيل ابتداء لمن كانت جنائته بالإيكاء والنفخ ، ثم صار مثلاً عاماً ، وكذلك قولهم : « الصيف ضيعت اللبن » مثل قولك « فرطت وتركت الحزم ، وتركت ما يحتاج إليه وقت القدرة عليه حتى فات » ، وأصل الكلمة قيلت للمعنى الخاص .

وكذلك « عسى الغويدا أبؤسا » أي أتخاف أن يكون لهذا الظاهر الحسن باطن رديء ؟ فهذا نوع من البيان يدخل في اللغة والخطاب ، فالمتكلم به حكمه حكم المبين بالعبارة الدالة ، سواء كان المعنى في نفسه حقاً أو باطلاً ، إذ قد يتمثل به في حق من ليس كذلك ، فهذا تطلبه في القرآن من جنس تطلب الألفاظ العرفية ، فهو نظر في دلالة اللفظ على المعنى لا نظر في صحة المعنى ودلالته على الحكم ، وليس هو المراد بقوله : (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) فتدبر هذا فإنه يحلو عنك شبهة لفظية ومعنوية .

وهذه الأمثال اللغوية أنواع موجود في القرآن منها أجناسها ، وهي معلنة ببلاغة لفظه ونظمه وبراعة بيانه اللفظي ، والذين يتكلمون في علم البيان وإعجاز القرآن يتكلمون في مثل هذا ، ومن الناس من يكون أول ما يتكلم بالكلمة صارت مثلاً ، ومنهم من لا نصير الكلمة مثلاً

حتى يتمثل بها الضارب فيكون هذا أول من تمثل بها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « الآن حمى الوطيس » وكقوله : « مسعر حرب » ونحو ذلك ؛ لكن النفي بصيغة الاستفهام المضمن معنى الإنكار هو نفي مضمن دليل النفي ، فلا يمكن مقابله بـ « منع » ، وذلك أنه لا ينفي باستفهام الإنكار إلا ما ظهر بيانه أو ادعى ظهور بيانه ، فيكون ضاربه إما كاملاً في استدلاله وقياسه وإما جاهلاً ، كالذي قال : (مَنْ يُعِى الْعَظَمَ وَهَى رَمِيَهُ) .

إذا تبين ذلك فالأمثال المضروبة في القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلاً ، ومنها ما لا يسمى بذلك ^(١) (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ) والذي يليه (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ) (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ) (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنْ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ) (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ) . والذي بعده ليس فيه لفظ مثل (كَذَابٌ إِلَى فِرْعَوْنَ) في الثلاثة (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ) (مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) وقوله : (أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ) .

(١) يياض بالأصل .

ومن هذا الباب قوله : (وَلَا أَقُولُ لَكُمْ) الآية ، ويسمى جدالا
(فَثَلُّهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ — إلى قوله — ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا
بِآيَاتِنَا) (إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ) الآية (مَثَلُ
الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى) (إِلَّا كَبَسِطَ كَفْتَيْهِ إِلَى الْمَاءِ) وقول يوسف
(أَرَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ) (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ) الآية (أُنْزِلَ
مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ) إلى قوله : (كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ) (مَثَلُ الْجَنَّةِ
الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) (مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
أَعْمَلُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ) (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً
طَيِّبَةً) إلى آخره (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ)
(لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) (فَلَا
تَضُرُّهُمُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ) (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا) والذي بعده
(وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً) (أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ)
في موضعين (وَلَقَدْ صَرَفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ
إِلَّا كُفُورًا) بعد أدلة التوحيد والنبوة والتحدي بالقرآن
(وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا زَاجِلَيْنِ) (الْقِصَّةُ) (وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)
(وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ
شَيْءٍ جَدَلًا) ينبه على أنها براهين وحجج تفيد تصورا أو تصديقا
(وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ) (يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضَرْبُ مَثَلٍ
فَأَسْتَمِعُوا لَهُ) (وَمَثَلًا مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ) (مَثَلُ نُورٍ — إلى

قوله - وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ () وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ ()
 المثلين ، مثل نور المؤمنين في المساجد وأولئك في الظلمات (وَلَا يَأْتُونَكَ
 بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) - ف « التفسير » بعم التصوير ،
 وبعم التحقيق بالدليل ، كما في تفسير الكلام المشروح - (مَثَلُ الَّذِينَ
 أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أُولِيَاءَ) الآية (وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ)
 (وَهُوَ أَهْوَىٰ عَلَيْهِ وَلَهُ الْأَمْثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (ضَرَبَ
 لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ) (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِنْ
 جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ) الآية (وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ) (فَإِذَا
 هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ) وقوله : (إِنَّ هَذَا
 أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَبْعَةً) (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ
 مَثَلٍ) إلى قوله (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا) (وَلَمَّا ضَرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا)
 إلى آخره لما أوردوه نقضا على قوله : (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
 اللَّهِ) فهم الذين ضربوه جدلا (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا) إلى قوله :
 (كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ) (كَمَثَلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَرِيبًا)
 (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ) (لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ
 لَرَأَيْتَهُ خَشَعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ) (مَثَلُ الَّذِينَ
 حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا) الآية (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ
 كَفَرُوا) و (لِلَّذِينَ آمَنُوا) (وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ
 اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ) (كَأَلْفَارِشٍ)
 و (كَأَلْعِهْنِ)

وقال شيخ الإسلام

رحمه الله تعالى

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من « كتب في التفسير » إلا ما هو خطأ [فيها] .

منها قوله : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا) الآيتين ، فهو سبحانه وصف أهل السعادة من الأولين والآخرين ، وهو الذي يدل عليه اللفظ ويعرف به معناه من غير تناقض ، ومناسبة لما قبلها ولما بعدها ، وهو المعروف عند السلف ، ويدل عليه ما ذكره من سبب نزولها بالأسانيد الثابتة عن سفیان عن ابن أبي نجیح عن مجاهد ، قال سلمان : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل دين كنت معهم فذكر من عبادتهم ، فنزلت الآية . ولم يذكر فيه أنهم من أهل النار ، كما روي بأسانيد ضعيفة ، وهذا هو الصحيح كما في مسلم » إلا بقايا من أهل الكتاب .

والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجيب بما لا علم عنده ، وقد

ثبت أنه أثنى على من مات فى الفترة ، كزید بن عمرو وغيره ، ولم يذكر ابن أبى حاتم خلافا عن السلف ؛ لكن ذكر عن ابن عباس ثم أنزل الله (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا) الآية ، ومراده أن الله يبين أنه لا يقبل إلا الإسلام من الأولين والآخرين ، وكثير من السلف يريد بلفظ النسخ رفع ما يظن أن الآية دالة عليه ؛ فإن من المعلوم أن من كذب رسولا واحداً فهو كافر فلا يتناوله قوله : (مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ) إلخ .

وظن بعض الناس : أن الآية فيمن بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم خاصة فغلطوا ، ثم افترقوا على أقوال متناقضة .

وقال سبحانه ابراهيم

قدس الله روحه

فصل

قسم الله من ذمه من أهل الكتاب إلى محرفين وأمينين ، حيث بقول :
(أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِالْكِتَابِ وَقَدْ كَانُوا مِنْهُمْ يُرْسِلُونَ أَمْ لَهُمْ آيَاتٌ أَنْ لَا يُؤْمِنُوا)
مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَإِذْ الْقَوَّالُونَ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ أَنْ لَا يُكَلِّمُ الْكَافِرِينَ *
بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا اتَّخَذُوا آلَهُمُ الْبُتُونَ * أَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْآيَاتُ أَنْ لَا يَكْفُرُوا *
أَفَلَا تَعْقِلُونَ * أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرْسِلُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ * وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ
لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ * قَوْلُ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ
الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلُ الَّذِينَ
مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ) .

وفي هذا عبرة لمن ركب سننهم من أمتنا ؛ فإن المنحرفين في

نصوص الكتاب والسنة كالصفات ونحوها من الأخبار والأوامر :

« قوم » يحرفونه إما لفظاً وإما معنى ، وهم النافون لما أثبتته الرسول صلى الله عليه وسلم جحوداً وتعطيلاً ، ويدعون أن هذا موجب العقل الصريح القاضي على السمع .

و « قوم » لا يزيدون على تلاوة النصوص لا يفقهون معناها ، ويدعون أن هذا موجب السمع الذي كان عليه السلف ، وأن الله لم يرد من عباده فهم هذه النصوص ، فهم (لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي) أي تلاوة (وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) .

ثم يصنف أقوام علوماً يقولون : إنها دينية ، وإن النصوص دلت عليها والعقل ، وهي دين الله ؛ مع مخالفتها لكتاب الله ، فهؤلاء الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هو من عند الله بوجه من الوجوه .

فتدبر كيف اشتملت هذه الآيات على الأصناف الثلاثة ، وقوله في صفة أولئك : (اتَّخَذُوا هُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ) حال من يكتُم النصوص التي يحتج بها منازعه ، حتى إن منهم من يمنع من رواية الأحاديث المأثورة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولو أمكنهم كتمان القرآن لكتُموه ، لكنهم يكتُمون منه وجوه دلالة من العلوم المستنبطة منه ، ويعوضون الناس عن ذلك بما يكتبونه بأيديهم ويضيفونه إلى أنه من عند الله .

وسئل

عن معنى قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها) والله سبحانه لا يدخل عليه النسيان .

فأجاب :

أما قوله : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا) ففيها قرأتان ، أشهرها : (أو ننسها) أي ننسيكم إياها : أي نسخنا ما أنزلناه ، أو اخترنا تنزيل ما نريد أن نزلناه نأتكم بخير منه أو مثله ، والثانية : (أو ننسأها) بالهمز أي نؤخرها ، ولم يقرأ أحد ننسأها ، فمن ظن أن معنى ننسأها بمعنى ننسأها فهو جاهل بالعربية والتفسير قال موسى عليه السلام : (عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى) و « النسيان » مضاف إلى العبد كما في قوله : (سَنُقَرِّئُكَ فَلَاتَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) ولهذا قرأها بعض الصحابة : (أو تنسأها) أي تنسأها يا محمد ، وهذا واضح لا يخفى إلا على جاهل لا يفرق بين ننسأها بالهمز وبين ننسأها بلا همز والله أعلم .

قال أبو العباس أحمد بن نعيم

رحمه الله تعالى

في قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) الآية
وفيها قولان :

(أحدهما) أن القصاص هو القود ، وهو أخذ الدية [بدل] القتل كما جاء عن ابن عباس أنه كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية فجعل الله في هذه الأمة الدية فقال : (فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) والعفو هو أن يقبل الدية في العمد (ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ) مما كان على بني إسرائيل ، والمراد على هذا القول أن يقتل الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنتى بالأنتى . قال قتادة : إن أهل الجاهلية كان فيهم بغي ، وكان الحي إذا كان فيهم عدد وعدة فقتل عبداً قوم آخرين^(١) [قالوا] : لن يقتل به إلا حر تغزراً على غيرهم ، وإن قتلت امرأة منهم امرأة من آخرين قالوا لن يقتل بها إلا رجل فنزلت هذه الآية ، وهذا قول أكثر الفقهاء ، وقد ذكر ذلك الشافعي وغيره .

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق

ويحتج بها طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد على أن الحر لا يقتل بالعبد لقوله : (وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) فينقض ذلك عليه بالمرأة ، فإنه قال : (وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى) ، وطائفة من المفسرين لم يذكروا إلا هذا القول .

« القول الثاني » أن القصاص في القتل يكون بين الطائفتين المقتلتين قتال عصبية وجاهلية فيقتل من هؤلاء ومن هؤلاء أحرار وعبيد ونساء فأمر الله تعالى بالعدل بين الطائفتين بأن يقاص دبة حر بدبة حر ، ودبة امرأة بدبة امرأة ، وعبد بعبد ، فإن فضل لإحدى الطائفتين شيء بعد المقاصة فلتسبع الأخرى بمعروف ، ولتؤد الأخرى إليها بإحسان ، وهذا قول الشعبي وغيره ، وقد ذكره محمد بن جرير الطبري وغيره و [على] هذا القول فإنه إذا جعل ظاهر الآية لزمته إشكالات ؛ لكن المعنى [الثاني] هو مدلول الآية ومقتضاه ولا إشكال عليه ؛ بخلاف القول الأول يستفاد من دلالة الآية كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى ، وما ذكرناه يظهر من وجوه .

(أحدها) أنه قال : (كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) و « القصاص » مصدر قاصه يقاصه مقاصة وقصاصاً ، ومنه مقاصة الدينين أحدهما بالآخر و (الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) إنما يكون إذا كان الجميع قتلى ، كما ذكر الشعبي فيقاص هؤلاء القتل بهؤلاء القتل ، أما إذا قتل

رجل رجلاً فالمقتول ميت فهذا المقتول لا مقاصة فيه ، ولكن القصاص
أن يمكن من قتل القاتل لا غيره ، وفي اعتبار المكافآت فيه قولان
للفقهاء ، قيل : تعتبر المكافآت فلا يقتل مسلم بذمي ولا حر بعبد ، وهو
قول الأكثرين مالك والشافعي وأحمد ، وقيل لا تعتبر المكافآت كقول
أبي حنيفة ، والمكافآت لا تسمى قصاصاً .

وأيضاً فإنه قال : (كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ) وإن أريد بالقصاص
المكافآت فذلك لم نكتب ، وإن أريد به استيفاء القود فذلك مباح
للولي ، إن شاء اقتص وإن شاء لم يقتص فلم يكتب عليه الاقتصاص ،
وقد أورد هذا السؤال بعضهم وقال : هو مكتوب على القاتل أن
يمكن من نفسه ، فيقال له : هو تعالى قال : (كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ)
وليس هذا خطاباً للقاتل وحده بل هو خطاب لأولياء المقتول
بدليل قوله تعالى : (فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأْتِبَاغُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ)
ثم لا يقال للقاتل : كتب عليك القصاص في المقتول
فإن المقتول لا قصاص فيه .

و « أيضاً » فنفس انقياد القاتل للولي ليس هو قصاصاً ؛ بل
الولي له أن يقتص وله أن لا يقتص ، وإنما سمي هذا قوداً لأن الولي
يقوده ، وهو بمنزلة تسليم السلعة إلى المشتري ، ثم قال تعالى : (الْحَرْ
بِالْحَرْ) فكيف يقال مثل هذا قصده القاتل ؛ بل هذا خطاب للأمة

بالمقاصة والمعادلة في القتل . والنبي صلى الله عليه وسلم إنما قال : « كتاب الله القصاص » لما كسرت الريع سن جارية وامتنعوا من أخذ الأرش ، فقال أنس بن النضر : لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنية الريع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أنس كتاب الله القصاص » فرضي القوم بالأرش فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » كقوله تعالى : (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) يعني « كتاب الله » أن يؤخذ العضو بنظيره ، فهذا قصاص لأنه مساواة ، ولهذا كانت المكافآت في الأعضاء والجروح معتبرة باتفاق العلماء ، وإن قيل القصاص هو أن يقتل قاتله لا غيره فهو خلاف الاعتداء ، قيل : نعم ! وهذا قصاص في الأحياء لا في القتلى .

(الثاني) أنه قال : (فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى)

ومعلوم باتفاق المسلمين أن العبد يقتل بالعبد وبالحر ، والأنثى تقتل بالأنثى وبالذكر ، والحر يقتل بالحر والأنثى أيضا عند عامة العلماء ، وقيل : بشرط أن تؤدي تمام ديبته ، وإذا كان كذلك فقوله : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى) إنما يدل على مقاصة الحر بالحر ومعادلته به ومقابلته به ، وكذلك العبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، وهذا إنما يكون إذا كانوا مقتولين فيقابل كل واحد بالآخر وينظر أيتعدلان أم يفضل لأحدهما على الآخر فضل ، أما في القتل فلا يختص هذا بهذا باتفاق المسلمين .

(الثالث) أنه قال : (فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) لفظ (عفى)

هنا قد استعمل متعديا ؛ فإنه قال : (عني) (شيء) ولم يقل :
(عفا) (شيئا) وهذا إنما يستعمل في الفعل كما قال تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) وأما العفو عن القتل فذاك يقال فيه عفوت
عن القاتل ، فولي المقتول بين خيرتين : بين أن يعفو عن القتل ويأخذ
الدية فلم يعف له شيء ؛ بل هو عفا عن القتل وإذا عفا فلما أن
أن يستحق الدية بنفسه أو بغير رضا القاتل على قولين .

وقد قال بعضهم : (مِنْ أَخِيهِ) أي من دم أخيه أي ترك له القتل
ورضي بالدية ، والمراد القاتل يعني أن القاتل عفى له من دم أخيه
المقتول أي ترك له القتل ، فيكون التقدير أن الولي عفى للقاتل من
دم المقتول شيئا ، وهذا كلام لا يعرف ، لا يقال : عفوت لك شيئا ،
ولا يقال : عفوت من دم القاتل ، وإنما الذي يقال : إنه عفا عن
القاتل ، فأين هذا من هذا ؟

وأما على القول الأول فالتقاصان إذا تعادا القتل فمن عفى له أي
فضل له من مقاصة أخيه مقاصة أخرى أي هذا الذي فضل له فضل
كما يقال : أبقى له من جهة أخيه بقية (فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ) فهذا المستحق
للفضل يتبع المقاص الآخر بالمعروف ، وذلك يؤدي إلى هذا بإحسان
(ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ) أي من أن كل طائفة تؤدي قتلى
الأخرى فإن في هذا تثقيلا عظيما له (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) فإنهم

إذا تعادوا القتل وتقاصوا وتعادلوا لم يبق واحدة تطلب الأخرى بشيء ، فحیی هؤلاء وحیی هؤلاء ، بخلاف ما إذا لم يتقاصوا فإنهم يتقاتلون ، وتقوم بينهم الفتن التي يموت فيها خلائق ، كما هو معروف في فتن الجاهلية والإسلام ، إنما تقع الفتن لعدم المعادلة والتعاضد بين الطائفتين وإلا فمع التعادل والتعاضد الذي يرضى به أولوا الأبواب لا تبقى فتنة .

وقوله : (فَمَنْ أَعْتَدَى بِعَدَاكَ) فطلب من الطائفة الأخرى مالا أو قوما أو آدام بسبب ما بينهم من الدم (فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) وهذا كقوله : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفْتِنُوا أَلَّتِي بَغَتْ حَتَّىٰ تَفْقَىٰ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) و « الأخوة » هنا كالأخوة هناك وهذا في قتل الفتن .

وأما إذا قتل رجل رجلا من غير فتنة فهم كانوا يعرفون أن القاتل يقتل ، لكن كانت الطائفة القوية تطلب أن تقتل غير القاتل ، أو من هو أكثر من القاتل ، أو اثنين بواحد ، وإذا كان القاتل منها لم تقتل به من هو دونه ، كما قيل : إنه كان بين قريظة والنضير لكن هذا لم تثر به الفتن بل فيه ظلم الطائفة القوية للضعيفة ، ولم

يكن في الأمم من يقول إن القاتل الظالم المتعدي مطلقاً لا يقتل ، فهذا لم يكن عليه أحد من بنى آدم ؛ بل كل بنى آدم مطبقون على أن القاتل في الجملة يقتل ، لكن الظلمة الأقوياء يفرقون بين قتيل وقتيل .

وقول من قال : إن قوله : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) مغناه أن القاتل إذا عرف أنه يقتل كف فكان في ذلك حياة له وللمقتول ، يقال له : هذا معنى صحيح ؛ ولكن هذا مما يعرفه جميع الناس ، وهو مغرور في جبلتهم ، وليس في الآدميين من يسيح قتل أحد من غير أن يقتل قاتله ؛ بل كلهم مع التساوي يجوزون قتل القاتل ولا يتصور أن الناس (١) إذا كان كل من قدر على غيره قتله وهو لا يقتل يرضى بمال ، وإذا كان هذا المعنى من أوائل ما يعرفه الآدميون ويعلمون أنهم لا يعيشون بدونهم صار هذا مثل حاجتهم إلى الطعام والشراب والسكنى ، فالقرآن أجل من أن يكون مقصوده التعريف بهذه الأمور البديهية ؛ بل هذا مما يدخل في مغناه ، وهو أنه إذا كتب عليهم القصاص في المقتولين أنه يسقط حر بحر وعبد بعبد وأثنى بأثنى ، فجعل دية هذا كدية هذا ودم هذا كدم هذا متضمن لمساواتهم في الدماء والديات ، وكان بهذه المقاصة لهم حياة من الفتن التي توجب هلاكهم ، كما هو معروف ، وهذا المعنى مما يستفاد من هذه الآية ، فعلم أن دم الحر وديته كدم الحر وديته فيقتل به وإذا علم أن التقاص يقع للتساوي في الديات علم أن للمقتول دية .

(١) يياض بالأصل

ولفظ القصاص يدل على المعادلة والمساواة فيدل على أن الله أوجب العدل والإنصاف في أمر القتل ، فمن قتل غير قاتله فهو ظالم والقاتل وأوليائه إذا امتنعوا من إنصاف أولياء المقتول فهم ظالمون ، هؤلاء خارجون عما أوجبه الله من العدل ، وهؤلاء خارجون عما أوجبه الله من العدل .

وقد ذكر سبحانه هذا المعنى في قوله : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) وإذا دلت على العدل في القود بطريق الزوم والتنبيه ذهب الإشكال ، ولم يقل : فلم لا قال : والعبد بالعبد والحر ؟ فإنه لم يكن المقصود أنه يقاص به في القتل ، ومعلوم أنه إنما يقاص الحر بالحر لا بالمرأة والمرأة بالمرأة لا بالحر والعبد بالعبد . فظهرت فائدة التخصيص به والمقابلة في الآية .

ودلت الآية حينئذ على أن الحر يقتل بالحر ، والعبد بالعبد ، والأشئ بالأشئ ؛ إذا كانا متساويين في الدم ، وبدله هو الدية ، ولم ينتف أن يقتل عبد بحر وأشئ بذكر ولا لها مفهوم بني ذلك ؛ بل كما دلت على ذلك بطريق التنبيه والفحوى والأولى كذلك تدل على هذا أيضاً ؛ فإنه إذا قتل العبد بالعبد فقتله بالحر أولى ، وإذا قتلت المرأة بالمرأة فقتلها بالرجل أولى .

وأما قتل الحر بالعبد والذكر بالأُنثى فالآية لم تتعرض له لا بنفي ولا إثبات ولا لها مفهوم يدل عليه ، لا مفهوم موافقة ولا مخالفة ؛ فإنه إذا كان في المقاصة يقاس الحر بالحر والعبد بالعبد والأُنثى بالأُنثى لتساوي الديات دل ذلك على قتل النضير بالنضير والأدنى بالأعلى .

يبقى قتل الأعلى الكثير الدية بالأدنى القليل الدية ليس في الآية تعرض له ، فإنه لم يقصد بها ابتداء القود ، وإنما قصد المقاصة في القتل لتساوي دياتهم .

فإن قيل : دية الحر كدية الحر ودية الأُنثى كدية الأُنثى وبقي العبد قيمتهم متفاضلة ؟

قيل : عيـدم كانوا متقاربين القيمة ، وقوله : (وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) قد يراد به بالعبد المائل به ، كما يقال : ثوب بثوب وإن كان أحدهما أعلى قيمة فذاك مما عفي له ، وقد يعفى إذا لم تعرف قيمتهم وهو الغالب فإن المقتولين في الفتن عيـدم الذين يقاتلون معهم ، وهم يكونون تربيتهم عنـدم لم يشترهم ، فهذا يكون مع العلم بتساوي القيمة ومع الجهل بتفاضلها ؛ فإن المجهول كالمعدوم ولو أتلـف كل من الرجلين ثوب الآخر ولا يعلم واحد منها قيمة واحد من الثوبين قيل ثوب بثوب ، وهذا لأن الزيادة محتملة من الطرفين : يحتمل أن يكون ثوب هذا أعلى ،

ويحتمل أن يكون ثوب هذا أغلى ، وليس ترجيح أحدهما أولى من الآخر ، والأصل براءة ذمة كل واحد من الزيادة فلا تشتغل الذمة بأمر مشكوك فيه لو كان الشك في أحدهما فكيف إذا كان من الطرفين ؟

فظهر حكمة قوله : (وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) وظهر بهذا أن القرآن دل على ما يحتاج الخلق إلى معرفته والعمل به ، ويحقق به دماؤهم ويحيون به ، ودخل في ذلك ما ذكره الآخرون من العدل في القود .

ودلت الآية على أن القتل يؤخذ لهم ديات ، فدل على ثبوت الدية على القاتل، وأنها مختلفة باختلاف المقتولين ، وهذا مما من الله به على أمة محمد صلى الله عليه وسلم حيث أثبت القصاص والدية .

وأما كون العفو هو قبول الدية في العمد وأنه يستحقها العافي بمجرد عفو فالآية لم تتعرض لهذا .

ودلت هذه الآية على أن الطوائف الممتنعة تضمن كل منها ما أتلفته الأخرى من دم ومال بطريق الظلم لقوله : (مِنْ أَخِيهِ) بخلاف ما أتلفته المسلمون للكفار والكفار للمسلمين .

وأما القتال بتأويل « كقتال أهل الجمل وعفين » فلا ضمان فيه أيضا بطريق الأولى عند الجمهور ، فإنه إذا كان الكفار المتأولون

لا يضمنون فالمسلمون المتأولون أولى أن لا يضمنوا .

ودلت الآية على أن هذا الضمان على مجموع الطائفة يستوى فيه الردء والمباشر ، لا يقال : انظروا من قتل صاحبكم هذا فطالبوه بدينه بل يقال : دينه عليكم كلكم فإنكم جميعاً قتلتموه ؛ لأن المباشر إنما تمكن بمعاونة الردء له ، وعلى هذا دل قوله : (وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابَقْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا)

فإن أولئك الكفار كان عليهم مثل صداق هذه المرأة التي ذهبت إليهم فإذا لم يؤدوه أخذ من أموالهم التي يقدر المسلمون عليها ، مثل امرأة جاءت منهم يستحقون صداقها ، فيعطي المسلم زوج تلك المرتدة صداقها من صداق هذه المسلمة المهاجرة الذي يستحقه الكفار لكونها أسلمت وهاجرت وفوتت زوجها بضعها كما فوتت المرتدة بضعها لزوجها وإن كان زوج المهاجرة ليس هو الذي تزوج بالمرتدة ، لأن الطائفة لما كانت ممتعة يمنع بعضها بعضا صارت كالشخص الواحد .

ولهذا لما قتل خالد من قتل من بني جذيمة وداهم النبي صلى الله عليه وسلم من عنده ؛ لأن خالداً نائبه وهو لا يمكنهم من مطالبته وحبسه لأنه متأول ، وكذلك عمرو بن أمية وعاقلته مثل خالد بن الوليد ، لأنه قتل هذا على سبيل الجهاد لا لعداوة تخصه . وقد تنازع الفقهاء في خطأ ولي الأمر هل هو في بيت المال أو على ذمته ؟ على قولين .
(١) أضيفت لضرورة السياق .

ولهذا كان ما غنمته السرية يشاركها فيه الجيش وما غنمه الجيش شاركته فيه السرية ، لأنه إنما يغم بعضهم بظهر بعض ، فإذا اشتركوا في المغرم اشتركوا في المغنم ، وكذلك في العقوبة يقتل الردء والمباشر من المحاربين عند جماهير الفقهاء ، كما قتل عمر رضي الله عنه ريثة المحاربين ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد ، وهو مذهب مالك في القتل قوداً ، وفي السراق أيضاً .

وبيان دلالة الآية على ذلك أن المقتولين إذا حبس حر بحر وعبد بعبد وأنشئ بأشئ فالحر من هؤلاء ليس قاتله هو ولي الحر من هؤلاء ؛ بل قد يكون غيره ، وكذلك العبد من هؤلاء ليس قاتله هو سيد العبد من هؤلاء ؛ بل قد يكون غيره ؛ لكن لما كانوا مجتمعين متناصرين على قتال أولئك ومحاربتهم كان من قتله بعضهم فكلهم قتله ، وكلهم يضمنونه ؛ ولهذا ما فضل لأحد الطائفتين يؤخذ من مال الأخرى .

فإن قيل : إذا كان مستقراً في فطر بني آدم أن القاتل الظالم لنظيره يستحق أن يقتل وليس في الآدميين من يقول إنه لا يقتل فما الفائدة في قوله تعالى : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا - أي في التوراة - أَنْ أَلْتَفَسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ) . الآية . إذا كان مثل هذا الشرع يعرفه العقلاء كلهم ؟

قيل لهم : فائدته بيان تساوى دماء بني إسرائيل ، وأن دماءهم

متكافئة ليس لشريفهم مزية على ضعيفهم ، وهذه الفائدة الجليلة التي جاءت بها شرائع الأنبياء ، فأما الطوائف الخارجون عن شرائع الأنبياء فلا يحكمون بذلك مطلقاً ؛ بل قد لا يقتلون الشريف ، وإذا كان الملك عادلاً فقد يفعل بعض ذلك ، فهذا الذي كتبه الله في التوراة من تكافؤ دمائهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وعم يد على من سوام ، فحكم أيضاً في المؤمنين به من جميع الأجناس بتكافؤ دمائهم ، فالمسلم الحر يقتل بالمسلم الحر من جميع الأجناس باتفاق العلماء .

وبهذا ظهر الجواب عن احتجاج من احتج بآية التوراة على أن المسلم يقتل بالذمي لقوله : (وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) و « شرع من قبلنا شرع لنا » فإنه يقال : الذي كتب عليهم أن النفس منهم بالنفس منهم ، وهم كلهم كانوا مؤمنين ، لم يكن فيهم كافر ، ولم يكن في شريعتهم إبقاء كافر بينهم لا بجزية ولا غيرها ، وهذا مثل شرع محمد صلى الله عليه وسلم أن المسلمين تتكافأ دماؤهم ، وليس في الشريعتين أن دم الكافر يكافئ دم المسلم ؛ بل جعل الإيمان هو الواجب للمكافآت دليل على انتفاء ذلك في الكافر — سواء كان ذمياً أو مستأمناً — لاتقاء الإيمان الواجب للمكافأة فيه ؛ نعم ! يحتاج بعمومه على العبد .

وليس في العبد نصوص صريحة صحيحة كما في الذمي ؛ بل ماروي « من قتل عبده قتلناه به » وهذا لأنه إذا قتله ظالماً كان الإمام ولي

دمه ؛ لأن القاتل كما لا يرث المقتول إذا كان حراً فكذلك لا يكون ولي
دمه إذا كان عبداً ؛ بل هذا أولى كيف يكون ولي دمه وهو القاتل ؟
بل لا يكون ولي دمه ؛ بل ورثة القاتل السيد ؛ لأنهم ورثته وهو
بالحياة ولم يثبت له ولاية حتى تنتقل إليهم فيكون وليه الإمام . وحينئذ
فللإمام قتله ، فكل من قتل عبده كان للإمام أن يقتله .

و « أيضاً » فقد ثبت بالسنة والآثار أنه إذا مثل بعبده عتق
عليه ، وهذا مذهب مالك وأحمد وغيرهما ، وقتله [أشد] أنواع المثل
فلا يموت إلا حراً ؛ لكن حرته لم تثبت في حال الحياة حتى يرثه عصبة ؛
بل حرته ثبتت حكماً ، وهو إذا كان عتق كان ولاؤه للمسلمين ، فيكون
الإمام هو وليه ، فله قتل قاتل عبده .

وقد يحتج بهذا من يقول : إن قاتل عبد غيره لسيدته قتله ، وإذا
دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح ، والقول الآخر ليس
معه نص صريح ولا قياس صحيح ، وقد قال الفقهاء من أصحاب أحمد
وغيرهم : من قتل ولا ولي له كان الإمام ولي دمه ، فله أن يقتل ، وله
أن يعفو على الدية ؛ لا مجاناً .

يؤيد هذا أن من قال : لا يقتل حر بعبد يقول : إنه لا يقتل
الذمي الحر بالعبد المسلم . قال الله تعالى في كتابه : (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ

مُشْرِكٍ) فالعبد المؤمن خير من الذمي المشرك ، فكيف لا يقتل به ؟ ! والعبد المؤمن مثل الحرائر المؤمنات ، كما دلت عليه هذه الآية ، وهو قول جماهير السلف والخلف ، وهذا قوي على قول أحمد : فإنه يجوز شهادة العبد كالحُر ؛ بخلاف الذمي فلماذا لا يقتل الحر بالعبد وكلهم مؤمنون ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون تكافأ دماءهم » ؟ ! .

وقال نبغ الإسلام ربه الله :

قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) من باب بدل الاشتغال ، والسؤال إنما وقع عن القتال فيه فلم قدم الشهر وقد قلتم : إنهم يقدمون ما بيانه أهم وهم به أغنى ؟

قيل : السؤال لم يقع منهم إلا بعد وقوع القتال في الشهر وتشنيع أعدائهم عليهم انتهاكه وانتهاك حرمة ، وكان اهتمامهم بالشهر فوق اهتمامهم بالقتال ، فالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر ، فلذلك قدم في الذكر ، وكان تقديمه مطابقاً لما ذكرنا من القاعدة .

فإن قيل : فما الفائدة في إعادة ذكر القتال بلفظ الظاهر ، وهلا اكتفى بضميره فقال : هو كبير ؟ وأنت إذا قلت : سأله عن زيد هو في الدار كان أوجز من أن تقول أزيد في الدار ؟

قيل : في إعادته بلفظ الظاهر بلاغة بديعة ، وهو تعليق الحكم الحربي باسم القتال فيه عموماً ولو أتى بالمضمر فقال : هو كبير لتوهم اختصاص الحكم بذلك القتال المسؤل عنه . وليس الأمر كذلك ؛

وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام .

ونظير هذه القاعدة قوله صلى الله عليه وسلم — وقد سئل عن الوضوء بماء البحر فقال — : « هو الطهور ماؤه » فأعاد لفظ الماء ولم يقتصر على قوله : « نعم توضعوا به » لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالسائلين لضرب من ضروب الاختصاص ، فعدل عن قوله : « نعم توضعوا » إلى جواب عام يقتضي تعليق الحكم والطهور به بنفس مائه من حيث هو ، فأفاد استمرار الحكم على الدوام . وتعلقه بعموم الأمة ، وبطل توهم قصره على السبب ، فتأمله فإنه بديع .

فكذلك في الآية لما قال : (قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) فجعل الخبر بـ (كبير) واقعا عن (قِتَالٌ فِيهِ) فيتعلق الحكم به على العموم ؛ ولفظ « المضر » لا يقتضى ذلك .

وقريب من هذا قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) ولم يقل أجرهم ، تعليقا لهذا الحكم بالوصف وهو كونهم مصلحين ، وليس في الضمير ما يبدل على الوصف المذكور .

وقريب منه وهو ألطف معنى قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ

قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ) ولم يقل فيه تعليقاً بحكم الاعتزال بنفس الحيض ، وإنه هو سبب الاعتزال ، وقال : (قُلْ هُوَ أَذَى) ولم يقل : (المحيض أذى) لأنه جاء به على الأصل ؛ ولأنه لو كرره لثقل اللفظ به لتكرره ثلاث مرات ، وكان ذكره بلفظ الظاهر في الأمر بالاعتزال أحسن من ذكره مضمرًا ليفيد تعليق الحكم بكونه حيضاً ، بخلاف قوله : (قُلْ هُوَ أَذَى) فإنه إخبار بالواقع ، والمحاطبون يعلمون أن جهة كونه أذى هو نفس كونه حيضاً ، بخلاف تعليق الحكم به فإنه إنما يعلم بالشرع ، فتأمل .

سئل نبغ الإسلام

عن قوله تعالى : (وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ) وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية ، فهل هما من المشركين أم لا ؟ ؟ .

فأجاب الحمد لله . نكاح الكتانية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى :
(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ)

وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم ، وقد روى عن ابن عمر : أنه كره نكاح النصرانية ، وقال : لا أعلم شركاً أعظم ممن تقول : إن ربها عيسى بن مريم .

وهو اليوم مذهب طائفة من أهل البدع ، وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة وبقوله (وَلَا تَتَّبِعُوا بَعْضَ الْكَافِرِ) والجواب من آية البقرة من ثلاثة أوجه .

(أحدها) أن أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين ، فجعل أهل الكتاب غير المشركين بدليل قوله : (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

وَالصَّبِيَّانَ وَالنَّصْرَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا) .

فإن قيل : فقد وصفهم بالشرك بقوله : (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَأْمُورًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) قيل أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك ؛ فإن الله إنما بعث الرسل بالتوحيد ، فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ؛ ولكن النصارى ابتدعوا الشرك ، كما قال : (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلأجل ما ابتدعوه من الشرك الذي لم يأمر الله به ، وحيث ميزهم عن المشركين فلأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك .

فإذا قيل : أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين ؛ فإن الكتاب الذي أضيفوا إليه لا شرك فيه ، كما إذا قيل : المسلمون وأمة محمد لم يكن فيهم من هذه الجهة لا اتحاد ، ولا رفض ، ولا تكذيب بالقدر ، ولا غير ذلك من البدع ، وإن كان بعض الداخلين في الأمة قد ابتدع هذه البدع ؛ لكن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ، فلا يزال فيها من هو متبع لشريعة التوحيد ؛ بخلاف أهل الكتاب ، ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم ؛ بل قال : (عَمَّا يُشْرِكُونَ) بالفعل ، وآية البقرة قال فيها :

(الْمُشْرِكِينَ) و (الْمُشْرِكَةِ) بالاسم ، والاسم أوكد
من الفعل .

(الوجه الثاني) أن يقال : إن شملهم لفظ (المشركين) في سورة
البقرة كما وصفهم بالشرك فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً
ومقروناً ، فإذا أفردوا دخل فيهم أهل الكتاب ، وإذا قرنوا بأهل
الكتاب لم يدخلوا فيهم ، كما قيل : مثل هذا في اسم الفقير والمسكين
ونحو ذلك ، فعلى هذا يقال : آية البقرة عامة ، وتلك خاصة ، والخاص
يقدم على العام .

(الوجه الثالث) أن يقال : آية المائدة ناسخة لآية البقرة ،
لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء ، وقد جاء في الحديث
المائدة من (١) ،

(١) آخر ما وجد من الأصل .

وقال يافع ابراهيم رحمه الله

فصل

لما ذكر سبحانه ما يبطل الصدقة من المن والأذى ومن الرياء ،
ومثله بالتراب على الصفوان إذا أصابه المطر ، ولهذا قال : (وَلَا يُؤْمِنُ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) لأن الإيمان بأحدها لا ينفع هنا بخلاف قوله في
النساء : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا) إلى قوله : (وَالَّذِينَ
يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) .

فإنه في معرض الذم ، فذكر غايته وذكر ما يقابله وهم الذين ينفقون
أموالهم ابتغاء مرضاة الله وثبتيًا من أنفسهم .

فالأول الإخلاص .

و « التثيت » هو التثبت كقوله : (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ
لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيْيًا) كقوله : (وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) ويشبهه
— والله أعلم — أن يكون هذا من باب قدم وتقدم كقوله : (لَأَنْقَدُوا)

بَيْنَ يَدَيَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) فتبتل وثبت لازم بمعنى ثبت "" لأن التثبت هو القوة والمكنة ، وضده الزلزلة ، والرجفة ، فإن الصدقة من جنس القتال ، فالجبان يرجف ، والشجاع يثبت ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « وأما الحيلاء التي يحبها الله فاختيال الرجل بنفسه عند الحرب ، واختياله بنفسه عند الصدقة » لأنه مقام ثبات وقوة ، فالحيلاء تناسبه ، وإنما الذي لا يحبه الله الختال الفخور البخيل الآمر بالبخل ، فأما الختال مع العطاء أو القتال فيحبه .

وقوله (مِّنْ أَنْفُسِهِمْ) أي ليس المقوى له من خارج كالذي ثبت وقت الحرب لإمسائك أصحابه له ، وهذا كقوله : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) بل تثبته ومغفرته من جهة نفسه .

وقد ذكر الله سبحانه في البقرة والنساء الأقسام الأربعة في العطاء .

إما أن لا يعطي فهو البخيل المذموم في النساء ، أو يعطي مع الكراهة والمن والأذى ، فلا يكون بثبوت وهو المذموم في البقرة ، أو مع الرياء فهو المذموم في السورتين ، فبقي القسم الرابع : ابتغاء رضوان الله وثبوتاً من أنفسهم .

ونظيره « الصلاة » إما أن لا يصلي ، أو يصلي رياء ، أو كسلان ، أو يصلي مخلصاً ، والأقسام الثلاثة الأول مذمومة ، وكذلك « الزكاة » ونظير ذلك « الهجرة ، والجهاد » فإن الناس فيها أربعة أقسام ، وكذلك (إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا) في الثبات والذكر ، وكذلك : (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ)

في الصبر والمرحمة أربعة أقسام وكذلك (اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ) فهم (١) في الصبر والصلاة فعامة هذه الأشفاع التي في القرآن : إما عملان ، وإما وصفان في عمل : انقسم الناس فيها قسمة رباعية ، ثم إن كانا عملين منفصلين كالصلاة والصبر ، والصلاة والزكاة ونحو ذلك نفع أحدهما ولو ترك الآخر ، وإن كانا شرطيين في عمل كالإخلاص والتثبت لم ينفع أحدهما ، فإن المن والأذى محبط ، كما أن الرياء محبط ، كما دل عليه القرآن ، ومن هذا تقوى الله وحسن الخلق ، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ، والبر والتقوى والحق والصبر ، وأفضل الإيمان الساحة والصبر .

بخلاف الأشفاع في النم كالإفك والإثم ، والاختيال والفخر ، والشح والجبن ، والإثم والعدوان ؛ فإن النم ينال أحدهما مفرداً

(١) هنا كلمات غير متضحة .

ومقرونًا ، لأن الخير من باب المطلوب وجوده لمنفعته ، فقد لا تحصل المنفعة إلا بتمامه ، والشر يطلب عدمه لمضرته وبعض المضار يضر في الجملة غالباً ، ولهذا فرق في الأسماء بين الأمر والنهي ، والإثبات والنفي ، فإذا أمر بالشيء اقتضى كماله ، وإذا نهى عنه اقتضى النهي عن جميع أجزائه ، ولهذا حيث أمر الله بالنكاح — كما في المطلقه ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ، وكما في الإحصان — فلا بد من الكمال بالعقد والدخول ، وحيث نهى عنه كما في ذوات المحارم فالنهي عن كل منها على انفراده ، وهذا مذهب مالك وأحمد المنصوص عنه أنه إذا حلف ليتزوجن لم يبر إلا بالعقدة والدخول ، بخلاف ما إذا حلف لا يتزوج فإنه يحث بالعقدة ، وكذلك إذا حلف لا يفعل شيئاً حث بفعل بعضه ، بخلاف ما إذا حلف ليفعله ، فإن دلالة الاسم على كل وبعض تختلف باختلاف النفي والإثبات .

ولهذا لما أمر الله بالطهارة والصلاة ، والزكاة والحج كان الواجب الإتمام ، كما قال تعالى : (يَكَلِمَتِ فَاَتَمَّهُنَّ) وقال : (وَإِذْ يَرْهِيَمُ الَّذِي وَفَّقَ)

ولما نهى عن القتل والزنا والسرقه والشرب كان ناهياً عن أبعاض ذلك ؛ بل وعن مقدماته أيضاً ، وإن كان الاسم لا يتناولها في الإثبات ، ولهذا فرق في الأسماء النكرات بين النفي والإثبات ، والأفعال كلها

نكرات ، و فرق بين الأمر والنهي بين التكرار وغيره ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » .

وإنما اختلف في المعارف المنفية على روايتين ، كما في قوله : لاتأخذ
الدرام ولا تكلم الناس .

وقال شيخ الإسلام

أبو العباس تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه .

فصل

في قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) قد ثبت في صحيح مسلم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : لما أنزل الله : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) اشتد ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بركوا على الركب ، وقالوا : أي رسول الله ! كلفنا من العمل ما نطيق : الصلاة ، والصيام ، والجهاد ، والصدقة ؛ وقد نزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا ؟ قولوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير » فلما قرأها القوم وذلت بها أنفسهم أنزل الله في أثرها : (ءَاَمَنَ الرَّسُولُ

بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)
 فلما فعلوا ذلك نسخها الله ، فأنزل الله (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا
 لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) قال : نعم !
 (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا) قال : نعم !
 (رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ) قال : نعم . (وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا
 أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) قال : نعم .

وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس معناه وقال : قد فعلت ، قد فعلت ، بدل نعم .

ولهذا قال كثير من السلف والخلف : إنها منسوخة بقوله : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) كما نقل ذلك عن ابن مسعود ، وأبي هريرة ، وابن عمرو وابن عباس في رواية عنه ، والحسن ، والشعبي ، وابن سيرين وسعيد بن جبير ، وقتادة ، وعطاء الخراساني ، والسدي ، ومحمد بن كعب ، ومقاتل ، والكلبي ، وابن زيد ، ونقل عن آخرين أنها ليست منسوخة ، بل هي ثابتة في المحاسبة على العموم ، فيأخذ من يشاء ويغفر لمن يشاء ، كما نقل ذلك عن ابن عمر ، والحسن ،

واختاره أبو سليمان الدمشقي والقاضي أبو يعلى ، وقالوا : هذا خبر ،
والأخبار لا تنسخ .

و « فصل الخطاب » : أن لفظ « النسخ » مجمل ، فالسلف كانوا
يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه ، من عموم أو إطلاق أو غير
ذلك ، كما قال من قال : إن قوله : (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) (وَجَاهِدُوا
فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ) نسخ بقوله : (فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) وليس
بين الآيتين تناقض ، لكن قد يفهم بعض الناس من قوله : (حَقَّ
تَقَاتِهِ) و (حَقَّ جِهَادِهِ) الأمر بما لا يستطيعه العبد فينسخ ما فهمه
هذا ، كما ينسخ الله ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته . وإن لم يكن
نسخ ذلك نسخ ما أنزله ، بل نسخ ما ألقاه الشيطان ، إما من الأنفس أو من
الأسماع أو من اللسان .

وكذلك ينسخ الله ما يقع في النفوس من فهم معنى ، وإن كانت
الآية لم تدل عليه لكنه محتمل ، وهذه الآية من هذا الباب ؛ فإن
قوله : (وَإِنْ تُبْذَرُوا فِي أَنْفُسِكُمْ) الآية إنما تدل على أن الله يحاسب
بما في النفوس لا على أنه يعاقب على كل ما في النفوس ، وقوله : (لِمَنْ
يَشَاءُ) يقتضى أن الأمر إليه في المغفرة والعذاب لا إلى غيره

ولا يقتضى أنه يغفر ويعذب بلا حكمة ولا عدل كما قد يظنه من يظنه من

الناس ، حتى يجوزوا أنه يعذب على الأمر اليسير من السيئات مع كثرة الحسنات وعظمتها ، وأن الرجلين اللذين لهما حسنات وسيئات يغفر لأحدهما مع كثرة سيئاته وقلة حسناته ويعاقب الآخر على السيئة الواحدة مع كثرة حسناته ، ويجعل درجة ذاك في الجنة فوق درجة الثاني .

وهؤلاء يجوزون أن يعذب الله الناس بلا ذنب ، وأن يكلفهم مالا يطيقون ويعذبهم على تركه ، والصحابة إنما هربوا وخافوا أن يكون الأمر من هذا الجنس ، فقالوا : لا طاقة لنا بهذا ؛ فإنه إن كلفنا مالا نطيع عذبا ففسخ الله هذا الظن ، وبين أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها ، وبين بطلان قول هؤلاء الذين يقولون إنه يكلف العبد مالا يطيقه ، ويعذبه عليه ، وهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف والأئمة ؛ بل أقوالهم تناقض ذلك حتى إن سفيان بن عيينة سئل عن قوله : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) قال : إلا يسرها ، ولم يكلفها طاقتها . قال البغوي : وهذا قول حسن ؛ لأن الوسع ما دون الطاقة وإنما قاله طائفة من المتأخرين لما ناظروا المعتزلة في « مسائل القدر » وسلك هؤلاء مسلك الجبر جهم وأتباعه ، فقالوا هذا القول وصاروا فيه على مراتب ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

قال ابن الأنباري في قوله : (وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ) أي لا تحملنا ما يثقل علينا أدأؤه وإن كنا مطيقين له على تجشم وتحمل

مكروه ، قال : فخطب العرب على حسب ما تعقل ؛ فإن الرجل منهم يقول للرجل ما أطيق النظر إليك وهو مطيق لذلك ، لكنه ثقيل عليه النظر إليه ، قال : ومثله قوله : (مَاكَأُنْوَاسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ) .

قلت ليست هذه لغة العرب وحدهم ؛ بل هذا مما اتفق عليه العقلاء . و « الاستطاعة في الشرع » هي ما لا يحصل معه للمكلف ضرر راجع كاستطاعة الصيام والقيام ، فمتى كان يزيد في المرض أو يؤخر البرء لم يكن مستطيعاً ؛ لأن في ذلك مضرة راجحة ؛ بخلاف هؤلاء فإنهم كانوا لا يستطيعون السمع لبغض الحق وثقله عليهم ؛ إما حسداً لقائله ، وإما اتباعاً للهوى ودين الكفر والمعاصي على القلوب ، وليس هذا عذراً فلو لم يأمر العباد إلا بما يهونه لفسدت السموات والأرض ومن فيهن .

والمقصود أن السلف لم يكن فيهم من يقول : إن العبد لا يكون مستطيعاً إلا في حال فعله ، وأنه قبل الفعل لم يكن مستطيعاً ، فهذا لم يأت الشرع به قط ، ولا اللغة ، ولا دل عليه عقل ؛ بل العقل يدل على نقيضه كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والرب تعالى يعلم أن العبد لا يفعل الفعل مع أنه مستطيع له ، والمعلوم أنه لا يفعله ، ولا يريد أن لا يقدر عليه ، والعلم بطابق

المعلوم ، فالله يعلم ممن استطاع الحج والقيام والصيام أنه مستطيع ،
ويعلم أن هذا مستطيع يفعل استطاعه ، فالمعلوم هو عدم الفعل لعدم
إرادة العبد ؛ لا لعدم استطاعته . كالمقدورات له التي يعلم أنه لا يفعلها
لعدم إرادته لها لا لعدم قدرته عليها . والعبد قادر على أن يفعل ،
وقد علم الله أنه لا يفعل مع القدرة ؛ ولهذا يعذبه لأنه إنما أمره بما
استطاع لا بما لا يستطيع . ومن لم يستطع لم يأمره ولا يعذبه على
ما لم يستطعه .

وإذا قيل : فيلزم أن يكون قادراً على تغيير علم الله ، لأن
الله علم أنه لا يفعل ، فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير
علم الله .

قيل : هذه مغلطة ؛ وذلك أن مجرد قدرته على الفعل لا يلزم
فيها تغيير العلم ، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل ، ولو
وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه ؛ لا عدم وقوعه ، فيمتنع أن يحصل
وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه ؛ بل إن وقع كان الله قد علم
أنه يقع ، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع ، ونحن لا نعرف
علم الله إلا بما يظهر ، وعلم الله مطابق للواقع ، فيمتنع أن يقع شيء
يستلزم تغيير العلم ، بل أي شيء وقع كان هو المعلوم ، والعبد الذي
لم يفعل لم يأت بشيء يغير العلم ؛ بل هو قادر على فعل ما لم يقع .

ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع لا أنه لا يقع .

وإذا قيل : فمع عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم .

قيل ليس الأمر كذلك : بل العبد يقدر على وقوعه . وهو لم يوقعه ، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه . فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه . فإذا وقع كان الله عالماً أنه سيقع ، وإذا لم يقع كان الله عالماً بأنه لا يقع البتة ، فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه . وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال .

ومما يلزم هؤلاء أن لا يبقى أحد قادراً على شيء إلا الرب ؛ فإن الأمور نوعان :

« نوع » علم الله أنه سيكون و « نوع » علم الله أنه لا يكون .

ف « الأول » لا بد من وقوعه . و « الثاني » لا يقع البتة . فما علم الله أنه سيقع يعلم أنه يقع بمشيئته وقدرته ، وما علم أنه لا يقع يعلم أنه لا يشاؤه ، وهو سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن .

وأما « المعتزلة » فعندهم أنه يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء ، وأولئك « المجبرة » في جانب . وهؤلاء في جانب ، وأهل السنة وسط .

وما يفعله العباد باختيارهم يعلم سبحانه أنهم فعلوه بقدرتهم ومشيتهم وما لم يفعلوه مع قدرتهم عليه يعلم أنهم لم يفعلوه لعدم إرادتهم له ، لا لعدم قدرتهم عليه ، وهو سبحانه الخالق للعباد ولقدرتهم وإرادتهم وأفعالهم ، وكل ذلك مقدور للرب ، وليس هذا مقدوراً بين قادرين بل القادر المخلوق هو وقدرته ومقدوره مقدور للخالق مخلوق له .

و « المقصود هنا » أن قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يَحْسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) حق ، والنسخ فيها هو رفع فهم من فهم من الآية ما لم تدل عليه ، فمن فهم أن الله يكلف نفساً ما لا تسعه فقد نسخ الله فهمه وظنه ، ومن فهم منها أن المغفرة والعذاب بلا حكمة وعدل فقد نسخ فهمه وظنه ، فقوله : (لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) رد للأول ، وقوله : (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) رد للثاني ، وقوله : (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) كقوله في آل عمران : (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ) وقوله : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ()
ونحو ذلك .

وقد علمنا أنه لا يغفر أن يشرك به ، وأنه لا يعذب المؤمنين ،
وأنه يغفر لمن تاب ، كذلك قوله : (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ
تُخْفُوهُ) الآية .

ودلت هذه الآية على أنه سبحانه يحاسب بما في النفوس . وقد
قال عمر : زنوا أنفسكم قبل أن توزنوا ، وحاسبوا أنفسكم قبل أن
تحاسبوا . و « المحاسبة » تقتضي أن ذلك يحسب ويحصى .

وأما « المغفرة » ، والعذاب » فقد دل الكتاب والسنة على أن من
في قلبه الكفر وبغض الرسول وبغض ما جاء به أنه كافر بالله ورسوله
وقد عفى الله لهذه الأمة — وهم المؤمنون حقاً ، الذين لم يرتابوا —
عما حدثت به أنفسهم ما لا تتكلم به أو تعمل ، كما هو في الصحيحين
من حديث أبي هريرة وابن عباس ، وروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم « أن الذي يهمل بالحسنة تكتب له ، والذي يهمل بالسيئة لا تكتب
عليه حتى يعملها » إذا كان مؤمناً من عادته عمل الحسنات وترك السيئات
فإن ترك السيئة لله كتبت له حسنة ، فإذا أبدى العبد ما في نفسه من
الشر بقول أو فعل صار من الأعمال التي يستحق عليها النعم والعقاب

وإن أخفى ذلك وكان ما أخفاه متضمناً لترك الإيمان بالله والرسول مثل الشك فيما جاء به الرسول أو بغضه كان معاقباً على ما أخفاه في نفسه من ذلك ؛ لأنه ترك الإيمان الذي لا نجاة ولا سعادة إلا به .
وأما إن كان وسواساً والعبد يكرهه فهذا صريح الإيمان ، كما هو مصرح به في الصحيح .

وهذه « الوسوسة » هي مما يهجم على القلب بغير اختيار الإنسان فإذا كرهه العبد ونفاه كانت كراهته صريح الإيمان ، وقد خاف من خاف من الصحابة من العقوبة على ذلك ، فقال تعالى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) .

و « الوسع » فعل بمعنى المفعول أي ما يسعه ، لا يكلفها ما تضيق عنه فلا تسعه ، وهو المقدور عليه المستطاع ، وقال بعض الناس : إن « الوسع » اسم لما يسع الإنسان ولا يضيق عليه . وليس كذلك ؛ بل ما يسع الإنسان هو مباح له ، وما لم يسعه ليس مأموراً به ، فما يسعه قد يؤمر به وأما ما لا يسعه فهو المباح يقال : يسعني أن أفعل كذا ، ولا يسعني أن أفعل كذا ، والمباح هو الواسع ، ومنه باحة الدار ، فالمباح لك أن تفعله هو يسعك ولا تخرج عنه ، ومنه يقال : رحم الله من وسعته السنة فلم يتعدها إلى البدعة : أي فيها أمر الله به وما

أباحه ما يكفي المؤمن المتبع في دينه ودنياه لا يحتاج أن يخرج عنه إلى ما نهى عنه .

وأما ما كلفت به فهو ما أمرت بفعله ، وذلك يكون مما تسعه أنت لا مما يسعك هو ، وقد يقال : لا يسعني تركه ؛ بل تركه محرم وقد قال تعالى : (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا) وهو أول الحرام وقال : (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا) وهي آخر الحلال ، وقال : (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) وهذا التغير نوعان :

(أحدهما) : أن يبدوا ذلك فيبقى قولاً وعملاً يترتب عليه الذم والعقاب .

و (الثاني) أن يغيروا الإيمان الذي في قلوبهم بضده من الريب والشك والبغض ، ويغزموا على ترك فعل ما أمر الله به ورسوله ، فيستحقون العذاب هنا على ترك المأمور ، وهناك على فعل المحظور .

وكذلك ما في النفس مما يناقض محبة الله والتوكل عليه والإخلاص له والشكر له يعاقب عليه ؛ لأن هذه الأمور كلها واجبة ، فإذا خلى القلب عنها وانصف بأضدادها استحق العذاب على ترك هذه الواجبات .

وبهذا التفصيل تزول شبه كثيرة ، ويحصل الجمع بين النصوص ، فإنها كلها متفقة على ذلك ، فالمنافقون الذين يظهرون خلاف ما يبطنون يعاقبون على أنهم لم تؤمن قلوبهم ؛ بل أضمرت الكفر ، قال تعالى : (يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ) وقال : (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) وقال : (أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَ اللَّهُ أَنْ يُطَهَّرَ قُلُوبُهُمْ) فالمنافق لا بد أن يظهر في قوله وفعله ما يدل على نفاقه وما أضمره ، كما قال عثمان بن عفان : ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه وقللت لسانه ، وقد قال تعالى عن المنافقين : (وَلَوْ شَاءَ لَأَرْسَلْنَاكُمْ فَلَاعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ) ثم قال : (وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ) وهو جواب قسم محذوف أي : والله لتعرفهم في لحن القول ! فمعرفة المنافق في لحن القول لا بد منها ، وأما معرفته بالسبب فوقوفة على المشيئة .

ولما كانت هذه الآية : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتُخَفُّوْهُ) خبراً من الله ؛ ليس فيها إثبات إيمان للعبد ، بخلاف الآيتين بعدها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأها في ليلة كفتاه » متفق عليه ، وهما قوله : (ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ) إلى آخرها .

وكلام السلف يوافق ما ذكرناه ، قال ابن عباس : هذه الآية لم تنسخ ولكن الله إذا جمع الخلائق يقول : إني أخبركم بما أخفيتم في أنفسكم

مما لم تطلع عليه ملائكتي ، فأما المؤمنون فيخبرهم ويغفر لهم ما حدثوا به أنفسهم ، وهو قوله : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ) يقول : يخبركم به الله ، وأما أهل الشرك والريب فيخبرهم بما أخفوه من التكذيب ، وهو قوله : (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) .

وقد روى عن ابن عباس : أنها نزلت في كتمان الشهادة ، وروى ذلك عن عكرمة والشعبي ، وكتمان الشهادة من باب ترك الواجب ، وذلك ككتمان العيب الذي يجب إظهاره ، وكتمان العلم الذي يجب إظهاره ، وعن مجاهد أنه الشك واليقين ، وهذا أيضاً من باب ترك الواجب ؛ لأن اليقين واجب ، وروى عن عائشة : ما أعلنت فإن الله يحاسبك به ، وأما ما أخفيت فما عجلت لك به العقوبة في الدنيا . وهذا قد يكون مما يعاقب فيه العبد بالغم كما سئل سفيان بن عيينة عن غم لا يعرف سببه قال هو ذنب هممت به في شرك ولم تفعله فجزيت بها .

فالذنوب لها عقوبات : السر بالسر ، والعلانية بالعلانية ، وروى عنها مرفوعاً قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتُخَفَّوْهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ) فقال يا عائشة ! هذه مبايعة الله العبد مما بصيه من النكبة والحمى ، حتى الشوكة والبضاعة يضعها في كمه فيفقدتها فيروع لها فيجدها في جيبه ، حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبر الأحمر من الكير » .

قلت : هذا المرفوع هو والله أعلم بيان ما يعاقب به المؤمن في الدنيا ؛ وليس فيه أن كل ما أخفاه يعاقب به ، بل فيه أنه إذا عوقب على ما أخفاه عوقب بمثل ذلك ، وعلى هذا دلت الأحاديث الصحيحة .

وقد روى الروياني في مسنده من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن سنان عن أنس عن رسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أراد الله بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا ، وإذا أراد بعبده الشر أمسك عنه العقوبة بذنبه حتى يوافيه بها يوم القيامة . » وقد قال تعالى : (فَأَثْبَكُمْ

عَمَّا يَغْمُرُ لِكَيْلا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَبَكُمْ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)

(ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) .

فهؤلاء كانوا في ظنهم ظن الجاهلية ظنا ينافي اليقين بالقدر ، وظنا ينافي بأن الله ينصر رسوله ، فكان عقابهم على ترك اليقين ووجود الشك ، وظن الجاهلية ، ومثل هذا كثير .

ومما يدخل في ذلك نيات الأعمال ، فإنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى . و « النية » هي مما يخفيه الإنسان في نفسه ، فإن كان قصده ابتغاء وجه ربه الأعلى استحق الثواب ، وإن كان قصده رياء الناس استحق العقاب ، كما قال تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ) وقال : (وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ) .

وفي حديث أبي هريرة الصحيح في الثلاثة الذين أول من تسعربهم النار في الذي تعلم وعلم ليقال : عالم قارئ والذي قاتل ليقال جريء وشجاع . والذي تصدق ليقال جواد وكريم . فهؤلاء إنما كان قصدهم مدح الناس لهم ، وتعظيمهم لهم وطلب الجاه عندهم : لم يقصدوا بذلك وجه الله ، وإن كانت صور أعمالهم صوراً حسنة ، فهؤلاء إذا حوسبوا كانوا ممن يستحق العذاب ، كما في الحديث : « من طلب العلم ليباهي به العلماء ، أو ليمارى به السفهاء ، أو ليصرف به وجود الناس إليه فله من عمله النار » وفي الحديث الآخر : « من طلب علماً مما يبتغى به وجه الله لا يطلبه إلا ليلصب به عرضاً من الدنيا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام » .

وفي « الجملة » القلب هو الأصل ، كما قال أبو هريرة : القلب ملك الأعضاء ، والأعضاء جنوده ، فإذا طاب الملك طابت جنوده . وإذا

خبث خبث جنوده ، وهذا كما في حديث النعمان بن بشير المتفق عليه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن في الجسد مضغة إذا صلحت
 صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب »
 فصلاحه وفساده يستلزم صلاح الجسد وفساده ، فيكون هذا مما أبداه
 لا مما أخفاه .

وكلما أوجهه الله على العباد لا بد أن يجب على القلب فإنه الأصل
 وإن وجب على غيره تبعاً ، فالعبد المأمور المنهي إنما يعلم بالأمر والنهي
 قلبه ، وإنما يقصد الطاعة والامتثال القلب ، والعلم بالمأمور والامتثال
 يكون قبل وجود الفعل المأمور به ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، وإذا
 كان العبد قد أعرض عن معرفة الأمر ، وقصد الامتثال كان أول
 المعصية منه ؛ بل كان هو العاصي وغيره تبع له في ذلك ؛ ولهذا قال
 في حق الشقي : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى * وَلَكِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى) الآيات ،
 وقال في حق السعداء : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) في غير
 موضع ، والمأمور نوعان .

« نوع » هو عمل ظاهر على الجوارح ، وهذا لا يكون إلا بعلم القلب
 وإرادته . فالقلب هو الأصل فيه ، كالوضوء والغتسال ، وكأفعال الصلاة :
 من القيام ، والركوع ، والسجود ، وأفعال الحج : من الوقوف ، والطواف ،

وإن كانت أقوالاً فالقلب أخص بها ، فلا بد أن يعلم القلب وجود ما يقوله ، أو بما يقول ويقصده .

ولهذا كانت الأقوال في الشرع لا تعتبر إلا من عاقل يعلم ما يقول ويقصده ، فأما المجنون والطفل الذي لا يميز فأقواله كلها لغو في الشرع لا يصح منه إيمان ولا كفر ، ولا عقد من العقود ، ولا شيء من الأقوال باتفاق المسلمين ، وكذلك النائم إذا تكلم في منامه فأقواله كلها لغو ، سواء تكلم المجنون والنائم بطلاق أو كفر أو غيره ، وهذا بخلاف الطفل ؛ فإن المجنون والنائم إذا أتلف مالا ضمنه ، ولو قتل نفساً وجبت ديتها كما تجب دية الخطأ .

وتنازع العلماء في السكران مع اتفاقهم أنه لا تصح صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم : « مروم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » وهو معروف في السنن .

وتنازعوا في عقود السكران كطلاقه ، وفي أفعاله المحرمة ، كالقتل والزنا هل يجري مجرى العاقل ، أو مجرى المجنون ، أو يفرق بين أقواله وأفعاله وبين بعض ذلك وبعض ؛ على عدة أقوال معروفة . والذي تدل عليه النصوص والأصول وأقوال الصحابة : أن أقواله هدر — كالمجنون — لا يقع بها طلاق ولا غيره ؛ فإن الله تعالى قد قال :

(حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) فدل على أنه لا يعلم ما يقول ، والقلب هو الملك الذي تصدر الأقوال والأفعال عنه ، فإذا لم يعلم ما يقول لم يكن ذلك صادراً عن القلب ؛ بل يجري مجرى اللغو ، والشارع لم يرتب المؤاخذه إلا على ما يكسبه القلب من الأقوال والأفعال الظاهرة ، كما قال : (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) ولم يؤاخذ على أقوال وأفعال لم يعلم بها القلب ولم يتعمدها ، وكذلك ما يحدث به المرء نفسه لم يؤاخذ منه إلا بما قاله أو فعله ، وقال قوم : إن الله قد أثبت للقلب كسباً فقال : (بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) فليس لله عبد أسر عملاً أو أعلنه من حركة في جوارحه ، أو هم في قلبه إلا يخبره الله به ويحاسبه عليه ، ثم يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء .

واحتجوا بقوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) وهذا القول ضعيف شاذ ؛ فإن قوله : (يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) إنما ذكره لبيان أنه يؤاخذ في الأعمال بما كسب القلب لا يؤاخذ بلغو الأيمان ، كما قال : (بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ) فلمؤاخذه لم تقع إلا بما اجتمع فيه كسب القلب مع عمل الجوارح ، فأما ما وقع في النفس ؛ فإن الله تجاوز عنه ما لم يتكلم به أو يعمل ، وما وقع من لفظ أو حركة بغير قصد القلب وعلمه فإنه لا يؤاخذ به .

و « أَيْضًا » فإذا كان السكران لا يصح طلاقه والصبي المميز تصح

صلاته ، ثم الصبي لا يقع طلاقه فالسكران أولى . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «لما عزم» لما اعترف بالحد : «أبك جنون؟ قال : لا » ، ثم أمر باستنكاهه لئلا يكون سكران ، فدل على أن إقرار السكران باطل ، وقضية ما عزم متأخرة بعد تحريم الخمر فإن الخمر حرمت سنة ثلاث بعد أحد باتفاق الناس ، وقد ثبت عن عثمان وغيره من الصحابة كعبد الله بن عباس أن طلاق السكران لا يقع ، ولم يثبت عن صحابي خلافه .

والذين أوقعوا طلاقه لم يذكروا إلا مأخذاً ضعيفاً . وعمدتهم أنه عاص بإزالة عقله ، وهذا صحيح يوجب عقوبته على المعصية التي هي الشرب فيحد على ذلك ، وأما الطلاق فلا يعاقب به مسلم على المعصية ، ولو كان كذلك لكان كل من شرب الخمر أو سكر طلق امرأته ، وإنما قال من قال : إذا تكلم به طلق ، فهم اعتبروا كلامه لا معصيته ، ثم إنه في حال سكره قد يعتق ، والعنق قربة ، فإن صحوا عتقه بطل الفرق ، وإن ألغوه فإلغاء الطلاق أولى ، فإن الله يحب العتق ولا يحب الطلاق .

ثم من علل ذلك بالمعصية لزمه طرد ذلك فيمن زال عقله بغير مسكر كالبنج ، وهو قول من يسوى بين البنج والسكران من أصحاب الشافعي وموافقيه كأبي الخطاب ، والأكثر على الفرق ، وهو منصوص

أحمد وأبي حنيفة وغيرهما : لأن الحمر تشتهيها النفس وفيها الحد ؛ بخلاف
البنج فإنه لا حد فيه ؛ بل فيه التعزير ؛ لأنه لا يشتهي كالميتة ، والدم ،
ولحم الخنزير فيها التعزير ، وعامة العلماء على أنه لا حد فيها إلا قولاً
نقل عن الحسن ، فهذا فيمن زال عقله .

وأما إذا كان يعلم ما يقول ، فإن كان مختاراً قاصداً لما يقوله فهذا
هو الذي يعتبر قوله ، وإن كان مكرهاً فإن أكرهه على ذلك بغير حق
فهذا عند جمهور العلماء أقواله كلها لغو ، مثل كفره ، وإيمانه ، وطلاقه
وغيره ، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم .

وأبو حنيفة وطائفة يفرقون بين ما يقبل الفسخ وما لا يقبله .
قالوا : فما يقبل الفسخ لا يلزم من المكره كاليسع ؛ بل يقف على
إجازته له ، وما لا يقبل الفسخ كالنكاح والطلاق واليمين فإنه يلزم
من المكره .

والجمهور ينازعون في هذا الفرق : في ثبوت الوصف ، وفي تعلق
الحكم به ؛ فإنهم يقولون : النكاح ونحوه يقبل الفسخ ، وكذلك العتق
يقبل الفسخ عند الشافعي وأحد القولين في مذهب أحمد ، حتى إن
المكاتب قد يحكمون بعتقه ثم يفسخون العتق ويعيدونه عبداً ، والأيمان
المنعقدة تقبل التحلة ، كما قال تعالى : (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ) .

وبسط الكلام على هذا له موضع آخر .

و « المقصود هنا » أن القلب هو الأصل في جميع الأفعال والأقوال فما أمر الله به من الأفعال الظاهرة فلا بد فيه من معرفة القلب وقصده وما أمر به من الأقوال وكل ما تقدم ، والمنهى عنه من الأقوال والأفعال إنما يعاقب عليه إذا كان بقصد القلب ، وأما ثبوت بعض الأحكام كضمان النفوس والأموال إذا أتلفها مجنون أو نائم أو مخطئ أو ناس ، فهذا من باب العدل في حقوق العباد ، ليس هو من باب العقوبة .

فالمأمور به كما ذكرنا « نوعان » نوع ظاهر على الجوارح ، ونوع باطن في القلب .

« النوع الثاني » ما يكون باطناً في القلب كالإخلاص وحب الله ورسوله والتوكل عليه والخوف منه ، وكنفس إيمان القلب وتصديقه بما أخبر به الرسول ، فهذا النوع تعلقه بالقلب ظاهر فإنه محله ، وهذا النوع هو أصل النوع الأول ، وهو أبلغ في الخير والشر من الأول ، فنفس إيمان القلب وحبه وتعظيمه لله وخوفه ورجائه والتوكل عليه وإخلاص الدين له لا يتم شيء من المأمور به ظاهراً إلا بها ، وإلا فلو عمل أعمالاً ظاهرة بدون هذه كان منافقاً ، وهي في أنفسها توجب لصاحبها أعمالاً ظاهرة توافقها ، وهي أشرف من فروعها ، كما قال تعالى :

(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَوِيُّ مِنْكُمْ) .

وكذلك تكذيب الرسول بالقلب وبغضه وحسده والاستكبار عن متابعته أعظم إثماً من أعمال ظاهرة خالية عن هذا كالقتل والزنا والشرب والسرقة ، وما كان كفراً من الأعمال الظاهرة : كالسجود للأوثان ، وسب الرسول ونحو ذلك فإنما ذلك لكونه مستلزماً لكفر الباطن ، وإلا فلو قدر أنه سجد قدام وثن ولم يقصد بقلبه السجود له بل قصد السجود لله بقلبه لم يكن ذلك كفراً ، وقد يباح ذلك إذا كان بين مشركين يخافهم على نفسه فيوافقهم في الفعل الظاهر ويقصد بقلبه السجود لله ، كما ذكر أن بعض علماء المسلمين وعلماء أهل الكتاب فعل نحو ذلك مع قوم من المشركين حتى دعاهم إلى الإسلام فأسلموا على يديه ، ولم يظهر منافرتهم في أول الأمر .

وهنا « أصول » تنازع الناس فيها . منها أن القلب هل يقوم به تصديق أو تكذيب ولا يظهر قط منه شيء على اللسان والجوارح وإنما يظهر نقيضه من غير خوف ؟ فالذي عليه السلف والأئمة وجمهور الناس أنه لا بد من ظهور موجب ذلك على الجوارح ، فمن قال : إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام ولا فعل شيئاً من واجباته بلا خوف ، فهذا لا يكون مؤمناً في الباطن ؛ وإنما هو كافر .

وزعم جهنم ومن وافقه أنه يكون مؤمناً في الباطن (١) وأن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيماناً يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر ، وهذا باطل شرعاً وعقلاً كما قد بسط في غير هذا الموضع ، وقد كفر السلف كوكيع وأحمد وغيرهما من يقول بهذا القول ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » فبين أن صلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد ، فإذا كان الجسد غير صالح دل على أن القلب غير صالح ، والقلب المؤمن صالح ، فعلم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمناً ، حتى إن المكرم إذا كان في إظهار الإيمان فلا بد أن يتكلم مع نفسه وفي السر مع من يأمن إليه ، ولا بد أن يظهر على صفحات وجهه وفتلات لسانه ، كما قال عثمان . وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله ولا بفعله قط فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان .

وذلك أن الجسد تابع للقلب فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجهه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه ، وإن لم يظهر كل موجهه لمعارض فالمقتضي لظهور موجهه قائم ؛ والمعارض لا يكون لازماً للإنسان لزوم القلب له ؛ وإنما يكون في بعض الأحوال متعذراً إذا

(١) يفاض بالأصل .

كنتم ما في قلبه كمؤمن آل فرعون ، مع أنه قد دعى إلى الإيمان دعاء
ظهر به من إيمان قلبه مالا يظهر من إيمان من أعلن إيمانه بين موافقيه
وهذا في معرفة القلب وتصديقه .

ومنها قصد القلب وعزمه إذا قصد الفعل وعزم عليه مع قدرته
على ما قصده هل يمكن أن لا يوجد شيء مما قصده وعزم عليه ؟ فيه
قولان أصحهما أنه إذا حصل القصد الجازم مع القدرة وجب وجود
المقدور ، وحيث لم يفعل العبد مقدوره دل على أنه ليس هناك قصد
جازم وقد يحصل قصد جازم مع العجز عن المقدور لكن يحصل معه
مقدمات المقدور ، وقيل : بل قد يمكن حصول العزم التام بدون
أمر ظاهر .

وهذا نظير قول من قال ذلك في المعرفة والتصديق ، وهما من
أقوال أتباع جهم الذين نصرروا قوله في الإيمان ، كالقاضي أبي بكر
وأمثاله ، فإنهم نصرروا قوله وخالفوا السلف والأئمة وعامة
طوائف المسلمين .

وبهذا ينفصل النزاع في « مؤاخضة العبد بالهمة » فن الناس : من
قال : يؤاخذ بها إذا كانت عزمًا ، ومنهم من قال : لا يؤاخذ بها ،
والتحقيق : أن الهمة إذا صارت عزمًا فلا بد أن يقترن بها قول أو

فعل : فإن الإرادة مع القدرة تستلزم وجود المقدور .

والذين قالوا : يؤاخذ بها احتجاجوا بقوله : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » الحديث ، وهذا لا حجة فيه : فإنه ذكر ذلك في رجلين اقتتلا ، كل منهما يريد قتل الآخر ، وهذا ليس عزماً مجرداً : بل هو عزم مع فعل المقدور : لكنه عاجز عن إتمام مراده ، وهذا يؤاخذ باتفاق المسلمين ، فمن اجتهد على شرب الخمر وسعى في ذلك بقوله وعمله ثم عجز فإنه آثم باتفاق المسلمين ، وهو كالشارب وإن لم يقع منه شرب ، وكذلك من اجتهد على الزنا والسرقة ونحو ذلك بقوله وعمله ثم عجز فهو آثم كالفاعل ، ومثل ذلك في قتل النفس وغيره ، كما جعل الداعي إلى الخير له مثل أجر المدعو ووزره لأنه أراد فعل المدعو ، وفعل ما يقدر عليه ، فالإرادة الجازمة ، مع فعل المقدور من ذلك ، فيحصل له مثل أجر الفاعل ووزره وقد قال تعالى : (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ) الآية .

وفصل الخطاب في الآية أن (أُولِي الضَّرَرِّ) نوعان :

نوع لهم عزم تام على الجهاد ولو تمكنوا لما قعدوا ولا تخلفوا وإنما أقعدهم العذر ، فهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن

بلمدينة رجالا ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم ، قالوا :
وم بالمدينة قال : وم بالمدينة حسبهم العذر ، وم أيضاً كما قال في
حديث أبي كبشة الأنماري « هما في الأجر سواء » وكما في حديث أبي
موسى « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل
صحيحاً مقبلاً » فأثبت له مثل ذلك العمل ؛ لأن عزمه تام وإنما
منعه العذر .

و (النوع الثاني) من « أولى الضرر » الذين ليس لهم عزم
على الخروج ، فهؤلاء يفضل عليهم الخارجون المجاهدون وأولو الضرر
العازمون عزمًا جازماً على الخروج وقوله تعالى : (غَيْرُأُولِي الضَّرَرِ)
سواء كان استثناء أو صفة دل على أنهم لا يدخلون مع القاعدين في
نفي الاستواء ، فإذا فصل الأمر فيهم بين العازم وغير العازم بقيت
الآية على ظاهرها ، ولو جعل قوله : (فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ
عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً) عاماً في أهل الضرر وغيرهم لكان ذلك مناقضاً لقوله :
(غَيْرُأُولِي الضَّرَرِ) ، فإن قوله : (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ) (وَالْمُجَاهِدُونَ)
إنما فيها نفي الاستواء ؛ فإن كان أهل الضرر كلهم كذلك لزم بطلان
قوله : (غَيْرُأُولِي الضَّرَرِ) ، ولزم أنه لا يساوي المجاهدين قاعد ولو
كان من أولى الضرر ، وهذا خلاف مقصود الآية .

و « أيضاً » فالقاعدون إذا كانوا من غير أولى الضرر ، والجهاد

ليس بفرض عين فقد حصلت الكفاية بغيرهم : فإنه لا حرج عليهم في القعود ؛ بل هم موعودون بالحسنى كأولي الضرر وهذا مثل قوله :
 (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ) الآية فالوعد بالحسنى شامل لأولي الضرر وغيرهم .

فإن قيل : قد قال في الأولى في فضلهم (دَرَجَةٌ) ، ثم قال في فضلهم (دَرَجَتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ) كما قال : (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوِي عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ * يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ)

فقوله : (أَكْظَمُ دَرَجَةً) كما قال في السابقين (أَكْظَمُ دَرَجَةً) وهذا نصب على التمييز : أى درجتهم أعظم درجة ، وهذا يقتضى تفضيلاً مجملاً يقال : منزلة هذا أعظم وأكبر ، كذلك قوله :
 (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) الآيات : ليس المراد به أنهم لم يفضلوا عليهم إلا بدرجة ، فإن في الحديث الصحيح الذي يرويه أبو سعيد وأبو هريرة : « إن في الجنة مائة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيله ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض » الحديث ، وفي

حديث أبي سعيد : « من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً وجبت له الجنة ، فعجب لها أبو سعيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأخرى يرفع الله بها العبد مائة درجة في الجنة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض ، فقال : وما هي يا رسول الله ؟ قال الجهاد في سبيل الله » فهذا الحديث الصحيح بين أن المجاهد يفضل على القاعد الموعود بالحسنى من غير أولي الضرر مائة درجة ، وهو يبطل قول من يقول : إن الوعد بالحسنى والتفضيل بالدرجة مختص بأولى الضرر ، فهذا القول مخالف للكتاب والسنة .

وقد يقال : إن (درجة) منصوب على التمييز كما قال أعظم درجة أي فضل درجتهم على درجتهم أفضل ، كما يقال : فضل هذا على هذا منزلاً ومقاماً ، وقد يراد (بالدرجة) جنس الدرج ، وهي المنزلة والمستقر ، لا يراد به درجة واحدة من العدد ، وقوله : (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا * دَرَجَاتٍ) منصوب (بفضل) لأن التفضيل زيادة للمفضل ، فالتقدير زادهم عليهم أجراً عظيماً درجات منه ومغفرة ورحمة ، فهذا النزاع في العازم الجازم إذا فعل مقدوره هل يكون كالفاعل في الأجر والوزر أم لا ؟ وأما في استحقاق الأجر والوزر فلا نزاع في ذلك ، وقوله : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما » فيه حرص كل واحد منها على قتل صاحبه وفعل مقدوره ، فكلاهما مستحق للنار

ويبقى الكلام في تساوي القعودين بشيء آخر .

وهكذا حال المقتلين من المسلمين في الفتن الواقعة بينهم ، فلا تكون عاقبتها إلا عاقبة سوء ، الغالب والمغلوب ، فإنه لم يحصل له دنيا ولا آخرة ، كما قال الشعبي : أصابتنا فتنة لم نكن فيها بررة أتقياء ، ولا فجرة أشقياء ، وأما الغالب فإنه يحصل له حظ عاجل ثم ينتقم منه في الآخرة ، وقد يعجل الله له الانتقام في الدنيا ، كما جرى لعامة الغالبين في الفتن ، فإنهم أصيبوا في الدنيا ، كالغالبين في الحرة ، وفتنة أبي مسلم الخراساني ونحو ذلك .

وأما من قال : إنه لا يؤاخذ بالعزم القلبي فاحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها » وهذا ليس فيه أنه عاف لهم عن العزم ، بل فيه أنه عفى عن حديث النفس إلى أن يتكلم أو يعمل ، فدل على أنه مالم يتكلم أو يعمل لا يؤاخذ ؛ ولكن ظن من ظن أن ذلك عزماً وليس كذلك ؛ بل مالم يتكلم أو يعمل لا يكون عزماً ؛ فإن العزم لا بد أن يقترن به المقدور وإن لم يصل العازم إلى المقصود ، فالذى يعزم على القتل أو الزنا أو نحوه عزماً جازماً لا بد أن يتحرك ولو برأسه ، أو يمشى ، أو يأخذ آلة ، أو يتكلم كلمة ، أو يقول أو يفعل شيئاً ، فهذا كله ما يؤاخذ به كزنا العين واللسان والرجل ، فإن هذا يؤاخذ به ، وهو من مقدمات الزنا التام

بالفرج ، وإنما وقع العفو عما ما لم يبرز خارجاً بقول أو فعل ولم
يقترن به أمر ظاهر قط ، فهذا يعفى عنه لمن قام بما يجب على القلب
من فعل المأمور به ، سواء كان المأمور به في القلب وموجه في الجسد
أو كان المأمور به ظاهراً في الجسد وفي القلب معرفته وقصده ، فهؤلاء
إذا حدثوا أنفسهم بشيء كان عفواً مثل هم ثابت بلا فعل ، ومثل
الوسواس الذي يكرهونه وهم يثابون على كراهته ، وعلى ترك ما هموا به
وعزموا عليه لله تعالى وخوفاً منه .

وقال السيف رحمه الله :

اعلم أن الله سبحانه وتعالى أعطى نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم وبارك ، خواتيم (سورة البقرة) من كنز تحت العرش لم يؤت منه نبي قبله ، ومن تدبر هذه الآيات وفهم ما تضمنته من حقائق الدين ، وقواعد الإيمان الخمس ، والرد على كل مبطل ، وما تضمنته من كمال نعم الله تعالى على هذا النبي صلى الله عليه وسلم وأمته ، ومحبة الله سبحانه لهم ، وتفضيله إياهم على من سواهم ، فليهنه العلم ، ولو ذهبنا نستوعب الكلام فيها لخرجنا عن مقصود الكتاب ، ولكن لابد من كليات بسيرة تشير إلى بعض ذلك فنقول :

لما كانت (سورة البقرة) سنام القرآن ، وأكثر سورته أحكاما ، وأجمعها لقواعد الدين : أصوله وفروعه ، وهي مشتملة على ذكر « أقسام الخلق » : المؤمنين ، والكفار ، والمنافقين ، وذكر أوصافهم وأعمالهم .

وذكر الأدلة الدالة على إثبات الخالق — سبحانه وتعالى — وعلى وحدانيته ، وذكر نعمه ، وإثبات نبوة رسوله صلى الله عليه وسلم ،

وتقرير المعاد ، وذكر الجنة والنار ، وما فيها من النعيم والعذاب .

ثم ذكر تخليق العالم العلوي والسفلي .

ثم ذكر خلق آدم عليه السلام ، وإنعامه عليه بالتعليم وإسجاد ملائكته له ، وإدخاله الجنة ، ثم ذكر محنته مع إبليس ، وذكر حسن عاقبة آدم عليه السلام .

ثم ذكر « المناظرة » مع أهل الكتاب من اليهود ، وتوبيخهم على كفرهم وعنادهم ، ثم ذكر النصارى والرد عليهم ، وتقرير عبودية المسيح ، ثم تقرير الذنوح والحكمة فى وقوعه .

ثم بناء البيت الحرام وتقرير تعظيمه ، وذكر بانيه والثناء عليه .
ثم تقرير الحنيفية ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وتسفيه من رغب عنها ، ووصية بنيه بها ، وهكذا شيئاً فشيئاً إلى آخر السورة ، فحتمها الله تعالى بآيات جوامع مقررة لجميع مضمون السورة ، فقال تعالى : (اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْزِزُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .

فأخبر تعالى : أن ما فى السموات وما فى الأرض ملكه وحده لا

بشاركه فيه مشارك ، وهذا يتضمن انفراده بالملك الحق ، والملك العام لكل موجود ، وذلك يتضمن توحيد ربوبيته وتوحيد إلهيته ، فتضمن نفي الولد وال صاحبة والشريك ؛ لأن ما في السموات وما في الأرض إذا كان ملكه وخلقه لم يكن له فيهم ولد ولا صاحبة ولا شريك .

وقد استدل سبحانه بعين هذا الدليل في سورة الأنعام ، وسورة مريم ، فقال تعالى : (بَدِيعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ اَنۡىۤ يَكُوۡنُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمۡ تَكُنۡ لَّهٗ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) وقال تعالى في سورة مريم : (وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمٰنِ اَنۡ يَّتَّخِذَ وَلَدًا * اِنۡ كُلُّ مَنۡ فِى السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ اِلَّا اِنۡىۤ اِلَى الرَّحْمٰنِ عَبۡدٌ) ويتضمن ذلك أن الرغبة والسؤال والطلب والافتقار لا يكون إلا إليه وحده ؛ إذ هو المالك لما في السموات والأرض .

ولما كان تصرفه سبحانه في خلقه لا يخرج عن العدل والإحسان ، وهو تصرف بخلقهم وأمرهم ، وأخبر أن مافى السموات وما فى الأرض ملكه ، فما تصرف خلقاً وأمرأ إلا فى ملكه الحقيقى ، وكانت سورة البقرة مشتملة من الأمر والخلق على مالم يشتمل عليه سورة غيرها — أخبر تعالى أن ذلك صدر منه فى ملكه قال تعالى : (وَإِنۡ تُبۡدُواْ مَا فِىۤ اَنۡفُسِكُمۡۤ اَوْ تُخۡفَوۡهُ يُحَاسِبِكُمۡ بِهِ اللّٰهُ) ، فهذا متضمن لكالم علمه

سبحانه وتعالى بسرأر عباده وظواهرهم ، وأنه لا يخرج شيء من ذلك عن علمه ، كما لم يخرج شيء ممن في السموات والأرض عن ملكه ، فعلمه عام وملكه عام .

ثم أخبر تعالى عن محاسبته لهم بذلك ، وهي تعريفهم ما أبدوه أو أخفوه ، فتضمن ذلك علمه بهم وتعريفهم إياه ، ثم قال : (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) فتضمن ذلك قيامه عليهم بالعدل والفضل ، فيغفر لمن يشاء فضلا ، ويعذب من يشاء عدلا ، وذلك يتضمن الثواب والعقاب المستلزم للأمر والنهي المستلزم للرسالة والنبوة .

ثم قال تعالى : (وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) فتضمن ذلك أنه لا يخرج شيء عن قدرته ألبته ، وأن كل مقدور واقع بقدره ، ففي ذلك رد على المجوس الثنوية ، والفلاسفة ، والقدرية المجوسية ، وعلى كل من أخرج شيئا من المقدورات عن خلقه وقدرته — وهم طوائف كثيرون .

فتضمنت الآية إثبات التوحيد ، وإثبات العلم بالجزئيات والكمليات ، وإثبات الشرائع والنبوات ، وإثبات المعاد والثواب والعقاب ، وقيام الرب على خلقه بالعدل والفضل ، وإثبات كمال القدرة وعمومها ، وذلك يتضمن حدوث العالم بأسره ؛ لأن القديم لا يكون مقدورا ولا مفعولا .

ثم إن إثبات كمال علمه وقدرته يستلزم إثبات سائر صفاته العلى ،

وله من كل صفة اسم حسن ، فيتضمن إثبات أسمائه الحسنی ، وكال
القدرة يستلزم أن يكون فعالاً لما يريد ، وذلك يتضمن تنزيهه عن كل
ما يضاد كماله ، فيتضمن تنزيهه عن الظلم المنافي لكمال غناه وكمال علمه ؛
إذ الظلم إنما يصدر عن محتاج أو جاهل ، وأما الغني عن كل شيء
العالم بكل شيء سبحانه فإنه يستحيل منه الظلم ، كما يستحيل عليه العجز
المنافي لكمال قدرته ، والجهل المنافي لكمال علمه .

فتمت الآیة هذه المعارف كلها بأوجز عبارة وأفصح لفظ
وأوضح معنى .

وقد عرفت بهذا أن الآیة لا تقتضي العقاب على خواطر النفوس
الجردة ؛ بل إنما تقتضي محاسبة الرب عبده بها ، وهي أعم من العقاب ،
والأعم لا يستلزم الأخص ، وبعد محاسبته بها يغفر لمن يشاء ويعذب
من يشاء ، وعلى هذا فالآیة محكمة لا نسخ فيها ، ومن قال من السلف :
نسخها ما بعدها فمراده بيان معناها والمراد منها ، وذلك يسمى نسخاً في
لسان السلف ، كما يسمون الاستثناء نسخاً .

ثم قال تعالى : (ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ
بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ)
فهذه شهادة الله تعالى لرسوله
عليه الصلاة والسلام بإيمانه بما أنزل إليه من ربه ، وذلك يتضمن إعطاءه

ثواب أكمل أهل الإيمان — زيادة على ثواب الرسالة والنبوة — لأنه شارك المؤمنين في الإيمان ، ونال منه أعلى مراتبه ، وامتناز عنهم بالرسالة والنبوة ، وقوله : (أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ) يتضمن أنه كلامه الذي تكلم به ، ومنه نزل لا من غيره ، كما قال تعالى : (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ) وقال : (نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

وهذا أحد ما احتج به أهل السنة على المعتزلة القائلين بأن الله لم يتكلم بالقرآن ، قالوا : فلو كان كلاما لغير الله لكان منزلا من ذلك المحل لا من الله ؛ فإن القرآن صفة لا تقوم بنفسها ؛ بخلاف قوله : (وَسَخَّرْ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ) فإن تلك أعيان قائمة بنفسها ، فهي منه خلقاً ، وأما « الكلام » فوصف قائم بـالتكلم ، فلما كان منه فهو كلامه ؛ إذ يستحيل أن يكون منه ولم يتكلم به .

ثم شهد تعالى للمؤمنين بأنهم آمنوا بما آمن به رسولهم ، ثم شهد لهم جميعاً بأنهم آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله ، فتضمنت هذه الشهادة إيمانهم بقواعد الإيمان الخمسة التي لا يكون أحد مؤمناً إلا بها ، وهي : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر .

وقد ذكر تعالى هذه الأصول الخمسة في أول السورة ووسطها

وآخرها ، فقال في أولها : (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ
وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ)
فالإيمان بما أنزل إليه وما أنزل من
قبله يتضمن الإيمان بالكتب والرسل والملائكة ، ثم قال : (وَبِالْآخِرَةِ
هُمْ يُوقِنُونَ) والإيمان بالله يدخل في الإيمان بالغيب وفي الإيمان بالكتب
والرسل ، فتضمنت الإيمان بالقواعد الخمس .

وقال في وسطها : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَمَلَتْ يَدَهُ
وَالْكَتَبِ وَالنَّبِيِّينَ) ثم حكى عن أهل الإيمان أنهم قالوا : (لَا نُفَرِّقُ
بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) فتؤمن ببعض ونكفر ببعض ، فلا ينفعا إيماننا
بمن آمننا به منهم كما لم ينفع أهل الكتاب ذلك ؛ بل تؤمن بجميعهم
ونصدقهم ولا نفرق بينهم ، وقد جمعتهم رسالة ربهم فنفرق بين من
جمع الله بينهم ، ونعادي رسله ، ونكون معادين له . فباينوا بهذا
الإيمان جميع طوائف الكفار المكذبين لجنس الرسل . والمصدقين
لبعضهم المكذبين لبعضهم .

وتضمن إيمانهم بالله إيمانهم بربوبيته ، وصفات كماله ، ونعوت جلاله ،
وأسمائه الحسنى ، وعموم قدرته ومشيتته ، وكمال علمه وحكمته ، فباينوا
بذلك جميع طوائف أهل البدع والمنكرين لذلك أو لشيء منه ؛ فإن
كمال الإيمان بالله يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه ، وتنزيهه عما نزه نفسه

عنه ، فباينوا بهذين الأمرين جميع طوائف الكفر ، وفرق أهل الضلال
الملحدين في أسماء الله وصفاته

ثم قالوا : (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) فهذا إقرار منهم بركني الإيمان الذي
لا يقوم إلا بهما ، وهما السمع المتضمن للقبول ؛ لا مجرد سمع الإدراك
المشترك بين المؤمنين والكفار ؛ بل سمع الفهم والقبول ، و « الثاني »
الطاعة المتضمنة لكل الانقياد وامثال الأمر ، وهذا عكس قول الأمة
الغضبية (سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا) .

فتضمنت هذه الكلمات كمال إيمانهم ، وكمال قبولهم ، وكمال
انقيادهم ، ثم قالوا : (غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) لما علموا أنهم لم
يوفوا مقام الإيمان حقه مع الطاعة والانقياد الذي يقتضيه منهم ، وأنهم
لا بد أن تميل بهم غلبات الطباع ودواعي البشرية إلى بعض التقصير في
واجبات الإيمان ، وأنه لا يلم شعث ذلك إلا مغفرة الله تعالى لهم ،
سألوه غفرانه الذي هو غاية سعادتهم ، ونهاية كمالهم ؛ فإن غاية كل
مؤمن المغفرة من الله تعالى ، فقالوا : (غُفْرَانُكَ رَبَّنَا) ثم اعترفوا
أن مصيرهم ومردمهم إلى مولاهم الحق لا بد لهم من الرجوع إليه فقالوا :
(وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) .

فتضمنت هذه الكلمات إيمانهم به ، ودخولهم تحت طاعته وعبوديته ،

واعترفهم بربوبيته ، واضطرارهم إلى مغفرته ، واعترفهم بالتقصير في حقه .
وإقرارهم برجوعهم إليه .

ثم قال تعالى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) فنفى بذلك ما توهموه من أنه يعذبهم بالخطرات التي لا يملكون دفعها ، وأنها داخلة تحت تكليفه ، فأخبرهم أنه لا يكلفهم إلا وسعهم ، فهذا هو البيان الذي قال فيه ابن عباس وغيره فنسخها الله عنهم بقوله : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) وقد تضمن ذلك أن جميع ما كلفهم به أمراً ونهياً فهم مطيقون له قادرون عليه ، وأنه لم يكلفهم ما لا يطيقون ، وفي ذلك رد صريح على من زعم خلاف ذلك .

والله تعالى أمرهم بعبادته . وضمن أرزاقهم ، فكلفهم من الأعمال ما يسعونه ، وأعطاهم من الرزق ما يسعهم ، فتكليفهم يسعونه ، وأرزاقهم تسعهم ، فهم في الوسع في رزقه وأمره : وسعوا أمره ، ووسعهم رزقه ففرق بين ما يسع العبد وما يسعه العبد ، وهذا هو اللائق برحمته وبره وإحسانه وحكمته وغناه : لا قول من يقول إنه كلفهم ما لا قدرة لهم عليه ألبة ولا بطيقونه ثم يعذبهم على ما لا يعملونه .

وتأمل قوله عز وجل : (إِلَّا وُسْعَهَا) كيف تجد تحته أهم في سعة ومنحة من تكليفه : لا في ضيق وحرَج ومشقة : فإن الوسع

بقتضي ذلك ، فاقتضت الآية أن ما كلفهم به مقدور لهم من غير عسر لهم ولا ضيق ولا حرج ؛ بخلاف ما يقدر عليه الشخص فإنه قد يكون مقدوراً له ولكن فيه ضيق وحرج عليه ، وأما وسعه الذي هو منه في سعة فهو دون مدى الطاقة والمجهود ؛ بل لنفسه فيه مجال ومتسع ، وذلك مناف للضيق والحرج (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) بل (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) قال سفيان بن عيينة في قوله : (إِلَّا وُسْعَهَا) إلا يسرها لا عسرها ، ولم يكلفها طاقتها ، ولو كلفها طاقتها للبلغ المجهود .

فهذا فهم أئمة الإسلام وأين هذا من قول من قال إنه كلفهم ما لا يطيقونه ألبة ولا قدرة لهم عليه ؟ ثم أخبر تعالى أن ثمرة هذا التكليف وغايته عائدة عليهم ، وأنه تعالى يتعالى عن انتفاعه بكسبهم وتضرره باكتسابهم ؛ بل لهم كسبهم ونفعه . وعليهم اكتسابهم وتضرره فلم بأمرهم بما أمرهم به حاجة منه إليهم ؛ بل رحمة وإحساناً وتكرماً . ولم ينهم عما نهام عنه بخلا منه عليهم بل حمية وحفظاً وصيانة وعافية .

وفيه أيضاً أن نفساً لا تعذب باكتساب غيرها ، ولا تثاب بكسبه ، ففيه معنى قوله : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ، (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) .

وفيه أيضاً إثبات كسب النفس المنافي للجبر .

وفيه أيضاً اجتماع الحكمة فيه ، فلما كسب خيراً أو اكتسب شراً ، لم يبطل اكتسابه كسبه ، كما يقوله أهل الإحباط والتخليد ؛ فلنهم يقولون : إن عليه ما اكتسب وليس له ما كسب ، فالآية رد على جميع هذه الطوائف ، فتأمل كيف أتى فيها لها بالكسب الحاصل ، ولو لأدنى ملابسة ، وفيها عليها بالاكتساب الدال على الاهتمام والحرص والعمل ؛ فإن اكتسب أبلغ من كسب ، ففي ذلك تنبيه على غلبة الفضل للعدل ، والرحمة للغضب .

ثم لما كان ما كلفهم به عهداً منه ووصايا ، وأوامر تجب مراعاتها والمحافظة عليها ، وأن لا يخل بشيء منها ؛ ولكن غلبة الطباع البشرية تأتي إلا النسيان والخطأ والضعف والتقصير أرشدهم الله تعالى إلى أن يسألوه مسامحته إياهم في ذلك كله ، ورفع موجه عنهم بقولهم : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا) أي لا تكلفنا من الآصار التي يثقل حملها ما كلفته من قبلنا ؛ فإننا أضعف أجساداً وأقل احتمالاً .

ثم لما علموا أنهم غير منفكين مما يقضيه ويقدره عليهم ، كما أنهم غير منفكين عما يأمرهم به وينهاهم عنه سألوه التخفيف في قضائه وقدره ،

كما سألوه التخفيف في أمره ونهيه فقالوا : (رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ
لَنَا بِهِ) فهذا في القضاء والقدر والمصائب وقولهم (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا
إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا) في الأمر والنهي والتكليف فسألوه
التخفيف في النوعين .

ثم سألوه العفو والمغفرة والرحمة والنصر على الأعداء : فإن بهذه
الأربعة تتم لهم النعمة المطلقة ، ولا يصفو عيش في الدنيا والآخرة إلا
بها ، وعليها مدار السعادة والفلاح ، فالعفو متضمن لإسقاط حقه قبلهم
ومساحتهم به ، والمغفرة متضمنة لوقابتهم شر ذنوبهم وإقباله عليهم ورضاه
عنهم : بخلاف العفو المجرد : فإن العافي قد يعفو ولا يقبل على من عفا
عنه ولا يرضى عنه ، فالعفو ترك محض ، والمغفرة إحسان وفضل وجود
والرحمة متضمنة للأمرين مع زيادة الإحسان والعطف والبر ، فالثلاثة
تتضمن النجاة من الشر والفوز بالخير ، والنصرة تتضمن التمكين من
إعلان عبادته وإظهار دينه ، وإعلاء كلمته ، وقهر أعدائه ، وشفاء صدورهم
منهم ، وإذهاب غيظ قلوبهم ، وحزازات نفوسهم ، وتوسلوا في خلال
هذا الدعاء إليه باعترافهم أنه مولا لهم الحق الذي لا مولى لهم سواه ، فهو
ناصرهم ، وهاديهم ، وكافئهم ، ومعينهم ، ومجيب دعواتهم ، ومعبودهم .

فلما تحققت قلوبهم بهذه المعارف وانقادت وذلت لغزة ربها
ومولاهما وأجابتها جوارحهم أعطوا كلما سألوه من ذلك ، فلم يسألوا

شيئاً منه إلا قال الله تعالى : قد فعلت ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك .

فهذه كلمات قصيرة مختصرة في معرفة مقدار هذه الآيات العظيمة الشأن ، الجليلة المقدار ، التي خص الله بها رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم وأمته من كنز تحت العرش .

وبعد ففيها من المعارف وحقائق العلوم ما تعجز عقول البشر عن الإحاطة به ، والله المرغوب إليه أن لا يحرمنا الفهم في كتابه أنه رحيم ودود .

والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده وآله وصحبه أجمعين .

وقال رحمه الله

فصل

في الدعاء المذكور في آخر (سورة البقرة) وهو قوله : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) إلى آخرها .

قد ثبت في صحيح مسلم : « أنه قال قد فعلت » وكذلك في صحيحه من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أعطيت فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش لم تقرأ بحرف منها الا أعطيته » وفي صحيحه أيضاً عن ابن مسعود قال : « لما أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى به إلى سدرة المنتهى وهي في السماء السابعة إليها ينتهي ما يعرج من الأرض فيقبض منها ، وإليها ينتهي ما يهبط من فوقها فيقبض منها ، قال : (إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى) قال : فراش من ذهب ، قال : فأعطي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ، أعطى الصلوات الخمس ، وأعطى خواتيم سورة البقرة ، وغفر لمن مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً المقحجات » .

قال بعض الناس إذا كان هذا الدعاء قد أجيب ، فطلب ما فيه من باب تحصيل الحاصل ، وهذا لا فائدة فيه ، فيكون هذا الدعاء عبادة محضة ليس المقصود به السؤال ، وهذا القول قد قاله طائفة في جميع الدعاء أنه إن كان المطلوب مقدرًا فلا حاجة إلى سؤاله وطلبه ، وإن كان غير مقدر لم ينفع الدعاء — دعوت أو لم تدع — فجعلوا الدعاء تعبدًا محضًا ، كما قال ذلك طائفة أخرى في التوكل .

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع ، وذكرنا قول من جعل ذلك أمانة أو علامة بناء على أنه ليس في الوجود سبب يفعل به ؛ بل يقتزن أحد الحادثين بالآخر ، قاله طائفة من القدرية النظار ، وأول من عرف عنه ذلك الجهم بن صفوان ومن وافقه ، وذكرنا أن « القول الثالث » هو الصواب ، وهو أن الدعاء والتوكل والعمل الصالح سبب في حصول المدعو به من خير الدنيا والآخرة والمعاصي سبب ، وأن الحكم المعلق بالسبب قد يحتاج إلى وجود الشرط وانتفاء الموانع ، فإذا حصل ذلك حصل المسبب بلا ريب .

والمقصود هنا الكلام في الدعاء الذي قد علم أنه أجيب ، فقال بعض الناس : هذا تعبد محض لحصول المطلوب بدون دعائنا ، فلا يبقى سببا ولا علامة ، وهذا ضعيف .

أما أولاً فإن العمل الذي لا مصلحة للعبد فيه لا يأمر الله به ، وهذا بناء على قول السلف : أن الله لم يخلق ولم يأمر إلا لحكمة ، كما لم يخلق ولم يأمر إلا لسبب . والذين ينكرون الأسباب والحكم يقولون بل يأمر بما لا منفعة فيه للعباد ألبة ، وإن أطاعوه وفعلوا ما أمرهم به ، كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع .

والمقصود ان كل ما أمر الله به أمر به لحكمة ، وما نهى عنه نهى لحكمة . وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها فالتعبد المحض بحيث لا يكون فيه حكمة لم يقع . نعم ! قد تكون الحكمة في المأمور به ، وقد تكون في الأمر ، وقد تكون في كليهما ، فمن المأمور به ما لو فعله العبد بدون الأمر حصل له منفعة : كالعدل ، والإحسان إلى الخلق وصلة الرحم ، وغير ذلك . فهذا إذ أمر به صار فيه « حكمتان » حكمة في نفسه ، وحكمة في الأمر ، فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع . وهذا هو الغالب على الشريعة ، وما أمر الشرع به بعد أن لم يكن إنما كانت حكمته لما أمر به .

وكذلك ما نسخ زالت حكمته وصارت في بدله كالقبلة .

وإذا قدر أن الفعل ليست فيه حكمة أصلاً فهل يصير بنفس الأمر فيه حكمة الطاعة ؟ وهذا جائز عند من يقول بالتعبد المحض وإن لم يقل

بجواز الأمر لكل شيء : لكن يجعل من باب الابتلاء والامتحان ، فإذا فعل صار العبد به مطيعا ، كنهيم عن الشرب إلا من اغترف غرفة بيده .

والتحقيق أن الأمر الذي هو ابتلاء وامتحان يحض عليه من غير منفعة في الفعل متى اعتقده العبد وعزم على الامتثال حصل المقصود وإن لم يفعله . كإبراهيم لما أمر بذبح ابنه ، وكحديث أقرع وأبرص وأعمى لما طلب منهم إعطاء ابن السبيل فامتنع الأبرص والأقرع فسلبا النعمة . وأما الأعمى فبذل المطلوب ، فقليل له أمسك مالك فإنما ابتليتكم فقد رضي عنك وسخط على صاحبيك ، وهذا هو الحكمة الناشئة من نفس الأمر والهي لا من نفس الفعل ، فقد يؤمر العبد وينهى وتكون الحكمة طاعته للأمر وانقياده له وبذله للمطلوب ، كما كان المطلوب من إبراهيم تقديم حب الله على حبه لابنه حتى تتم خلته به قبل ذبح هذا المحبوب لله ، فلما أقدم عليه وقوى عزمه بإرادته لذلك تحقق بأن الله أحب إليه من الولد وغيره ، ولم يبق في قلبه محبوب يزاحم محبة الله .

وكذلك أصحاب طالوت ابتلوا بالامتناع من الشرب ليحصل من إيمانهم وطاعتهم ما تحصل به الموافقة ، والابتلاء ههنا كان بنهي لا بأمر وأما رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة فالفعل في نفسه مقصود لما تضمنه من ذكر الله .

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم هذا بقوله في الحديث الذي في السنن « إنما جعل السعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله » رواه أبو داود والترمذي وغيرها . فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا له حكمة ، فكيف يقال لا حكمة ؛ بل هو تعبد وابتلاء محض .

وأما فعل مأمور في الشرع ليس فيه مصالحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة ، والمؤمنون يفعلونه فهذا لا أعرفه ، بل ما كان من هذا القبيل نسخ بعد الغزم ، كما نسخ إيجاب الخمسين صلاة إلى خمس ،

و « المعتزلة » تنكر الحكمة الناشئة من نفس الأمر ؛ ولهذا لم يجوزوا النسخ قبل التمكن ، وقد وافقهم على ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ، كأبي الحسن التميمي وبنوه على أصلهم ، وهو أن الأمر عندكم كاشف عن حسن الفعل الثابت في نفسه لا مثبت لحسن الفعل ، وأن الأمر لا يكون إلا بحسن ، وغلطوا في المقدمتين فإن الأمر وإن كان كاشفا عن حسن الفعل فالفعل بالأمر يصير له حسن آخر غير الحسن الأول ، وإذا كان مقصود الأمر الامتحان للطاعة فقد يأمر بما ليس بحسن في نفسه وينسخه قبل التمكن إذا حصل المقصود من طاعة المأمور وعزمه وانقياده ، وهذا موجود في أمر الله وأمر الناس بعضهم بعضا .

والجهمية تنكر أن يكون في الفعل حكمة أصلا في نفسه ولا في نفس

الأمر بناء على أصلهم أنه لا يأمر لحكمة ، وعلى أن الأفعال بالنسبة إليه سواء ليس بعضها حسنا وبعضها قبيحا ، وكلا الأصلين قد وافقهم عليه الاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء ، كأصحاب الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم .
وهما أصلان مبتدعان ؛ فإن مذهب السلف والأئمة أن الله يخلق لحكمة ويأمر لحكمة ، ومذهب السلف والأئمة أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى ذلك ، ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان ؛ وإن كان قد شاء وجود ذلك وقد بسط هذا في موضع آخر .

وقد قال تعالى : (وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ) فإن نفس السجود خضوع لله ولو فعله الإنسان لله مع عدم علمه أنه أمر به انتفع كالسحرة الذين سجدوا قبل الأمر بالسجود .

وكذلك قول العبد حط عنا خطايانا دعاء لله وخضوع ، وقد قال تعالى : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) وهذه الأفعال المدعو بها في آخر البقرة أمور مطلوبة للعباد .

وقد أجيب بجواب آخر وهو أن الله تعالى إذا قدر أمراً فإنه يقدر أسبابه ، والدعاء من جملة أسبابه ، كما أنه لما قدر النصر يوم بدر وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم قبل وقوعه أصحابه بالنصر وبمصارع القوم كان من أسباب ذلك استغاثة النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه ، وكذلك

ما وعده به ربه من الوسيلة ، وقد قضى بها له ، وقد أمر أمته بطلبها له ، وهو سبحانه قدرها بأسباب منها ما سيكون من الدعاء .

وعلى هذا فالداخل في السبب هو ما وقع من الدعاء المأمور به والله أعلم بذلك ، فيثبت هذا الداعي على ما فعله من الدعاء يجعله تمام السبب ، ولا يكون على هذا الدعاء سبباً في اختصاصه بشيء من ذلك ؛ بل في حصوله لمجموع الأمة ؛ لكن هو يثاب على الدعاء لكونه من جملة الأسباب ، وهذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يعجل له دعوته ، وإما أن يدخر له من الخير مثلها ، وإما أن يكفر عنه من الذنوب مثلها ، وإما أن يدفع عنه من البلاء مثلها ، قالوا يا رسول الله ! إذا نكث ، قال : الله أكثر » فالداعي بهذا كالداعي بالوسيلة يحصل له من الأجر ما يخصه ، كالداعي للأمة ولأخيه الغائب ، ودعائهم من أسباب الخير التي بها رحمة الأمة ، كما يثاب على سؤاله الوسيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بأن تحل عليه الشفاعة يوم القيامة .

وهنا « جواب ثالث » وهو أن كل من دعا بهذا الدعاء حصل له من المدعو المطلوب ما لا يحصل بدون المطلوب من الدعاء ، فيكون الدعاء به كدعائه بسائر مطالبه من المغفرة والرحمة ، وليس هو كدعاء

الغائب للغائب : فإن الملك يقول هناك : ولك بمثله ، فيدعو له الملك بمثل ما دعا به للغائب وهنا هو داع لنفسه وللمؤمنين .

وبيان هذا أن الشرع وإن كان قد استقر بموت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أخبر أن الله تجاوز لأمة عن الخطأ والنسيان ، وقد أخبر أن الرسول يضع عن أمة إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، وسأل ربه لأمة أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم فأعطاه ذلك ؛ لكن ثبوت هذا الحكم في حق آحاد الأمة قد لا يحصل إلا بطاعة الله ورسوله ، فإذا عصى الله ذلك الشخص العاصي عوقب عن ذلك بسلب هذه النعمة وإن كانت الشريعة لم تنسخ .

يبين هذا أن في هذا الدعاء سؤال الله بالعفو والمغفرة والرحمة والنصر على الكفار ، ومعلوم أن هذا ليس حاصلًا لكل واحد من أفراد الأمة ، بل منهم من يدخل النار ، ومنهم من ينصر عليه الكفار ، ومنهم من يسلب الرزق لكونهم فرطوا في طاعة الله ورسوله فيسلبون ذلك بقدر ما فرطوا أو قصرُوا ، وقول الله : « قد فعلت » يقال فيه شيئان .

(أحدهما) أنه قد فعل ذلك بالمؤمنين المذكورين في الآية ، والإيمان المطلق يتضمن طاعة الله ورسوله . فمن لم يكن كذلك نقص

إيمانه الواجب فيستحق من سلب هذه النعم بقدر النقص ، ويعوق الله عليه ملاذ ذلك ، ولم يستحق من الجزاء ما يستحقه من قام بالإيمان الواجب .

(الثاني) أن يقال : هذا الدعاء استجيب له في جملة الأمة ، ولا يلزم من ذلك ثبوته لكل فرد ، وكلا الأمرين صحيح : فإن ثبوت هذا المطلوب لجملة الأمة حاصل ، ولولا ذلك لأهلكوا بعداب الاستئصال كما أهلكت الأمم قبلهم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « سألت ربي لأمتي ثلاثا فأعطاني اثنتين ، ومنعني واحدة ، سألته أن لا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطانيها ، وسألته أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها ، وقال : يا محمد ! إني إذا قضيت قضاء لم يرد » .

وكذلك في الصحيحين : « لما نزل قوله تعالى : (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ) قال النبي صلى الله عليه وسلم أعوذ بوجهك (أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ) قال : أعوذ بوجهك (أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيَذِيقَ بَعْضُكُمْ بِأَسْبَعْ) قال : هاتان أهون ، وهذا لأنه لا بد أن تقع الذنوب من هذه الأمة ، ولا بد أن يختلفوا ؛ فإن هذا من لوازم الطبع البشري ، لا يمكن أن يكون بنو آدم إلا كذلك ،

ولهذا لم يكن ما وقع فيها من الاختلاف والقتال والذنوب دليلاً على نقصها ؛ بل هي أفضل الأمم ، وهذا الواقع بينهم من لوازم البشرية ، وهو في غيرها أكثر وأعظم ، وخير غيرها أقل والخير فيها أكثر ، والشر فيها أقل ، فكل خير في غيرها فهو فيها أعظم ، وكل شر فيها فهو في غيرها أعظم .

وأما حصول المطلوب للآحاد منها فلا يلزم حصوله لكل عاص ؛ لأنه لم يقيم بالواجب ، ولكن قد يحصل للعاصي من ذلك بحسب ما معه من طاعة الله تعالى ، أما حصول المغفرة والعفو والرحمة بحسب الإيمان والطاعة فظاهر ؛ لأن هذا من الأحكام القدريّة الخلقية من جنس الوعد والوعيد ، وهذا يتنوع بتنوع الإيمان والعمل الصالح .

وأما دفع المؤاخذة بالخطأ والنسيان . ودفع الآصار ، فإن هذا قد يشكّل لأنه من باب الأحكام الشرعية أحكام الأمر والنهي .

فيقال : الخطأ والنسيان المرفوع عن الأمة مرفوع عن عصاة الأمة ؛ فإن العاصي لا يأثم بالخطأ والنسيان ؛ فإنه إذا أكل ناسياً أثم صومه سواء كان مطيعاً في غير ذلك أو عاصياً ، فهذا هو الذي يشكّل ، وعنه جوابان .

(أحدهما) أن الذنوب والمعاصي قد تكون سبباً لعدم العلم بالحنيفية

السمحة ؛ فإن الإنسان قد يفعل شيئاً ناسياً أو مخطئاً ويكون لتقصيره في طاعة الله علماً وعملاً ، لا يعلم أن ذلك مرفوع عنه ؛ إما لجهله ، واما لكونه ليس هناك من يفتيه بالرخصة في الخفيفة السمحة .

والعلماء قد تنازعوا في كثير من مسائل الخطأ والنسيان ، واعتقد كثير منهم بطلان العبادات أو بعضها به ، كمن يبطل الصوم بالنسيان ، وآخرون بالخطأ ، وكذلك الإحرام ، وكذلك الكلام في الصلاة ، وكذلك إذا فعل المحلوف عليه ناسياً أو مخطئاً ، فإذا كان الله سبحانه قد نفى المؤاخذه بالخطأ والنسيان ، وخفي ذلك في مواضع كثيرة على كثير من علماء المسلمين كان هذا عقوبة لمن لم يجد في نفسه ثقة إلا هؤلاء فيفتونه بما يقتضى مؤاخذته بالخطأ والنسيان ، فلا يكون مقتضى هذا الدعاء حاصلًا في حقه لعدم العلم ، لا لنسخ الشريعة .

والله سبحانه جعل مما يعاقب به الناس على الذنوب سلب الهدى والعلم النافع ، كقوله : (وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ) وقال : (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ) وقال : (وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَنُقِلْتُ أَسَدَتْهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ) وقال : (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا) وقال : (فَلَمَّا رَاغَوْا زَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ)

وهذا كما أنه حرم على بني اسرائيل طيبات أحلت لهم لأجل
 ظلمهم وبغيهم ، فشريعة محمد لا تفسخ ولا تعاقب أمته كلها بهذا ، ولكن
 قد تعاقب ظلمتهم بهذا ، بأن يحرموا الطيبات ، أو بتحريم الطيبات : إما
 تحريماً كونياً بأن لا يوجد غيهم ، وتهلك ثمارهم ، وتقطع الميرة عنهم ،
 أو أنهم لا يجدون لذة مأكل ولا مشرب ولا منكح ولا ملبس
 ونحوه كما كانوا يجدونها قبل ذلك ، وتسلب عليهم الغصص وما ينقص
 ذلك ويعوقه . ويجرعون غصص المال والولد والأهل ، كما قال تعالى :
 (فَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)
 وقال : (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ * شَارِعٍ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ
 بَلَّ لَا يَشْعُرُونَ) وقال : (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ)
 فيكون هذا كابتلاء أهل السبت بالحيتان .

وإما أن يعاقبوا باعتقاد تحريم ما هو طيب حلال لحفاء تحليل الله
 ورسوله عندهم ، كما قد فعل ذلك كثير من الأمة اعتقدوا تحريم أشياء
 فروج عليهم بما يقعون فيه من الإيمان والطلاق ، وإن كان الله ورسوله
 لم يحرم ذلك ؛ لكن لما ظنوا أنها محرمة عليهم عوقبوا بحرمان العلم
 الذي يعلمون به الحل ، فصارت محرمة عليهم تحريماً كونياً ، وتحريماً
 شرعياً في ظاهر الأمر ؛ فإن المجتهد عليه أن يقول ما أدى إليه اجتهاده
 فإذا لم يؤد اجتهاده إلا إلى تحريم هذه الطيبات لعجزه عن معرفة

الأدلة الدالة على الحل كان عجزه سبباً للتحريم في حق المقصرين في طاعة الله .

وكذلك اعتقدوا تحريم كثير من المعاملات التي يحتاجون إليها كضمان البساتين ، والمشاركات وغيرها ، وذلك لحفاء أدلة الشرع ، فثبت التحريم في حقهم بما ظنوه من الأدلة ، وهذا كما أن الإنسان يعاقب بأن يخفى عليه من الطعام الطيب والشراب الطيب ما هو موجود وهو مقدور عليه لو علمه ؛ لكن لا يعرف بذلك عقوبة له ، وإن العبد يحرم الرزق بالذنب يصيبه ، وقد قال تعالى : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ) فهو سبحانه إنما ضمن الأشياء على وجهها واستقامتها للمتقين ، كما ضمن هذا للمتقين .

فتبين أن المقصرين في طاعته من الأمة قد يؤخذون بالخطأ والنسيان ، ومن غير نسخ بعد الرسول ، لعدم علمهم بما جاء به الرسول من التيسير ، ولعدم علم من عندهم من العلماء بذلك ؛ ولهذا يوجد كثير ممن لا يصلي [في السفر قصراً] يرى الفطر في السفر حراماً فيصوم في السفر مع المشقة العظيمة عليه ، وهذا عقوبة له لتقصيره في الطاعة ؛ لكنه مما يكفر الله به من خطايا ما يكفره ، كما يكفر خطايا المؤمنين بسائر مصائب الدنيا .

وكذلك منهم من يعتقد الترييع في السفر واجباً فيربع فيبتلى بذلك لتقصيره في الطاعة ، ومنهم من يعتقد تحريم أمور كثيرة من المباحات التي بعضها مباح بالاتفاق ، وبعضها متنازع فيه ؛ لكن الرسول لم يحرمه ؛ فهؤلاء الذين اعتقدوا وجوب ما لم يوجبه الله ورسوله ، وتحريم ما لم يحرمه حمل عليهم إصراً ، ولم توضع عنهم جميع الآصار والأغلال وإن كان الرسول قد وضعها ، لكنهم لم يعلموها .

وقد يبتلون بمطاع يلزمهم ذلك فيكون آصاراً وأغلالاً من جهة مطاعهم : مثل حاكم ، ومفت ، وناظر وقف ، وأمير ينسب ذلك إلى الشرع ؛ لاعتقاده الفاسد أن ذلك من الشرع ، ويكون عدم علم مطاعهم تيسير الله عليهم عقوبة في حقهم لذنوبهم ، كما لو قدر أنه سار بهم في طريق يضرهم ، وعدل بهم عن طريق فيه الماء والمرعى لجهله ، لا لتعمده مضرتهم ، أو أقام بهم في بلد غالي الأسعار مع إمكان المقام ببلد آخر .

وهذا لأن الناس كما قد يبتلون بمطاع يظلمهم ويقصد ظلمهم يبتلون أيضاً بمطاع يجهل مصلحتهم الشرعية والكونية ، فيكون جهل هذا من أسباب عقوبتهم ، كما أن ظلم ذلك من أسباب مضرتهم ، فهؤلاء لم ترفع عنهم الآصار والأغلال لذنوبهم ومعاصيهم ، وإن كان الرسول ليس في شرعه آصار وأغلال ، فهذا تسلط عليهمحكام الجور والظلم ، وتساق

إليهم الأعداء ، وتقاد بسلاسل القهر والقدر ، وذلك من الآصار والأغلال التي لم ترفع عنهم ، مع عقوبات لا تحصى ؛ وذلك لضعف الطاعة في قلوبهم وتمكن المعاصي وحب الشهوات فيها ، فإذا قالوا (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا) دخل فيه هذا .

وأما قوله : (وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ) فعلى قولين :

قيل : هو من باب التحميل القدري ، لا من باب التكليف الشرعي أي : لا تبتلينا بمصائب لا نطيق حملها ، كما يتلى الإنسان بفقر لا يطيقه ، أو مرض لا يطيقه ، أو حدث ، أو خوف ، أو حب أو عشق لا يطيقه ، ويكون سبب ذلك ذنوبه .

وهذا مما يبين أن الذنوب عواقبها مذمومة مطلقاً .

وقوله : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) و (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ *) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (قول حق ، وقال تعالى في قصة قوم لوط : (وَتَرْكُنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ) .

فما من أحد يتلى بجنس عملهم إلا ناله شيء من العذاب الأليم ، حتى تعدد النظر يورث القلب علاقة يتعذب بها الإنسان ، وإن قويت حتى صارت غراما وعشقاً زاد العذاب الأليم ، سواء قدر أنه قادر على

المحجوب أو عاجز عنه ؛ فإن كان عاجزاً فهو فى عذاب أليم من الحزن والهم والغم ، وإن كان قادراً فهو فى عذاب أليم من خوف فراقه ، ومن السعي فى تأليفه وأسباب رضاه ، فإن نزل به الموت أو افتقر تضاعف عليه العذاب ، وإن صار إلى غيره استبدالاً به أو مشاركة قوى عذابه ، فإن هذا الجنس يحصل فيه من العذاب ما لا يحصل فى عشق البغايا وما يحصل مثله فى الحلال . وإن حصل فى الحلال نوع عذاب كان أخف من نظيره وكان ذلك سبب ذنوب أخرى .

فإذا دعى الإنسان بهذا الدعاء يخص نفسه ويعم المسلمين فله من ذلك أعظم نصيب ، كيف لا وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « الآيتان من آخر سورة البقرة ما قرأ بهما أحد فى ليلة إلا كفتاه » وكيف لا تكفيانه وما دعا به من ذلك لم يحصل له إلا ما حصل لسائر المؤمنين الذين لم يقرؤوها فإن الداعي بهذا الدعاء له منه نصيب يخصه كسائر الأدعية .

ومما يبين ذلك أن الصحابة إنما استجيب لهم هذا الدعاء لما التزموا الطاعة لله مطلقاً بقولهم : (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) ثم أنزل هذا الدعاء فدعوا به فاستجيب لهم .

ولهذا كانوا فى الحنفية السمحة على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وكانوا فيها على عهد أبي بكر خيراً مما كانوا فيها على عهد عمر ، فلما كانوا في زمن عمر حدث من بعضهم ذنوب أو جبت اجتهاد الإمام في نوع من التشديد عليهم ، كمنعهم من متعة الحج ، وكإيقاع الثلاث إذا قالوها بكلمة ، وكتغليظ العقوبة في الحر ، وكان أطوعهم لله وأزهدهم مثل أبي عبيدة ينقاد له عمر مالا ينقاد لغيره ، وخفي عليهم بعض مسائل الفرائض وغيرها ، حتى تنازعوا فيها ، وهم مؤتلفون متحابون ، كل منهم يقر الآخر على اجتجاده .

فلما كان في آخر خلافة « عثمان » زاد التغير والتوسع في الدنيا ، وحدثت أنواع من الأعمال لم تكن على عهد عمر ، فحصل بين بعض القلوب تنافر حتى قتل عثمان ، فصاروا في فتنة عظيمة قد قال تعالى : (وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) أي هذه الفتنة لا تصيب الظالم فقط ؛ بل تصيب الظالم والساكت عن نهيه عن الظلم ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم . « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » .

وصار ذلك سبباً لمنعهم كثيراً من الطيبات ، وصاروا يختصمون في متعة الحج ونحوها مما لم تكن فيه خصومة على عهد عمر ، فطائفة تمنع المتعة مطلقاً كابن الزبير ، وطائفة تمنع الفسخ كبنى أمية وأكثر الناس ، وصاروا يعاقبون من تمتع ، وطائفة أخرى توجب المتعة ، وكل منهم لا

يقصد مخالفة الرسول ؛ بل خفي عليهم العلم ، وكان ذلك سببه ما حدث من الذنوب ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحي رجالان فرفعت ، ولعل ذلك أن يكون خيراً لكم » أي قد يكون إخفاؤها خيراً لكم لتجتهدوا في ليالي العشر كلها ؛ فإنه قد يكون إخفاء بعض الأمور رحمة لبعض الناس .

والتزاع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يفض إلى شر عظيم من خفاء الحكم ؛ ولهذا صنف رجل كتاباً سماه « كتاب الاختلاف » فقال أحمد : سمه « كتاب السعة » وإن الحق في نفس الأمر واحد ، وقد يكون من رحمة الله ببعض الناس خفاؤه لما في ظهوره من الشدة عليه ، ويكون من باب قوله تعالى : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْأَلُونَ) .

وهكذا ما يوجد في الأسواق من الطعام والثياب قد يكون في نفس الأمر مغصوباً ، فإذا لم يعلم الإنسان بذلك كان كله له حلالاً لا إثم عليه فيه بحال ؛ بخلاف ما إذا علم ، فخفاء العلم بما يوجب الشدة قد يكون رحمة ، كما أن خفاء العلم بما يوجب الرخصة قد يكون عقوبة ، كما أن رفع الشك قد يكون رحمة وقد يكون عقوبة . والرخصة رحمة ، وقد يكون مكروه النفس أنفع كما في الجهاد : (وَعَسَى

أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ . (

والمقصود هنا أن من الذنوب ما يكون سبباً لحفاء العلم النافع أو بعضه ؛ بل يكون سبباً لنسيان ما علم ، ولاشتباه الحق بالباطل تقع الفتن بسبب ذلك .

والله سبحانه كان أسكن آدم وزوجه الجنة وقال لهما : (وَكَلَامُنَهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) فكل عداوة كانت في ذريتها وبلاء ومكروه وتكون إلى قيام الساعة وفي النار يوم القيامة سببها الذنوب ومعصية الرب تعالى .

فالإنسان إذا كان مقبياً على طاعة الله باطنياً وظاهراً كان في نعيم الإيمان والعلم وارد عليه من جهاته ، وهو في جنة الدنيا ، كما في الحديث : « إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا . قيل : وما رياض الجنة ؟ قال : مجالس الذكر » ، وقال : (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) فإنه كان يكون هنا في رياض العلم والإيمان .

وكلما كان قلبه في محبة الله وذكره وطاعته كان معلقاً بالحل الأعلى ،

فلا يزال في علو مادام كذلك ، فإذا أذنب هبط قلبه إلى أسفل ، فلا يزال في هبوط ما دام كذلك ، ووقعت بينه وبين أمثاله عداوة ؛ فإن أراد الله به خيراً ثاب وعمل في حال هبوط قلبه إلى أن يستقيم فيصعد قلبه ، قال تعالى : (لَنَبَيِّئَاكَ اللَّهُ هُوَ مَا وَظَّاهَا وَلِئَكِن يَنَالُهُ النَّقْوَى مِنْكُمْ) فتقوى القلوب هي التي تنال الله كما قال : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) فأما الأمور المنفصلة عنا من اللحوم والدماء فإنها لا تنال الله .

و « الباطنية » المنكرون لخلق العالم في ستة أيام ، ومعاد الأبدان الذين يجعلون للقرآن نأويلاً يوافق قولهم ، عندهم مائتم « جنة » إلا لذة ما تتصف بها النفس من العلم والأخلاق الحميدة ، ومائتم « نار » إلا ألم ما تتصف به النفس من الجهل والأخلاق الذميمة السيئة ، فنار النفوس أَلَمُها القائم بها كحسراتها لفوات العلم ، أو لفوات الدنيا المحبوبة لها ، وحجبها إنما هي ذنوبها .

وهذا الكلام مما يذكره أبو حامد في « المظنون به على غير أهله » لكن قد يقول هذا : ليس هو عذاب القبر المذكور في الأجسام ؛ بل ذاك أمر آخر مما بينه أهل السنة . ولا نعيم عندهم إلا ما يقوم بالنفس من هذا ، ولهذا ليس عندهم نعيم منفصل عن النفس ولا عذاب .

وهذا القول من أفسد الأقوال شرعا وعقلا ؛ فإن الناس في الدنيا يثابون ويعاقبون بأمور منفصلة عنهم ، فكيف في دار الجزاء . ولكن الذي أثبتوه من هذا وهذا [منه] ما هو حق ، ولكن الباطل جحدم ما جحدوه مما أخبر الله به ورسوله ، فهؤلاء عندم أن آدم لم يكن إلا في جنة العلم ، وهبوطه انخفاض درجته في العلم ، وهذا كذب ؛ ولكن ما أثبتوه من الحق حق ، وقصة آدم تدل عليه بطريق الاعتبار الذي تسميه الصوفية الإشارة ؛ لا أنه هو المراد بالآية ؛ لكن قد دل عليه آيات أخر تدل على أن من كذب بالحق عوقب بأن يطبع على قلبه فلا يفهم العلم ، أو لا يفهم المراد منه ، وأنه يسلط عليه عدوه ويحده ذلًا ، كما قال تعالى عن اليهود : (وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ) (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) .

ولا ريب أن لذة العلم أعظم اللذات ، و « اللذة » التي تبقى بعد الموت وتنفع في الآخرة هي لذة العلم بالله والعمل له ، وهو الإيمان به ، وهم يجعلون ذلك الوجود المطلق .

وأيضا فنفس العلم به إن لم يكن معه حب له وعبادة له بل كان مع حب لغيره كائنًا من كان فإن عذاب هذا قد يكون من أعظم العذاب في الدنيا والآخرة ، وهم لا يجعلون كمال اللذة إلا في نفس العلم .

و « أيضاً » فاقترعهم على اللذة العقلية خطأ ، والنصارى زادوا عليهم السمع والشم ، فقالوا : يتمتعون بالأرواح المتعشقة والتغيات المطربة ، ولم يثبتوا هم ولا اليهود الأكل والشرب ولا النكاح — وهي لذة اللبس — والمسلمون أثبتوا جميع أنواع اللذات : سمعاً ، وبصراً ، وشمّاً ، وذوقاً ، ولمساً ، للروح والبدن جميعاً وكان هذا هو الكمال ؛ لا ما يثبت به أهل الكتاب ومن هو شر منهم من الفلاسفة الباطنية ، وأعظم لذات الآخرة لذة النظر إلى الله سبحانه ، كما في الحديث الصحيح : « فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه » وهو ثمرة معرفته وعبادته في الدنيا ، فأطيب مافي الدنيا معرفته ، وأطيب مافي الآخرة النظر إليه سبحانه ؛ ولهذا كان التجلي يوم الجمعة في الآخرة على مقدار صلاة الجمعة في الدنيا .

وأبو حامد يذكر في كتبه هو وأمثاله « الرؤية » وأنها أفضل أنواع النعيم ، ويذكر كشف الحجب ، وأنهم يرون وجه الله ، ولكن هذا كله يريد به ما تقولونه الجهمية والفلاسفة ؛ فإن « الرؤية » عندكم ليست إلا العلم ؛ لكن كما أن الإنسان قد يرى الشيء بعينه ، وقد يمثل له خياله إذا غاب عنه فهكذا العلم ، ففي الدنيا ليس عندكم من العلم إلا مثال كالحيال في الحساب ، وفي الآخرة يعلمونه بلا مثال ، وهو عندكم « وجود لا داخل العالم ولا خارجه » ، و « كشف الحجاب »

عندم رفع المانع الذي في الإنسان من الرؤية ، وهو أمر عديم
لحقيقته جعل العبد عالماً ، وهذا كله مما تقول به الفلاسفة والباطنية .

وهؤلاء إنما يأمرّون بالزهد في الدنيا لينقطع تعلق النفس بها
وقت [فراق] النفس ، فلا تبقى النفس مفارقة لشيء يحبه ؛ لكن أبو حامد
لا يبيح محظورات الشرع قط ؛ بل يقول قتل واحد من هؤلاء خير
من قتل عدد كثير من الكفار .

وأما هؤلاء فالواصل عندم إلى العلم المطلوب قد يبيحون له
محظورات الشرائع حتى الفواحش والخمر وغيرها إذا كانوا ممن يعتقد
تحريم الخمر ، وإلا فعاب هؤلاء لا يوجبون شريعة الإسلام ؛ بل
يجوزون اليهود والتتصر ، وكل من كان من هؤلاء واصلاً إلى علمهم
فهو سعيد .

وهكذا تقول الاتحادية منهم : كبن سبئين ؛ وابن هود ،
والتلمساني ، ونحورم ، ويدخلون مع النصارى بيعهم ، ويصلون معهم
إلى الشرق ، ويشربون معهم ومع اليهود الخمر ، ويميلون إلى دين
النصارى أكثر من دين المسلمين لما فيه من إباحة المحظورات ؛ ولأنهم
أقرب إلى الاتحاد والحلول ، ولأنهم أجهل فيقبلون ما يقولونه أعظم من
قبولهم لقول المسلمين ، وعلماء النصارى جهال إذا كان فيهم متفلسف

عظموه ، وهؤلاء يتفلسفون .

والواحد من هؤلاء يفرح إذا قيل له لست بمسلم ؛ ويحكي عن نفسه — كما كان أحمد المارديني وهو من أصحاب ابن عربي يحكي عن نفسه — أنه دخل إلى بعض ديارات النصارى ليأخذ منهم ما يأكله هو ورفيقه ، فأخذ بعضهم يتكلم في المسلمين ، ويقول : يقولون : كذا وكذا ، فقال له آخر : لا تتكلم في المسلمين فهذا واحد منهم فقال ذلك المتكلم هذا وجهه وجه مسلم ؟ أي ليس هذا بمسلم ، فصار يحكيها المارديني أن النصراني قال عنه ليس هذا بمسلم ، ويفرح بقول النصراني وبصدقه فيما يقول ، أي ليس هو بمسلم .

والتفلسفة بصرحون بهذا . يقولون : قلنا : كذا وكذا ، وقال المسلمون : كذا وكذا ، وربما قالوا قلنا : كذا وقال المليون : أي أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى ، وكتبهم مشحونة بهذا ، ولا بد لأحدهم عند أهل الملل أن يكون على دينهم .

لكن دخولهم في هذا كدخولهم في سياسة الملوك ، كما كانوا مع الترك الكفار ، وكانوا مع « هولاء كو » ملك المغول الكفار ، ومع « القان » الذي هو أكبر منه خليفة « جنكزخان » ببلاد الخطا ، وانتساب الواحد منهم هناك إلى الإسلام انتساب إلى إسلام يرضاه ذلك

الملك بحسب غرضه ، كما كان « النصير الطوسي » وأمثاله مع « هولاكو » ملك الكفار ، وهو الذي أشار عليهم بقتل الخليفة بغي-داد لما استولى عليها ، وأخذ كتب الناس : ملكها ووقفها ، وأخذ منها ما يتعلق بغرضه ، وأفسد الباقي ، وبنى الرصد ووضعها فيه ، وكان يعطي من وقف المسلمين لعلماء المشركين البخشية والطوبينية ، ويعطي في رصده الفيلسوف والمنجم والطبيب أضعاف ما يعطي الفقيه ، ويشرب هو وأصحابه الخمر في شهر رمضان ، ولا يصلون .

وكذلك كان بالشام ومصر طائفة مع تصوفهم ونألهم وتزهدهم يشرب أحدهم الخمر في نهار رمضان ، وتارة يصلون وتارة لا يصلون . فإنهم لا يدينون بإيجاب واجبات الإسلام وتحريم محرماته عليهم ؛ بل يقولون : هذا للعامة والأنبياء ، وأما مثلنا فلا يحتاج إلى الأنبياء . ويحكون عن بعض الفلاسفة أنه قيل له : قد بعث نبى فقال : لو كان الناس كلهم مثلي ما احتاجوا إلى نبى . ومثل هذه الحكاية يحكيها من يكون رئيس الأطباء ولا يعرف الزندقة ولا يدري مضمون هذه الكلمة ما هو لجهله بالنبوات ، وقيل لرئيسهم الأكبر فى زمن موسى عليه السلام ألا تأتبه فتأخذ عنه ؟ فقال : نحن قوم مهديون فلا نحتاج إلى من يهديننا .

وأما ما ذكروه من حصول اللذة فى القلب والنعيم بالإيمان بالله

والمعرفة به فهو حق ، وهو سبب دخول الجنة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة ، وغلقت أبواب النار ، وصفت الشياطين » وما ذاك إلا لأنه في شهر رمضان تنبث القلوب إلى الخير والأعمال الصالحة التي بها وبسببها تفتح أبواب الجنة ، ويمتنع من الشرور التي بها تفتح أبواب النار ، وتصفد الشياطين فلا يتمكنون أن يعملوا ما يعملونه في الإفطار ، فإن المصعد هو المقيد ، لأنهم إنما يتمكنون من بني آدم بسبب الشهوات ، فإذا كفوا عن الشهوات صفدت الشياطين .

والجنة والنار التي تفتح وتغلق غير ما في القلوب ؛ ولكن ما في القلوب سبب له ودليل عليه وأثر من آثاره ، وقد قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) وقال صلى الله عليه وسلم : « الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جرحاً في بطنه نار جهنم » فقليل : يأكلون ويشربون ما سيصير ناراً ، وقيل : هو سبب النار . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقال بَغِ ابْنِ سَلَمٍ

أبو العباس تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه .

فصل

في قوله تعالى (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ)
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَاسَلْمٌ) :

قد تنوعت عبارات المفسرين في لفظ (شهد) فقالت طائفة منهم مجاهد والفراء وأبو عبيدة : أي حكم وقضى . وقالت طائفة منهم ثعلب والزجاج : أي بين . وقالت طائفة : أي أعلم . وكذلك قالت طائفة معنى شهادة الله الإخبار والإعلام ، ومعنى شهادة الملائكة والمؤمنين الإقرار ، وعن ابن عباس أنه شهد بنفسه لنفسه قبل أن يخلق الخلق حين كان ، ولم يكن سماء ولا أرض ، ولا بر ولا بحر ، فقال : (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) .

وكل هذه الأقوال وما في معناها صحيحة : وذلك أن الشهادة

تتضمن كلام الشاهد وقوله وخبره عما شهد به ، وهذا قد يكون مع أن الشاهد نفسه يتكلم بذلك ويقول به ويذكره ، وإن لم يكن معلماً به لغيره ، ولا مخبراً به لسواه . فهذه أول مراتب الشهادة .

ثم قد يخبره ويعلمه بذلك ، فتكون الشهادة إعلماً لغيره وإخباراً له ، ومن أخبر غيره بشيء فقد شهد به . سواء كان بلفظ الشهادة أو لم يكن ، كما في قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ أَشْهَادُ وَخَلَقَهُمْ سَكَنًا شَهِدَتْهُمْ وَسُئِلُوا) وقوله تعالى : (وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا) الآية . ففي كلا الموضعين إنما أخبروا خبراً مجرداً . وقد قال : (وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ * خُفَاءَ لِلَّهِ غَيْرُ مُشْرِكِينَ بِهِ) .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عدلت شهادة الزور الإشرak بالله » قالها مرتين أو ثلاثاً ، ثم تلا هذه الآية : (وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) وهذا يعم كل قول زور بأي لفظ كان ، وعلى أى صفة وجد . فلا يقوله العبد ولا يحضره ولا يسمعه من قول غيره . و « الزور » هو الباطل الذي قد ازور عن الحق والاستقامة أي تحول ، وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الزور ، وقد قال في المظاهرين من نساأهم (وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا)

وفي الصحيحين عن ابن عباس قال : « شهد عندي رجال مرضيون — وأرضام عندي عمر — أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس » وهؤلاء حدثوه أنه نهى عن ذلك ؛ ولم يقولوا : نشهد عندك ؛ فإن الصحابة لم يكونوا يلتزمون هذا اللفظ في التحديث ، وإن كان أحدهم قد ينطق به ، ومنه قولهم في ما عز : فلما شهد على نفسه أربع مرات رحمه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولفظه كان إقراراً ولم يقل : أشهد .

ومنه قوله تعالى : (كُونُوا قَوْمِينَ بِالْأَيْمَانِ شَهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ)

وشهادة المرء على نفسه هي إقراره ، وهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة باتفاق العلماء ، وإنما تنازعوا في الشهادة عند الحكم هل يشترط فيها لفظ أشهد ؟ على قولين في مذهب أحمد ، وكلام أحمد يقتضي أنه لا يعتبر ذلك ، وكذلك مذهب مالك ، و « الثاني » يشترط ذلك كما يحكى عن مذهب أبي حنيفة والشافعي .

و « المقصود هنا » الآية . فالشهادة تضمنت مرتبتين :

« إحداهما » تكلم الشاهد وقوله وذكره لما شهد في نفسه به .

و « الثاني » إخباره وإعلامه لغيره بما شهد به ؛ فمن قال :

حكم وقضى فهذا من باب اللزام ، فإن الحكم والقضاء هو إلزام وأمر .

ولا ريب أن الله ألزم الخلق التوحيد وأمرهم به وقضى به وحكم ،
فقال : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) وقال : (أَنْ أَنْذِرُوا أَنْفُسَهُمْ
إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ) وقال : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ
اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) الآية ، وقال تعالى : (وَقَالَ اللَّهُ
لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَازَهُبُونَ) وقال : (وَمَا أَمْرُوا إِلَّا
لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)
(وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ)

وهذا كثير في القرآن يوجب على العباد عبادته وتوحيده ، ويحرم
عليهم عبادة ما سواه ، فقد حكم وقضى : أنه لا إله إلا هو .

ولكن الكلام في دلالة لفظ الشهادة على ذلك ؛ وذلك أنه إذا
شهد أنه لا إله إلا هو فقد أخبر وبين وأعلم أن ما سواه ليس بإله فلا
يعبد ، وأنه وحده الإله الذي يستحق العبادة ، وهذا يتضمن الأمر
بعبادته والنهي عن عبادة ما سواه ، فإن النفي والإثبات في مثل هذا
يتضمن الأمر والنهي ، كما إذا استفتى شخصاً فقال له قاتل :
هذا ليس بمفت ، هذا هو المفتي ، ففيه نهي عن استفتاء الأول ، وأمر
وإرشاد إلى استفتاء الثاني .

وكذلك إذا تحاكم إلى غير حاكم ، أو طلب شيئاً من غير ولي الأمر ، ففيل له : ليس هذا حاكماً ولا هذا سلطاناً ؛ هذا هو الحاكم وهذا هو السلطان ، فهذا النفي والإثبات يتضمن الأمر والنهي ، وذلك أن الطالب إنما يطلب من عنده مراده ومقصوده ، فإذا ظنه شخصاً ففيل له : ليس مرادك عنده وإنما مرادك عند هذا كان أمراً له بطلب مراده عند هذا دون ذلك .

والعابدون إنما مقصودهم أن يعبدوا من هو إله يستحق العبادة ، فإذا قيل لهم كل ما سوى الله ليس بإله إنما الإله هو الله وحده كان هذا نهياً لهم عن عبادة ما سواه ، وأمرًا بعبادته .

و « أيضاً » فلو لم يكن هناك طالب للعبادة فلفظ الإله يقتضي أنه يستحق العبادة ، فإذا أخبر أنه هو المستحق للعبادة دون ما سواه كان ذلك أمراً بما يستحقه .

وليس المراد هنا « بالإله » من عبده عابد بلا استحقاق ، فإن هذه الآلهة كثيرة ؛ ولكن تسميتهم آلهة والخبر عنهم بذلك واتخاذهم معبودين أمر باطل ، كما قال تعالى : (إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ) وقال : (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ) .

فالآلهة التي جعلها عابدها آلهة يعبدونها كثيرة ؛ لكن هي لا تستحق
العبادة فليست بآلهة ، كمن جعل غيره شاهداً أو حاكماً أو مفتياً أو
أميراً وهو لا يحسن شيئاً من ذلك .

ولا بد لكل إنسان من إله يألهه ويعبده « تعس عبد الدينار وعبد
الدرهم » فإن بعض الناس قد أله ذلك محبة وذلاً وتعظيماً ، كما قد بسط
في غير هذا الموضع .

فإذا شهد الله أنه لا إله إلا هو فقد حكم وقضى بأن لا يعبد إلا إياه .

و « أيضاً » فلفظ الحكم والقضاء يستعمل في الجمل الخبرية ،
فيقال : للجمل الخبرية قضية ، ويقال : قد حكم فيها بثبوت هذا المعنى
وانتفاء هذا المعنى ، وكل شاهد ومخبر هو حاكم بهذا الاعتبار قد حكم
بثبوت ما أثبتته ونفي ما نفاه حكماً خبرياً ، قد يتضمن حكماً طلبياً .

فصل

وشهادة الرب وبيانه واعلامه يكون بقوله تارة ، وبفعله تارة .

فالقول هو ما أرسل به رسله ، وأنزل به كتبه ، وأوحاه إلى عباده

كما قال : (يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ) الى غير ذلك من الآيات .

وقد علم بالتواتر والاضطرار أن جميع الرسل أخبروا عن الله أنه
شهد ويشهد أن لا إله إلا هو بقوله وكلامه : وهذا معلوم من جهة
كل من بلغ عنه كلامه . ولهذا قال تعالى : (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً
قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي)

وأما شهادته بفعله فهو ما نصبه من الأدلة الدالة على وحدانيته التي
تعلم دلالتها بالعقل ، وإن لم يكن هناك خبر عن الله ، وهذا يستعمل
فيه لفظ الشهادة والدلالة والإرشاد ، فإن الدليل [بين] المدلول عليه
ويظهره ، فهو بمنزلة الخبر به الشاهد به ، كما قيل : سل الأرض من
فجر أنهارها ، وغرس أشجارها ، وأخرج ثمارها ، وأحيا نباتها ،
وأغطش ليها . وأوضح نهارها : فإن لم تجبك حواراً ، أجابتك اعتباراً .

وهو سبحانه شهد بما جعلها دالة عليه : فإن دلالتها إنما هي بخلقه
لها ، فإذا كانت المخلوقات دالة على أنه لا إله إلا هو ، وهو سبحانه
الذي جعلها دالة عليه : فإن دلالتها إنما هي بخلقه ، وبين ذلك : فهو
الشاهد المبين بها أنه لا إله إلا هو ، وهذه الشهادة الفعلية ذكرها
طائفة . قال ابن كيسان : (شَهِدَ اللَّهُ) بتدبيره العجيب ، وأموره

الحكمة عند خلقه أنه لا إله إلا هو .

فصل

وقوله : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) هو نصب على الحال ، وفيه وجهان :

قيل : هو حال من (شَهِدَ) : أي شهد قائما بالقسط .

وقيل : من (هُوَ) أي لا إله إلا هو قائما بالقسط ، كما يقال : لا إله إلا هو وحده ، وكلا المعنيين صحيح .

وقوله : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) يجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين ، في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان ، كما قالوا في قوله : (هَآؤُمُ أَقْرَأُ وَأَكْنِيئَه) (ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا) و (عَنِ آلِيْمِيْنَ وَعَنِ الشَّامِلِ فَعِيْدٌ) ونحو ذلك . وسيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولا ، ويقولون حذف معمول أحدها لدلالة الآخر عليه ، وقول الكوفيين أرجح ، كما قد بسطته في غير هذا الموضع .

وعلى المذهبين فقوله : (بِالْقِسْطِ) يخرج على هذا ، إما كونه يشهد قائما بالقسط ؛ فإن القائم بالقسط هو القائم بالعدل ، كما في قوله

(كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) فالقيام بالقسط يكون في القول ، وهو القول العدل . ويكون في الفعل . فإذا قيل : شهد (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) : أي : متكلمًا بالعدل مخبراً به آمراً به : كان هذا تحقيقاً لكون الشهادة شهادة عدل وقسط ، وهي أعدل من كل شهادة ، كما أن الشرك أظلم من كل ظلم ، وهذه الشهادة أعظم الشهادات .

وقد ذكروا في سبب نزول هذه الآية ما يوافق ذلك ، فذكر ابن السائب : أن حبرين من أحبار الشام قدما على النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أبصرا المدينة قال أحدهما لصاحبه : ما أشبه هذه المدينة بصفة مدينة النبي الذي يخرج في آخر الزمان ! فلما دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم عرفاه بالصفة ، فقالا : أنت محمد ؟ قال : نعم قالا : وأحمد ؟ قال : نعم . قالا : نسألك عن شهادة فإن أخبرتنا بها آمنا بك . فقال : سلاني . فقالا : أخبرنا عن أعظم شهادة في كتاب الله ، فنزلت هذه الآية .

ولفظ « القيام بالقسط » كما يتناول القول يتناول العمل ، فيكون التقدير : يشهد وهو قائل بالقسط عامل به لا بالظلم ؛ فإن هذه الشهادة تضمنت قولاً وعملاً ، فإنها تضمنت أنه هو الذي يستحق العبادة وحده فيعبد ، وأن غيره لا يستحق العبادة ، وأن الذين عبدوه وحده هم المفلحون السعداء ، وأن المشركين به في النار ، فإذا شهد قائماً بالعدل المتضمن جزاء المخلصين بالجنة وجزاء

المشركين بالنار كان هذا من تمام تحقيق موجب هذه الشهادة ، وكان قوله : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) تنبيها على جزاء المحلصين والمشركون ، كما في قوله : (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ)

قال طائفة من المفسرين منهم البغوي نظم الآية (شهد الله قائما بالقسط) ومعنى قوله : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) أي بتدبير الخلق ، كما يقال : فلان قائم بأمر فلان أي يدبره ويتعاهد أسبابه ، وقائم بحق فلان أي مجاز له ، فالله تعالى مدبر رزاق مجاز بالأعمال .

وإذا اعتبر القسط في الإلهية كان المعنى : « لا إله إلا هو قائما بالقسط » أي هو وحده الإله قائما بالقسط . فيكون وحده مستحقا للعبادة مع كونه قائما بالقسط . كما يقال : أشهد أن لا إله إلا الله إلهاً واحداً أحداً صمداً ، وهذا الوجه أرجح : فإنه يتضمن أن الملائكة وأولي العلم يشهدون له ، مع أنه لا إله إلا هو ، وأنه قائم بالقسط .

و « الوجه الأول » لا يبدل على هذا : لأن كونه قائما بالقسط كما شهد به أبلغ من كونه حال الشاهد ، وقيامه بالقسط يتضمن أنه يقول الصدق ، ويعمل بالعدل . كما قال : (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا) وقال هود : (إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) فأخبر أن الله على صراط مستقيم وهو العدل الذي لا عوج فيه .

وقال : (هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)

وهو مثل ضربه الله لنفسه ولما يشرك به من الأوثان كما

ذكر ذلك في قوله : (قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ)

الآية . وقال : (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ) الآيات . إلى قوله :

(وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) فأخبر أنه خالق منعم

عالم ، وما يدعون من دونه لا تخلق شيئا ولا تنعم بشيء ، ولا تعلم شيئا ،
وأخبر أنها ميتة ، فهل يستوى هذا وهذا ؟ فكيف يعبدونها من دون
الله مع هذا الفرق الذي لا فرق أعظم منه ؟ ولهذا كان هذا أعظم
الظلم والإفك .

ومن هذا الباب قوله تعالى : (قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ

أَصْطَفَيْنَا اللَّهُ خَيْرَ مَا يَشْرِكُونَ) فقوله تعالى : (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا

لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِمَّا رَزَقْنَا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ

يَسْتَوِي الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ

أَحَدُهُمَا أَبَى أَنْ يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ

بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)

كلاهما مثل بين الله فيه أنه لا يستوي هو

وما يشركون به ، كما ذكر نظير ذلك في غير موضع ، وإن كان هذا

الفرق معلوما بالضرورة لكل أحد ؛ لكن المشركون مع اعترافهم بأن

آلهتهم مخلوقة مملوكة له يسوون بينه وبينها في المحبة والدعاء ، والعبادة ونحو ذلك .

و « المقصود هنا » أن الرب سبحانه على صراط مستقيم ، وذلك بمنزلة قوله : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) فإن الاستقامة والاعتدال متلازمان ، فمن كان قوله وعمله بالقسط كان مستقيماً ، ومن كان قوله وعمله مستقيماً كان قائماً بالقسط .

ولهذا أمرنا الله سبحانه أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم : صراط الذين أنعم عليهم : من النبيين ، والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وصراطهم هو العدل والميزان ؛ ليقوم الناس بالقسط ، والصراط المستقيم هو العمل بطاعته وترك معاصيه ، فالمعاصي كلها ظلم مناقض للعدل مخالف للقيام بالقسط والعدل . والله سبحانه أعلم .

فصل

ثم قال تعالى : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) . ذكر عن جعفر ابن محمد أنه قال : الأولى وصف وتوحيد ، والثانية رسم وتعليم . أي قوله : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) . ومعنى هذا أن الأولى هو

ذكر أن الله شهد بها ، فقال : (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) والتالي للقرآن إنما يذكر أن الله شهد بها هو والملائكة ، وأولوا العلم ، وليس في ذلك شهادة من التالي نفسه بها ، فذكرها الله مجردة ليقولها التالي ، فيكون التالي قد شهد بها أنه لا إله إلا هو . فالأولى خبر عن الله بالتوحيد لنفسه بشهادته لنفسه ، وهذه خبر عن الله بالتوحيد .

وختمها بقوله : (الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) والعزة تتضمن القدرة والشدة والامتناع والغلبة . تقول العرب : عز يعز بفتح العين إذا صلب ، وعز يعز بكسرها إذا امتنع ، وعز يعز بضمها إذا غلب . فهو سبحانه في نفسه قوي متين ، وهو منيع لا ينال ، وهو غالب لا يغلب .

والحكيم يتضمن حكمه وعلمه وحكمته فيما يقوله ويفعله ، فإذا أمر بأمر كان حسناً ، وإذا أخبر بنجر كان صدقاً ، وإذا أراد خلق شيء كان صواباً ، فهو حكيم في إراداته وأفعاله وأقواله .

فصل

وقد تضمنت هذه الآية ثلاثة أصول : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنه قائم بالقسط ، وأنه العزيز الحكيم : فتضمنت وحدانيته المنافية

للشرك ، وتضمنت عدله المنافي للظلم ، وتضمنت عزته وحكمته المنافية للذل والسفه ، وتضمنت تنزيهه عن الشرك والظلم والسفه ، ففيها إثبات التوحيد ، وإثبات العدل ، وإثبات الحكمة ، وإثبات القدرة .

والمعتزلة قد تخرج بها على ما يدعونه من التوحيد والعدل والحكمة ولا حجة فيها لهم ؛ لكن فيها حجة عليهم ، وعلى خصومهم الجبرية أتباع الجهم بن صفوان ؛ الذين يقولون : كل ما يمكن فعله فهو عدل ، وينفون الحكمة . فيقولون : بفعل لا لحكمة ، فلا حجة فيها لهم ؛ فإنه أخبر أنه لا إله إلا هو ، وليس في ذلك نفي الصفات ، وهم يسمون نفي الصفات توحيداً ؛ بل الإله هو المستحق للعبادة ، والعبادة لا تكون إلا مع حجة المعبود .

والمشركون جعلوا لله أنداداً يحبونهم كحب الله ، والذين آمنوا أشد حباً لله ؛ فدل ذلك على أن المؤمنين يحبون الله أعظم من حبة المشركين لأننادهم ؛ فعلم أن الله محبوب لذاته ، ومن لم يقل بذلك لم يشهد في الحقيقة أن لا إله إلا هو .

والجهمية والمعتزلة يقولون : إن ذاته لا تحب ، فهم في الحقيقة منكرون إلهيته ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وقيامه بالقسط مقرون بأنه لا إله إلا هو ؛ فذكر ذلك على أنه لا يماثله أحد في شيء من أموره ، والمعتزلة تجعل القسط منه مثل القسط من المخلوقين ؛ فما كان عدلا من المخلوقين كان عدلا من الخالق ، وهذا تسوية منهم بين الخالق والمخلوق ؛ وذلك قدح في أنه لا إله إلا هو .

والجهمية عندم أي شيء أمكن وقوعه كان قسطاً ، فيكون قوله : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) كلاماً لا فائدة فيه ولا مدح ؛ فإنه إذا كان كل مقدور قسطاً كان المعنى أنه قائم بما يفعله ، والمعنى أنه فاعل لما يفعله ، وليس في هذا مدح ، ولا هو المفهوم من كونه قائماً بالقسط ؛ بل المفهوم منه أنه يقوم بالقسط لا بالظلم مع قدرته عليه ؛ لكنه سبحانه مقدس منزّه أن يظلم أحداً ، كما قال : (وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) وقد أمر عباده أن يكونوا قوامين بالقسط ، وقال : (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) فهو يقوم عليها بكسبها لا بكسب غيرها ، وهذا من قيامه بالقسط . وقال : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا) الآية .

وأيضاً فمن قيامه بالقسط وقيامه على كل نفس بما كسبت ؛ أنه لا يظلم مثقال ذرة ، كما قال : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) إلى آخرها .

والمعتزلة تحبط الحسنات العظيمة الكثيرة بكبيرة واحدة . وتحبط
إيمانه وتوحيده بما هو دون ذلك من الذنوب . وهذا مما تفردوا به
من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه ، فهم ينسبون الله إلى الظلم لا إلى
العدل . والله أعلم .

فصل

وقوله : (هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) إثبات لعزته وحكمته ، وفيها رد
على الطائفتين الجبرية والقدرية : فإن الجبرية — أنباع جهم — ليس
له عندم في الحقيقة حكمة : ولهذا لما أرادت الأشعرية أن تفسر حكمته
فسروها إما بالقدرية ، وإما بالعلم ، وإما بالإرادة .

ومعلوم أنه ليس في شيء من ذلك إثبات لحكمته ، فإن القادر
والعالم والمريد قد يكون حكيماً وقد لا يكون ، والحكمة أمر زائد
على ذلك ، وهم يقولون : إن الله لا يفعل لحكمة ، ويقولون أيضاً :
الفعل لغرض إنما يكون ممن ينتفع ويتضرر ، ويتألم ويلتذ ؛ وذلك ينفي
عن الله .

والمعتزلة أثبتوا أنه يفعل لحكمة . وسموا ذلك غرضاً : هم وطائفة

من المثبتة ؛ لكن قالوا : الحكمة أمر منفصل عنه لا يقوم به ، كما قالوا في كلامه وإرادته ؛ فاستطال عليهم المجبرة بذلك ، فقالوا : الحكيم من يفعل لحكمة تعود إلى نفسه ، فإن لم تعد إلى نفسه لم يكن حكيماً ؛ بل كان سفياً .

فيقال للمجبرة : ما نفيتم به الحكمة هو بعينه حجة من نفي الإرادة من المتفلسفة ونحوهم ، قالوا : الإرادة لا تكون إلا لمن ينتفع ويتضرر ، ويتألم ويلتذ . وإثبات إرادة بدون هذا لا يعقل ، وأنتم تقولون : نحن موافقون للسلف وسائر أهل السنة على إثبات الإرادة ، فما كان جواباً لكم عن هذا السؤال فهو جواب سائر أهل السنة لكم حيث أثبتتم إرادة بلا حكمة يراد الفعل لها . وقد بسط هذا في غير هذا الموضع ، وبين ما في لفظ هذه الحجة من الكلمات المجملة . والله أعلم .

فصل

وإثبات شهادة أولي العلم يتضمن أن الشهادة له بالوحدانية يشهد بها له غيره من المخلوقين ، الملائكة والبشر . وهذا متفق عليه ، يشهدون أن لا إله إلا الله ، ويشهدون بما شهد به لنفسه .

وزعم طائفة من الاتحادية أنه لا يوحد أحد الله وأنشدوا :

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد

وهؤلاء حقيقة قولهم من جنس قول النصارى في المسيح ،
يدعون أن حقيقة التوحيد أن يكون الموحد هو الموحد ؛ فيكون الحق
هو الناطق على لسان العبد ، والله الموحد لنفسه لا العبد . وهذا في
زعمهم هو السر الذي كان الحلاج يعتقد ، وهو بزعمهم قول خواص
العارفين ؛ لكن لا يصرحون به .

وحقيقة قولهم : أنهم اعتقدوا في عموم الصالحين ما اعتقده النصارى
في المسيح ؛ لكن لم يمكنهم إظهاره ، فإن دين الإسلام يناقض ذلك
مناقضة ظاهرة ، فصاروا بشيرون إليه ، ويقولون : إنه من السر
المكتوم ، ومن علم الأسرار الغيبية ، فلا يمكن أن يباح به ، وإنما هو
قول ملحد ، وهو شر من قول النصارى ، فإن النصارى إنما قالوا ذلك
في المسيح لم يقولوه في جميع الصالحين .

وقد بسط الكلام على ذلك في غير موضع ؛ إذ المقصود التنبيه
على ما في هذه الآية من أصول الإيمان ، والتوحيد وإبطال
قول المبتدعين .

فصل

وإذا كانت شهادة الله تتضمن بيانه للعباد ، ودلالته لهم ، وتعريفهم بما شهد به لنفسه ، فلا بد أن يعرفهم أنه شهد ، فإن هذه الشهادة أعظم الشهادات ، وإلا فلو شهد شهادة لم يتمكن من العلم بها لم ينتفع بذلك ، ولم تقم عليهم حجة بتلك الشهادة كما أن المخلوق إذا كانت عنده شهادة لم بينها بل كتمها لم ينتفع أحد بها ، ولم تقم بها حجة .

ولهذا ذم سبحانه من كتم العلم الذي أنزله وما فيه من الشهادة ، كما قال تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ) أي عنده شهادة من الله وكتمها ، وهو العلم الذي بينه الله ، فإنه خبر من الله وشهادة منه بما فيه .

وقد ذم من كتمه كما كتم بعض أهل الكتاب ما عندهم من الخبر والشهادة لإبراهيم وأهل بيته ، وكنتموا إسلامهم ، وما عندهم من الأخبار بمثل ما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم ، وبصفته وغير ذلك ، قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ) .

وقال تعالى : (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)

والشهادة لا بد فيها من علم الشاهد وصدقه وبيانه ، لا يحصل مقصود الشهادة إلا بهذه الأمور ؛ ولهذا ذم من يكتم ويحرف ، فقال تعالى :
(يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوَّلَادٍ
وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوتُمْ
أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) .

وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اليعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكما محقت بركة بيعهما » .

فصل

وإذا كان لا بد من بيان شهادته للعباد ؛ ليعلموا أنه قد شهد فهو قد بينها بالطريقين : بالسمع والبصر . فالسميع بسمع آيات الله المتلوة المنزلة ، والبصير يعاين آياته المخلوقة الفعلية ؛ وذلك أن شهادته تتضمن

بيانه ودلالته للعباد وتعريفهم ذلك ، وذلك حاصل بآياته ، فإن آياته هي دلالاته وبراهينه التي بها يعرف العباد خبره وشهادته ، كما عرفهم بها أمره ونهيه ، وهو عليم حكيم : فخبّره يتضمن أمره ونهيه ، وفعله يبين حكمته .

فالأنبيا إذا أخبروا عنه بكلامه عرف بذلك شهادته وآياته القولية ، ولا بد أن يعرف صدق الأنبياء فيما أخبروا عنه ؛ وذلك قد عرفه بآياته التي أبد بها الأنبياء ودل بها على صدقهم ، فإنه لم يبعث نبيا إلا بآية تبين صدقه ، إذ تصديقه بما لا يدل على صدقه غير جائز ، كما قال : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ) أي بالآيات البينات . وقال : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) . وقال : (قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالذِّكْرِ قُلْتُمْ)

وقال : (فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ) .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله إلي ،

فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة .

فآليات والبراهين التي أرسل بها الرسل دلالات الله على صدقهم دل بها العباد . وهي شهادة الله بصدقهم فيما بلغوا عنه ، والذي بلغوه فيه شهادته لنفسه فيما أخبر به ؛ ولهذا قال بعض النظار : إن المعجزة تصديق الرسول ، وهي تجري مجرى المرسل ، صدقت فهي تصديق بالفعل ، تجري مجرى التصديق بالقول ؛ إذ كان الناس لا يسمعون كلام الله المرسل منه ، وتصديقه إخبار بصدق ، وشهادته له بالصدق ، وشهادته له بأنه أرسله ، وشهادته له بأن كلما يبلغه عنه كلامه .

وهو سبحانه اسمه المؤمن ، وهو في أحد التفسيرين المصدق ، الذي يصدق أنبياءه فيما أخبروا عنه بالدلائل التي دل بها على صدقه .

وأما الطريق العياني فهو أن يرى العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلغته الرسل عن الله حق ؛ كما قال تعالى :
(سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ) أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)
أي أو لم يكف بشهادته

الخبيرة بما علمه ، وهو الوحي الذي أخبر به الرسول ؛ فإن الله على كل شيء شهيد وعليم به ، فإذا أخبر به وشهد كان ذلك كافياً وإن لم ير

المشهود به ، وشهادته قد علمت بالآيات التي دل بها على صدق الرسول ،
فالعلم بهذه الطريق لا يحتاج أن ينظر الآيات المشاهدة ، التي تدل على
أن القرآن حق ، بل قد يعلم ذلك بما علم به أن الرسول صادق فيما
أخبر به عن شهادة الله تعالى ، وكلامه .

وكذلك ذكر الكتاب المنزل . فقال : (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) (الآيات إلى قوله :) (إِلَّا
الظَّالِمُونَ) فيبين أن القرآن آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم ،
فإنه من أعظم الآيات البينة الدالة على صدق من جاء به ، وقد اجتمع فيه
من الآيات ما لم يجتمع في غيره ، فإنه هو الدعوة والحجة ، وهو الدليل
والمدلول عليه ، والحكم ، وهو الدعوى ، وهو البينة على الدعوى ، وهو
الشاهد والمشهد به .

وقوله : (فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) سواء أريد به أنه بين
في صدورهم ، أو أنه محفوظ في صدورهم ، أو أريد به الأمران وهو
الصواب فإنه محفوظ في صدور العلماء ، بين في صدورهم ، يعلمون
أنه حق ، كما قال : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ
هُوَ الْحَقُّ) وقال : (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ غَمِيٌّ)
(وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ ، فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ)

وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .

وقال تعالى : (وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ

عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) . فيها بيان ما يوجب السعادة للمؤمنين وينجيهم من العذاب .

ثم قال : (قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) فإنه إذا كان علماً بالأشياء ، كانت شهادته بعلم ، وقد بين شهادته بالآيات الدالة على صدق الرسول ، ومنها القرآن والله أعلم .

فصل

وأما كونه سبحانه صادقا فهذا معلوم بالفطرة الضرورية لكل أحد ؛ فإن الكذب من أبغض الصفات عند بني آدم ، فهو سبحانه منزّه عن

ذلك . وكل إنسان محمود ينزه عن ذلك ؛ فإن كل أحد يذم الكذب ، فهو وصف ذم على الإطلاق .

وأما عدم علم الإنسان ببعض الأشياء ، فهذا من لوازم المخلوق ، ولا يحيط علماً بكل شيء إلا الله ، فلم يكن عدم العلم عند الناس نقصاً كالكذب ؛ فهذا يبين الرب علمه بما يشهد به ، وأنه أصدق حديثاً من كل أحد . وأحسن حكماً ، وأصدق قيلاً ؛ لأنه سبحانه أحق بصفات الكمال من كل أحد (وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وهو يقول الحق ، وهو يهدي السبيل ، وهو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته .

و (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) وهم أهل الكتاب فهم يشهدون بما جاءت به الأنبياء قبل محمد ؛ فيشهدون أنهم أتوا بمثل ما أتى به ، كالأمر بعبادة الله وحده ، والنهي عن الشرك ، والإخبار بيوم القيامة ، والشرائع الكلية . ويشهدون أيضاً بما في كتبهم من ذكر صفاته ، ورسالاته . وكتابه . وهذان الطريقان بهما تثبت نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي الآيات والبراهين الدالة على صدقه أو شهادة نبي آخر قد علم صدقه له بالنبوة .

فذكر هذين النوعين بقوله : (قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ

وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) فتلك يعلم بها صدقه بالنظر العقلي في آياته وبراهينه ، وهذه يعلم بها صدقه بالخبر السمعي المنقول عن الأنبياء قبله .

وكذلك قوله : (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)

فقوله : (قُلِ اللَّهُ) فيها وجهان :

قيل : هو جواب السائل ، وقوله (شَهِيدٌ) خبر مبتدأ : أي هو شهيد .

وقيل : هو مبتدأ ، وقوله : (شَهِيدٌ) خبره ؛ فأغنى ذلك عن جواب الاستفهام . و « الأول » على قراءة من يقف على قوله (قُلِ اللَّهُ) و « الثاني » على قراءة من لا يقف ، وكلاهما صحيح ؛ لكن الثاني أحسن وهو أتم .

وكل أحد يعلم أن الله أكبر شهادة ، فلما قال : (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً) علم أن الله أكبر شهادة من كل شيء ، ف قيل له : (قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) ولما قال : (اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) كان في هذا ما يغني عن قوله : إن الله أكبر شهادة . وذلك أن كون الله أكبر شهادة هو معلوم ، ولا يثبت بمجرد قوله (أَكْبَرُ شَهَادَةً)

بخلاف كونه شهيدا بينه وبينهم ؛ فإن هذا مما يعلم بالنص والاستدلال ،
فينظر هل شهد الله بصدقه وكذبهم في تكذيبه ؟ أم شهد
بكذبه وصدقهم في تكذيبه ؟ وإذا نظر في ذلك علم أن الله شهد بصدقه
وكذبهم بالنوعين من الآيات : بكلامه الذي أنزله ، وبما بين أنه
رسول صادق .

ولهذا أعقبه بقوله : (وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِۦ وَمَنْ يَلْعَن)
فإن هذا القرآن فيه الإنذار ، وهو آية شهد بها أنه صادق ،
وبالآيات التي يظهرها في الآفاق وفي الأنفس ، حتى يتبين لهم أن
القرآن حق .

وقوله في هذه الآية : (قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) وكذلك قوله : (قُلِ
كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا) ، وكذلك قوله : (هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفْعِلُونَ فِيهِ
كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) . فذكر سبحانه أنه شهيد بينه
وبينهم ، ولم يقل : شاهد علينا ، ولا شاهد لي ؛ لأنه ضمن الشهادة الحكم ،
فهو شهيد يحكم بشهادته بيني وبينكم ، والحكم قدر زائد على مجرد
الشهادة ؛ فإن الشاهد قد يؤدي الشهادة . وأما الحاكم فإنه يحكم بالحق
للمحقق على المبطل وبأخذ حقه منه ، ويعامل المحق بما يستحقه ، والمبطل
بما يستحقه .

وهكذا شهادة الله بين الرسول ومتبعيه ، وبين مكذبيه ، فإنها تتضمن حكم الله للرسول وأتباعه ، يحكم بما يظهره من الآيات الدالة على صدق الرسول على أنها الحق ، وتلك الآيات أنواع متعددة ، ويحكم له أيضاً بالنجاة والنصر ، والتأييد ، وسعادة الدنيا والآخرة ، ولمكذبيه بالهلاك والعذاب ، وشقاء الدنيا والآخرة ، كما قال تعالى : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) فيظهره بالدلائل والآيات العلمية التي تبين أنه حق ، ويظهره أيضاً بنصره وتأييده على مخالفه ، ويكون منصوراً ، كما قال تعالى : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ) فهذه شهادة حكم كما قدمنا ذلك في قوله : (شَهِدَ اللَّهُ) .

قال مجاهد والفراء وأبو عبيدة : (شَهِدَ اللَّهُ) أي حكم وقضى ؛ لكن الحكم في قوله (بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) أظهر ، وقد يقول الإنسان لآخر : فلان شاهد بيني وبينك ، أي يتحمل الشهادة بما بيننا ، فالله يشهد بما أنزله ويقول ، وهذا مثل الشهادة على أعمال العباد ؛ ولكن المكذبون ما كانوا ينكرون التكذيب ، ولا كانوا يتهمون الرسول بأنه ينكر دعوى الرسالة ، فيكون الشهيد يتضمن الحكم أثبت وأشبه بالقرآن . والله أعلم .

فصل

وكذلك قوله : (لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ
وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) فإن شهادته بما أنزل إليه هي
شهادته بأن الله أنزله منه ، وأنه أنزله بعلمه ، فما فيه من الخبر هو خبر
عن علم الله ليس خبراً عمن دونه ، وهذا كقوله : (فَالَّذِينَ يَسْتَحْيِبُوا لَكُمْ
فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ) وليس معنى مجرد كونه أنزله أنه هو معلوم
له ، فإن جميع الأشياء معلومة له ، وليس في ذلك ما يدل على أنها
حق ؛ لكن المعنى أنزله فيه علمه ، كما يقال فلان يتكلم بعلم ، ويقول
بعلم ، فهو سبحانه أنزله بعلمه ، كما قال : (قُلْ أُنْزِلَ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ
فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ولم يقل تكلم به بعلمه ؛ لأن ذلك لا يتضمن نزوله
إلى الأرض .

فإذا قال : (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) تضمن أن القرآن المنزل إلى الأرض
فيه علم الله ، كما قال : (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ)
وذلك يتضمن أنه كلام الله نفسه ، منه نزل ولم ينزل من عند غيره ؛
لأن غير الله لا يعلم ما في نفس الله من العلم — ونفسه هي ذاته

المقدسة — إلا أن يعلمه الله بذلك ، كما قال المسيح عليه السلام :
 (تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)
 ، وقالت الملائكة : (لَا عَلِمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا) وقال : (وَلَا يُحِيطُونَ
 بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) وقال : (فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا
 مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ) فغيبه الذي اختص به لا يظهر عليه أحداً
 إلا من ارتضى من رسول ، والملائكة لا يعلمون غيب الرب
 الذي اختص به .

وأما ما أظهره لعباده فإنه يعلمه من شاء ، وما تتحدث به
 الملائكة فقد تسترق الشياطين بعضه : لكن هذا ليس من غيبه وعلم
 نفسه الذي يختص به ، بل هذا قد أظهر عليه من شاء من خلقه ،
 وهو سبحانه قال : (لَكِنَّ اللَّهَ يُشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) فشهد
 أنه أنزله بعلمه بالآيات والبراهين التي تدل على أنه كلامه ، وأن
 الرسول صادق .

وكذلك قال في هود : (فَأَتُواْ عِشْرَةَ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ وَادْعُواْ مَن
 اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) لما تخدام بالإنيان بمثله
 في قوله : (فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ) ثم تخدام أن يأتوا بعشر سور
 مثله ، فعجزوا عن ذا وذاك ، ثم تخدام أن يأتوا بسورة مثله فعجزوا
 فإن الخلائق لا يمكنهم أن يأتوا بمثله ولا بسورة مثله : وإذا كان

الخلق كلهم عاجزين عن الإتيان بسورة مثله ومحمد منهم علم أنه منزل من الله ، نزله بعلمه ، لم ينزله بعلم مخلوق ، فما فيه من الخبر فهو خبر عن علم الله .

وقوله : (قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

لأن فيه [من] الأسرار التي لا يعلمها إلا الله ما يدل على أن الله أنزله ، فذكره ذلك يستدل به تارة على أنه حق منزل من الله ، لكن تضمن من الأخبار عن أسرار السموات والأرض والدينا والأولين والآخرين وسر الغيب ما لا يعلمه إلا الله . فمن هنا نستدل بعلمنا بصدق أخباره أنه من الله .

وإذا ثبت أنه أنزله بعلمه تعالى استدلالنا بذلك على أن خبره حق ، وإذا كان خبراً بعلم الله فما فيه من الخبر يستدل به عن الأنبياء وأممهم ، وتارة عن يوم القيامة وما فيها ، والخبر الذي يستدل به لا بد أن نعلم صحته من غير جهته ، وذلك كإخباره بالمستقبلات ف وقعت كما أخبر ، وكإخباره بالأمم الماضية بما يوافق ما عند أهل الكتاب من غير تعلم منهم ، وإخباره بأمور هي سر عند أصحابها ، كما قال : (وَإِذْ أَسْرَأْنِي إِلَىٰ بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا) إلى قوله : (نَبَأًا فِي الْعِلْمِ الْخَيْرِ)

فقوله : (أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) استدلال بأخباره ؛ ولهذا ذكره تكذيباً لمن قال هو (إِنْكَ أَفْتَرْتَهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ

ءَاخِرُونَ) وقوله : (أَنْزَلَهُ) استدلال على أنه حق ، وأن
الخبر الذي فيه عن الله حق ؛ ولهذا ذكر ذلك بعد ثبوت التحدي ،
وظهور عجز الخلق عن الإتيان بمثله .

فصل

ومن شهادته ما يجعله في القلوب من العلم ، وما تنطق به الألسن
من ذلك ، كما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه
بجنازة فأتوا عليها خيراً ، فقال : « وجبت ، وجبت » ومر عليه
بجنازة فأتوا عليها شراً ، فقال : « وجبت ، وجبت » قالوا يا رسول
الله ! ما قولك : وجبت وجبت ؟ قال : « هذه الجنازة أثنتم عليها
خيراً فقلت وجبت لها الجنة ، وهذه الجنازة أثنتم عليها شراً فقلت
وجبت لها النار ، أتم شهداء الله في الأرض » فقوله : « شهداء الله »
أضافهم إلى الله تعالى .

والشهادة تضاف تارة إلى من يشهد له . وإلى من يشهد عنده ،
فتقبل شهادته كما يقال : شهود القاضي وشهود السلطان ونحو ذلك من
الذين تقبل شهادتهم ، وقد يدخل في ذلك من يشهد عليه بما تحمله

من الشهادة ، ليؤديها عند غيره ، كالذين يشهد الناس عليهم
بعقودهم أو أقاربهم .

فشهداء الله الذين يشهدون له بما جعله وفعله ، ويؤدون الشهادة
عنه ، فإنهم إذا رأوا من جعله الله برأ تقياً يشهدون أن الله جعله
كذلك ، ويؤدون عنه الشهادة ، فهم شهداء الله في الأرض ، وهو
سبحانه الذي أشهدهم بأن جعلهم يعلمون ما يشهدون به ، وينطقون
به ، وإعلامه لهم بذلك هو شهادة منه بذلك ، فهذا أيضاً من شهادته .

وقد قال تعالى : (لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ)
وفسر النبي صلى الله عليه وسلم البشرى بالرؤيا الصالحة ، وفسرها بثناء
الناس وحمدهم ، والبشرى خبر بما يسر ، والخبر شهادة بالبشرى من
شهادة الله تعالى . والله سبحانه أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قوله تعالى : (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)

[هل] ^(١) المراد به أمنه عند الموت من الكفر عند عرض الأديان ؟ أم المراد به إذا أحدث حدثاً لا يقتص منه ما دام في الحرم ؟ .

فأجاب : التفسير المعروف في أن الله جعل الحرم بلداً آمناً قدراً وشرعاً ، فكانوا في الجاهلية يسفك بعضهم دماء بعض خارج الحرم ، فإذا دخلوا الحرم أو لقي الرجل قاتل أبيه لم يهجرأ حرمة في الإسلام كذلك وأشد .

لكن لو أصاب الرجل حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه فهل يكون آمناً لا يقام عليه الحد فيه أم لا ؟ فيه نزاع . وأكثر السلف على أنه يكون آمناً ، كما نقل عن ابن عمر وابن عباس وغيرها ، وهو مذهب أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل وغيرها .

وقد استدلوا بهذه الآية وبقول النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

حرم مكة يوم خلق الله السموات والأرض ، وإنها لم تحل لأحد قبلي ،
ولا تحل لأحد بعدي ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وقد عادت
حرمتها . فإن أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
فقولوا : إنما أحلها الله لرسوله ولم يحلها لك .

ومعلوم أن الرسول إنما أبيح له فيها دم من كان مباحا في الحل ،
وقد بين أن ذلك أبيح له دون غيره .

والمراد بقوله (وَمَنْ دَخَلَهُ) الحرم كله .

وأما عرض الأديان وقت الموت فيبتلى به بعض الناس دون بعض ،
ومن لم يحجج خيف عليه الموت على غير الإسلام ، كما جاء في الحديث
« من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله ثم لم يحجج فليمت إن شاء
يهوديا أو نصرانيا » والله أعلم .

وللسبغ رحمه الله

في قوله تعالى : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا)
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) هذا هو الصواب الذي عليه جمهور المفسرين :
كابن عباس ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، والنخعي ؛ وأهل اللغة
كالفرأ ، وابن قتيبة ، والزجاج ، وابن الأنباري ، وعبارة الفرأ :
يخوفكم بأوليائه ، كما قال : (لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ) بيأس
شديد . وقوله : (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) وعبارة الزجاج : يخوفكم
من أوليائه .

قال ابن الأنباري : والذي نختاره في الآية يخوفكم أوليائه . تقول
العرب : أعطيت الأموال : أي أعطيت القوم الأموال ، فيحذفون المفعول
الأول ويقتصرون على ذكر الثاني . وهذا لأن الشيطان يخوف الناس
أوليائه تخويفا مطلقا ، ليس له في تخويف ناس بناس ضرورة ، فحذف
الأول ليس مقصودا ، وهذا يسمى حذف اختصار ، كما يقال : فلان
يعطي الأموال والدرهم .

وقد قال بعض المفسرين : يخوف أوليائه المنافقين ، ونقل هذا

عن الحسن والسدى ، وهذا له وجه سند كره : لكن الأول أظهر ، لأن الآية إنما نزلت بسبب تخويفهم من الكفار ، كما قال قبلها :
 (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا)
 الآيات . ثم قال : (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ) فهي إنما نزلت فيمن خوف المؤمنين من الناس . وقد قال : (يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ)
 ثم قال : (فَلَا تَخَافُوهُمْ) والضمير عائد إلى أولياء الشيطان الذين قال فيهم : (فَاخْشَوْهُمْ) قبلها .

وأما ذلك القول فالذي قاله فسرهما من جهة المعنى . وهو أن الشيطان إنما يخوف أولياءه بالمؤمنين : لأن سلطانه على أوليائه بخوف يدخل عليهم المخاوف دائماً ، فالمخاوف منصبة إليهم محيطة بقولهم ، وإن كانوا ذوي هيئات وعدد وعدد فلا تخافوهم .

وأما المؤمنون فهم متوكلون على الله لا يخوفهم الكفار ، أو أنهم أرادوا المفعول الأول : أي يخوف المنافقين أولياءه . وإلا فهو يخوف الكفار كما يخوف المنافقين ، ولو أنه أريد أنه يخوف أولياءه : أي يجعلهم خائفين لم يكن للضمير ما يعود عليه ، وهو قوله : (فَلَا تَخَافُوهُمْ) .

وأيضاً فهذا فيه نظر : فإن الشيطان بعد أولياءه وبمنهم ، كما قال :

نعالى : (وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ وَقَالَ لَأَغْلِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ) وقال تعالى : (يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا) .

ولكن الكفار يلقي الله في قلوبهم الرعب من المؤمنين والشیطان لا يختار ذلك . قال تعالى : (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ) وقال : (إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَأَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأُلْقَى فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ) وقال : (سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ) . وفي حديث قرطبة أن جبريل قال : « إني ذاهب إليهم فمززل بهم الحصن » فتخويف الكفار والمنافقين وإرعابهم هو من الله نصرة للمؤمنين .

ولكن الذين قالوا ذلك من السلف أرادوا أن الشيطان يخوف الذين أظهروا الإسلام ، فهم يوالون العدو ، فصاروا بذلك منافقين ، وإنما يخاف من الكفار المنافقون بتخويف الشيطان لهم كما قال تعالى : (وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْهُمْ لَمِنَّكُمْ وَمَا هُمْ بِمَنَّكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ) وقال تعالى : (فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ نَظَرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنَّى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) الآيات . إلى قوله : (يَوَدُّوا لَوَأَنَّهْم بِأَذْوَتِ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ) فكلتا القولين صحيح من حيث المعنى ؛ لكن لفظ أوليائه هم الذين يجعلهم الشيطان مخوفين لا خائفين ، كما دل عليه سياق

الآية ولفظها . والله أعلم .

وإذا جعلهم الشيطان مخوفين فإنما يخافهم من خوفه الشيطان منهم
فجعله خائفاً .

فلاية دلت على أن الشيطان يجعل أوليائه مخوفين ، ويجعل ناساً
خائفين منهم . ودلت الآية على أن المؤمن لا يجوز له أن يخاف أولياء
الشيطان ، ولا يخاف الناس . كما قال تعالى : (فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ
وَأَخْشَوْنِ) بل يجب عليه أن يخاف الله ، فخوف الله أمر به ، وخوف
الشيطان وأوليائه نهى عنه .

وقال تعالى : (لِيَتْلَىٰ كُورَ النَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا
تَخْشَوْهُمْ وَآخِشُونِ) فهي عن خشية الظالم وأمر بخشيته ، والذين
يبلغون رسالات الله يخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله . وقال : (وَإِنِّي
فَارْهَبُونَ) .

وبعض الناس يقول : يارب إني أخافك وأخاف من لا يخافك ، وهذا
كلام ساقط لا يجوز ؛ بل على العبد أن يخاف الله وحده ، ولا يخاف
أحداً لا من يخاف الله ولا من لا يخاف الله ؛ فإن من لا يخاف الله
أخس وأذل أن يخاف ، فإنه ظالم وهو من أولياء الشيطان ، فالخوف
منه قد نهى الله عنه والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام

في الكلام على قوله تعالى : (وَرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ
يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا) فذكر ما يتعلق بشهوات الآدميين من سائر ما تشتهيه
أنفسهم حتى النساء والمردان ، وقال : العبد يجب عليه إذا وقع في شيء
من ذلك أن يجاهد نفسه وهواه ، وتكون مجاهدته لله تعالى وحده .

ثم قال : وميل النفس إلى النساء عام في طبع جميع بني آدم ،
وقد يبتلى كثير منهم بالليل إلى الذكران كالمردان ، وإن لم يكن يفعل
الفاحشة الكبرى كان بما هو دون ذلك من المباشرة ، وإن لم تكن كان
بالنظر ، ويحصل للنفس بذلك ما هو معروف عند الناس .

وقد ذكر الناس من أخبار العشاق ما يطول وصفه ، فإذا ابتلى
المسلم ببعض ذلك كان عليه أن يجاهد نفسه في طاعة الله تعالى ، وهو
مأمور بهذا الجهاد ، وليس هو أمراً حرمه على نفسه فيكون في طاعة
نفسه وهواه ؛ بل هو أمر حرمه الله ورسوله ولا حيلة فيه ، فتكون
المجاهدة للنفس في طاعة الله ورسوله .

وفي حديث أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا
« من عشق ففف وكنم وصبر ثم مات فهو شهيد » وأبو يحيى في
حديثه نظر ؛ لكن المعنى الذي ذكر فيه دل عليه الكتاب والسنة ، فإن
الله أمره بالتقوى والصبر ، فمن التقوى أن يعف عن كل ما حرم الله من
نظر بعين ، ومن لفظ بلسان ، ومن حركة بيد ورجل . والصبر أن
يصبر عن شكوى به إلى غير الله فان هذا هو الصبر الجميل .

وأما الکتان فیراد به شیئان :

« أحدهما » أن یکنتم به وألمه ، ولا یشکو إلى غیر الله ، فتی شکا
إلى غیر الله نقص صبره ، وهذا أعلی الکتانین ؛ لكن هذا لا یصبر
عليه کل أحد ؛ بل کثیر من الناس یشکو ما به ، وهذا على وجهین .
فإن شکا ذلك إلى طیب يعرف طب النفوس ليعالج نفسه بعلاج
الإیمان فهو بمنزلة المستفتی ، وهذا حسن ، وإن شکا إلى من یعینه على
المحرم فهذا حرام ، وإن شکا إلى غیره لما فی الشکوى من الراحة كما أن
المصاب یشتکی مصیبه إلى الناس من غیر أن یقصد تعلم ما ینفعه ،
ولا الاستعانة على معصية ، فهذا ینقص صبره ؛ لكن لا یأتی مطلقاً إلا
إذا اقترن به ما یحرم کالمصاب الذي یتسخط .

و « الثاني » أن یکنتم ذلك فلا یتحدث به مع الناس ؛ لما فی ذلك

من إظهار السوء والفاحشة ، فإن النفوس إذا سمعت مثل هذا تحركت
وتشتهت وتمنت وتيمنت ، والإنسان متى رأى أو سمع أو تخيل من يفعل
ما يشتهييه كان ذلك داعيا له إلى الفعل ، والنساء متى رأين البهائم تنزو
الذكور منها على الإناث ملن إلى الباءة ؛ والحجامة والرجل إذا سمع من يفعل مع
المردان والنساء أو رأى ذلك أو تخيله في نفسه دعاه ذلك إلى الفعل ،
وإذا ذكر الإنسان طعاما اشتهاه ومال إليه ، وإن وصف له ما يشتهييه
من لباس أو امرأة أو مسكن أو غير ذلك مالت نفسه إليه . والغريب
عن وطنه متى ذكر بالوطن حن إليه .

فكلما كان في نفس الإنسان محبته إذا تصوره تحركت المحبة والطلب ،
إلى ذلك المحبوب المطلوب ، إما إلى وصفه وإما إلى مشاهدته ، وكلاهما
يحصل به تخيل في النفس ، وقد يحصل التخیل بالسمع والرؤية أو التفكير في
بعض الأمور المتعلقة به ؛ فإذا تخيلت النفس تلك الأمور المتعلقة [به] ^(١) انقلبت
إلى تخيلة أخرى فتحركت داعية المحبة ، سواء كانت المحبة محمودة أو مذمومة .
ولهذا تتحرك النفوس إلى الحجج إذا ذكر الحجاز ، وتتحرك بذكر
الأبرق والأجرع والعلی ونحو ذلك ؛ لأنه رأى تلك المنازل لما كان
ذاهبا إلى المحبوب ، فصار ذكرها يذكر المحبوب . وكذلك إذا ذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم تذكر به ، وتحركت محبته .

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

فالمبتلى بالفاحشة والعشق . إذا ذكر ما به لغيره تحركت النفوس
إلى جنس ذلك ؛ لأن النفوس مجبولة على حب الصور الجميلة ؛ فإذا
تصورت جنس ذلك تحركت إلى المحبوب ؛ ولهذا نهى الله عن
إشاعة الفاحشة .

وسئل السبع رحمه الله :

عن قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ) وَأَهْجُرُوهُمْ فِي
الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ) ، وقوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا)
إلى قوله تعالى : (وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) بين لنا شيخنا هذا
النشوز من ذاك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين « النشوز » في قوله تعالى :
(تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن في المضاجع) هو أن تنشز
عن زوجها فتتفر عنه ، بحيث لا تطيعه إذا دعاها للفراش ، أو تخرج
من منزله بغير إذنه ، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته .

وأما النشوز في قوله : (وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا) فهو النهوض
والقيام والارتفاع ، وأصل هذه المادة هو الارتفاع والغلط ، ومنه
النشز من الأرض وهو المكان المرتفع الغليظ ، ومنه قوله تعالى :
(وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ تُنْشَرُهَا) أي رفع بعضها إلى بعض ، ومن
قرأ (نشرها) أراد نحييها ، فسمى المرأة العاصية ناشراً لما فيها من
الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها ، وسمى النهوض نشوزاً ، لأن القاعد
يرتفع عن الأرض . والله أعلم .

وقال

فصل

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا * الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) في النساء ، وفي الحديد أنه (لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) قد تناولت في البخل بالمال والمنع ، والبخل بالعلم ونحوه ، وهي نعم البخل بكل ما ينفع في الدين والدنيا من علم ومال وغير ذلك ، كما تأولوا قوله : (وَمَمَّا زَقَنَهُمْ يَنْفِقُونَ) النفقة من المال ، والنفقة من العلم . وقال معاذ في العلم : تعلمه لمن لا يعلمه صدقة . وقال أبو الدرداء : ما تصدق رجل بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها جماعة فيتفرقون وقد نفهم الله بها . أو كما قال . وفي الأثر نعمة العطية ونعمت الهدية الكلمة من الخبر يسمعا الرجل ثم يهديها إلى أخ له ، أو كما قال :

وهذه صدقة الأنبياء وورثتهم العلماء ؛ ولهذا كان الله ، وملائكته وحيتان البحر ، وطيير الهواء ، يصلون على معلم الناس الخير ، كما أن

كأتم العلم بلغه الله وبلغه اللاعنون ، وبسط هذا كثير في فضل بيان العلم وذم ضده .

والغرض هنا أن الله يبغض المختال الفخور البخيل به ، فالبخيل به الذي منعه ، والمختال إما أن يختال فلا يطلبه ولا يقبله ، وإما أن يختال على بعض الناس فلا يبذله ، وهذا كثيراً ما يقع عند بعض الناس أنه يبخل بما عنده من العلم ، ويختال به ، وأنه يختال عن أن يتعدى من غيره ، وضد ذلك التواضع في طلبه ، وبذله ، والتكرم بذلك .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

قد كتبنا في غير موضع الكلام على جمع الله تعالى بين الخلاء والفخر وبين البخل ، كما في قوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا * الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) في النساء والحديد وضد ذلك الإعطاء والتقوى المتضمنة للتواضع ، كما قال : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) وقال : (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) وهذان الأصلان هما جماع الدين العام ، كما يقال التعظيم لأمر الله والرحمة لعباد الله .

فالتعظيم لأمر الله يكون بالخشوع والتواضع ، وذلك أصل التقوى والرحمة لعباد الله بالإحسان إليهم ، وهذان هما حقيقة الصلاة والزكاة ، فإن الصلاة متضمنة للخشوع لله والعبودية له ، والتواضع له ، والذل له وذلك كله مضاد للخلاء والفخر والكبر . والزكاة متضمنة لنفع الخلق والإحسان إليهم ، وذلك مضاد للبخل .

ولهذا وغيره كثر القرآن بين الصلاة والزكاة في كتاب الله .

وقد ذكرنا فيما تقدم أن الصلاة بالمعنى العام تتضمن كل ما كان ذكراً لله أو دعاء له ، كما قال عبد الله بن مسعود : ما دمت تذكر الله فأنت في صلاة ولو كنت في السوق ، وهذا المعنى - وهو دعاء الله أي قصده والتوجه إليه المتضمن ذكره على وجه الخشوع والخضوع - هو حقيقة الصلاة الموجودة في جميع موارد اسم الصلاة ، كهلاة القائم والقاعد والمضطجع . والقارئ والأمي والناطق والأخرس ، وإن تنوعت حركاتها وألفاظها ، فإن إطلاق لفظ الصلاة على مواردها هو بالتواطؤ المنافي للاشتراك والحجاز ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

إذ من الناس من ادعى فيها الاشتراك ، ومنهم من ادعى الحجاز ، بناء على كونها منقولة من المعنى اللغوي ، أو مزبدة ، أو على غير ذلك ، وليس الأمر كذلك ؛ بل اسم الجنس العام المتواطئ المطلق إذا دل على نوع أو عين ، كقولك هذا الإنسان وهذا الحيوان ، أو قولك : هات الحيوان الذي عندك وهي غنم ، فهنا اللفظ قد دل على شيئين : على المعنى المشترك الموجود في جميع الموارد ، وعلى ما يختص به هذا النوع أو العين . فاللفظ المشترك الموجود في جميع التصاريف على القدر المشترك ، وما قرن باللفظ من لام التعريف مثلاً أو غيرها دل على الخصوص والتعيين ، وكما أن المعنى الكلبي المطلق لا وجود له في

الخارج فكذلك لا يوجد في الاستعمال لفظ مطلق مجرد عن جميع الأمور المعينة .

فإن الكلام إنما يفيد بعد العقد والتركيب ، وذلك تقييد وتخصيص كقولك أكرم الإنسان ، أو الإنسان خير من الفرس . ومثله قوله : (أَقِمِ الصَّلَاةَ) ونحو ذلك ومن هنا غلط كثير من الناس في المعاني الكلية ، حيث ظنوا وجودها في الخارج مجردة عن القيود ، وفي اللفظ المتواطئ ، حيث ظنوا تجرده في الاستعمال عن القيود . والتحقيق : أنه لا يوجد المعنى الكلي المطلق في الخارج إلا معيناً مقيداً ، ولا يوجد اللفظ الدال عليه في الاستعمال إلا مقيداً مخصصاً ، وإذا قدر المعنى مجرداً كان محله الذهن ، وحينئذ يقدر له لفظ مجرد غير موجود في الاستعمال مجرداً .

و « المقصود هنا » أن اسم الصلاة فيه عموم وإطلاق ، ولكن لا يستعمل إلا مقروناً بقيد إنما يختص ببعض موارد كصلواتنا ، وصلاة الملائكة ، والصلاة من الله سبحانه وتعالى ، وإنما يغلط الناس في مثل هذا حيث يظنون أن صلاة هذا الصنف مثل صلاة هذا ، مع علمهم بأن هذا ليس مثل هذا ، فإذا لم يكن مثله لم يجب أن تكون صلاته مثل صلاته ، وإن كان بينها قدر متشابه ، كما قد حققنا هذا في الرد على الاتحادية والجهمية والمتفلسفة ونحوهم .

ومن هذا الباب أسماء الله وصفاته التي يسمي ويوصف العباد بما يشبهها ، كالحي والعليم والقدير ونحو ذلك .

وكذلك اسم الزكاة هو بلمعنى العام ، كما فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كل معروف صدقة ، ولهذا ثبت فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « على كل مسلم صدقة » وأما الزكاة المالية المفروضة فإنما تجب على بعض المسلمين فى بعض الأوقات ، والزكاة المقارنة للصلاة تشاركها فى أن كل مسلم عليه صدقة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ، قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : « يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق » قالوا : فإن لم يستطع ؟ قال : « يعين صانعاً أو يصنع لأخرك » قالوا فإن لم يستطع ؟ قال : « يكف نفسه عن الشر » .

وأما قوله فى الحديث الصحيح حديث أبي ذر وغيره : « على كل سلامى من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل نكبة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن المنكر صدقة » فهذا — إن شاء الله — كتضمن هذه الأعمال نفع الخلائق ، فإنه بمثل هذا العمل يحصل الرزق والنصر والهدى ، فيكون ذلك من الصدقة على الخلق .

ثم إن هذه الأعمال هي من جنس الصلاة وجنس الصلاة الذي

ينتفع به الغير يتضمن المغنين الصلاة والصدقة ، ألا ترى أن الصلاة على الميت صلاة وصدقة ؟ وكذلك كل دعاء للغير واستغفار مع أن الدعاء للغير دعاء للنفس أيضاً ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « ما من رجل يدعو لأخيه بظهر الغيب بدعوة إلا وكل الله به ملكا ، كلما دعا له بدعوة قال الملك الموكل به : آمين ولك بمثل » .

وقال

فصل

قول الناس : الآدمي جبار ضعيف ، أو فلان جبار ضعيف :
فإن ضعفه يعود إلى ضعف قواه ، من قوة العلم والقدرة ، وأما تجربته
فإنه يعود إلى اعتقاداته وإراداته ، أما اعتقاده فإن يتوهم في نفسه أنه
أمر عظيم فوق ما هو ولا يكون ذلك ، وهذا هو الاختيال والخيلاء
والخيلة ، وهو أن يتخيل عن نفسه ما لا حقيقة له . ومما يوجب
ذلك مدحه بالباطل نظماً ونثراً وطلبه للمدح الباطل ، فإنه يورث
هذا الاختيال .

وأما الإرادة لإرادة أن يتعظم ويعظم ، وهو إرادة العلو في الأرض
والفخر على الناس ، وهو أن يريد من العلو ما لا يصلح له أن يريده ،
وهو الرئاسة والسلطان ، حتى يبلغ به الأمر إلى مزاحمة الربوبية
كفرعون ، ومزاحمة النبوة ، وهذا موجود في جنس العلماء والعباد
والأمراء وغيرهم .

وكل واحد من الاعتقاد والإرادة يستلزم جنس الآخر ؛ فإن من تخيل أنه عظيم أراد ما يليق بذلك الاختيال ، ومن أراد العلو في الأرض فلا بد أن يتخيل عظمة نفسه وتضخيم غيره ، حتى يطلب ذلك ، وفي الإرادة يتخيله مقصوداً ، وفي الاعتقاد يتخيله موجوداً ، ويطلب توابعه من الإرادات .

وقد قال الله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الكبر بطل الحق وغمط الناس » فالفخر يشبه غمط الناس ، فإن كلاهما تكبر على الناس . وأما بطل الحق — وهو جحده ودفعه — فيشبه الاختيال الباطل ، فإنه تخيل أن الحق باطل بجحده ودفعه .

ثم هنا وجهان :

« أحدهما » أن يجعل الاختيال وبطل الحق من باب الاعتقادات وهو أن يجعل الحق باطلاً والباطل حقاً فيما يتعلق بتعظيم النفس وعلو قدرها ، فيجحد الحق الذي يخالف هواها وعلوها ، ويتخيل الباطل الذي يوافق هواها وعلوها ، ويجعل الفخر وغمط الناس من باب الإرادات ، فإن الفاخر يريد أن يرفع نفسه وبضع غيره ، وكذلك غامط الناس .

يؤيد هذا ما رواه مسلم في صحيحه عن عياض بن حمار المجاشعي

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنه أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ، ولا يبغي أحد على أحد » فبين أن التواضع المأمور به ضد البغي والفخر . وقال في الخلاء التي يبغضها الله : « الاختيال في الفخر والبغي » (١) فكان في ذلك ما دل على أن الاستطالة على الناس ، إن كانت بغير حق فهي بغي ؛ إذ البغي مجاوزة الحد . وإن كانت بحق فهي الفخر ؛ لكن يقال على هذا : البغي يتعلق بالإرادة ، فلا يجوز أن يجعل هو من باب الاعتقاد وقسيمه من باب الإرادة ، بل البغي كأنه في الأعمال والفخر في الأقوال ، أو يقال : البغي بطل الحق والفخر غمط الناس .

« الوجه الثاني » أن يكونا جميعاً متعلقين بالاعتقاد والإرادة ، لكن الخلاء غمط الحق يعود إلى الحق في نفسه ، الذي هو حق الله وإن لم يكن يتعلق به حق آدمي ، والفخر وغمط الناس يعود إلى حق الآدميين ؛ فيكون التسوية لتمييز حق الآدميين مما هو حق لله لا يتعلق [ب] الآدميين ؛ بخلاف الشهوة في حال الزنا ، وأكل مال الغير : فلما قال سبحانه : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا * الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) والبخل منع النافع : قيد هذا بهذا ، وقد كتبت فيما قبل هذا من التعاليق : الكلام في التواضع والإحسان ، والكلام في التكبر والبخل .

(١) خرم بالأصل . (٢) أضيفت الباء حسب مفهوم السياق

وقال سبحانه الاسلام

قوله : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) الآية بعد قوله : (كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) لو اقتصر على الجمع أعرض العاصي عن ذم نفسه ، والتوبة من الذنب ، والاستعاذة من شره ، وقام بقلبه حجة إبليس ، فلم تزد إلا طرداً ، كما زادت المشركين ضلالا حين قالوا : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا) .

ولو اقتصر على الفرق لغابوا عن التوحيد والإيمان بالقدر ، واللجأ إلى الله في الهداية ، كما في خطبته صلى الله عليه وسلم : « الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره » فيشكره ويستعينه على طاعته ، ويستغفره من معصيته ، ويحمده على إحسانه . ثم قال : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا » إلى آخره . لما استغفر من المعاصي استعاذه من الذنوب التي لم تقع . ثم قال : « ومن سيئات أعمالنا » أي ومن عقوباتها . ثم قال « من يهد الله فلا مضل له » إلخ . شهادة بأنه المتصرف في خلقه ، ففيه إثبات القضاء الذي هو نظام التوحيد ، هذا كله مقدمة بين يدي الشهادتين ، فإنما يتحققان بحمد الله وإعائته ، واستغفاره واللجأ إليه .

والإيمان بأقداره . فهذه الخطبة عقد نظام الإسلام والإيمان .

وقال كون الحسنات من الله والسيئات من النفس له وجوه :

« الأول » أن النعم تقع بلا كسب .

« الثاني » أن عمل الحسنات من إحسان الله إلى عبده ، فخلق الحياة وأرسل الرسل وحبب إليهم الإيمان . وإذا تدبرت هذا شكرت الله فزادك ، وإذا علمت أن الشر لا يحصل إلا من نفسك تبت فزال .

« الثالث » أن الحسنة تضاعف .

« الرابع » أن الحسنة يحبها ويرضاها ، فيحب أن ينعم ويحب أن يطاع ؛ ولهذا تأدب العارفون فأضافوا النعم إليه والشر إلى محله ، كما قال إمام الخنفاء : (الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ) إلى قوله : (وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ شَافِينِ) .

« الخامس » أن الحسنة مضافة إليه ؛ لأنه أحسن بها بكل اعتبار ، وأما السيئة فما قدرها إلا للحكمة .

« السادس » أن الحسنات أمور وجودية متعلقة بالرحمة والحكمة ؛

لأنها إما فعل مأمور أو ترك محذور ، والترك أمر وجودي ، فتركه لما عرف أنه ذنب وكراهته له ومنع نفسه منه أمور وجودية ، وإنما يثاب على الترك على هذا الوجه .

وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم البغض في الله من أوثق عرى الإيمان ، وهو أصل الترك . وجعل المنع لله من كمال الإيمان وهو أصل الترك . وكذلك براءة الخليل من قومه المشركين ومعبودهم ليست تركاً محضاً ؛ بل صادراً عن بغض وعداوة . وأما السيئات فدنسوها من الظلم والجهل . وفي الحقيقة كلها ترجع إلى الجهل ، وإلا فلو تم العلم بها لم يفعلها ؛ فإن هذا خاصة العقل ، وقد يغفل عن هذا كله بقوة وارد الشهوة ، والغفلة ، والشهوة أصل الشر ، كما قال تعالى : (وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) الآية .

« السابع » أن ابتلاءه له بالذنوب عقوبة له على عدم فعل ما خلق له وفطر عليه .

« الثامن » أنّ ما يصيبه من الخير والنعم لا تنحصر أسبابه من إنعام الله عليه ؛ فيرجع في ذلك إلى الله ، ولا يرجو إلا هو ؛ فهو يستحق الشكر التام الذي لا يستحقه غيره ، وإنما يستحق من الشكر جزاء على ما يسره الله على يديه ؛ ولكن لا يبلغ أن يشكر بمعصية الله ، فإنه المنعم بما لا يقدر عليه مخلوق ، ونعم المخلوق

منه أيضاً ، وجزاؤه على الشكر والكفر لا يقدر أحد على مثله .

فإذا عرف أن (مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ

لَهُ مِنْ بَعْدِهِ) صار توكله ورجاؤه إلى الله وحده ،

وإذا عرف ما يستحقه من الشكر الذي يستحقه صار له " ، والشر

انحصر سببه في النفس ؛ فعلم من أين يؤتى قتاب واستعان بالله ، كما

قال بعض السلف : لا يرجون عبد إلا ربه ، ولا يخاف إلا ذنبه . وقد

تقدم قول السلف ابن عباس وغيره : أن ما أصابهم يوم أحد مطلقاً

كان بذنوبهم لم يستثن أحد ، وهذا من فوائد تخصيص الخطاب ؛ لئلا

يظن أنه عام مخصوص .

« التاسع » أن السيئة إذا كانت من النفس والسيئة خبيثة : كما قال

تعالى : (الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ) الآية . قال جمهور السلف : الكلمات

الخبثات للخبثين ، وقال : (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ) وقال : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ

الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) والأقوال والأفعال صفات للقاتل الفاعل ، فإذا انصفت

النفس بالحبث فحملها ما يناسبها ، فمن أراد أن يجعل الحيات يعاشرن

الناس كالسنابير لم يصلح ؛ بل إذا كان في النفس خبث طهرت حتى

تصلح للجنة ، كما في حديث أبي سعيد الذي في الصحيح ، وفيه :
« حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة »

فإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه لم يطمع في السعادة التامة
مع ما فيه من الشر ، بل علم تحقيق قوله : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ)
(فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا) إلخ . وعلم أن الرب عليم حكيم ،
رحيم عدل ، وأفعاله على قانون العدل والإحسان ، كما في الصحيح
« يمين الله ملائ » إلى قوله : « والقسط بيده الأخرى » وعلم فساد
قول الجهمية الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل .

إلى أن قال : ومن سلك مسلكهم غايته إذا عظم الأمر والنهي أن
يقول — كما نقل عن الشاذلي — يكون الجمع في قلبك مشهوداً ، والفرق
على لسانك موجوداً ، كما يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية
تستلزم تعطيل الأمر والنهي ، مما يوجب أن يجوز عنده أن يجعل الذين
آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ، ويدعون بأدعية فيها
اعتداء ، كما في حزب الشاذلي . وآخرون من عوامهم يجوزون أن يكرم
الله بكرامات الأولياء لمن هو فاجر وكافر ، ويقولون : هذه موهبة ،
ويظنونها من الكرامات وهي من الأحوال الشيطانية التي يكون مثلها
للسحرة والكهان ، كما قال تعالى : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ
لِّمَا مَعَهُمْ) إلى قوله : (هَرُوتَ وَمَرْوَتَ) ، وصح قوله :

« لتتبعن سنن من كان قبلكم » .

فعدل كثير من المنتسبين إلى الإسلام إلى أن نبذ القرآن وراء ظهره ، واتبع ما تتلو الشياطين ، فلا يعظم أمر القرآن ونهيه ، ولا يوالي من أمر القرآن بموالاته ، ولا يعادي من أمر القرآن بمعاداته ؛ بل يعظم من يأتي ببعض الحوارق .

ثم منهم من يعرف أنه من الشياطين ؛ لكن يعظمه لهواه ، ويفضله على طريقة القرآن ، وهؤلاء كفار ، قال الله تعالى فيهم : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ) إلخ .

قال : وفي قوله تعالى : (فَمِنْ نَفْسِكَ) من الفوائد : أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ، ولا يشتغل بلام الناس وذمهم ؛ بل يسأل الله أن يعينه على طاعته ؛ ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه دعاء الفاتحة ، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة ، ويدخل فيه من أنواع الحاجات ما لا يمكن حصره ، ويبينه أن الله سبحانه لم يقص علينا قصة في القرآن إلا لنعبر ، وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثاني بالأول ؛ فلو لا أن في النفوس مافي نفوس المكذبين للرسول لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لا نشبهه قط ؛ ولكن الأمر كما قال تعالى : (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ)

وقوله : (اتَّوَصَّوْا بِهِ) وقوله : (تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ) ؛ ولهذا

في الحديث : « لتسلكن سنن من كان قبلكم » .

وقد بين القرآن أن السيئات من النفس ، وأعظم السيئات جحود الخالق والشرك به ، وطلب أن يكون شريكاً له ، وكلا هذين وقع .

وقال بعضهم ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون ، وذلك أن الإنسان إذا اعتبر وتعرف أحوال الناس رأى ما يبغض نظيره واتباعه حسداً ، كما فعلت اليهود لما بعث الله من يدعو إلى مثل مادعا إليه موسى ؛ ولهذا أخبر عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون .

وقال الشيخ الإمام العالم العلامة

شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني . تغمده الله تعالى برحمته .

الحمد لله . نحمده ونستعينه ، ونستهديه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم .

فصل

في قوله تعالى (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)
وبعض ما تضمنته من الحكم العظيمة .

هذه الآية : ذكرها الله في سياق الأمر بالجهاد ، وذم الناكسين عنه .

قال تعالى : (يَتَّأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ تَنْفِرُوا جَمِيعًا)
 الآيات إلى أن ذكر صلاة الخوف ، وقد ذكر قبلها
 طاعة الله وطاعة الرسول ، والتحاكم إلى الله وإلى الرسول . ورد ما
 تنازع فيه الناس إلى الله وإلى الرسول . وذم الذين يتحاكمون ويردون
 ما تنازعوا فيه إلى غير الله والرسول .

فكانت تلك الآيات : تبييناً للإيمان بالله وبالرسول . ولهذا قال
 فيها : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا
 فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) .

وهذا جهاد عما جاء به الرسول . وقد قال تعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
 الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)
 وقال تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ
 اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ
 وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ؕ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الْفَاسِقِينَ) وقال (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوِينَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ
 ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ

* يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتِ (الآية .

وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَخْرَجٍ تُخْرِجُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاجْهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَتَمَنَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ) .

وذكر بعد آيات الجهاد إزال الكتاب على رسول الله ليحكم بين الناس بما أراه الله ، ونهيه عن ضد ذلك . وذكره فضل الله عليه ورحمته في حفظه ، وعصمته من إضلال الناس له ، وتعليمه ما لم يكن يعلم . وذم من شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين . وتعظيم أمر الشرك ، وشديد خطره وأن الله لا يغفره . ولكن يغفر مادونه لمن يشاء - إلى أن بين أن أحسن الأديان : دين من يعبد الله وحده ، لا يشرك به شيئاً . بشرط أن تكون عبادته بفعل الحسنات التي شرعها .

لا بالبدع والأهواء . وم أهل ملة إبراهيم ، الذين اتبعوا ملة إبراهيم حنيفا (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) .

فكان في الأمر بطاعة الرسول والجهاد عليها : اتباع التوحيد ، وملة إبراهيم . وهو إخلاص الدين لله ، وأن يعبد الله بما أمر به على ألسن رسله من الحسنات .

وقد ذكر تعالى في ضمن آيات الجهاد : ذم من يخاف العدو ، ويطلب الحياة . وبين أن ترك الجهاد : لا يدفع عنهم الموت . بل أينما كانوا أدركهم الموت ، ولو كانوا في بروج مشيدة . فلا ينالون بترك الجهاد منفعة . بل لا ينالون إلا خسارة الدنيا والآخرة . فقال تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فِرَقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْ لَا أَخَّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) .

وهذا الفريق قد قيل : إنهم منافقون . وقيل : نافقوا لما كتب عليهم القتال . وقيل : بل حصل منهم جبن وفشل . فكان في قلوبهم مرض . كما قال تعالى : (فَإِذَا أَنْزَلْنَا سُورَةَ مُحْكَمَةً وَذُكِّرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ

فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ * طَاعَةٌ
وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) الْآيَةُ وَقَالَ نَعَالِي

(وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا) .

والمعنى متناول لهؤلاء ولهؤلاء . ولكل من كان بهذه الحال .

ثم قال : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ

حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

فَالْهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) .

فالضمير في قوله « وَإِنْ تُصِبْهُمْ » يعود إلى من ذكر . وهم الذين
« يَخْشَوْنَ النَّاسَ » أو يعود إلى معلوم ، وإن لم يذكر . كما في
مواضع كثيرة .

وقد قيل : إن هؤلاء كانوا كفاراً من اليهود . وقيل : كانوا
منافقين .. وقيل : بل كانوا من هؤلاء وهؤلاء . والمعنى يعم كل من كان
كذلك . ولكن تناوله لمن أظهر الإسلام وأمر بالجهاد : أولى .

ثم إذا تناول الذم هؤلاء : فهو للكفار الذين لا يظهرون الإسلام
أولى وأخرى .

والذي عليه عامة المفسرين : أن « الحسنه » و « السيئه »
يراد بهما النعم والمصائب . ليس المراد : مجرد ما يفعله الإنسان باختياره ،
باعتباره من الحسنات أو السيئات .

فصل

ولفظ « الحسنات » و « السيئات » في كتاب الله : يتناول هذا وهذا
قال الله تعالى عن المنافقين (إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ
يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا) وقال تعالى :
(إِن تُصِيبْكَ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا
أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَيَسْتَوِلُوا وَهُمْ فَرِحُونَ) وقال تعالى (وَبَلَوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ
وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) وقال تعالى (وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً
فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ)
وقال تعالى في حق الكفار المتطيرين بموسى ومن معه : (فَإِذَا
جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَئِنْ هَذِهِ إِلَّا يَطِيرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ)
ذكر هذا بعد قوله : (وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ
لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ) .

وأما الأعمال المأمور بها ، والنهي عنها : ففي مثل قوله تعالى : (مَنْ

جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (وقوله تعالى : (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلَّذِينَ)
 وقوله تعالى : (فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) .

وهنا قال (مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)
 ولم يقل : وما فعلت ، وما كسبت . كما قال : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ آيَاتِكُمْ) وقال تعالى : (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ) وقال تعالى : (قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ وَمَنْ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ يَأْتِيَنَا) وقال تعالى :
 (وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا نُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةً أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ)
 وقال تعالى : (فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ) وقال تعالى :
 (وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) .

فلهذا كان قول « مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ » و « مِنْ سَيِّئَةٍ » متناول لما يصيب الإنسان ، ويأتيه من النعم التي تسره ، ومن المصائب التي تسوءه .

فالآية متناولة لهذا قطعاً . وكذلك قال عامة المفسرين .

قال أبو العالية : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)

قال : هذه في السراء (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) قال :
وهذه في الضراء .

وقال السدي : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ) قالوا والحسنة الخصب ، تنتج
خيولهم وأنعامهم ومواشيهم ، ويحسن حالهم ، وتلد نساؤهم الغلمان (يَقُولُوا
هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ) قالوا — والسيئة : الضرر في
أموالهم ، تشاؤما بمحمد — قالوا : (هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) يقولون : بتركنا
ديننا ، واتباعنا محمداً أصابنا هذا البلاء . فأنزل الله (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)
الحسنة والسيئة (فَإِلَهُتُولَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) قال :
القرآن .

وقال الوالبي عن ابن عباس (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) قال :
ما فتح الله عليك يوم بدر . وكذلك قال الضحاك .

وقال الوالبي أيضاً عن ابن عباس « من حسنة » قال : ما أصاب
من الغنيمة والفتح فمن الله . قال : « والسيئة » ما أصابه يوم أحد . إذ
شج في وجهه ، وكسرت ربايعته .

وقال : أما « الحسنة » فأنعم الله بها عليك ، وأما « السيئة »
فابتلاك الله بها .

وروى أيضاً عن حجاج عن عطية عن ابن عباس (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) قال : هذا يوم بدر (وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) قال : هذا يوم أحد . يقول : ما كان من نكبة : فمن ذنبك ، وأنا قدرت ذلك عليك .

وكذلك روى ابن عينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح فمن « نفسك » قال : فبذنبك ، وأنا قدرتها عليك . روى هذه الآثار ابن أبي حاتم وغيره .

وروى أيضاً عن مطرف بن عبد الله بن الشخير . قال : ما تريدون من القدر ؟ أما تكفيكم هذه الآية التي في سورة النساء (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) ؟ أي من نفسك . والله ما وكلوا إلى القدر . وقد أحرأوا به . وإليه بصيرون .

وكذلك في تفسير أبي صالح عن ابن عباس (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ) الحصب والمطر (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ) الجذب والبلاء .

وقال ابن قتيبة (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) قال : الحسنة النعمة . والسيئة البلية .

وقد ذكر أبو الفرج في قوله « ما أصابك من حسنة - ومن سيئة »
ثلاثة أقوال .

أحدها : أن « الحسنه » ما فتح الله عليهم يوم بدر . و « السيئة »
ما أصابهم يوم أحد . قال : رواه ابن أبي طلحة - وهو الوالي - عن
ابن عباس .

قال : والثاني « الحسنه » الطاعة . و « السيئة » المعصية . قاله
أبو العالية .

والثالث « الحسنه » النعمة . و « السيئة » البلية . قاله ابن منبه . قال :
وعن أبي العالية نحوه . وهو أصح .

قلت : هذا هو القول المعروف بالإسناد عن أبي العالية ، كما تقدم
من تفسيره المعروف الذي يروى عنه هو وغيره ، من طريق أبي جعفر
الداري عن الربيع بن أنس عنه وأمثاله .

وأما الثاني : فهو لم يذكر إسناده . ولكن ينقل من كتب المفسرين
الذين يذكرون أقوال السلف بلا إسناد . وكثير منها ضعيف . بل كذب
لا يثبت عن نقل عنه . وعامة المفسرين المتأخرين أيضاً يفسرونه على
مثل أقوال السلف وطائفة منهم تحملها على الطاعة والمعصية .

فأما الصنف الأول : فهي تتناوله قطعاً . كما يدل عليه لفظها وسياقها ومعناها وأقوال السلف .

وأما المعنى الثاني : فليس مراداً دون الأول قطعاً . ولكن قد يقال : إنه مراد مع الأول ، باعتبار أن ما يهديه الله إليه من الطاعة : هو نعمة في حقه من الله أصابته . وما يقع منه من المعصية : هو سيئة أصابته . ونفسه التي عملت السيئة . وإذا كان الجزاء من نفسه ، فالعمل الذي أوجب الجزاء : أولى أن يكون من نفسه .

فلا منافاة أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه . مع أن الجميع مقدر كما تقدم . وقد روى عن مجاهد عن ابن عباس : أنه كان يقرأ « فمن نفسك . وأنا قدرتها عليك » .

فصل

والمعصية الثانية : قد تكون عقوبة الأولى . فتكون من سيئات الجزاء ، مع أنها من سيئات العمل .

قال النبي صلى الله عليه وسلم — في الحديث المتفق على صحته —

عن ابن مسعود رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم «عليكم بالصدق . فإن الصدق يهدي إلى البر . والبر يهدي إلى الجنة . ولا يزال الرجل يصدق ، ويتحرى الصدق ، حتى يكتب عند الله صديقاً . وإياكم والكذب . فإن الكذب يهدي إلى الفجور ، والفجور يهدي إلى النار . ولا يزال الرجل يكذب ، ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذاباً » .

وقد ذكر في غير موضع من القرآن ما يبين أن الحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى . وكذلك السيئة الثانية : قد تكون من عقوبة الأولى . قال تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا * وَإِذَا لَا تَنبِيئَهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) وقال تعالى (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) وقال تعالى : (وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ * سَيَهْدِيَهُمْ فِي صَلَاحِ بَالِهِمْ * وَنُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمْ) وقال تعالى : (ثُمَّ كَانَ عَقِيبَ الَّذِينَ أَتَوْا السُّوءَ) وقال تعالى : (وَكَتَبُ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ) وقال تعالى : (وَفِي سُخْرِيهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَهِبُونَ) وقال تعالى : (هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ)

وقال تعالى : (قُلْ هُوَ الَّذِي ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ ۗ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي
 ءَاذَانِهِمْ وَقُورٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى) وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا
 مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ * وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي
 الْفِتْنَةِ ثُمَّ لَا يَصْرِفُونَ) وقال تعالى (كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ
 وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِّنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ) وقال تعالى (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَاهُ
 حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ) وقال تعالى (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ
 ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ) وقال تعالى (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا
 سَبِيلَ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ * وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ
 الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ
 ءَامَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ)
 وقال تعالى (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ
 أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) وقال تعالى (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
 فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ
 إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) .

قال أبو عثمان النيسابوري : من أمر السنة على نفسه — قولا
 وفعلًا — نطق بالحكمة . ومن أمر الهوى على نفسه — قولا وفعلًا —
 نطق بالبدعة . لأن الله تعالى يقول (وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا) .

قلت : وقد قال في آخر السورة (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۖ
أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) .

وقال تعالى (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَنَقَلِبْ أَقْدَارَهُمْ
وَابْصُرْهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ ۖ أَوَّلَ مَرَّةٍ) وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ
الَّتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ)
وقال تعالى (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِلَمْ تُوْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي
رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ — إلى
قوله — وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)
وقال تعالى (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ)
وقال تعالى أيضاً (وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا
قَلِيلًا) وقال تعالى (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)
وقال تعالى (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا
وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ
اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ
كَفَرُوا) وقال تعالى في النوعين

(إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ
كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ * ذَلِكَ

بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) وقال تعالى

(سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) وقال تعالى (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَلْتَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُجْرِبُونَ بِيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ * وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)

وقال تعالى (لَنْ يَضُرَّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَتِّلُوكُمْ يُولُوكُمْ أَلَدَّ بَارِئُمْ لَا يُنْصَرُونَ * ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا ثَقِفُوا إِلَّا لَأِجْبَلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُ وَبِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ)

وقال تعالى (تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَبْلُوَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ) وقال تعالى (وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيكَ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) وقال تعالى (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ

وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ * أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ أَمَرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا * إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ)
وقال تعالى (وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ ءَاتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَّآ ءَاتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)
وقال تعالى (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَعْدُّوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ)
وقال تعالى في ضد هذا (وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا *
— إلى قوله — وَلَوْ قَتَلْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا
* سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا) .

وتوليتهم الأدبار : ليس مما نهوا عنه ، ولكن هو من جزاء أعمالهم .
وهذا باب واسع .

فصل

وإذا كانت السيئات التي يعملها الإنسان قد تكون من جزاء سيئات تقدمت — وهي مضرة — جاز أن يقال : هي مما أصابه من السيئات وهي بذنوب تقدمت .

وعلى كل تقدير : فالذنوب التي يعملها : هي من نفسه . وإن كانت مقدرة عليه . فإنه إذا كان الجزاء الذي هو مسبب عنها من نفسه فعمله الذي هو ذلك الجزاء : من نفسه بطريق الأولى . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته « نعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا » .

وقال له أبو بكر رضي الله عنه : علمني دعاء . فقال « قل : اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، رب كل شيء ومليكه . أشهد أن لا إله إلا أنت . أعوذ بك من شر نفسي ، وشر الشيطان وشركه ، وأن أقترف على نفسي سوءاً ، أو أجره إلى مسلم . قلّه إذا أصبحت ، وإذا أمسيت ، وإذا أخذت مضجعك » .

فقد بين أن قوله (فِي نَفْسِكَ) يتناول العقوبات على الأعمال ،
ويتناول الأعمال . مع أن الكل بقدر الله .

فل

وليس للقدرية أن يحتجوا بالآية لوجوه :

منها : أنهم يقولون : فعل العبد — حسنة كان ، أو سيئة — هو
منه ، لا من الله . بل الله قد أعطى كل واحد من الاستطاعة ما يفعل
به الحسنات ، والسيئات . لكن هذا عندم : أحدث إرادة فعل بها
الحسنات . وهذا أحدث إرادة فعل بها السيئات . وليس واحد منها
من إحداث الرب عندم .

والقرآن قد فرق بين الحسنات والسيئات . وهم لا يفرقون في
الأعمال بين الحسنات والسيئات ، إلا من جهة الأمر . لا من جهة
كون الله خلق فيه الحسنات دون السيئات . بل هو عندم لم يخلق
لا هذا ولا هذا .

لكن منهم من يقول : بأنه يحدث من الأعمال الحسنة والسيئة :
ما يكون جزاء . كما يقوله أهل السنة .

لكن على هذا : فليست عندكم كل الحسنات من الله . ولا كل السيئات : بل بعض هذا ، وبعض هذا .

الثاني : أنه قال (كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) فجعل الحسنات من عند الله كما جعل السيئات من عند الله . وم لا يقولون بذلك في الأعمال . بل في الجزاء . وقوله — بعد هذا — (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ) و (مِنْ سَيِّئَةٍ) مثل قوله (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ) وقوله (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ) .

الثالث : أن الآية أريد بها : النعم ، والمصائب . كما تقدم . وليس للقدرية المجبرة أن تحتج بهذه الآية على نفي أعمالهم التي استحقوا بها العقاب . فإن قوله (كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) هو النعم والمصائب . ولأن قوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ مِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ مِنْ نَفْسِكَ)

حجة عليهم . وبيان أن الإنسان هو فاعل السيئات . وأنه يستحق عليها العقاب . والله ينعم عليه بالحسنات — عملها وجزائها — فإنه إذا كان ما أصابهم من حسنة فهو من الله : فالنعم من الله . سواء كانت ابتداء أو كانت جزاء . وإذا كانت جزاء — وهي من الله — : فالعمل الصالح الذي كان سببها : هو أيضاً من الله . أنعم بهما الله على العبد . وإلا فلو كان هو من نفسه — كما كانت السيئات من نفسه — لكان كل ذلك من نفسه . والله تعالى قد فرق بين التوعين في الكتاب والسنة . كما في الحديث الصحيح الإلهي : عن الله « يا عبادي ، إنما هي أعمالكم

أَحْصِيهَا لَكُمْ ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ إِيَّاهَا . فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ . وَمَنْ
 وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » وَقَالَ تَعَالَى (أَوْلَمَّا أَصَبْتُمْكُمْ
 مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ)
 وَقَالَ تَعَالَى (وَإِنْ تَصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بُعِثَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)
 وَقَالَ تَعَالَى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي
 عَمِلُوا أَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) وَقَالَ تَعَالَى (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ)
 وَقَالَ تَعَالَى (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)
 وَقَالَ تَعَالَى (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) وَقَالَ تَعَالَى
 لِّلْمُؤْمِنِينَ (وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ
 وَالْعُصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَقُولُوا فِي الصَّلَاةِ
 (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
 عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) .

فصل

وقد ظن طائفة : أن في الآية إشكالا ، أو تناقضا في الظاهر ،
 حيث قال (كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) ثم فرق بين الحسنات والسيئات . فقال
 (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) .

وهذا من قلة فهمهم ، وعدم تدبرهم الآية . وليس في الآية
تناقض . لافي ظاهرها ، ولا في باطنها . لافي لفظها ولا معناها . فإنه
ذكر عن المنافقين ، والذين في قلوبهم مرض ، الناكسين عن الجهاد .
ما ذكره بقوله (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُضَيِّعْهُم
حَسَنَةً يَقُولُوهَا هَٰذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُضَيِّعْهُمُ سَيِّئَةً يَقُولُوهَا هَٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ)
هذا يقولونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، أي بسبب ما
أمرتنا به من دينك ، والرجوع عما كنا عليه : أصابتنا هذه السيئات .
لأنك أمرتنا بما أوجبها . فالسيئات : هي المصائب والأعمال التي ظنوا أنها
سبب المصائب : هو أمرهم بها .

وقولهم « من عندك » تناول مصائب الجهاد التي توجب الهزيمة ،
لأنه أمرهم بالجهاد . وتناول أيضاً مصائب الرزق على جهة التشاؤم ،
والتطير . أي هذا عقوبة لنا بسبب دينك . كما كان قوم فرعون
يتطيرون بموسى وبن معه . وكما قال أهل القرية للمرسلين (إِنَّا تَطَيَّرْنَا
بِكُمْ) وكما قال الكفار من ثمود لصالح ، ولقومه : (أَطَيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ
مَعَكَ) فكانوا يقولون عما يصيبهم — من الحرب ، والزلازل والجراح
والقتل ، وغير ذلك مما يحصل من العدو — : هو منك . لأنك أمرتنا
بالأعمال الموجبة لذلك . ويقولون عن هذا ، وعن المصائب السائية :
إنها منك . أي بسبب طاعتنا لك ، واتباعنا لدينك : أصابتنا هذه

المصائب ، كما قال تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) .

فهذا يتناول كل من جعل طاعة الرسول ، وفعل ما بعث به : مسبباً لشر أصابه : إما من السماء . وإما من آدمي . وهؤلاء كثيرون .

لم يقولوا « هذه من عندك » بمعنى : أنك أنت الذي أحدثتها . فإنهم يعلمون أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحدث شيئاً من ذلك ولم يكن قولهم « من عندك » خطاباً من بعضهم لبعض . بل هو خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم .

ومن فهم هذا تبين له أن قوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) لا يناقض قوله « كل من عند الله » بل هو محقق له . لأنهم — هم ومن أشبههم إلى يوم القيامة — يجعلون ما جاء به الرسول ، والعمل به : سبباً لما قد يصيبهم من مصائب . وكذلك من أطاعه إلى يوم القيامة .

وكانوا تارة يقدحون فيما جاء به ، ويقولون : ليس هذا مما أمر الله به . ولو كان مما أمر الله به : لما جرى على أهله هذا البلاء .

وتارة لا يقدحون في الأصل . لكن يقدحون في القضية المعينة .
فيقولون : هذا بسوء تدبير الرسول . كما قال عبد الله بن أبي بن
سلول يوم أحد — إذ كان رأيهم مع رأي النبي صلى الله عليه وسلم
أن لا يخرجوا من المدينة — فسأله صلى الله عليه وسلم ناس ممن
كان لهم رغبة في الجهاد : أن يخرج . فوافقهم ، ودخل بيته ولبس
لأتمته . فلما لبس لأتمته ندموا . وقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم أنت
أعلم . فإن شئت أن لا نخرج ، فلا نخرج . فقال : « ما ينبغي لنبى إذا
لبس لأتمته أن ينزعها ، حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » . يعنى : أن
الجهاد يلزم بالشروع ، كما يلزم الحج . لا يجوز ترك ما شرع فيه منه
إلا عند العجز بالإحصار في الحج .

فصل

والمفسرون ذكروا في قوله (وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ)
هذا وهذا .

فعن ابن عباس ، والسدى ، وغيرهما : أنهم يقولون هذا ،
نشاؤماً بدينه .

وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم . قال : بسوء تدبيرك — يعنى

كما قاله عبد الله بن أبي وغيره يوم أحد — وهم كالذين « قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا » .

فبكل حال : قولهم « من عندك » هو طعن فيما أمر الله به ورسوله : من الإيمان والجهاد . وجعل ذلك : هو الموجب للمصائب التي تصيب المؤمنين المطيعين ، كما أصابتهم يوم أحد . وتارة تصيب عدوهم . فيقول الكافرون : هذا بشؤم هؤلاء ، كما قال أصحاب القرية للرسلين « إِنَّا نَطِيرُنَا بِكُمْ » وكما قال تعالى عن آل فرعون « فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطِيرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ إِلَّا إِنَّمَا يَطِيرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » وقال تعالى عن قوم صالح « قَالُوا أَطِيرُنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ قَالَ طِيرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ »

ولما قال أهل القرية « إِنَّا نَطِيرُنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالُوا طِيرُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ » .

قال الضحاك : في قوله « إِلَّا إِنَّمَا طِيرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ » يقول : الأمر من قبل الله . ما أصابكم من أمر فمن الله ، بما كسبت أيديكم .

وقال ابن أبي طلحة عن ابن عباس : « معايبكم » وقال قتادة « عملكم عند الله » .

وفي رواية غير علي : عملكم عند الله . « بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ »
أي تبطلون بطاعة الله ومعصيته . رواها ابن أبي حاتم وغيره .

وعن ابن إسحاق قال : قالت الرسل « طائر كم معكم »
أي أعمالكم .

فقد فسروا « الطائر » بالأعمال وجزائها ، لأنهم كانوا يقولون :
إنما أصابنا ما أصابنا من المصائب بذنوب الرسل وأتباعهم .

فبين الله سبحانه : أن طائرهم — وهو الأعمال وجزاؤها — هو
عند الله . وهو معهم . فهو معهم لأن أعمالهم وما قدر من جزائها معهم
كما قال تعالى (وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ) وهو من الله ؛ لأن
الله تعالى قدر تلك المصائب بأعمالهم . فمن عنده تنزل عليهم المصائب .
جزاء على أعمالهم ، لا بسبب الرسل وأتباعهم .

وفي هذا يقال : إنهم إنما يجزون بأعمالهم ، لا بأعمال غيرهم .
ولذلك قال في هذه الآية — لما كان المنافقون والكفار ومن في قلبه
مرض يقول : هذا الذي أصابنا هو بسبب ما جاء به محمد ، عقوبة

دبنة وصل إلنا — بين سبحانه : أن ما أصابهم من المصائب إنما هو بذنوبهم .

ففي هذا رد على من أعرض عن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لئلا تصيبه تلك المصائب . وعلى من انتسب إلى الإيمان بالرسول ، ونسبها إلى فعل ما جاء به الرسول ، وعلى من أصابته مع كفره بالرسول ونسبها إلى ما جاء به الرسول .

فصل

والمقصود : أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ليس سبباً لشيء من المصائب . ولا تكون طاعة الله ورسوله قط سبباً لمصيبة ، بل طاعة الله والرسول لا تقتضى إلا جزاء أصحابها بخيري الدنيا والآخرة . ولكن قد تصيب المؤمنين بالله ورسوله مصائب بسبب ذنوبهم . لا بما أطاعوا فيه الله والرسول ، كما لحقهم يوم أحد بسبب ذنوبهم . لا بسبب طاعتهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك ما ابتلوا به في السراء والضراء والزلازل : ليس هو بسبب نفس إيمانهم وطاعتهم ، لكن امتحنوا به ، ليتخلصوا مما فيهم من الشر

وفتوا به كما يفتن الذهب بالنار ، ل يتميز طيبه من خيئه . والنفس فيها شر . والامتحان يحص المؤمن من ذلك الشر الذي في نفسه . قال تعالى (وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلْهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ) وقال تعالى (وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ) ولهذا قال صالح عليه السلام لقومه « طَعِرْكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ » .

ولهذا كانت المصائب تكفر سيئات المؤمنين ، وبالصبر عليها ترتفع درجاتهم وما أصابهم في الجهاد من مصائب بأيدي العدو ، فإنه يعظم أجرهم بالصبر عليها .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من غازية يغزون في سبيل الله ، فيسلمون ويغنون إلا تعجلوا ثلثي أجرهم . وإن أضيفوا وأخفقوا : تم لهم أجرهم » .

وأما ما يلحقهم من الجوع والعطش والتعب : فذاك يكتب لهم به عمل صالح . كما قال تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) .

وشواهد هذا كثيرة .

فصل

والمقصود : أن قوله (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)

فإنهم جعلوا ما يصيبهم من المصائب بسبب ما جاءهم به الرسول .
وكانوا يقولون : النعمة التي تصيبنا هي من عند الله . والمصيبة من عند محمد . أي بسبب دينه وما أمر به . فقال تعالى : قل هذا وهذا من عند الله . لا من عند محمد . محمد لا يأتي لا بنعمة ولا بمصيبة ولهذا قال بعد هذا (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) قال :

السدى وغيره : هو القرآن . فإن القرآن إذا تم فقهوا ما فيه : تبين لهم أنه إنما أمرهم بالخير ، والعدل ، والصدق ، والتوحيد . لم يأمرهم بما يكون سبباً للمصائب . فإنهم إذا فهموا ما في القرآن علموا : أنه لا يكون سبباً للشر مطلقاً .

وهذا مما يبين أن ما أمر الله به : يعلم بالأمر به حسنه ونفعه ، وأنه مصلحة للعباد . وليس كما يقول من يقول : قد يأمر الله العباد بما لا مصلحة لهم فيه إذا فعلوه . بل فيه مضرة لهم .

فإنه لو كان كذلك لكان قد بصدقه المتطهرون بالرسول وأتباعهم .

ومما يوضح ذلك : أنه لما قال (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) قال بعدها (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)

فإنه قد شهد له بالرسالة بما أظهره على يديه من الآيات والمعجزات . وإذا شهد الله له كفى به شهيداً . ولم يضره جحد هؤلاء لرسالته بما ذكروه من الشبه التي هي عليهم لاهم بما أرادوا أن يجعلوا سيئاتهم وعقوباتهم حجة على إبطال رسالته . والله تعالى قد شهد له : أنه أرسله للناس رسولا . فكان ختم الكلام بهذا إبطالا لقولهم : إن المصائب من عند الرسول . ولهذا قال ، بعد هذا (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا) .

فصل

وكان فيما ذكره إبطال لقول الجهمية المجبرة ونحوهم ، ممن يقول : إن الله قد يعذب العباد بلا ذنب . وأنه قد يأمر العباد بما لا ينفعهم ، بل بما يضرهم . فإن فعلوا ما أمرهم به حصل لهم الضرر ، وإن لم يفعلوه عاقبهم .

يقولون هذا ومثله ، ويزعمون أن هذا لأنه يفعل ما يشاء .

والقرآن يرد على هؤلاء من وجوه كثيرة ، كما يرد على المكذبين بالقدر .

فلاية ترد على هؤلاء وهؤلاء ، كما تقدم ، مع احتجاج الفريقين بها . وهي حجة على الفريقين .

فإن قال نفاة القدر : إنما قال في الحسنة « هي من الله » وفي السيئة « هي من نفسك » لأنه يأمر بهذا ، وينهى عن هذا ، باتفاق المسلمين .

قالوا : ونحن نقول : المشيئة ملازمة للأمر . فما أمر به فقد شاء وما لم يأمر به لم يشأ . فكانت مشيئته وأمره حاضاً على الطاعة دون المعصية . فلهذا كانت هذه منه دون هذه .

قيل : أما الآية : فقد تبين أن الذين قالوا « الحسنة من عند الله ، والسيئة من عندك » أرادوا : من عندك يا محمد ، أي بسبب دينك . فجعلوا رسالة الرسول هي سبب المصائب . وهذا غير مسألة القدر .

وإذا كان قد أريد : أن الطاعة والمعصية — مما قد قيل — كان

قوله (كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) حجة عليكم كما تقدم .

وقوله بعد هذا (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) لا ينافي ذلك . بل « الحسنة » أنعم الله بها وبثوابها و « السيئة » هي من نفس الإنسان ناشئة ، وإن كانت بقضائه وقدره ، كما قال تعالى (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) فمن المخلوقات ماله شر ، وإن كان بقضائه وقدره .

وأنتم تقولون : الطاعة والمعصية هما من أحداث الإنسان ، بدون أن يجعل الله هذا فاعلا وهذا فاعلا ، وبدون أن يخص الله المؤمن بنعمة ورحمة أطاعه بها وهذا مخالف للقرآن .

فصل

فإن قيل : إذا كانت الطاعات والمعاصي مقدرة ، والنعم والمصائب مقدرة . فلم فرق بين الحسنات ، التي هي النعم ، والسيئات ، التي هي المصائب ؟ فجعل هذه من الله ، وهذه من نفس الإنسان ؟ .

قيل : لفروق بينها :

«الفرق الأول»: أن نعم الله وإحسانه إلى عباده يقع ابتداء بلا سبب منهم أصلاً . فهو ينعم بالعافية والرزق والنصر ، وغير ذلك على من لم يعمل خيراً قط . وينشئ للجنة خلقاً يسكنهم فضول الجنة . وقد خلقهم في الآخرة لم يعملوا خيراً . ويدخل أطفال المؤمنين ومجانينهم الجنة برحمته بلا عمل . وأما العقاب : فلا يعاقب أحداً إلا بعمله .

«الفرق الثاني»: أن الذي يعمل الحسنات . إذا عملها ، فنفس عمله الحسنات : هو من إحسان الله ، وبفضله عليه بالهداية والإيمان ، كما قال أهل الجنة (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ) .

وفي الحديث الصحيح « يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيا لكم ثم أوفيكم إياها . فمن وجد خيراً فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .

فنفس خلق الله لهم أحياء ، وجعله لهم السمع والأبصار والأفئدة : هو من نعمته ونفس إرسال الرسول إليهم ، وتبليغه البلاغ المبين الذي اهتموا به : هو من نعمته .

وإلهامهم الإيمان ، وهدايتهم إليه ، وتخصيصهم بمزيد نعمة حصل

لهم بها الإيمان دون الكافرين : هو من نعمته . كما قال تعالى
(وَلَئِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ
أُولَئِكَ هُمُ الرَّاكِدُونَ * فَضَلَّ اللَّهُ مِنْ نِعْمَةٍ) .

فجميع ما يتقلب فيه العالم من خيري الدنيا والآخرة : هو نعمة
محضة منه بلا سبب سابق يوجب لهم حقاً . ولا حول ولا قوة لهم
من أنفسهم إلا به . وهو خالق نفوسهم ، وخالق أعمالها الصالحة ،
وخالق الجزاء .

فقلوه (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) حق من كل وجه ، ظاهراً
وباطناً على مذهب أهل السنة .

وأما « السيئة » فلا تكون إلا بذنب العبد . وذنبه من نفسه .
وهو لم يقل : إني لم أقدر ذلك ولم أخلقه . بل ذكر للناس ما ينفعهم .

فصل

فإذا تدبر العبد علم أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله .
فشكر الله . فزاده الله من فضله عملاً صالحاً ، ونعماً يفيضها عليه .

وإذا علم أن الشر لا يحصل له إلا من نفسه بذنوبه : استغفر وتاب .
فزال عنه سبب الشر . فيكون العبد دائماً شاكراً مستغفراً . فلا يزال
الخير يتضاعف له ، والشر يندفع عنه . كما كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقول في خطبته « الحمد لله » فيشكر الله . ثم يقول « نستعينه
ونستغفره » نستعينه على الطاعة . ونستغفره من المعصية . ثم يقول
« ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » فيستعين به من
الشر الذي في النفس ، ومن عقوبة عمله . فليس الشر إلا من نفسه
ومن عمل نفسه . فيستعين الله من شر النفس : أن يعمل بسبب
سيئاته الخطايا . ثم إذا عمل استعاذ بالله من سيئات عمله ، ومن
عقوبات عمله . فاستعانه على الطاعة وأسبابها . واستعاذ به من
المعصية وعقابها .

فعلم العبد بأن ما أصابه من حسنة فمن الله ، وما أصابه من سيئة
فمن نفسه : يوجب له هذا وهذا . فهو سبحانه فرق بينها هنا ، بعد
أن جمع بينهما في قوله (قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ) .

فبين أن الحسنات والسيئات : النعم والمصائب ، والطاعات والمعاصي ،
على قول من أدخلها في « من عند الله » .

ثم بين الفرق الذي ينتفعون به . وهو أن هذا الخير : من

نعمة الله ، فاشكروه يزدكم . وهذا الشر : من ذنوبكم . فاستغفروه ،
يدفعه عنكم .

قال الله تعالى (وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانُ اللَّهُ
مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) وقال تعالى (الرَّكَتُوبُ أَهَكَمَتْ أَيْنَهُ ثُمَّ
فُضِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَذْتُ لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنْ
أَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُعْطِكمُ مَنَّاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ
فَضْلَهُ) .

والمذنب إذا استغفر ربه من ذنبه فقد تأسى بالسعداء من الأنبياء
والمؤمنين ، كآدم وغيره . وإذا أصر ، واحتج بالقدر : فقد تأسى
بالأشقياء ، كإبليس ومن اتبعه من الغاوين .

فكان من ذكره : أن السيئة من نفس الإنسان بذنوبه ، بعد
أن ذكر : أن الجميع من عند الله ، تنبيهاً على الاستغفار والتوبة ،
والاستعاذة بالله من شر نفسه وسيئات عمله . والدعاء بذلك في الصباح
والمساء ، وعند المنام ، كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك
أبا بكر الصديق ، أفضل الأمة ، حيث علمه أن يقول « اللهم فاطر
السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أعوذ بك من شر نفسي

وشر الشيطان وشركه ، وأن أقترف على نفسي سوءاً ، أو أجره إلى مسلم » .

فيستغفر مما مضى . ويستعيد مما يستقبل . فيكون من حزب السعداء .

وإذا علم أن الحسنه من الله — الجزاء والعمل — سأل أن يعينه على فعل الحسنات . بقوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وبقوله (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) وقوله (رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا) ونحو ذلك .

وأما إذا أخبر أن الجميع من عند الله فقط ، ولم يذكر الفرق فإنه يحصل من هذا التسوية . فأعرض العاصي والمذنب عن ذم نفسه وعن التوبة من ذنوبها ، والاستعاذه من شرها . بل وقام في نفسه : أن يحتاج على الله بالقدر . وتلك حجة داحضة ، لا تنفعه . بل تزيده عذاباً وشقاء ، كما زادت إبليس لما قال (فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) وقال (رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) .

وكالذين يقولون يوم القيامة (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ

الْمُتَّقِينَ) وكالذين قالوا (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَاءَ آبَاءُنَا وَلَا حَرَمْنَا
مِنْ شَيْءٍ) .

فمن احتج بالقدر على ما فعله من ذنوبه ، وأعرض عما أمر الله
به ، من التوبة والاستغفار ، والاستعانة بالله ، والاستعاذة به ، واستهدائه :
كان من أخسر الناس في الدنيا والآخرة . فهذا من فوائد ذكر الفرق
بين الجمع .

فصل

الفرق الثالث : أن الحسنة يضاعفها الله وينميتها ، ويشب على أهم
بها . والسيئة لا يضاعفها ، ولا يؤخذ على أهم بها . فيعطى صاحب
الحسنة : من الحسنات فوق ما عمل . وصاحب السيئة : لا يجزيه إلا
بقدر عمله . قال تعالى (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ هَاوٍ مِّنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا
يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) .

الفرق الرابع : أن الحسنة مضافة إليه ، لأنه أحسن بها من كل
وجه ، كما تقدم . فما من وجه من وجوهها : إلا وهو يقتضي
الإضافة إليه .

وأما السيئة : فهو إنما يخلقها بحكمة . وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه . فإن الرب لا يفعل سيئة قط . بل فعله كله حسن وحسنات . وفعله كله خير .

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعاء الاستفتاح « والخير بيدك . والشر ليس إليك » فإنه لا يخلق شراً محضاً . بل كل ما يخلقه : ففيه حكمة ، هو باعتبارها خير . ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس . وهو شر جزئي إضافي . فأما شر كلي ، أو شر مطلق : فالرب منزّه عنه . وهذا هو الشر الذي ليس إليه .

وأما الشر الجزئي الإضافي : فهو خير باعتبار حكمته . ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط . بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات ، كقوله (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) .

وإما أن يضاف إلى السبب كقوله (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) .

وإما أن يحذف فاعله ، كقول الجن (وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرُؤُكُمْ أَمْ لَبِثْنَا فِي الْأَرْضِ أَمْ رَأَدْنَا بِهَمِّ رَبِّنَا) .

وهذا الموضع ضل فيه فريقان من الناس الخائضين في القدر بالباطل .

فرقة كذبت بهذا ، وقالت : إنه لا يخلق أفعال العباد ، ولا يشاء كل ما يكون . لأن الذنوب قبيحة ، وهو لا يفعل القبيح . وإرادتها قبيحة . وهو لا يريد القبيح .

وفرقة : لما رأت أنه خالق هذا كله ولم تؤمن أنه خلق هذا الحكمة بل قالت : إذا كان يخلق هذا : فيجوز أن يخلق كل شر ، ولا يخلق شيئاً لحكمة . وما تم فعل تنزه عنه . بل كل ما كان ممكناً جاز أن يفعله .

وجوزوا : أن يأمر بكل كفر ومعصية . وينهى عن كل إيمان وطاعة ، وصدق وعدل . وأن يعذب الأنبياء ، وينعم الفراعنة والمشركين وغير ذلك . ولم يفرقوا بين مفعول ومفعول .

وهذا منكر من القول وزور ، كالأول . قال تعالى (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمُ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) وقال تعالى (أَمْ نَجْعَلُ الْمُتْلِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) وقال تعالى (أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ)

ونحو ذلك مما يوجب أنه يفرق بين الحسنات والسيئات ، وبين المحسن

والمسيء . وأن من جوز عليه التسوية بينها : فقد أتى بقول منكر ،
وزور ينكر عليه .

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان : لا يكون فيه حكمة . بل
فيه من الحكمة والرحمة ما يخفى على بعضهم مما لا يقدر قدره
إلا الله .

وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة : يكون
شراً كلياً عاماً . بل الأمور العامة الكلية : لا تكون إلا خيراً ومصلحة
للعباد . كالطمر العام وإرسال رسول عام .

وهذا مما يقتضى : أنه لا يجوز أن يؤيد الله كذاباً عليه بالمعجزات
التي أيد بها أنبياءه الصادقين . فإن هذا شر عام للناس ، يضلهم ويفسد
عليهم دينهم ودنياهم وآخرتهم .

وليس هذا كالملك الظالم ، والعدو . فإن الملك الظالم : لا بد أن
يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه .

وقد قيل : ستون سنة بإمام ظالم : خير من ليلة واحدة
بلا إمام .

وإذا قدر كثرة ظلمه : فذاك ضرر في الدين ، كالمصائب تكون
كفارة لذنوبهم ويثابون عليها ، ويرجعون فيها إلى الله ، ويستغفرونه
ويتوبون إليه . وكذلك ما يسلط عليهم من العدو .

وأما من يكذب على الله ، ويقول — أي يدعى — أنه نبي :
فلو أبده الله تأييد الصادق : للزم أن يسوى بينه وبين الصادق .
فيستوى الهدى والضلال ، والخير والشر ، وطريق الجنة وطريق النار .
ويرتفع التمييز بين هذا وهذا . وهذا مما يوجب الفساد العام للناس في
دينهم ودنياهم وآخرتهم .

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم : بقتال من يقاثل على
الدين الفاسد من أهل البدع ، كالخوارج . وأمر بالصبر على جور
الأمّة . ونهى عن قتالهم والخروج عليهم . ولهذا قد يمكن الله كثيراً من
الملوك الظالمين مدة .

وأما المتنّبون الكذابون : فلا يطيل تمكينهم . بل لابد أن
يهلكهم . لأن فسادهم عام في الدين والدنيا والآخرة . قال تعالى (وَلَوْ
نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ)
وقال تعالى (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ)

فأخبر : أنه — بتقدير الافتراء — لا بد أن يعاقب من
افترى عليه .

فصل

وهذا الموضع مما اضطرب فيه الناس . فاستدلت القدرية النفاة
والمجبرة على أنه إذا جاز أن يضل شخصاً : جاز أن يضل كل الناس .
وإذا جاز أن يعذب حيواناً بلا ذنب ولا عوض : جاز أن يعذب كل
حي بلا ذنب ولا عوض . وإذا جاز عليه أن لا يعين واحداً ممن أمره
على طاعة أمره : جاز أن لا يعين كل الخلق . فلم تفرق الطائفتان بين
الشر الخاص والعلم . وبين الشر الإضافي ، والشر المطلق . ولم يجعلوا
في الشر الإضافي حكمة بصير بها من قسم الخير .

ثم قال النفاة : وقد علم أنه منزّه عن تلك الأفعال . فإننا لو
جوزنا عليه هذا لجوزنا عليه تأييد الكذاب بالمعجزات ، وتعذيب الأنبياء
وإكرام الكفار ، وغير ذلك ، مما يستعظم العقلاء إضافته إلى
الله تعالى .

فقلت المثبتة من الجهمية المجبرة : بل كل الأفعال جائزة عليه ، كما
جاز ذلك الخاص . وإنما يعلم أنه لا يفعل ما لا يفعل ، أو يفعل ما يفعل :
بالخبر ، خبر الأنبياء عنه . وإلا فهمها قدر : جاز أن يفعله ، وجاز أن
لا يفعله . ليس في نفس الأمر سبب ولا حكمة ، ولا صفة تقتضي
التخصيص ببعض الأفعال دون بعض . بل ليس إلا مشيئة ، نسبتها إلى
جميع الحوادث سواء . ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح .

ف قيل لهم : فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز . فلا يبقى المعجز دليلا
على صدق الأنبياء . فلا يبقى خبر نبي يعلم به الفرق . فيلزم — مع
الكفر بالأنبياء — أن لا يعلم الفرق ، لا بسمع ولا بعقل .

فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها . بأن تجوز إتيان الكذاب
بالمعجزات يستلزم تعجيز الباري تعالى عما به يفرق بين الصادق
والكاذب . أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار . كما قد
بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع . وبين خطأ الطائفتين .
وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهما في الجبر — ونفوا حكمة الله ورحمته ،
والأسباب التي بها يفعل ، وما خلقه من القوى وغيرها — هم مبتدعة
مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف ، مع مخالفتهم لصريح المعقول .
كما أن القدريّة النفاة : مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف ، مع
مخالفتهم لصريح المعقول .

فصل

والمقصود هنا : الكلام على قوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) وأن هذا يقتضي ، أن العبد لا يزال شاكرًا مستغفرًا .

وقد ذكر : أن الشر لا يضاف إلى الله ، إلا على أحد الوجوه الثلاثة . وقد تضمنت الفاتحة للأقسام الثلاثة هو سبحانه الرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها » وقد سبقت وغلبت رحمته غضبه ، وهو الغفور الودود ، الحلیم الرحيم .

فإرادته : أصل كل خير ونعمة ، وكل خير ونعمة فمنه (وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) .

وقد قال سبحانه (نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) ثم قال (وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ) وقال تعالى (أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) فالمغفرة والرحمة من صفاته المذكورة

بأسمائه . فهي من موجب نفسه المقدسة ، ومقتضاها ولوازمها .

وأما العذاب : فمن مخلوقاته ، الذي خلقه بحكمة ، هو باعتبارها
حكمة ورحمة . فالإنسان لا يأتيه الخير إلا من ربه وإحسانه وجوده .
ولا يأتيه الشر إلا من نفسه . فما أصابه من حسنة : فمن الله . وما
أصابه من سيئة : فمن نفسه .

وقوله « وَمَا أَصَابَكَ » إما أن تكون كاف الخطاب له صلى الله
عليه وسلم — كما قال ابن عباس وغيره — وهو الأظهر . لقوله
بعد ذلك (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) .

وإما أن تكون لكل واحد واحد من الآدميين ، كقوله (يَأْتِيهَا
الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ) .

لكن هذا ضعيف . فإنه لم يتقدم هنا ذكر الإنسان ولا مكانه .
وإنما تقدم ذكر طائفة قالوا ما قالوه . فلو أريد ذكرهم : لقل ما أصابهم
من حسنة فمن الله وما أصابهم من سيئة .

لكن خوطب الرسول بهذا ، لأنه سيد ولد آدم . وإذا كان هذا
حكمه : كان هذا حكم غيره بطريق الأولى والأخرى . كما في مثل قوله
(اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ) وقوله تعالى (لَئِنْ أَشْرَكَتَ

لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ) وقوله (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَيْءٍ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) .

ثم هذا الخطاب نوعان : نوع يختص لفظه به لكن يتناول غيره
بطريق الأولى ، كقوله (يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلَغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاحِكَ)
ثم قال (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ) .

ونوع : قد يكون خطابه خطابا به لجميع الناس ، كما يقول كثير
من المفسرين : الخطاب له والمراد غيره .

وليس المعنى : أنه لم يخاطب بذلك . بل هو المقدم . فالخطاب له
خطاب لجميع الجنس البشري . وإن كان هو لا يقع منه ما نهى عنه . ولا
يترك ما أمر به . بل هذا يقع من غيره . كما يقول ولي الأمر للأمير :
سافر غداً إلى المكان الفلاني . أي أنت ومن معك من العسكر . وكما
ينهى أعز من عنده عن شيء . فيكون نهياً لمن دونه . وهذا معروف
من الخطاب .

فقوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)

الخطاب له صلى الله عليه وسلم . وجميع الخلق داخلون في

هذا الخطاب بالعموم ، وبطريق الأولى . بخلاف قوله (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رُسُولًا) فإن هذا له خاصة . ولكن من يبلغ عنه يدخل في معنى الخطاب . كما قال صلى الله عليه وسلم « بلغوا عني ولو آية » وقال « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه » وقال « ليلبلغ الشاهد الغائب » وقال « إن العلماء ورثة الأنبياء » وقد قال تعالى في القرآن (وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَنذِرْكُمْ بِهِ وَمَن بَلَغَ) .

والمقصود هنا : أن « الحسنه » مضافة إليه سبحانه من كل وجه . و « السيئة » مضافة إليه لأنه خلقها . كما خلق « الحسنه » فلهذا قال (كُلُّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ) . ثم إنه إنما خلقها لحكمة . ولا تضاف إليه من جهة أنها سيئة ، بل تضاف إلى النفس التي تفعل الشر بها لا لحكمة . فتستحق أن يضاف الشر والسيئة إليها . فإنها لا تقصد بما تفعله من الذنوب خيراً يكون فعله لأجله أرجح . بل ما كان هكذا فهو من باب الحسنات . ولهذا كان فعل الله حسناً . لا يفعل قبيحاً ولا سيئاً قط .

وقد دخل في هذا سيئات الجزاء والعمل . لأن المراد بقوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ) و (مِنْ سَيِّئَةٍ) النعم والمصائب ، كما تقدم . لكن إذا كانت المصيبة من نفسه — لأنه أذنب — فالذنب من نفسه بطريق الأولى . فالسيئات من نفسه بلا ريب . وإنما جعلها منه مع الحسنه بقوله

(كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) كما تقدم . لأنها لا تضاف إلى الله مفردة . بل في العموم ، كقوله (كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ) .

وكذلك الأسماء التي فيها ذكر الشر ، لا تذكر إلا مقرونة ، كقولنا « الضار النافع ، المعطي المانع ، المعز المذل » أو مقيدة ، كقوله (إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ) .

وكل ما خلقه — مما فيه شر جزئي إضافي — ففيه من الخير العام والحكمة والرحمة أضعاف ذلك . مثل إرسال موسى إلى فرعون . فإنه حصل به التكذيب والهلاك لفرعون وقومه . وذلك شر بالإضافة إليهم . لكن حصل به — من النفع العام للخلق إلى يوم القيامة ، والاعتبار بقصة فرعون — ما هو خير عام . فانتفع بذلك أضعاف أضعاف من استضر به . كما قال تعالى (فَلَمَّا أَسَفُونَا أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ * فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ) وقال تعالى بعد ذكر قصته (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَنْ يَخْشَى) .

وكذلك محمد صلى الله عليه وسلم : شقي برسالته طائفة من مشركي العرب وكفار أهل الكتاب . وهم الذين كذبوه ، وأهلكهم الله تعالى بسببه . ولكن سعد بها أضعاف أضعاف هؤلاء .

ولذلك من شقي به من أهل الكتاب كانوا مبدلين محرفين قبل أن

يبعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم . فأهلك الله بالجهاد طائفة . واهتدى به من أهل الكتاب أضعاف أضعاف أولئك .

والذين أذلهم الله من أهل الكتاب بالقهر والصغار ، أو من المشركين الذين أحدث فيهم الصغار ، فهؤلاء كان قهرهم رحمة لهم .
لئلا يعظم كفرهم ، ويكثر شرهم .

ثم بعدم حصل من الهدى والرحمة لغيرهم ما لا يحصيهم إلا الله .
وم دائماً يهتدى منهم ناس من بعد ناس ببركة ظهور دينه بالحجة واليد .

فالمصلحة بإرساله وإعزازه ، وإظهار دينه ، فيها من الرحمة التي حصلت بذلك ما لا نسبة لها إلى ما حصل بذلك لبعض الناس من شر جزئي إضافي ، لما في ذلك من الخير والحكمة أيضاً . إذ ليس فيما خلقه الله سبحانه شر محض أصلاً ، بل هو شر بالإضافة .

فصل

الفرق الخامس : أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التي يعملها كلها أمور وجودية . أنعم الله بها عليه ، وحصلت بمشيئة الله ورحمته وحكمته وقدرته وخلقته ، ليس في الحسنات أمر عديمي غير مضاف إلى

الله . بل كلها أمر وجودي . وكل موجود وحادث فالله هو الذي يحدثه .

وذلك : أن الحسنات إما فعل مأمور به ، أو ترك منهي عنه .
والترك : أمر وجودي . فترك الإنسان لما نهى عنه ، ومعرفته بأنه
ذنب قبيح ، وبأنه سبب للعذاب ، وبغضه وكراهته له ، ومنع نفسه
منه إذا هويته ، واشتهته وطلبته . كل هذه أمور وجودية . كما أن
معرفته بأن الحسنات — كالعدل والصدق — حسنة ، وفعله لها
أمور وجودية .

ولهذا إنما يثاب الإنسان على فعل الحسنات إذا فعلها محبا لها بنية
وقصد فعلها ابتغاء وجه ربه . وطاعة لله ولرسوله ، وبشباب على ترك
السيئات إذا تركها بالكراهة لها ، والامتناع منها . قال تعالى (وَلَكِنَّ اللَّهَ
حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ
الرَّاشِدُونَ) وقال تعالى (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ *
فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) وقال تعالى (إِنَّكَ الصَّكُورَةُ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ
وَالْمُنْكَرِ) .

وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب
إليه مما سواهما . ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله . ومن كان يكره

أن يرجع في الكفر — بعد إذ أنقذه الله منه — كما يكره أن يلقى في النار .

وفي السنن عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم
« أوثق عرى الإيمان : الحب في الله ، والبغض في الله » .

وفيها عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من أحب لله ،
وأبغض لله ، وأعطى لله ، ومنع لله ، فقد استكمل الإيمان » .

وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « من رأي منكم منكراً فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه .
فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضعف الإيمان » .

وفي الصحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه — لما ذكر
الخلوف — قال « من جاهدكم بيده فهو مؤمن . ومن جاهدكم بلسانه
فهو مؤمن . ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن . ليس وراء ذلك من
الإيمان حبة خردل » وقد قال تعالى (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ
وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا الْقَوْمِ هُمْ إِنَابِرَةٌ وَآؤَامِنُكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كُفْرًا بِكُمْ وَبِدَائِنَا وَبَيْنَكُمْ
الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ
لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ) .

وقال على لسان الخليل (إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ) وقال (أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ) وقال (فَلَمَّا أَفْلَتْ قَالَ يَنْقُومُ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجْهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

فهذا البغض والعداوة والبراءة مما يعبد من دون الله ومن عابديه : هي أمور موجودة في القلب ، وعلى اللسان والجوارح ، كما أن حب الله وموالاته وموالات أوليائه : أمور موجودة في القلب ، وعلى اللسان والجوارح . وهي تحقيق قول « لا إله إلا الله » وهو إثبات تأليه القلب لله حبا خالصا وذلا صادقا . ومنع تأليهه لغير الله ، وبغض ذلك وكرهته . فلا يعبد إلا الله . ويجب أن يعبد ، ويبغض عبادة غيره ويحب التوكل عليه وخشيته ودعائه ويبغض التوكل على غيره وخشيته ودعائه .

فهذه كلها أمور موجودة في القلب . وهي الحسنات التي يثب الله عليها .

وأما مجرد عدم السيئات ، من غير أن يعرف أنها سيئة ، ولا يكرهها ، بل لا يفعلها لكونها لم تخطر بباله ، أو تخطر كما تخطر

الجمادات التي لا يحبها ولا يبغضها — فهذا لا يثاب على عدم ما يفعله
من السيئات . ولكن لا يعاقب أيضاً على فعلها . فكأنه لم يفعلها .
فهذا تكون السيئات في حقه بمنزلتها في حق الطفل والمجنون والبهيمة .
لا ثواب ولا عقاب .

ولكن إذا قامت عليه الحجة بعلمه بتحريمها ، فإن لم يعتقد تحريمها
ويكرهها وإلا عوقب على ترك الإيمان بتحريمها .

فصل

وقد تنازع الناس في الترك : هل هو أمر وجودي أو عدمي ؟
والأكثرون على أنه وجودي .

وقالت طائفة — كأبي هاشم بن الجبائي — إنه عدمي وأن المأمور
يعاقب على مجرد عدم الفعل ، لا على ترك يقوم بنفسه . ويسمون
« المذمية » لأنهم رتبوا النعم على العدم المحض .

والأكثرون يقولون : الترك أمر وجودي . فلا يثاب من ترك
المحذور إلا على ترك يقوم بنفسه . وتارك المأمور : إنما يعاقب على

ترك يقوم بنفسه . وهو أن يأمره الرسول صلى الله عليه وسلم بالفعل فيمتنع . فهذا الامتناع أمر وجودي . ولذلك فهو يشتغل عما أمر به بفعل ضده ، كما يشتغل عن عبادة الله وحده بعبادة غيره . فيعاقب على ذلك .

ولهذا كان كل من لم يعبد الله وحده ، فلا بد أن يكون عابداً لغيره . يعبد غيره فيكون مشركا . وليس في بني آدم قسم ثالث . بل إما موحد ، أو مشرك ، أو من خلط هذا بهذا كالمبدلين من أهل الملل : النصارى ومن أشبههم من الضلال ، المنتسبين إلى الإسلام . قال الله تعالى (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ) وقد قال تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) لما قال إبليس (لَا زَيْنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ) قال تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) .

فإبليس لا يغوي المخلصين . ولا سلطان له عليهم . إنما سلطانه على الغاوين . وهم الذين يتولونه ، وهم الذين به مشركون .

وقوله (الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُمُ الَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ) صفتان لموصوف واحد . فكل من تولاه فهو به مشرك ، وكل من أشرك به فقد تولاه .

قال تعالى (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَنْبِيَّاءَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ) .

وكل من عبد غير الله فإنما يعبد الشيطان ، وإن كان يظن أنه يعبد الملائكة والأنبياء . وقال تعالى (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُولَاءَ بِإِذْكُم كَأَنَّا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِئْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ) .

ولهذا تتمثل الشياطين لمن يعبد الملائكة والأنبياء والصالحين ويخاطبونهم فيظنون أن الذي خاطبهم ملك أو نبي ، أو ولي ، وإنما هو شيطان ، جعل نفسه ملكا من الملائكة ، كما يصيب عباد الكواكب وأصحاب الغزائم والطلسمات . يسمون أسماء ، يقولون : هي أسماء الملائكة مثل منططرون وغيره ، وإنما هي أسماء الجن .

وكذلك الذين يدعون المخلوقين من الأنبياء والأولياء والملائكة قد يتمثل لأحدهم من يخاطبه ، فيظنه النبي ، أو الصالح الذي دعاه . وإنما

هو شيطان تصور في صورته ، أو قال : أنا هو ، لمن لم يعرف صورة ذلك المدعو .

وهذا كثير يجري لمن يدعو المخلوقين ، من النصارى ومن المنتسبين إلى الإسلام بدعوتهم عند قبورهم ، أو مغيبهم . ويستغيثون بهم . فيأتيهم من يقول : إنه ذلك المستغاث به في صورة آدمي إما راكباً ، وإما غير راكب . فيعتقد المستغيث : أنه ذلك النبي ، والصالح ، أو أنه سره ، أو روحانيته ، أو رقيقته أو المعنى تشكل ، أو يقول : إنه ملك جاء على صورته . وإنما هو شيطان يغويه ، لكونه أشرك بالله ودعا غيره : الميت فمن دونه . فصار للشيطان عليه سلطان بذلك الشرك . فظن أنه يدعو النبي ، أو الصالح ، أو الملك . وأنه هو الذي شفيع له ، أو هو الذي أجاب دعوته . وإنما هو الشيطان ، ليزيده غلواً في كفره وضلاله .

فكل من لم يعبد الله مخلصاً له الدين ، فلا بد أن يكون مشركاً عابداً لغير الله . وهو في الحقيقة : عابد للشيطان .

فكل واحد من بني آدم إما عابد للرحمن ، وإما عابد للشيطان . قال تعالى (وَمَنْ يَعْبُدْ عَنِ الذِّكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ * حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَتَسَّ الْقَرِينُ * وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ

مُشْتَرِكُونَ) وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى
وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
شَهِيدٌ) .

فبنو آدم منحصرون في الأصناف الستة . وبسط هذا له موضع آخر .

فصل

والمقصود هنا : أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودي
بفعل الحسنات ، كعبادة الله وحده ، وترك السيئات ، كترك الشرك
أمر وجودي ، وفعل السيئات ، مثل ترك التوحيد ، وعبادة غير
الله أمر وجودي . قال تعالى (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ
بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)

وقال تعالى (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) وقال
تعالى (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) وقال تعالى (لِلَّذِينَ
أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ
* وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَيَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ — إلى قوله —

أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) وقال تعالى

(ثُمَّ كَانَ عَقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَوُوا السُّوْأَىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ) .

فأما عدم الحسنات والسيئات : فجزاؤه عدم الثواب والعقاب .

وإذا فرض رجل آمن بالرسول مجحلاً ، وبقي مدة لا يفعل كثيراً من المحرمات ، ولا سمع أنها محرمة ، فلم يعتقد تحريمها . مثل من آمن ولم يعلم أن الله حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولا علم أنه حرم نكاح الأقارب سوى أربعة أصناف ، ولا حرم بالمصاهرة أربعة أصناف — حرم على كل من الزوجين أصول الآخر وفروعه — فإذا آمن ولم يفعل هذه المحرمات ، ولا اعتقد تحريمها ، لأنه لم يسمع ذلك : فهذا لا يثاب ولا يعاقب .

ولكن إذا علم التحريم فاعتقده : أثيب على اعتقاده . وإذا ترك ذلك — مع دعاء النفس إليه — أثيب ثواباً آخر ، كالذي تدعوه نفسه إلى الشهوات فيهاها كالصائم الذي تشتهي نفسه الأكل والجماع فيهاها ، والذي تشتهي نفسه شرب الخمر والفواحش فيهاها . فهذا يثاب ثواباً آخر ، بحسب نهيه لنفسه ، وصبره على المحرمات ، واشتغاله بالطاعات التي هي ضدها . فإذا فعل تلك الطاعات كانت مانعة له عن المحرمات .

وإذا تبين هذا : فالحسنات التي يثاب عليها كلها وجودية ، نعمة من الله تعالى وما أحبته النفس من ذلك ، وكرهته من السيئات : فهو الذي حُب الإيمان إلى المؤمنين ، وزينه في قلوبهم . وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان .

فصل

وأما السيئات : فمنشؤها الجهل والظلم . فإن أحداً لا يفعل سيئة قبيحة إلا لعدم علمه بكونها سيئة قبيحة ، أو لهواه وميل نفسه إليها .

ولا يترك حسنة واجبة إلا لعدم علمه بوجوبها ، أو لبغض نفسه لها .

وفي الحقيقة : فالسيئات كلها ترجع [إلى] الجهل . وإلا فلو كان عالماً علماً نافعاً بأن فعل هذا يضره ضرراً راجحاً لم يفعله . فإن هذا خاصية العاقل . ولهذا إذا كان من الحسنات ما يعلم أنه يضره ضرراً راجحاً ، كالسقوط من مكان عال ، أو في نهر يفرقه ، أو المرور بجانب حائط مائل ، أو دخول نار متأججة ، أو رمي ماله في البحر ونحو ذلك :

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق

لم يفعله ، لعله بأن هذا ضرر لا منفعة فيه . ومن لم يعلم أن هذا يضره — كالصبي ، والمجنون ، والساهي والغافل — فقد يفعل ذلك .

ومن أقدم على ما يضره — مع علمه بما فيه من الضرر عليه — فلظنه أن منفعته راجحة .

فإما أن يجزم بضرر مرجوح ، أو يظن أن الخير راجح . فلا بد من رجحان الخير ، إما في الظن وإما في المظنون ، كالذي يركب البحر ويسافر الأسفار البعيدة للربح . فإنه لو جزم بأنه يغرق أو يخسر لما سافر ، لكنه يترجح عنده السلامة والربح ، وإن كان مخطئاً في هذا الظن .

وكذلك الذنوب : إذا جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع ، لم يسرق . وكذلك الزاني : إذا جزم بأنه يرجم ، لم يزن . والشارب يختلف حاله . فقد يقدم على جلد أربعين وثمانين ، ويديم الشرب مع ذلك . ولهذا كان الصحيح : أن عقوبة الشارب غير محدودة ، بل يجوز أن تنتهي إلى القتل ، إذا لم ينته إلا بذلك . كما جاءت بذلك الأحاديث . كما هو مذكور في غير هذا الموضع .

وكذلك العقوبات ، متى جزم طالب الذنب بأنه يحصل له به

الضرر الراجح لم يفعله . بل إما ألا يكون جازماً بتحريمه ، أو يكون غير جازم بعقوبته . بل يرجو العفو بحسنات ، أو توبة ، أو بعفو الله ، أو يغفل عن هذا كله . ولا يستحضر تحريماً ، ولا وعيداً فيبقى غافلاً . غير مستحضر للتحريم . والغفلة من أضرار العلم .

فصل

فالغفلة والشهوة أصل الشر . قال تعالى (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا) والهوى وحده لا يستقل بفعل السيئات إلا مع الجهل . وإلا فصاحب الهوى ، إذا علم قطعاً أن ذلك يضره ضرراً راجحاً : انصرفت نفسه عنه بالطبع . فإن الله تعالى جعل في النفس حباً لما ينفعها ، وبغضاً لما يضرها . فلا تفعل ما تجزم بأنه يضرها ضرراً راجحاً . بل متى فعلته كان لضعف العقل .

ولهذا يوصف هذا بأنه عاقل ، وذو نهى ، وذو حجب .

ولهذا كان البلاء العظيم من الشيطان . لامن مجرد النفس . فإن

الشیطان یزین لها السيئات . وبأمرها بها ، ويذكر لها ما فيها من
الحاسن . التي هي منافع لا مضار . كما فعل إبليس بآدم وحواء . فقال
(يَتَّخِذُكُمْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّيْلَى * فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا
سَوْءَاتُهُمَا) (وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا
مِنَ الْخَالِدِينَ) .

ولهذا قال تعالى (وَمَنْ يَعْمَلْ عَمَلًا خَيْرًا يَجْعَلْ لَّهُ رِجْزًا) وَمَنْ يَعْمَلْ عَمَلًا شَرًّا يَجْعَلْ لَّهُ رِجْزًا *
وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمِنْهَا يَذُوبُونَ)
وقال تعالى (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا)
(وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ
أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) .

وقوله (زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ) هو بتوسط تزوين الملائكة ،
والأنبياء ، والمؤمنين للخير . وتزوين شياطين الجن والإنس للشر . قال
تعالى (وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ)
أَوْلَدِهِمْ شُرَكَاءُ هُمْ لَا يَرْضَوْنَهُمْ وَلَيْسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ)

فأصل ما يوقع الناس في السيئات : الجهل ، وعدم العلم بكونها
تضرهم ضرراً راجعاً ، أو ظن أنها تنفعهم نفعاً راجعاً . ولهذا قال

الصحابة رضي الله عنهم « كل من عصى الله فهو جاهل » وفسروا بذلك قوله تعالى (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يُتَوْبُونَ مِنْ قَرِيبٍ) كقوله (وَإِذْ آتَيْنَاكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَمْتُ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ولهذا يسمى

حال فعل السيئات : الجاهلية . فإنه يصاحبها حال من حال جاهلية .

قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية ؟ (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يُتَوْبُونَ مِنْ قَرِيبٍ) فقالوا : كل من عصى الله فهو جاهل . ومن تاب قبيل الموت : فقد تاب من قريب .

وعن قتادة قال « أجمع أصحاب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن كل من عصى ربه فهو في جهالة ، عمداً كان أو لم يكن . وكل من عصى الله فهو جاهل » وكذلك قال التابعون ومن بعدهم .

قال مجاهد : من عمل ذنباً — من شيخ ، أو شاب — فهو بجهالة . وقال : من عصى ربه فهو جاهل . حتى ينزع عن معصيته . وقال أيضاً : هو إعطاء الجهالة العمد . وقال مجاهد أيضاً : من عمل سوءاً خطأ ، أو إثمًا عمداً : فهو جاهل . حتى ينزع منه . رواه ابن

أبي حاتم . ثم قال : وروى من قتادة ، وعمرو بن مرة ، والثوري .
ونحو ذلك « خطأ ، أو عمداً » .

وروى عن مجاهد والضحاك قالا : ليس من جهالته أن لا يعلم
حلالا ولا حراما . ولكن من جهالته : حين دخل فيه . وقال عكرمة :
الدنيا كلها جهالة .

وعن الحسن البصري : أنه سئل عنها ؟ فقال : هم قوم لم يعلموا
ما لهم مما عليهم . قيل له : أرأيت لو كانوا قد علموا ؟ قال : فليخرجوا
منها . فإنها جهالة .

قلت : وما يبين ذلك : قوله تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)
وكل من خشيه ، وأطاعه ، وترك معصيته : فهو عالم . كما قال
تعالى (أَمَنْ هُوَ فَنِتْ عَانَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ
يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) .

وقال رجل للشعبي : أيها العالم . فقال : إنما العالم من يخشى الله .

وقوله تعالى « (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) » يقتضي أن كل من
خشى الله فهو عالم . فإنه لا يخشاه إلا عالم .

وبقتضي أيضاً : أن العالم من يخشى الله . كما قال السلف .

قال ابن مسعود « كفى بخشية الله علماً ، وكفى بالاغترار جهلاً » .

ومثل هذا الحصر يكون من الطرفين . حصر الأول في الثاني . وهو مطرد ، وحصر الثاني في الأول نحو قوله (إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ) وقوله (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَنِ خَشِئَهَا) وقوله (إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿١﴾ * نَتَجَا فِي جُنُوبِهِمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ) .

وذلك : أنه أثبت الخشية للعلماء ، ونفاها عن غيرهم . وهذا كالاستثناء . فإنه من النفي : إثبات ، عند جمهور العلماء . كقولنا « لا إله إلا الله » وقوله تعالى (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى) وقوله (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنِ أَذِنَ لَهُ) وقوله (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) .

وقد ذهب طائفة إلى أن المستثنى مسكوت عنه . لم يثبت له ما ذكر . ولم ينف عنه .

وهؤلاء يقولون ذلك في صيغة الحصر بطريق الأولى . فيقولون : نفي الخشية عن غير العلماء ، ولم يثبتها لهم .

والصواب : قول الجمهور . أن هذا كقوله (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ
 مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ)
 فإنه ينفي
 التحريم عن غير هذه الأصناف ويثبتها لها . لكن أثبتها للجنس . أو
 لكل واحد واحد من العلماء ؟ كما يقال : إنما يحج المسلمون . ولا يحج
 إلا مسلم . وذلك أن المستثنى هل هو مقتض أو شرط ؟.

ففي هذه الآية وأمثالها : هو مقتض . فهو عام . فإن العلم بما
 أُنذرت به الرسل يوجب الخوف . فإذا كان العلم يوجب الخشية الحاملة
 على فعل الحسنات . وترك السيئات . وكل عاص فهو جاهل . ليس
 بتمام العلم . يبين ما ذكرنا من أن أصل السيئات الجهل ، وعدم العلم .
 وإذا كان كذلك . فعدم العلم ليس شيئاً موجوداً . بل هو مثل عدم
 القدرة ، وعدم السمع والبصر ، وسائر الأعدام .

والعدم : لا فاعل له . وليس هو شيئاً . وإنما الشيء الموجود .
 والله تعالى خالق كل شيء . فلا يجوز أن يضاف العدم المحض إلى الله .
 لكن قد يقترن به ما هو موجود .

فإذا لم يكن عالماً بالله ، لا يدعوهُ إلى الحسنات ، وترك السيئات .

والنفس بطبعها متحولة . فإنها حية . والإرادة والحركة الإرادية من

لوازم الحياة . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
« أصدق الأسماء : حارث وهام » فكل آدمي حارث وهام . أي عامل
كاسب ، وهو هام . أي يهم ويريد . فهو متحرك بالإرادة .

وقد جاء في الحديث « مثل القلب : مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة
وللقلب أشد ثقلًا من القدر إذا استجمعت غلياناً » .

فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها . فإذا هداها الله : علمها
ما ينفعها وما يضرها . فأرادت ما ينفعها ، وتركت ما يضرها .

فصل

والله سبحانه قد تفضل على نبي آدم بأمرين . هما أصل السعادة .
أحدهما : أن كل مولود يولد على الفطرة ، كما في الصحيحين عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال « كل مولود يولد على الفطرة . فأبواه
يهودانه ، أو بنصرانه ، أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء . هل
تحسون فيها من جدعاء ؟ ثم يقول أبو هريرة : اقرأوا إن شئتم
(فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) » قال تعالى (فَأَقْمْ وَجْهَكَ

لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ

الْقَيِّمُ) .

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقول الله تعالى : خلقت عبادي خفاء فاجتالهم الشياطين . وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً » .

فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مقرة لله بالإلهية ، محبة له ، تبعده لا تشرك به شيئاً . ولكن يفسدها ما يزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحى بعضهم إلى بعض من الباطل . قال تعالى (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنَيِّ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ * أَوْ قُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَنُهَلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ) .

وتفسير هذه الآية مبسوط في غير هذا الموضع .

الثاني : أن الله تعالى قد هدى الناس هداية عامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم ، وبما أنزل إليهم من الكتب ، وأرسل إليهم من الرسل . قال تعالى (أَقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) وقال تعالى (الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ

الْبَيَانَ) وقال تعالى (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى)
وقال تعالى (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ) .

ففي كل أحد ما يقتضى معرفته بالحق ومحبه له . وقد هداه ربه إلى
أنواع من العلم يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الأولى والآخرة .
وجعل في فطرته محبة لذلك . لكن قد يعرض الإنسان — بجاهليته
وغفلته — عن طلب علم ما ينفعه .

وكونه لا يطلب ذلك ، ولا يريده : أمر عديم ، لا يضاف إلى
الله تعالى . فلا يضاف إلى الله : لا عدم علمه بالحق ، ولا عدم
إرادته للخير .

لكن النفس كما تقدم : الإرادة والحركة من لوازمها ، فإنها حية
حياة طبيعية ؛ لكن سعادتها ونجاتها إنما تتحقق بأن تحيا الحياة النافعة
الكاملة . وكان مالها من الحياة الطبيعية موجبا لعذابها . فلا هي حية
متنعة بالحياة . ولا هي ميتة مستريحة من العذاب . قال تعالى (فَذَكِّرْ
إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى * سَيَذَكِّرْ مَنْ يَخْشَى * وَيَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى * الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى *
ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى) فالجزء من جنس العمل . لما كان في الدنيا :
ليس بحى الحياة النافعة التي خلق لأجلها .

بل كانت حياته من جنس حياة البهائم . ولم يكن ميتاً عديم الإحساس :
كان في الآخرة كذلك . فإن مقصود الحياة : هو حصول ما ينتفع به
الحي ويستلذ به . والحي لا بد له من لذة أو ألم . فإذا لم تحصل له
اللذة : لم يحصل له مقصود الحياة ، فإن الألم ليس مقصوداً .

كمن هو حي في الدنيا ، وبه أمراض عظيمة لا تدعه يتنعم بشيء
مما يتنعم به الأحياء ، فهذا يبقى طول حياته يختار الموت ، ولا يحصل له .

فلما كان من طبع النفس الملازم لها : وجود الإرادة والعمل ،
إذ هو حارث همام . فإن عرفت الحق وأرادته وأحبته وعبدته :
فذلك من تمام إنعام الله عليها . وإلا فهي بطبعها لا بد لها من مراد
معبود غير الله . ومرادات سيئة تضرها . فهذا الشر قد تركب من
كونها لم تعرف الله ولم تعبد . وهذا عدم لا يضاف إلى فاعل ، ومن
كونها بطبعها لا بد لها من مراد معبود . فعبدت غيره . وهذا هو
الشر الذي تعذب عليه . وهو من مقتضى طبعها مع عدم هداها .

والقدرية يعترفون بهذا جميعه . وبأن الله خلق الإنسان مريداً .
لكن يجعلون المخلوق كونه مريداً بالقوة والقبول . أي قابلاً لأن يريد
هذا وهذا .

وأما كونه مريداً لهذا المعين ، وهذا المعين : فهذا عندهم ليس مخلوقاً
لله وغلطوا في ذلك غلطاً فاحشاً . فإن الله خالق هذا كله .

وإرادة النفس لما تريده من الذنوب وفعلها : هو من جملة مخلوقات
الله تعالى فإن الله خالق كل شيء . وهو الذي ألهم النفس — التي
سواها — فجورها وتقواها .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه « اللهم آت نفسي
تقواها ، وزكها ، أنت خير من زكها . أنت وليها ومولاها » .

وهو سبحانه : جعل إبراهيم وآله أئمة يهدون بأمره . وجعل
فرعون وآله أئمة يدعون إلى النار ، ويوم القيامة لا ينصرون .

لكن هذا لا يضاف مفرداً إلى الله تعالى ، لوجهين : من جهة علته
الغائية ، ومن جهة سببه وعلته الفاعلية .

أما الغائية : فإن الله إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خير ، لا شر .
وإن كان شراً إضافياً . فإذا أضيف مفرداً : توهم المتوهم مذهب جهم :
أن الله يخلق الشر المحض الذي لا خير فيه لأحد لا لحكمة ولا رحمة .
والأخبار والسنة والاعتبار تبطل هذا المذهب .

كما أنه إذا قيل : محمد وأُمته يسفكون الدماء ، ويفسدون في الأرض : كان هذا ذمّاً لهم ، وكان باطلاً . وإذا قيل : يجاهدون في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله ، ويقتلون من منعهم من ذلك : كان هذا مدحاً لهم ، وكان حقاً .

فإذا قيل : إن الرب تبارك وتعالى حكيم رحيم . أحسن كل شيء خلقه ، وأتقن ما صنع ، وهو أرحم الراحمين . أرحم بعباده من الوالدة بولدها . والخير كله بيديه . والشر ليس إليه . بل لا يفعل إلا خيراً . وما خلقه من ألم لبعض الحيوانات أو من أعمالهم المذمومة : فله فيها حكمة عظيمة ، ونعمة جسيمة — كان هذا حقاً . وهو مدح للرب وثناء عليه .

وأما إذا قيل : إنه يخلق الشر الذي لا خير فيه ولا منفعة لأحد . ولا له فيها حكمة ولا رحمة . ويعذب الناس بلا ذنب : لم يكن هذا مدحاً للرب ، ولا ثناء عليه . بل كان بالعكس .

ومن هؤلاء من يقول : إن الله تعالى أضر على خلقه من إبليس .

وبسط القول في بيان فساد قول هؤلاء له موضع آخر .

وقد بينا بعض ما في خلق جهنم وإبليس والسيئات من الحكمة

والرحمة . وما لم نعلم أعظم مما علمناه .

فتبارك الله أحسن الخالقين ، وأرحم الراحمين ، وخير الغافرين .
ومالك يوم الدين . الأحد الصمد . الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له
كفواً أحد . الذي لا يحصى العباد ثناء عليه . بل هو كما أثنى على نفسه
الذي له الحمد في الأولى والآخرة . وله الحكم وإليه ترجعون . الذي
يستحق الحمد والحب والرضا لذاته ، وإحسانه إلى عباده . سبحانه
وتعالى . يستحق أن يحمد لما له في نفسه من الحماد والإحسان إلى
عباده . هذا حمد شكر ، وذاك حمد مطلقاً .

وقد ذكرنا — في غير هذا الموضع — ما قيل : من أن كل
ما خلقه الله فهو نعمة على عباده المؤمنين . يستحق أن يحمدهم ويشكروه
عليه ، وهو من آلائه . ولهذا قال في آخر سورة النجم (فَإِنَّ آيَاتِ رَبِّكَ
تَتَمَارَى) وفي سورة الرحمن يذكر (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا) ونحو ذلك .
ثم يقول عقب ذلك (فَإِنَّ آيَاتِ رَبِّكَ كُتُوبًا كَذِبًا) .

وقال آخرون : منهم الزجاج ، وأبو الفرج بن الجوزي (فَإِنَّ
آيَاتِ رَبِّكَ كُتُوبًا كَذِبًا) أي من هذه الأشياء المذكورة . لأنها كلها ينعم
بها عليكم في دلالتها إياكم على وحدانيته ، وفي رزقه إياكم ما به قوامكم .

وهذا قالوه في سورة الرحمن .

وقالوا في قوله (فَيَأْتِيهِ الْآيَاتُ نَتَمَارَى) فبأي نعم ربك
التي تدل على وحدانيته تتشكك ؟ وقيل : تشك وتجادل ؟ قال ابن
عباس : تكذب ؟.

قلت : قد ضمن « تمارى » معنى تكذب . ولهذا عداه بالثناء . فان
التماري : تفاعل من المراء . يقال : تمارينا في الهلال . والمراء في القرآن
كفر وهو يكون تكذيبا وتشكيكا .

وقد يقال : لما كان الخطاب لهم . قال « تمارى » أى تمارون .
ولم يقل : تميرا . فإن التفاعل يكون بين اثنين تماريا . قالوا : والخطاب
للإنسان . قيل للوليد بن المغيرة . فإنه قال (أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ بَإِي صُحُفِ مُوسَى
* وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى * أَلَا نَزَرُ أَوْ زُرْنَا أُخْرَى) ثم التفت
إليه فقال (فَيَأْتِيهِ الْآيَاتُ نَتَمَارَى) تكذب . كما قال (خَلَقَ الْإِنْسَانَ
مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ * وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَّارٍ * فَيَأْتِيهِ الْآيَاتُ رَبِّكُمَا
تُكَذِّبَانِ) .

ففي كل ما خلقه الله إحسان إلى عباده ، يحمد عليه حمد شكر .
وله فيه حكمة تعود إليه ، يستحق لأجلها أن يحمد عليه حمداً
يستحقه لذاته .

جميع المخلوقات : فيها إنعام على العباد ، كالثقلين المخاطبين بقوله

(فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) من جهة أنها آيات للرب ، يحصل بها هدايتهم وإيمانهم الذي يسعدون به في الدنيا والاخرة . فيدلهم عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وحكمته ورحمته .

والآيات التي بعث بها الأنبياء وأيدم بها ونصرم . وإهلاك عدوم — كما ذكره في سورة النجم (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى * وَثَمُودًا الْآخِرَى * وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطَى * وَالْمُؤَنَفَكَةَ أَهَوَى * فغَشَّاهَا مَعَشَى) — تدلهم على صدق الأنبياء فيما أخبروا به من الأمر والهي ، والوعد والوعيد . ما بشروا به وأنذروا به .

ولهذا قال عقيب ذلك (هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِرِ الْأُولَى) قيل : هو محمد . وقيل : هو القرآن . فإن الله سمى كلا منها بشيراً ونذيراً . فقال في رسول الله (إِنَّا أَنَا لَا نَذِيرُهُمْ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) وقال تعالى (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) وقال تعالى في القرآن (كَتَبْتُ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا) وهما متلازمان .

وكل من هذين المعنيين : مراد . يقال : هذا نذير أنذر بما أنذرت به الرسل والكتب الأولى .

وقوله « من النذر » أي من جنسها . أي رسول من

الرسل المرسلين .

ففي المخلوقات : نعم من جهة حصول الهدى والإيمان ، والاعتبار
والموعظة بها .

وهذه أفضل النعم .

فأفضل النعم : نعمة الإيمان . وكل مخلوق من المخلوقات : فهو
الآيات التي يحصل بها ما يحصل من هذه النعمة . قال تعالى (لَقَدْ كَانَتْ
فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ) وقال تعالى (تَبَصَّرُوا وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ
مُّنِيبٍ) .

وما يصيب الإنسان ، إن كان يسره : فهو نعمة بينة . وإن كان
يسوءه : فهو نعمة من جهة أنه يكفر خطاياهم . ويثاب بالصبر عليه . ومن
جهة أن فيه حكمة ورحمة لا يعلمها (وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ
لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) .

وقد قال في الحديث « والله لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان

خيراً له . إن أصابته سرء شكر ، فكان خيراً له . وإن أصابته ضراء صبر ، فكان خيراً له » . وإذا كان هذا وهذا : فكلأهما من نعم الله عليه .

وكلتا النعمتين تحتاج مع الشكر إلى الصبر .

أما نعمة الضراء : فاحتياجها إلى الصبر ظاهر . وأما نعمة السراء : فتححتاج إلى الصبر على الطاعة فيها . فإن فتنة السراء أعظم من فتنة الضراء . كما قال بعض السلف : ابتلينا بالضراء فصبرنا . وابتلينا بالسراء فلم نصبر .

وفي الحديث « أعوذ بك من فتنة الفقر . وشر فتنة الغنى » .

والفقر : يصلح عليه خلق كثير . والغنى : لا يصلح عليه إلا أقل منهم .

ولهذا كان أكثر من يدخل الجنة المساكين . لأن فتنة الفقر أهون وكلأها يحتاج إلى الصبر والشكر . لكن لما كان في السراء : اللذة . وفي الضراء : الألم . اشتهر ذكر الشكر في السراء ، والصبر في الضراء . قال تعالى (وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَكْفُرُ * وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضَرْاءٍ مَسَتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي ۚ

إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ * إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ

كَبِيرٌ) ولأن صاحب السراء : أحوج إلى الشكر ، وصاحب
الضراء : أحوج إلى الصبر . فإن صبر هذا وشكر هذا : واجب . إذا
تركه استحق العقاب .

وأما صبر صاحب السراء : فقد يكون مستحباً ، إذا كان عن
فضول الشهوات . وقد يكون واجباً ، ولكن لإتيانه بالشكر — الذي
هو حسنات — يغفر له ما يغفر من سيئاته .

وكذلك صاحب الضراء : لا يكون الشكر في حقه مستحباً إذا
كان شكراً يصير به من السابقين المقربين . وقد يكون تقصيره
في الشكر : مما يغفر له ، لما يأتي به من الصبر . فإن اجتماع الشكر
والصبر جميعاً : يكون مع تألم النفس وتلذذها ، يصبر على الألم ، ويشكر
على النعم . وهذا حال يعسر على كثير من الناس . وبسط هذا له
موضع آخر .

والمقصود هنا : أن الله تعالى منعم بهذا كله ، وإن كان لا يظهر
الإنعام به في الابتداء لأكثر الناس . فإن الله يعلم وأتم لاتعلمون . فكل
ما يفعله الله فهو نعمة منه .

وأما ذنوب الإنسان : فهي من نفسه . ومع هذا فهي — مع

حسن العاقبة — نعمة ، وهي نعمة على غيره بما يحصل له بها من الاعتبار والهدى والإيمان . ولهذا كان من أحسن الدعاء قوله « اللهم لا تجعلني عبرة لغيري ، ولا تجعل أحداً أسعد بما علمتني مني » .

وفي دعاء القرآن (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا) كما فيه (وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا) أي فاجعلنا أئمة لمن يقتدي بنا وبأئمة . ولا تجعلنا فتنة لمن يضل بنا ويشقى .

و « الآلاء » في اللغة : هي النعم ، وهي تتضمن القدرة .

قال ابن قتيبة : لما عدد الله في هذه السورة — سورة الرحمن — نعماءه ، وذكر عباده آلاءه ونبهم على قدرته . جعل كل كلمة من ذلك فاصلة بين نعمتين ، ليفهم النعم ويقررهم بها .

وقد روى الحاكم في صحيحه والترمذي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم الرحمن حتى ختمها . ثم قال : مالي أراكم سكوتاً ؟ للجن كانوا أحسن منكم رداً . ما قرأت عليهم هذه الآية من مرة — (فَإِنِّيَ آءَاءُ رِيكُمَا تُكَذِّبَانِ) — إلا قالوا : ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب . فلك الحمد » .

والله تعالى يذكر في القرآن بآياته الدالة على قدرته وربوبيته .
ويذكر بآياته التي فيها نعمه وإحسانه إلى عباده . ويذكر بآياته المينة
لحكيمته تعالى . وهي كلها متلازمة .

فكل ما خلق : فهو نعمة ، ودليل على قدرته وعلى حكيمته .

لكن نعمة الرزق ، والانتفاع بالماكل والمشارب والمساكن والملابس :
ظاهرة لكل أحد . فلهذا يستدل بها ، كما في سورة النحل . وتسمى
سورة النعم . كما قاله قتادة وغيره .

وعلى هذا : فكثير من الناس يقول : الحمد أعم من الشكر . من
جهة أسبابه . فإنه يكون على نعمة وعلى غير نعمة . والشكر أعم من
جهة أنواعه . فإنه يكون بالقلب واللسان واليد .

فإذا كان كل مخلوق فيه نعمة : لم يكن الحمد إلا على نعمة .
والحمد لله على كل حال . لأنه ما من حال يقضيها إلا وهي نعمة
على عباده .

لكن هذا فهم من عرف ما في المخلوقات من النعم . والجهمية
والجبرية : بمعزل عن هذا .

وكذلك كل ما يخلقه : ففيه له حكمة . فهو محمود عليه باعتبار تلك
الحكمة . والجهمية أيضاً بمزول عن هذا .

وكذلك القدرية الذين يقولون : لا تعود الحكمة إليه . بل
ماتم إلا نفع الخلق . فما عندهم إلا شكر ، كما ليس عند الجهمية
إلا قدرة .

والقدرة المجردة عن نعمة وحكمة : لا يظهر فيها وصف حمد ، كالقادر
الذي يفعل مالا ينتفع به ، ولا ينفع به أحداً . فهذا لا يحمد .

فحقيقة قول الجهمية أتباع جهم : أنه لا يستحق الحمد . فله عندهم
ملك بلا حمد مع تقصيرهم في معرفة ملكه .

كما أن المعتزلة له عندهم نوع من الحمد بلا ملك تام . إذ كان عندهم
يشاء مالا يكون ، ويكون مالا يشاء . وتحدث حوادث
بلا قدرته .

وعلى مذهب السلف : له الملك وله الحمد تامين . وهو محمود على
حكيمته ، كما هو محمود على قدرته ورحمته .

وقد قال (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) فله الوجدانية في إلهيته ، وله العدل ،
وله العزة والحكمة .

وهذه الأربعة إنما يثبتها السلف وأتباعهم . فمن قصر عن معرفة
السنة فقد نقص الرب بعض حقه .

والجهمي الجبري لا يثبت عدلاً ولا حكمة ، ولا توحيد إلهية .
بل توحيد ربوبيته .

والمعتزلي أيضاً لا يثبت في الحقيقة توحيد إلهية ولا عدلاً في الحسنات
والسيئات ، ولا عزة ولا حكمة في الحقيقة ، وإن قال : إنه يثبت الحكمة
بما معناها يعود إلى غيره . وتلك لا يصلح أن تكون حكمة من فعل لا
لأمر يرجع إليه ، بل لغيره هو عند العقلاء قاطبة بها ليس بحكيم ،
بل سفيه .

وإذا كان الحمد لا يقع إلا على نعمة ، فقد ثبت : أنه رأس
الشكر . فهو أول الشكر .

والحمد — وإن كان على نعمته وعلى حكمته — فالشكر بالأعمال :

هو على نعمته . وهو عبادة له لإلهيته التي تتضمن حكمته . فقد صار مجموع الأمور داخلا في الشكر .

ولهذا عظم القرآن أمر الشكر . ولم يعظم أمر الحمد مجرداً ، إذ كان نوعاً من الشكر .

وشرع الحمد — الذي هو الشكر المقبول — أمام كل خطاب مع التوحيد .

ففي الفاتحة : الشكر والتوحيد . والخطب الشرعية لا بد فيها من الشكر والتوحيد . والباقيات الصالحات نوعان . فسبحان الله وبحمده : فيها الشكر والتزويه والتعظيم . ولا إله إلا الله . والله أكبر : فيها التوحيد والتكبير .

وقد قال تعالى (فَكَادُّوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

وهل الحمد على كل ما يحمد به الممدوح ، وإن لم يكن باختياره ، أو لا يكون الحمد إلا على الأمور الاختيارية . كما قيل في النعم ؟ فيه نظر ليس هذا موضعه .

وفي الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول : «ربنا ولك الحمد . ملء السماء ، وملء

الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد -- وكلنا لك عبد -- لا مانع لما أعطيت . ولا معطي لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد « هذا لفظ الحديث . » أحق « أفعل التفضيل .

وقد غلط فيه طائفة من المصنفين ، فقالوا « حق ما قال العبد » . وهذا ليس لفظ الرسول . وليس هو بقول شديد . فإن العبد يقول الحق والباطل . بل حق ما يقوله الرب . كما قال تعالى (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ) .

ولكن لفظه « أحق ما قال العبد » خبر مبتدأ محذوف . أي الحمد أحق ما قال العبد . أو هذا — وهو الحمد — أحق ما قال العبد .

ففيه بيان : أن الحمد لله أحق ما قاله العباد . ولهذا أوجب قوله في كل صلاة ، وأن تفتتح به الفاتحة . وأوجب قوله في كل خطبة ، وفي كل أمر ذي بال .

والحمد ضد الذم . والحمد يكون على محاسن الحمود ، مع المحبة له ، كما أن الذم يكون على مساويه ، مع البغض له .

فإذا قيل : إنه سبحانه يفعل الخير والحسنات ، وهو حكيم رحيم

بعباده ، أرحم بعباده من الوالدة بولدها : أوجب ذلك أن يحبه عباده ويحمدوه .

وأما إذا قيل : بل يخلق ما هو شر محض ، لا نفع فيه ، ولا رحمة ، ولا حكمة لأحد . وإنما يتصف بإرادة ترجع مثلاً على مثل . لا فرق عنده بين أن يرحم أو يعذب . وليست نفسه ولا إرادته مرجحة للإحسان إلى الخلق ، بل تعذيبهم وتنعيمهم سواء عنده . وهو — مع هذا — يخلق ما يخلق لمجرد العذاب والشر ، ويفعل ما يفعل لا لحكمة — ونحو ذلك ، مما يقوله الجهمية — : لم يكن هذا موجباً لأن يحبه العباد ويحمدوه . بل هو موجب للعكس .

ولهذا فإن كثيراً من هؤلاء ينطقون بالنم والشتم والطعن . ويذكرون ذلك نظاماً ونثراً .

وكثير من شيوخ هؤلاء وعلمائهم من يذكر في كلامه ما يقتضي هذا . ومن لم يقله بلسانه فقلبه ممتلئ به ، لكن يرى أن ليس في ذكره منفعة ، أو يخاف من عموم المسلمين .

وفي شعر طائفة من الشيوخ ذكر نحو هذا .

وهؤلاء يقيمون حجج إبليس وأتباعه على الله . ويجعلون الرب ظالماً لهم .

وهو خلاف ما وصف الله به نفسه ، في قوله تعالى (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ)
وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) وقوله (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ)
وقوله (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) .

كيف يكون ظالماً ؟ وم فيما بينهم لو أساء بعضهم إلى بعض ، أو
قصر في حقه لكان يؤاخذ ، ويعاقبه وينتقم منه . ويكون ذلك عدلاً
إذا لم يعتد عليه .

ولو قال : إن الذي فعلته قدر علي فلا ذنب لي فيه : لم يكن
هذا عذراً له عندم باتفاق العقلاء .

فإذا كان العقلاء متفقين على أن حق المخلوق لا يجوز
إسقاطه احتجاجاً بالقدر . فكيف يجوز إسقاط حق الخالق
احتجاجاً بالقدر .

وهو سبحانه الحكم العدل ، الذي لا يظلم مثقال ذرة . وإن
تلك حسنة بضاعفها . ويؤت من لدنه أجراً عظيماً . وهذا مبسوط في
غير هذا الموضع .

فقوله « أحق ما قال العبد » يقتضي : أن حمد الله أحق
ما قاله العبد . فله الحمد على كل حال . لأنه لا يفعل إلا الخير

والإحسان ، الذي يستحق الحمد عليه سبحانه وتعالى . وإن كان العباد لا يعلمون .

وهو سبحانه خلق الإنسان ، وخلق نفسه متحركة بالطبع حركة لا بد فيها من الشر لحكمة بالغة ، ورحمة سابعة .

فإذا قيل : فلم لم يخلقها على غير هذا الوجه ؟ .

قيل : كان يكون ذلك خلقاً غير الإنسان . وكانت الحكمة التي خلقها بخلق الإنسان لا تحصل . وهذا سؤال الملائكة حيث قالوا (أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ) وما لم تعلمه الملائكة ، فكيف يعلمه آحاد الناس .

ونفس الإنسان خلقت كما قال الله تعالى (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا) وقال تعالى (خُلِقَ الْإِنْسَنُ مِنْ عَجَلٍ) .

فقد خلقت خلقة تستلزم وجود ما وجد منها لحكمة عظيمة ، ورحمة عميمة . فكان ذلك خيراً ورحمة . وإن كان فيه شر إضافي ، كما تقدم . فهذا من جهة الغاية مع أنه لا يضاف الشر إلى الله .

وأما الوجه الثاني من جهة السبب : فإن هذا الشر إنما وجد لعدم

العلم والإرادة التي تصلح النفس . فإنها خلقت بفطرتها تقتضي معرفة الله ومحبته . وقد هديت إلى علوم وأعمال تعينها على ذلك . وهذا كله من فضل الله وإحسانه . لكن النفس المذنبة لما لم يحصل لها من يكملها ، بل حصل لها من زين لها السيئات — من شياطين الإنس والجن — مالت إلى ذلك ، وفعلت السيئات . فكان فعلها للسيئات . مركباً من عدم ما ينفع وهو الأفضل . ووجود هؤلاء الذين حيروها . والعدم لا يضاف إلى الله . وهؤلاء : القول فيهم كالقول فيها : خلقهم لحكمة .

فلما كان عدم ما تعمل به وتصلح : هو أحد السببين . وكان الشر المحض الذي لا خير فيه : هو العدم المحض ، والعدم لا يضاف إلى الله . فإنه ليس شيئاً . والله خالق كل شيء : كانت السيئات منها باعتبار [أن] ذاتها في نفسها مستلزمة للحركة الإرادية التي تحصل منها — مع عدم ما يصلحها — تلك السيئات .

والعبد إذا اعترف وأقر بأن الله خالق أفعاله كلها فهو على وجهين . إن اعترف به إقراراً بخلق الله كل شيء ، بقدرته ونفوذه مشيئته ، وإقراراً بكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، واعترافاً بفقره وحاجته إلى الله ، وأنه إن لم يهده فهو ضال . وإن لم يتب عليه فهو مصر . وإن لم يغفر له فهو هالك : خضع لعزته وحكمته . فهذا حال

المؤمنين الذين يرحمهم الله ، ويهديهم ويوفقهم لطاعته .

وإن قال ذلك احتجاجاً على الرب ، ودفعاً للأمر والهي عنه ، وإقامة لعذر نفسه ، فهذا ذنب أعظم من الأول . وهذا من أتباع الشيطان . ولا يزيده ذلك إلا شراً . وقد ذكرنا أن الرب سبحانه محمود لنفسه وإحسانه إلى خلقه . ولذلك هو يستحق المحبة لنفسه وإحسانه إلى عباده . ويستحق أن يرضى العبد بقضائه . لأن حكمه عدل لا يفعل إلا خيراً وعدلاً . ولأنه لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له « إن أصابته سراء شكر . فكان خيراً له . وإن أصابته ضراء صبر . فكان خيراً له » .

فالمؤمن يرضى بقضائه لما يستحقه الرب لنفسه - من الحمد والثناء - ولأنه محسن إلى المؤمن .

وما تسأله طائفة من الناس ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له » وقد قضى عليه بالسيئات الموجبة للعقاب . فكيف يكون ذلك خيراً ؟ .

وعنه جوابان :

أحدهما : أن أعمال العباد لم تدخل في الحديث . إنما دخل فيه

ما يصيب الإنسان من النعم والمصائب ، كما في قوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) ولهذا قال « إن أصابته سراء شكر . فكان خيراً له . وإن أصابته ضراء صبر . فكان خيراً له » فجعل القضاء : ما يصيبه من سراء وضراء . هذا ظاهر لفظ الحديث . فلا إشكال عليه .

الوجه الثاني : أنه إذا قدر أن الأعمال دخلت في هذا . فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن » . فإذا قضى له بأن يحسن ، فهذا مما يسره . فيشكر الله عليه .

وإذا قضى عليه بسيئة : فهي إما تكون سيئة يستحق العقوبة عليها ، إذا لم يتب منها . فإن تاب أبدلت بحسنة . فيشكر الله عليها . وإن لم يتب ابتلى بمصائب تكفرها ، فصبر عليها . فيكون ذلك خيراً له . والرسول صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضي الله للمؤمن » والمؤمن هو الذي لا يصر على ذنب ، بل يتوب منه . فيكون حسنة كما قد جاء في عدة آيات . إن العبد لعمل الذنب فيدخل به الجنة بعمله . لا يزال يتوب منه حتى يدخل بتوبته منه الجنة .

والذنب يوجب ذل العبد وخضوعه ، ودعاء الله واستغفاره إياه ، وشهوده بفقره وحاجته إليه ، وأنه لا يغفر الذنوب إلا هو .

فيحصل للمؤمن - بسبب الذنب - من الحسنات ما لم يكن يحصل بدون ذلك . فيكون هذا القضاء خيراً له .

فهو في ذنوبه بين أمرين : إما أن يتوب ، فيتوب الله عليه ، فيكون من التوابين الذين يحبهم الله .

وإما أن يكفر عنه بمصائب ؛ تصيبه ضراء فيصبر عليها . فيكفر عنه السيئات بتلك المصائب ، وبالصبر عليها ترتفع درجاته .

وقد جاء في بعض الأحاديث يقول الله تعالى « أهل ذكرى أهل مجالستي . وأهل شكرى أهل زيادتي . وأهل طاعتي أهل كرامتي . وأهل معصيتي لا أويسهم من رحمتي . إن تابوا فأنا حبيهم » أي محبهم فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين « وإن لم يتوبوا فأنا طيبهم . أبتليهم بالمصائب لا كفر عنهم المعائب » .

وفي قوله تعالى « فَنَنْفَسِكَ » من الفوائد : أن العبد لا يركن إلى نفسه ، ولا يسكن إليها . فإن الشر لا يجيء إلا منها . ولا يشتغل بلام الناس ولا ذمهم إذا أساءوا إليه . فإن ذلك من السيئات التي أصابته . وهي إنما أصابته بذنوبه . فيرجع إلى الذنوب فيستغفر منها . ويستعيد

بالله من شر نفسه وسيئات عمله . ويسأل الله أن يعينه على طاعته .
فبذلك يحصل له كل خير ، ويندفع عنه كل شر .

ولهذا كان أنفع الدعاء ، وأعظمه وأحكمه : دعاء الفاتحة (أَهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ) فإنه إذا هداه هذا الصراط : أعانه على طاعته وترك
معصيته . فلم يصبه شر ، لا في الدنيا ولا في الآخرة .

لكن الذنوب هي من لوازم نفس الإنسان . وهو محتاج إلى الهدى
في كل لحظة : وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب .

ليس كما يقوله طائفة من المفسرين : إنه قد هداه . فلماذا يسأل
الهدى ؟ .

وأن المراد بسؤال الهدى : الثبات ، أو مزيد الهداية .

بل العبد محتاج إلى أن يعلمه ربه ما يفعله من تفاصيل أحواله .
وإلى ما يتولد من تفاصيل الأمور في كل يوم . وإلى أن يلمهم أن
يعمل ذلك .

فإنه لا يكفي مجرد علمه إن لم يجعله الله مريداً للعمل بعلمه . وإلا

كان العلم حجة عليه . ولم يكن مهتدياً . والعبد محتاج إلى أن يجعله الله قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة .

فإنه لا يكون مهتدياً إلى الصراط المستقيم – صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين – إلا بهذه العلوم والإرادات والقدرة على ذلك .

وبدخل في ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه .

ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة ، لفرط حاجتهم إليه .

فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء .

وإنما يعرف بعض قدر هذا الدعاء من اعتبر أحوال نفسه ونفوس الإنس والجن ، والمأمورين بهذا الدعاء . ورأى ما في النفوس من الجهل والظلم الذي يقتضي شقاءها في الدنيا والآخرة . فيعلم أن الله – بفضله ورحمته – جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير ، للمانة من الشر .

وما بين ذلك : أن الله تعالى لم يقص علينا في القرآن قصة أحد

إلا لنعبر بها ، لما في الاعتبار بها من حاجتنا إليه ومصلحتنا .

وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثاني بالأول ، وكانا مشتركين في
المقتضى للحكم .

فلولا أن في نفوس الناس من جنس ما كان في نفوس المكذبين
للرسل - فرعون ومن قبله - لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لانشبهه
قط . ولكن الأمر كما قال تعالى (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْفِلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ)
وكما قال تعالى (كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنُّونٌ)
وقال تعالى (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ)
وقال تعالى (يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ) .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لتسلكن سنن من كان قبلكم
حذو القذة بالقذة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه . قالوا : اليهود
والنصارى ؟ قال : فن ؟ » .

وقال « لتأخذن أمتي مأخذ الأمم قبلها : شبراً بشبر ، وذراعاً
بذراع . قيل : يا رسول الله ، فارس والروم ؟ قال : فن ؟ » وكلا
الحديثين في الصحيحين .

ولما كان في غزوة حنين كان للمشركين شجرة - يقال لها : ذات أنواط ، يعلقون عليها أسلحتهم ، وينوطونها بها ، ويستظلون بها متبركين فقال بعض الناس « يا رسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال : الله أكبر . قلت كما قال قوم موسى لموسى : اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . إنها السنن . لتركن سنن من كان قبلكم » .

وقد بين القرآن : أن السيئات من النفس ، وإن كانت بقدر الله .

فأعظم السيئات : جحود الخالق . والشرك به ، وطلب النفس أن تكون شريكة ونداً له ، أو أن تكون إلهاً من دونه . وكلا هذين وقع فإن فرعون طلب أن يكون إلهاً معبوداً دون الله تعالى . وقال (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) وقال (أَنَارِيكُمْ الْأَعْلَى) وقال لموسى (لَئِنْ اتَّخَذَتِ الْإِنهَآ غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ) و (فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ) .

وإبليس يطلب : أن يعبد وبطاع من دون الله . فيريد : أن يعبد وبطاع هو ، ولا يعبد الله ولا بطاع .

وهذا الذي في فرعون وإبليس هو غاية الظلم والجهل .

وفي نفوس سائر الإنس والجن : شعبة من هذا وهذا . إن لم يعن

الله العبد ويهديه ، وإلا وقع في بعض ما وقع فيه إبليس وفرعون ،
بحسب الإمكان .

قال بعض العارفين : ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون ،
غير أن فرعون قدر فأظهر . وغيره عجز فأضمر .

وذلك : أن الإنسان إذا اعتبر وتعرف نفسه والناس ، وسمع
أخبارهم : رأى الواحد منهم يريد لنفسه أن تطاع وتعلو بحسب قدرته .

فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة ، بحسب إمكانها ، فتجد
أحدهم يوالى من يوافقه على هواه ، ويبغض من يخالفه في هواه . وإنما
معبوده : ما يهواه ويربده . قال تعالى (أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ
تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا) والناس عنده في هذا الباب : كما هم عند
ملوك الكفار من المشركين من الترك وغيرهم . يقولون « يارباعى » أي
صديق وعدو . فمن وافق هواهم : كان ولياً ، وإن كان كافراً مشركاً .
ومن لم يوافق هواهم : كان عدواً ، وإن كان من أولياء الله المتقين .
وهذه هي حال فرعون .

والواحد من هؤلاء : يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه ، لكنه

لا يتمكن مما تمكن منه فرعون : من دعوى الإلهية ، وجحود الصانع .

وهؤلاء - وإن كانوا بقرون بالصانع - لكنهم إذا جاءهم من يدعوهم إلى عبادته وطاعته المتضمنة ترك طاعتهم : فقد يعادونه ، كما عادى فرعون موسى .

وكثير من الناس ممن عنده بعض عقل وإيمان ، لا يطلب هذا الحد ، بل يطلب لنفسه ما هو عنده . فإن كان مطاعاً مسلماً : طلب أن يطاع في أغراضه ، وإن كان فيها ما هو ذنب ومعصية لله . ويكون من أطاعه في هواه : أحب إليه وأعز عنده ممن أطاع الله وخالف هواه . وهذه شعبة من حال فرعون . وسائر المكذبين للرسول .

وإن كان عالماً - أو شيخاً - أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره ، حتى لو كانا يقرآن كتاباً واحداً كالقرآن ، أو يعبدان عبادة واحدة متماثلان فيها ، كالصلوات الخمس . فإنه يحب من يعظمه بقبول قوله ، والاقتداء به : أكثر من غيره . وربما أبغض نظيره وأتباعه حسداً وبغياً ، كما فعلت اليهود لما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم يدعو إلى مثل ما دعا إليه موسى . قال تعالى (وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تُؤْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ) وقال تعالى (وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ)

وقال تعالى (وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِغَيَابِنَهُمْ) .

ولهذا أخبر الله تعالى عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون . وسلط عليهم من انتقم به منهم . فقال تعالى عن فرعون (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يَذِخُّ أبنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ) وقال تعالى عنهم (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلِنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا)
ولهذا قال تعالى (تِلْكَ الْأَذَارُ الْأُخْرَىٰ يُجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا)

والله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لعبادته ، ليدكروه ويشكروه ، ويعبدوه وأرسل الرسل ، وأنزل الكتب ليعبدوا الله وحده ، وليكون الدين كله لله ، ولتكون كلمة الله هي العليا ، كما أرسل كل رسول بمثل ذلك . قال تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) وقال تعالى (وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ) .

وقد أمر الله الرسل كلهم بهذا ، وأن لا يتفرقوا فيه . فقال (إِنَّ

هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ (وقال تعالى (يَتَأْتِيهَا
الرُّسُلُ كُلُّوَامِنِ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً
وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ * فَتَقَطُّ عَوَاظُهُمْ يَبْتَغُونَ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) .

قال قتادة : أي دينكم دين واحد . وربكم رب واحد . والشرعية
مختلفة . وكذلك قال الضحاك عن ابن عباس (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً
وَاحِدَةً) أي دينكم دين واحد . قال ابن أبي حاتم : وروى عن سعيد
ابن جبير ، وقتادة وعبد الرحمن بن زيد نحو ذلك . وقال الحسن : بين
لهم ما يتقون وما يأتون . ثم قال : إن هذه سنتكم سنة واحدة .

وهكذا قال جمهور المفسرين .

و « الأمة » الملة . والطريقة . كما قال تعالى (قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا
آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ - مُقْتَدُونَ) كما يسمى « الطريق »
إماماً . لأن السالك فيه يأتم به ، فكذلك السالك يؤمه ويقصده .

و « الأمة » أيضاً معلم الخير ، الذي يأتم به الناس . كما أن « الإمام »
هو الذي يأتم به الناس . وإبراهيم عليه السلام جعله الله إماماً . وأخبر
أنه (كَانَتْ أُمَّةً) .

وأمر الله الرسل أن تكون ملتهم ودينهم واحداً . لا يفرقون فيه كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد » وقد قال الله تعالى (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) ولهذا كان جميع رسل الله وأنبيائه يصدق بعضهم بعضاً . لا يختلفون ، مع تنوع شرائعهم .

فمن كان من المطاعين — من العلماء والمشايخ والأمراء والملوك — متبعاً للرسول : أمر بما أمروا به . ودعا إلى ما دعوا إليه . وأحب من دعا إلى مثل ما دعا إليه . فإن الله يحب ذلك . فيحب ما يحبه الله تعالى . وهذا قصده في نفس الأمر : أن تكون العبادة لله تعالى وحده وأن يكون الدين كله لله .

وأما من كان يكره أن يكون له نظير يدعو إلى ذلك : فهذا يطلب أن يكون هو المطاع المعبود . فله نصيب من حال فرعون وأشباهه .

فمن طلب أن يطاع دون الله : فهذا حال فرعون . ومن طلب أن يطاع مع الله : فهذا يريد من الناس أن يتخذوا من دون الله أنداداً

يحبونهم كحب الله . والله سبحانه وتعالى أمر : أن لا يعبد إلا إياه ،
وأن لا يكون الدين إلا له ، وأن تكون الموالاة فيه ، والمعاداة فيه .
وأن لا يتوكل إلا عليه ، ولا يستعان إلا به .

فالمؤمن المتبع للرسول : بأمر الناس بما أمرتهم به الرسل ،
ليكون الدين كله لله ، لا له . وإذا أمر أحد غيره بمثل ذلك : أحبه
وأعانه ، وسر بوجود مطلوبه .

وإذا أحسن إلى الناس ، فإنما يحسن إليهم : ابتغاء وجه ربه الأعلى .
ويعلم أن الله قد من عليه بأن جعله محسناً ، ولم يجعله مسيئاً ، فيرى أن
عمله لله ، وأنه بالله .

وهذا مذكور في فاتحة الكتاب ، التي ذكرنا أن جميع الخلق
محتاجون إليها أعظم من حاجتهم إلى أي شيء .

ولهذا فرضت عليهم قراءتها في كل صلاة دون غيرها من السور
ولم ينزل في التوراة ، ولا في الإنجيل ، ولا في الزبور ، ولا في
القرآن مثلاً . فإن فيها (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) .

فالمؤمن يرى : أن عمله لله ، لأنه إياه يعبد ، وأنه بالله . لأنه

إياه يستعين . فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاء ولا شكوراً . لأنه إنما عمل له ما عمل الله ، كما قال الأبرار (إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا) ولا يمين عليه بذلك ولا يؤذيه . فإنه قد علم أن الله هو المان عليه ، إذ استعمله في الإحسان . وأن المنّة لله عليه ، وعلى ذلك الشخص . فعليه هو : أن يشكر الله . إذ يسره لليسرى . وعلى ذلك : أن يشكر الله . إذ يسر له من يقدم له ما ينفعه من رزق أو علم أو نصر ، أو غير ذلك .

ومن الناس : من يحسن إلى غيره ليعن عليه ، أو يرد الإحسان له بطاعته إليه وتعظيمه ، أو نفع آخر . وقد يمين عليه . فيقول : أنا فعلت بك كذا . فهذا لم يعبد الله ولم يستعنه . ولا عمل لله ، ولا عمل بالله . فهو المرأى .

وقد أبطل الله صدقة المنان ، وصدقة المرأى . قال تعالى (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)

(وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتُبَيَّنَاتٍ مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأَنَّتْ أَكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلَّتْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

قال قتادة « وَتَثْبِيَتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ » احتساباً من أنفسهم . وقال الشعبي : يقيناً ، وتصديقاً من أنفسهم . وكذلك قال الكلبي . قيل : يخرجون الصدقة طيبة بها أنفسهم . على يقين بالثواب ، وتصديق بوعده الله . يعلمون : أن ما أخرجوه خير لهم مما تركوه .

قلت : إذا كان المعطي محتسباً للأجر عند الله ، مصداقاً بوعده الله له : طالب من الله ، لا من الذي أعطاه ، فلا يمن عليه . كما لو قال رجل لآخر : أعط ممالكك هذا الطعام ، وأنا أعطيك ثمنه ، لم يمن على المالك . لاسيما إذا كان يعلم : أن الله قد أنعم عليه بالإعطاء .

فصل

الفرق السادس : أن يقال : إن ما يتبلى به العبد من الذنوب الوجودية — وإن كانت خلقاً لله — فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له . وفطره عليه . فإن الله إنما خلقه لعبادته وحده لا شريك له . ودله على الفطرة . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة » وقال تعالى (فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) .

فهو لما لم يفعل ما خلق له ، وما فطر عليه ، وما أمر به — من معرفة الله وحده . وعبادته وحده — عوقب على ذلك ، بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي .

قال تعالى للشيطان (أَذْهَبَ فَمَنْ تَبَعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا — إلى قوله — إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) وقال تعالى (إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ) .

وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَافٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ * وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يَقْصِرُونَ) .

فقد تبين : أن إخلاص الدين لله : يمنع من تسلط الشيطان ، ومن ولاية الشيطان التي توجب العذاب . كما قال تعالى (كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ) .

فإذا أخلص العبد لربه الدين : كان هذا مانعاً له من فعل ضد ذلك ومن إيقاع الشيطان له في ضد ذلك . وإذا لم يخلص لربه الدين ، ولم يفعل ما خلق له ، وفطر عليه : عوقب على ذلك . وكان من عقابه :

تسلط الشيطان عليه ، حتى يزين له فعل السيئات . وكان إلهامه لفجوره
عقوبة له على كونه لم يتق الله .

وعدم فعله للحسنات : ليس أمراً وجودياً ، حتى يقال : إن
الله خلقه ، بل هو أمر عديم . لكن يعاقب عليه لكونه : عدم ما خلق
له ، وما أمر به . وهذا يتضمن العقوبة على أمر عديم . لكن
بفعل السيئات ، لا بالعقوبات — التي يستحقها بعد إقامة الحجة عليه —
بالنار ونحوها .

وقد تقدم أن مجرد عدم المأمور : هل يعاقب عليه ؟ فيه قولان .

والأكثر يقولون : لا يعاقب عليه ، لأنه عدم محض . ويقولون :
إنما يعاقب على الترك . وهذا أمر وجودي .

وطائفة — منهم : أبو هاشم — قالوا : بل يعاقب على هذا
العدم . بمعنى أنه يعاقب عليه كما يعاقب على فعل الذنوب ، بالنار ونحوها .

وما ذكر في هذا الوجه : هو أمر وسط . وهو أن يعاقبه على
هذا العدم بفعل السيئات ، لا بالعقوبة عليها . ولا يعاقبه عليها حتى
يرسل إليه رسوله . فإذا عصى الرسول : استحق حينئذ العقوبة التامة .
وهو أولاً : إنما عوقب بما يمكن أن ينجو من شره ، بأن يتوب منه .

أو بأن لا تقوم عليه الحجة . وهو كالصبي الذي لا يشتغل بما ينفعه ، بل بما هو سبب لضرره ، ولكن لا يكتب عليه قلم الإثم حتى يبلغ . فإذا بلغ عوقب .

ثم ما نعوذه من فعل السيئات : قد يكون سبباً لمعصيته بعد البلوغ ، وهو لم يعاقب إلا على ذنبه . ولكن العقوبة المعروفة : إنما يستحقها بعد قيام الحجة عليه . وأما اشتغاله بالسيئات : فهو عقوبة عدم عمله للحسنات .

وعلى هذا : فالشر ليس إلى الله بوجه من الوجوه . فإنه — وإن كان الله خالق أفعال العباد — فخلقه للطاعات : نعمة ورحمة ، وخلقه للسيئات : له فيه حكمة ورحمة ، وهو — مع هذا — عدل منه ، فما ظلم الناس شيئاً . ولكن الناس ظلموا أنفسهم .

وظلمهم لأنفسهم نوعان : عدم عملهم بالحسنات . فهذا ليس مضافاً إليه . وعملهم للسيئات : خلقه عقوبة لهم على ترك فعل الحسنات التي خلقهم لها ، وأمرهم بها . فكل نعمة منه فضل . وكل نقمة منه عدل .

ومن تدبر القرآن : تبين له أن عامة ما يذكره الله في خلق الكفر والمعاصي يجعله جزاء لذلك العمل . كقوله تعالى (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ)

وقال تعالى (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ)
(وَأَمَّا مَنْ يَبْخَلْ وَأَسْتَفْتَى * وَكَذَّبَ بِالْحَقِّ * فَنُفِثَ بِهِ لِعُسْرَى) .

وهذا وأمثاله : بذلوا فيه أعمالا ، عاقبهم بها على فعل محظور ، وترك مأمور .

ونلك الأمور إنما كانت منهم وخلقتم فيهم ، لكونهم لم يفعلوا ما خلقوا له . ولا بد لهم من حركة وإرادة . فلما لم يتحركوا بالחסنات : حركوا بالسيئات ، عدلا من الله . حيث وضع ذلك موضعه في محله القابل له — وهو القلب الذي لا يكون إلا عاملا — فإذا لم يعمل الحسنة استعمل في عمل السيئة . كما قيل : نفسك إن لم تشغلها شغلتك .

وهذا الوجه — إذا حقق — بقطع مادة كلام القدرية المكذبة ، والجبرة الذين يقولون : إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله . ويجعلون خلقها والتعذيب عليها ظلماً . والذين يقولون : إنه خلق كفر الكافرين ومعصيتهم ، وعاقبهم على ذلك لا لسبب ولا لحكمة .

فإذا قيل لأولئك : إنه إنما أوقعهم في تلك الذنوب ، وطبع على قلوبهم : عقوبة لهم على عدم فعلهم ما أمرهم به . فما ظلمهم ، ولكن هم ظلّموا أنفسهم .

يقال : ظلّمته إذا نقصته حقه . قال تعالى (كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْثَرَا وَلَمْ تَظْلِمِي مَنَّهُ شَيْئًا) .

وكثير من أولئك يسلمون أن الله خلق للعبد من الأعمال ما يكون جزاء له على عمل منه متقدم . ويقولون : إنه خلق طاعة المطيع .

فلا ينازعون في نفس خلق أفعال العباد . لكن يقولون : ما خلق شيئاً من الذنوب ابتداء ، بل إنما خلقها جزاء لئلا يكون ظلماً .

فنقول : أول ما يفعله العبد من الذنوب : هو أحدثه ، لم يحدثه الله . ثم ما يكون جزاء على ذلك : فالله محدثه . وهم لا ينازعون في مسألة خلق الأفعال إلا من هذه الجهة .

وهذا الذي ذكرناه : يوافقون عليه . لكن يقولون : أول الذنوب لم يحدثه الله ، بل يحدثه العبد ، لئلا يكون الجزاء عليه ظلماً .

وما ذكرناه : يوجب أن الله خالق كل شيء . فما حدث شيء

إلا بمشيئته وقدرته . لكن أول الذنوب الوجودية : هو المخلوق .
وذلك عقوبة على عدم فعل العبد لما خلق له ، ولما كان ينبغي له
أن يفعله .

وهذا العدم لا يجوز إضافته إلى الله . وليس بشيء ، حتى يدخل
في قولنا « اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ » وما أحدثه من الذنوب الوجودية ،
فأولها : عقوبة للعبد على هذا العدم . وسائرهما : قد يكون عقوبة للعبد
على ما وجد . وقد يكون عقوبة له على استمراره على العدم .

فما دام لا يخلص لله العمل : فلا يزال مشركا . ولا يزال الشيطان
مسلطا عليه .

ثم تخصيصه سبحانه لمن هداه — بأن استعمله ابتداء فيما خلق له ،
وهذا لم يستعمله — هو تخصيص منه بفضله ورحمته . ولهذا يقول الله
(وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ) ولذلك حكمة
ورحمة هو أعلم بها ، كما خص بعض الأبدان بقوى لا توجد في غيرها ،
وبسبب عدم القوة قد تحصل له أمراض وجودية ، وغير ذلك
من حكمته .

وبتحقيق هذا يدفع شبهات هذا الباب . والله أعلم بالصواب .

فصل

ومما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان : قوله تعالى (وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ
وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)
وهذا من تمام قوله (وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ
وَأَبْصَارَهُمْ) الآية فذكر : أن هذا التقلب إنما حصل لقلوبهم
لما لم يؤمنوا به أول مرة ، وهذا عدم الإيمان .

لكن يقال : إنما كان هذا بعد دعوة الرسول لهم ، وهم قد تركوا
الإيمان ، وكذبوا الرسول . وهذه أمور وجودية ، لكن الموجب للعذاب :
هو عدم الإيمان . وما ذكر شرط في التعذيب ، بمنزلة إرسال الرسول .
فإنه قد يشتغل عن الإيمان بما جنسه مباح — من أكل وشرب ،
وبيع وسفر ، وغير ذلك — وهذا الجنس لا يستحق عليه العقوبة إلا
لأنه شغله عن الإيمان الواجب عليه .

ومن الناس من يقول : ضد الإيمان هو تركه . وهو أمر وجودي ،
لا ضده إلا ذلك .

فصل

الفرق السابع : من الحسنات والسيئات التى تتناول الأعمال والجزاء فى كون هذه تضاف إلى النفس . وتلك تضاف إلى الله : أن السيئات التى تصيب الإنسان — وهى مصائب الدنيا والآخرة — ليس لها سبب إلا ذنبه الذى هو من نفسه . فأنحصرت فى نفسه .

وأما ما يصيبه من الخير والنعم : فإنه لا تنحصر أسبابه . لأن ذلك من فضل الله وإحسانه ، يحصل بعمله وبغير عمله . وعمله نفسه من إنعام الله عليه . وهو سبحانه لا يجزي بقدر العمل ، بل يضاعفه له . ولا يقدر العبد على ضبط أسبابها لكن يعلم أنها من فضل الله وإنعامه . فيرجع فيها إلى الله . فلا يرجو إلا الله . ولا يتوكل إلا عليه . ويعلم أن النعم كلها من الله . وأن كل ما خلقه فهو نعمة ، كما تقدم . فهو يستحق الشكر المطلق العام التام ، الذى لا يستحقه غيره .

ومن الشكر : ما يكون جزاء على ما يسره على يديه من الخير ،

كشكر الوالدين وشكر من أحسن إليك من غيرها . فإنه « من لا يشكر
الناس لا يشكر الله » لكن لا يبلغ من حق أحد وإنعامه : أن يشكر
بمعصية الله ، أو أن يطاع بمعصية الله . فإن الله هو المنعم بالنعم العظيمة ،
التي لا يقدر عليها مخلوق . ونعمة المخلوق إنما هي منه أيضاً . قال تعالى
(وَمَا يَكُفُّمْ مِنْ نِعْمَةِ رَبِّهِمْ) وقال تعالى (وَسَخَّرْنَا فِي أَسْمَانٍ وَمَا فِي
الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ) وجزاؤه سبحانه على الطاعة والمعصية والكفر
لا يقدر أحد على مثله .

فلهذا لم يجز أن يطاع مخلوق في معصية الخالق كما قال تعالى
(وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا)
وقال في الآية الأخرى (وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا
تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « على المرء
المسلم : السمع والطاعة في عسره ويسره ، ومنشطه ومكرهه ، ما لم يؤمر
بمعصية . فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وفي الصحيحين عنه
صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما الطاعة في المعروف » وقال « من
أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه » وقال « لا طاعة لمخلوق في
معصية الخالق » .

وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله ، وأنه لا يقدر أن يأتي بها إلا الله . فلا يأتي بالحسنات إلا هو ، ولا يذهب السيئات إلا هو . وأنه (مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ) صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده .

وكذلك إذا علم ما يستحقه الله من الشكر — الذي لا يستحقه غيره — صار علمه بأن الحسنات من الله : يوجب له الصدق في شكر الله ، والتوكل عليه .

ولو قيل : إنها من نفسه لكان غلطاً . لأن منها ما ليس لعمله فيه مدخل . وما كان لعمله فيه مدخل : فإن الله هو المنعم به . فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله . ولا ملجأ ولا منجى منه إلا إليه .

وعلم أن الشر قد انحصر سببه في النفس . فضبط ذلك وعلم من أين يوثى . فاستغفر ربه مما فعل وتاب . واستعان الله واستعاذ به مما لم يعمل بعد ، كما قال من قال من السلف « لا يرجون عبد إلا ربه . ولا يخافن عبد إلا ذنبه » .

وهذا يخالف قول الجهمية ومن اتبعهم ، الذين يقولون : إن الله يعذب بلا ذنب ويعذب أطفال الكفار وغيرهم عذاباً دائماً أبداً بلا ذنب .

فإن هؤلاء يقولون : يخاف الله خوفاً مطلقاً ، سواء كان له ذنب أو لم يكن له ذنب . ويشبهون خوفه بالخوف من الأسد ، ومن الملك القاهر الذي لا ينضبط فعله ولا سطوته بل قد يقهر ويعذب من لا ذنب له من رعيته .

فإذا صدق العبد بقوله تعالى (وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) علم بطلان هذا القول ، وأن الله لا يعذبه ويعاقبه إلا بذنوبه ، حتى المصائب التي تصيب العبد كلها بذنوبه .

وقد تقدم قول السلف — ابن عباس وغيره — أن ما أصابهم يوم أحد من الغم والفشل : إنما كان بذنوبهم . لم يستثن من ذلك أحد .

وهذا من فوائد تخصيص الخطاب ، لئلا يظن أنه عام مخصوص .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ، ولا هم ولا حزن ولا غم — حتى الشوكة يشاكها — إلا كفر الله بها من خطاياها » .

فصل

الفرق الثامن : أن السيئة إذا كانت من النفس . والسيئة خيثة مذمومة ، وصفها بالحبث في مثل قوله (الْحَيِثُوتُ لِلْخَيْثِينَ وَالْخَيْثُوتُ لِلْخَيْثَاتِ) .

قال جمهور السلف : الكلمات الحبيثة للخبيثين ومن كلام بعضهم : الأقوال والأفعال الحبيثة للخبيثين .

وقد قال تعالى (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً) (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ) وقال الله (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) والأقوال والأفعال صفات القائل الفاعل .

فإذا كانت النفس متصفة بالسوء والحبث لم يكن محلها بِنفعه إلا ما يناسبها .

فمن أراد : أن يجعل الحيات والعقارب يعاشر الناس كالسنائير : لم يصلح .

ومن أراد : أن يجعل الذي يكذب شاهداً على الناس
لم يصلح .

وكذلك من أراد : أن يجعل الجاهل معلماً للناس ، مفتياً لهم .
أو يجعل العاجز الجبان مقاتلاً عن الناس . أو يجعل الأحمق الذي لا
يعرف شيئاً سائساً للناس ، أو للدواب : فمثل هذا يوجب الفساد في
العالم . وقد يكون غير ممكن . مثل من أراد أن يجعل
الحجارة تسبح على وجه الماء كالسفن ، أو تصعد إلى السماء كالرياح
ونحو ذلك .

فالنفس الحيثة لا تصلح أن تكون في الجنة الطيبة التي ليس فيها
من الجثث شيء . فإن ذلك موجب للفساد ، أو غير ممكن .

بل إذا كان في النفس خبث طهرت وهذبت ، حتى تصلح
لسكنى الجنة .

كما في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم « إن المؤمنين إذا نجوا من النار — أي عبروا
الصراط — وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار . فيقتص لبعضهم من
بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا . فإذا هذبوا ونقوا : أذن لهم في
دخول الجنة » .

وهذا مما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يخلص المؤمنون من النار . فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار . فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا ونقوا : أذن لهم في دخول الجنة . فوالذي نفس محمد بيده ، لأحدم أهدي بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا » .

والتهذيب : التخليص ، كما يهذب الذهب . فيخلص من الغش .

فتبين أن الجنة إنما يدخلها المؤمنون بعد التهذيب والتقية من بقايا الذنوب فكيف بمن لم يكن له حسنات يعبر بها الصراط ؟ .

وأيضاً فإذا كان سببها ثابتاً فالجزاء كذلك ، بخلاف الحسنة . فإنها من إنعام الحي القيوم الباقي ، الأول الآخر . فسيها دائماً . فيدوم بدوامه .

وإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه : لم يطمع في السعادة التامة ، مع ما فيه من الشر ، بل علم تحقيق قوله تعالى (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَئِهِ) وقوله (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ *) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) .

وعلم أن الرب عليم حليم ، رحيم عدل ، وأن أفعاله
جارية على قانون العدل والإحسان . وكل نعمة منه فضل . وكل نعمة
منه عدل .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يمين
الله ملأى . لا يغيضا نفقة ، سحاء الليل والنهار . أرأيتم ما أنفق منذ
خلق السموات والأرض ؟ فإنه لم يغيض ما في يمينه . والقسط بيده
الأخرى يخفض ويرفع » .

وعلم فساد قول الجهمية ، الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة
ولا عدل ، ولا وضع للأشياء مواضعها . فيصفون الرب بما يوجب الظلم
والسفه . وهو سبحانه قد شهد (أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقَدِيمُ الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) .

ولهذا يقولون : لا ندري ما يفعل بمن فعل السيئات . بل يجوز
عندهم : أن يعفو عن الجميع . ويجوز عندهم : أن يعذب الجميع . ويجوز
أن يعذب ويغفر بلا موازنة . بل يعفو عن شر الناس ، ويعذب خير
الناس على سيئة صغيرة ، ولا يغفرها له .

وهم يقولون : السيئة لا تمحى ، لا بتوبة ولا حسنات ما حية ولا
غير ذلك . وقد لا يفرقون بين الصغار والكبار .

قالوا : لأن هذا كله إنما يعلم بالسمع والخبر ، خبر الله ورسوله .

قالوا : وليس في الكتاب والسنة ما يبين ما يفعل الله بمن كسب السيئات ، إلا الكفر . وتأولوا قوله تعالى (إِن تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) بأن المراد بالكبائر : قد يكون هو الكفر وحده . كما قال تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) .

وقد ذكر هذه الأمور القاضي أبو بكر ابن الباقلاني وغيره ، ممن يقول بمثل هذه الأقوال ممن سلك مسلك جهنم بن صفوان في القدر وفي الوعيد . وهؤلاء قصدوا مناقضة المعتزلة في القدر والوعيد .

فأولئك لما قالوا : إن الله لم يخلق أفعال العباد ، وأنه يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء . وسلكوا مسلك نفاة القدر في هذا ، وقالوا في الوعيد بنحو قول الخوارج . قالوا : إن من دخل النار لا يخرج منها ، لا بشفاعة ولا غيرها . بل يكون عذابه مؤبداً . فصاحب الكيرة ، أو من رجحت سيئاته — عندهم — لا يرحمه الله أبداً . بل يخلده في النار . فخالفوا السنة المتواترة وإجماع الصحابة فيما قالوه في القدر . وناقضهم جهنم في هذا وهذا .

وسلك هؤلاء مسلك جهنم . مع انتسابهم إلى أهل السنة والحديث

وأتباع السلف . وكذلك سلكوا في الإيمان والوعيد مسلك المرجئة الغلاة
كجهم وأتباعه .

وجهم اشتهر عنه نوعان من البدعة : نوع في الأسماء والصفات .
فغلا في نفي الأسماء والصفات . ووافقه على ذلك ملاحدة الباطنية والفلاسفة
ونحوهم . ووافقه المعتزلة في نفي الصفات دون الأسماء .

والكلالية – ومن وافقهم من السالية . ومن سلك مسلكهم من
الفقهاء وأهل الحديث والصوفية – وافقوه على نفي الصفات الاختيارية
دون نفي أصل الصفات .

والكرامية ونحوهم : وافقوه على أصل ذلك . وهو امتناع دوام
ما لا يتناهى . وأنه يتمتع أن يكون الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، وفعالاً
لما يشاء إذا شاء . لامتناع حوادث لا أول لها . وهو عن هذا الأصل –
الذي هو نفى وجود ما لا يتناهى في المستقبل – قال بفناء الجنة والنار .

وقد وافقه أبو الهذيل إمام المعتزلة على هذا لكن قال :
بتناهى الحركات .

فالمعتزلة في الصفات : مخانيث الجهمية .

وأما الكلاية : فيثبتون الصفات في الجملة . وكذلك الأشعريون .
ولكنهم - كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصاري - : الجهمية الإناث .
ومخانيث المعتزلة .

ومن الناس من يقول : المعتزلة مخانيث الفلاسفة .

وقد ذكر الأشعري وغيره هذا . لأن قائله لم يعلم أن جهماً سبق
هؤلاء إلى هذا الأصل ، أو لأنهم مخانيثهم من بعض الوجوه . وإلا فإن
مخالفتهم للفلاسفة كبيرة جداً .

والشهرستاني يذكر عن شيوخهم : أنهم أخذوا ما أخذوا عن
الفلاسفة . لأن الشهرستاني إنما يرى مناظرة أصحابه الأشعرية في الصفات
ونحوها مع المعتزلة ، بخلاف أئمة السنة والحديث . فإن مناظرتهم إنما
كانت مع الجهمية . وهم المشهورون عند السلف والأمة بنفى الصفات .

وأهل النفي للصفات والتعطيل لها : هم عند السلف ، يقال لهم :
الجهمية . وبهذا تميزوا عند السلف عن سائر الطوائف .

وأما المعتزلة : فامتازوا بقولهم بالمنزلة بين المنزلتين ، لما أحدث ذلك
عمرو بن عبيد . وكان هو وأصحابه يجلسون معتزلين للجماعة ، فيقول
قتادة وغيره : أولئك المعتزلة ، وكان ذلك بعد موت الحسن البصري في
أوائل المائة الثانية .

وبعدم حدثت الجهمية .

وكان القدر : قد حدث أهله قبل ذلك في خلافة عبد الله بن الزبير ، بعد موت معاوية ، ولهذا تكلم فيهم ابن عمر وابن عباس — رضي الله عنهم — وغيرها .

وابن عباس مات قبل ابن الزبير . وابن عمر مات عقب موته ، وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين .

فبقي الناس يخوضون في القدر بالحجاز والشام والعراق ، وأكثره : كان بالشام والعراق بالبصرة ، وأقله : كان بالحجاز .

ثم لما حدثت المعتزلة -- بعد موت الحسن ، وتكلم في المنزلة بين المنزلتين ، وقالوا بإنفاذ الوعيد ، وخلود أهل التوحيد في النار ، وأن النار لا يخرج منها من دخلها . وهذا تغليظ على أهل الذنوب — ضموا إلى ذلك القدر . فإن به يتم التغليظ على أهل الذنوب . ولم يكن الناس إذ ذاك قد أحدثوا شيئاً من نفي الصفات .

إلى أن ظهر الجعد بن درهم ، وهو أولهم ، فضحى به خالد بن عبد الله القسري وقال « أيها الناس ، ضحوا . تقبل الله ضحاياكم . فإني مضح بالجعد بن درهم . إنه زعم : أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً

ولم يكلم موسى تكليماً . تعالى الله عما يقول الجعده علواً كبيراً » ثم
نزل فذبجه . وهذا كان بالعراق .

ثم ظهر جهنم بن صفوان من ناحية المشرق من ترمذ . ومنها
ظهر رأي جهنم .

ولهذا كان علماء السنة والحديث بالمشرق : أكثر كلاماً في رد
مذهب جهنم من أهل الحجاز والشام والعراق ، مثل إبراهيم بن طهمان
وخارجة بن مصعب ، ومثل عبد الله بن المبارك ، وأمثالهم — وقد
تكلم في ذمهم — وابن الماجشون وغيرهما وكذلك الأوزاعي وحماد بن
زيد وغيرهم .

وإنما اشتهرت مقالاتهم من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره
من علماء السنة . فإنهم في إماراة المأمون قووا وكثروا . فإنه كان قد أقام
بخراسان مدة . واجتمع بهم . ثم كتب بالحننة من طرسوس سنة ثمان
عشرة ومائتين . وفيها مات . وردوا أحمد بن حنبل إلى المجلس ببغداد
إلى سنة عشرين . وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم في
الكلام . فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه ، وبين أن لا حجة لهم في
شيء من ذلك ، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوه ، وامتحانهم بإيام :
جهل وظلم . وأراد المعتصم إطلاقه . فأشار عليه من أشار بأن المصلحة

ضربه ، حتى لا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة . فلما ضربوه قامت الشناعة عليهم في العامة ، وخافوا الفتنة . فأطلقوه .

وكان أحمد بن أبي دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف . فجمع له مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث ، ومن أكابر التجارية أصحاب حسين النجار .

وأئمة السنة — كابن المبارك ، وأحمد بن إسحاق ، والبخاري وغيرهم — يسمون جميع هؤلاء : جهمية .

وصار كثير من المتأخرين — من أصحاب أحمد وغيرهم — يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة .

ويظنون أن بشر بن غياث المريسي — وإن كان قد مات قبل محنة أحمد ، وابن أبي دؤاد ونحوهما — كانوا معتزلة . وليس كذلك .

بل المعتزلة كانوا نوعاً من جملة من يقول القرآن مخلوق . وكانت الجهمية أتباع جهم ، والنجارية أتباع حسين النجار ، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو ، والمعتزلة هؤلاء ، يقولون : القرآن مخلوق . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة . أحدهما :

نفي الصفات . والثاني : الغلو في القدر والإرجاء . فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب . وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة .

وهذان مما غلت المعتزلة في خلافه فيها .

وأما الأشعري : فوافقه على أصل قوله ، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية .

وجههم لم يثبت شيئاً من الصفات — لا الإرادة ولا غيرها — فهو إذا قال : إن الله يحب الطاعات ، ويبغض المعاصي . فغنى ذلك عنده : الثواب والعقاب .

وأما الأشعري : فهو يثبت الصفات — كالإرادة — فاحتاج حينئذ أن يتكلم في الإرادة : هل هي المحبة أم لا ؟ وأن المعاصي : هل يحبها الله أم لا ؟ فقال : إن المعاصي يحبها الله ويرضاها ، كما يريدتها .

وذكر أبو المعالي الجويني : أنه أول من قال ذلك ، وأن أهل السنة قبله كانوا يقولون : إن الله لا يحب المعاصي .

وذكر الأشعري في الموجز : أنه قد قال ذلك قبله طائفة سماهم . أشك في بعضهم .

وشاع هذا القول في كثير من الصوفية ومشايخ المعرفة والحقيقة
فصاروا يوافقون جهماً في مسائل الأفعال والقدر ، وإن كانوا مكفرين
له في مسائل الصفات ، كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي ، صاحب
كتاب « ذم الكلام » فإنه من المبالغين في ذم الجهمية لفهم الصفات .
وله كتاب « تكفير الجهمية » ويبالغ في ذم الأشعرية ، مع أنهم من
أقرب هذه الطوائف إلى السنة والحديث . وربما كان بلغهم .

وقد قال له بعض الناس — بحضرة نظام الملك — أتلعن الأشعرية ؟
فقال : ألعن من يقول : ليس في السموات إله ، ولا في المصحف قرآن ،
ولا في القبر نبي . وقام من عنده مغضباً .

ومع هذا فهو في مسألة إرادة الكائنات ، وخلق الأفعال : أبلغ
من الأشعرية . لا يثبت سبباً ولا حكمة ، بل يقول : إن مشاهدة العارف
الحكم لا تبقى له استحسان حسنة ، ولا استقباح سيئة .

والحكم عنده : هي المشيئة . لأن العارف المحقق — عنده — هو
من يصل إلى مقام الفناء . فيفنى عن جميع مراداته بمراد الحق . وجميع
الكائنات مرادة له . وهذا هو الحكم عنده . و « الحسنه » و « السيئة »
يفترقان في حظ العبد ، لكونه ينعم بهذه ، ويعذب بهذه . والالتفات
إلى هذا هو من حظوظ النفس . ومقام الفناء ليس فيه إلا مشاهدة
مراد الحق .

وهذه المسألة وقعت في زمن الجنيـد ، كما ذكر ذلك في غير موضع .

وبين لهم الجنيـد الفرق الثاني . وهو أنهم – مع مشاهدة المشيئة العامة – لابد لهم من مشاهدة الفرق بين ما يأمر الله به وما ينهى عنه وهو الفرق بين ما يحبه وما يبغضه . وبين لهم الجنيـد ، كما قال في التوحيد : هو أفراد الحدوث عن القدم .

فمن سلك مسلك الجنيـد ، من أهل التصوف والمعرفة ، كان قد اهتدى ونجا وسعد .

ومن لم يسلك في القدر مسلكه ، بل سوى بين الجميع : لزمه أن لا يفرق بين الحسنات والسيئات ، وبين الأنبياء والفساق . فلا يقول : إن الله يحب هؤلاء وهذه الأعمال . ولا يبغض هؤلاء وهذه الأعمال . بل جميع الحوادث : هو يحبها كما يريد ، كما قاله الأشعري . وإنما الفرق : أن هؤلاء ينعمون . وهؤلاء يعذبون .

والأشعري لما أثبت الفرق بين هذا وهذا – بالنسبة إلى الخلق – كان أعقل منهم .

فإن هؤلاء يدعون : أن العارف الواصل إلى مقام الفناء لا يفرق بين هذا وهذا .

وَم غلطوا في حق العبد وحق الرب .

أما في حق العبد : فيلزمهم أن تستوى عنده جميع الحوادث .
وهذا محال قطعاً . وم قد تمر عليهم أحوال يفنون فيها عن أكثر
الأشياء . أما الفناء عن جميعها : فممتنع . فإنه لا بد أن يفرق كل
حي بين ما يؤلمه وبين ما يبلذه . فيفرق بين الحبز والتراب ،
والماء والشراب .

فهؤلاء : عزلوا الفرق الشرعي الإيمانى الرحمانى الذي به فرق الله
بين أوليائه وأعدائه . وظنوا أنهم مع الجمع القدري .

وعلى هذا : فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته ، بل
لا بد للعبد من أن يفرق . فإن لم يفرق بالفرق الشرعي - فيفرق
بين محبوب الحق ومكروهه وبين ما يرضاه وما يسخطه - وإلا فرق
بالفرق الطبيعي بهواه وشيطانه . فيحب ما تهواه نفسه ، وما يأمر
به شيطانه .

ومن هنا : وقع منهم خلق كثير في المعاصي . وآخرون في الفسوق .
وآخرون في الكفر . حتى جوزوا عبادة الأصنام .

ثم كثير منهم من ينتقل إلى وحدة الوجود . وم الذين خالفوا

الجنيد وأئمة الدين في التوحيد . فلم يفرقوا بين القديم والمحدث .

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود . كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع . وهو قول أهل الوحدة ، كابن عربي الحاتمي ، وابن سبعين ، والقنوي ، والتلمساني ، والبلياني ، وابن الفارض ، وأمثالهم .

والمقصود هنا : الكلام على من نفي الحكم والعدل والأسباب في القدر بين أهل الكلام والمتصوفة ، الذين وافقوا جهماً في هذا الأصل . وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه ، بخلاف الإرجاء . فإنه منسوب إلى طوائف غيره .

فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله ، من غير مراعاة حكمة ، ولا رحمة ولا عدل . ويقولون : إن مشيئته هي محبته .

ولهذا تجدد من اتبعهم : غير معظم للأمر والنهي ، والوعد والوعيد بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله ، أو عن بعضه ، أو متكلف لما يعتقد أو يعلمه . فإنهم أرادوا : أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء ، وأن كل ما شاء فقد أحبه . وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها ، ولا حكمة يسوقه إليها ، بل غايته : أنه يسوق المقادير إلى المواقيت .

لم يبق عندهم فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور . بل وافقوا جهماً ومن قال بقوله — كالأشعري — في أنه في نفس الأمر : لا حسن ولا سيئ . وإنما الحسن والقبح : مجرد كونه مأموراً به ومحظوراً . وذلك فرق يعود إلى حظ العبد . وهؤلاء يدعون الفناء عن الحفظ .

فتارة : يقولون في امتثال الأمر والنهي : إنه من مقام التلييس ، أو ما يشبه هذا . كما يوجد في كلام أبي إسماعيل الهروي صاحب منازل السائرين .

وتارة يقولون : يفعل هذا لأهل المارستان ، أي العامة . كما يقوله الشيخ المغربي ، إلى أنواع ، ليس هذا موضع بسطها .

ومن يسلك مسلكهم : غايته — إذا عظم الأمر والنهي — أن يقول ، كما نقل عن الشاذلي : يكون الجمع في قلبك مشهوداً . والفرق على لسانك موجوداً .

ولهذا يوجد في كلامه وكلام غيره : أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي . مثل أن يدعو : أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم مما يعطيه إذا أطاعه ، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده : أن يجعل

الذين اجتروا السيئات ، كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، بل أفضل
منهم . ويدعون بأدعية فيها اعتداء ، كما يوجد في جواب الشاذلي . وقد
بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

وآخرون من عوام هؤلاء يجوزون : أن يكرم الله بكرامات
أكبر الأولياء من يكون فاجراً ، بل كافراً . ويقولون : هذه موهبة
وعطية ، يعطيها الله من يشاء . ماهي متعلقة لا بصلاة ، ولا بصيام .
ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء . وتكون كراماتهم : من الأحوال
الشیطانية ، التي يكون مثلها للسحرة والكهان . قال الله تعالى (وَلَمَّا
جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى
مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ
السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوُتَ) .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لتبعن سنن من كان قبلكم
حذو القذة بالقذة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » .

والمسلمون الذين جاءهم كتاب الله القرآن : عدل كثير منهم – ممن
أضله الشيطان من المنتسبين إلى الإسلام – إلى أن نبذ كتاب الله

وراء ظهره ، واتبع ما تتلوه الشياطين . فلا يعظم أمر القرآن ولا
نهيهِ . ولا يوالى من أمر القرآن بموالاته . ولا يعادي من أمر القرآن
بمعاداته . بل يعظم من رآه يأتى ببعض خوارقهم ، التى يأتى بمنلها
السحرة والكهان . بإعانة الشياطين . وهى تحصل بما تتلوه الشياطين .

ثم منهم من يعرف : أن هذا من الشيطان . ولكن يعظم ذلك
لهواه ، ويفضله على طريق القرآن ليصل به إلى تقديس العامة . وهؤلاء
كفار . كالذين قال الله تعالى فيهم (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ
الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ
ءَامَنُوا سَبِيلًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن مَّجْدِلَهُ نَصِيرًا) .

وهؤلاء ضاهوا الكفار الذين قال الله تعالى فيهم (وَلَمَّا جَاءَهُمْ
رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ بَدَّؤُا بِزَيْغٍ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ
اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنٌ
وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) الآية .

ومهم : من لا يعرف أن هذا من الشياطين .

وقد يقع فى مثل هذا طوائف من أهل الكلام ، والعلم ، وأهل

العبادة ، والتصوف . حتى جوزوا عبادة الكواكب ، والأصنام . لما رأوه فيها من الأحوال العجيبة . التي تعينهم عليها الشياطين . لما يحصل لهم بها من بعض أغراضهم ، من الظلم والفواحش ، فلا يبالون بشركهم بالله ، ولا كفرهم به وبكتابه إذا نالوا ذلك ، ولم يبالوا بتعليم ذلك للناس . وتعظيمهم لهم . لرياسة ينالونها ، أو مال ينالونه . وإن كانوا قد علموا أنه الكفر والشرك : عملوه ، ودعوا إليه . بل حصل عندهم ريب وشك فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . أو اعتقاد أن الرسول خاطب الجمهور بما لا حقيقة له في الباطن . لأجل مصلحة الجمهور . كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة والملاحدة والباطنية .

وقد دخل في رأي هؤلاء طائفة من هؤلاء وهؤلاء . وهذا مما ضاهوا به فارس والروم وغيرهم . فإن فارس كانت تعظم الأنوار ، وتسجد للشمس وللنار . والروم كانوا — قبل النصرانية — مشركين يعبدون الكواكب والأصنام ، فهؤلاء الذين أشبهوا فارس والروم : شر من الذين أشبهوا اليهود والنصارى . فإن أولئك ضاهوا أهل الكتاب فيما بدل أو نسخ . وهؤلاء ضاهوا من لا كتاب له من المجوس والمشركين ، فارس والروم ، ومن دخل في ذلك من الهند واليونان .

ومذهب الملاحدة الباطنية : مأخوذ من قول المجوس بالأصلين ،

ومن قول فلاسفة اليونان بالعقول والنفوس .

وأصل قول المجوس : يرجع إلى أن تكون الظلمة المضاهية للنور : هي إبليس ، وقول الفلاسفة بالنفس .

فأصل الشر : عبادة النفس والشيطان ، وجعلها شريكاً للرب وأن يعدلاً به . ونفس الإنسان تفعل الشر بأمر الشيطان . وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه أن يقول — إذا أصبح وإذا أمسى ، وإذا أخذ مضجعه — « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة . أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهتدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك . إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وهذا من تمام تحقيق قوله تعالى (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) مع قوله تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) وقوله (لَا مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبَعُ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)

وقد ظهرت دعوى النفس الإلهية في فرعون ، ونحوه ممن ادعى أنه إله مع الله أو من دونه . وظهرت فيمن ادعى إلهية بشر مع الله كاليسوع وغيره .

وأصل الشرك في بني آدم : كان من الشرك بالبشر الصالحين
المعظمين . فإنهم لما ماتوا : عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ،
ثم عبدوهم .

فهذا أول شرك كان في بني آدم . وكان في قوم نوح . فإنه أول
رسول بعث إلى أهل الأرض . يدعوهم إلى التوحيد . وبنهاهم عن
الشرك . كما قال تعالى (وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا
وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا * وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا) وهذه أسماء
قوم صالحين كانوا في قوم نوح . فلما ماتوا جعلوا الأصنام على صورهم
ثم ذهبت هذه الأصنام لما أغرق الله أهل الأرض ، ثم صارت إلى
العرب . كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره . إن لم تكن أعيانها ، وإلا
فهي نظائرها .

وأما الشرك بالشیطان : فهذا كثير .

فمن لم يؤمن الخلق بأنه « لا إله إلا الله » بمعنى : أنه المعبود
المستحق للعبادة دون ما سواه . وأنه يحب أن يعبد ، وأنه أمر أن يعبد
وأنه لا يعبد إلا بما أحبه مما شرع ، من واجب ومستحب – فلا بد
أن يقعوا في الشرك وغيره .

فالذين جعلوا الأقوال والأفعال كلها بالنسبة إلى الله سواء . لا يحب

شيئاً دون شيء : فلا فرق عنده بين من يعبد وحده لا يشرك به شيئاً . وبين من يعبد معه آلهة أخرى . وجعلوا الأمر معلقاً بمشيئة . ليس معها حكمة ولا رحمة ولا عدل . ولا فرق فيها بين الحسنات والسيئات : طمعت النفس في نيل ما تريده بدون طاعة الله ورسوله .

ثم إذا جوزوا الكرامات لكل من زعم الصلاح ، ولم يقيّدوا الصلاح بالعلم الصحيح والإيمان الصادق والتقوى ، بل جعلوا علامة الصلاح هذه الخوارق . وجوزوا الخوارق مطلقاً . وحكوا في ذلك مكاشفات ، وقالوا أقوالاً منكراً .

فقال بعضهم : إن الولي يعطى قول « كن » وقال بعضهم : إنه لا يتمتع على الولي فعل ممكن . كما لا يتمتع على الله تعالى فعل محال .

وهذا قاله ابن عربي والذين اتبعوه . قالوا : إن الممتع لذاته مقدور عليه ، ليس عندهم ما يقال : إنه غير مقدور عليه للولي ، حتى ولا الجمع بين الضدين ، ولا غير ذلك . وزاد ابن عربي : إن الولي لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات . والذي لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات : هو الله وحده .

فهذا تصرّح منهم : بأن الولي مثل الله ، إن لم يكن هو الله .

وصرح بعضهم : بأنه يعلم كل ما يعلمه الله . ويقدر على كل ما يقدر الله عليه .

وادعوا أن هذا كان للنبي ، ثم انتقل إلى الحسن بن علي ، ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد . حتى انتهى ذلك إلى أبي الحسن الشاذلي ، ثم إلى ابنه .

خاطبني بذلك : من هو من أكبر أصحابهم .

وحدثني الثقة من أعيانهم ، أنهم يقولون : إن محمداً هو الله .

وحدثني بعض الشيوخ ، الذين لهم سلوك وخبرة : أنه كان هو وابن هود في مكة ، فدخلوا الكعبة . فقال له ابن هود - وأشار إلى وسط الكعبة - هذا مهبط النور الأول . وقال له : لو قال لك صاحب هذا البيت : أريد أن أجعلك إلهاً ماذا كنت تقول له ؟ قال : فقف شعري من هذا الكلام وانخنست - أو كما قال .

ومن الناس من يحكي عن سهل بن عبد الله : أنه لما دخل الزنج البصرة . قيل له في ذلك . فقال : هاه ، إن بيلدكم هذا من لو سألوا الله أن يزيل الجبال عن أماكنها لأزأها . ولو سألوه :

أن لا يقيم القيامة لما أقامها . لكنهم يعلمون مواضع رضاء ، فلا يسألونه إلا ما يحب .

وهذه الحكاية : إما كذب على سهل — وهو الذي نختار أن يكون حقاً — أو تكون غلطاً منه . فلا حول ولا قوة إلا بالله . وذلك : أن ما أخبر الله أن يكون فلا بد أن يكون . ولو سأله أهل السموات والأرض أن لا يكون : لم يجبه ، مثل إقامة القيامة ، وأن لا يملا جهنم من الجنة والناس أجمعين ، وغير ذلك . بل كل ما علم الله أنه يكون فلا يقبل الله دعاء أحد في أن لا يكون .

لكن الدعاء سبب يقضي الله به ما علم الله : أنه سيكون بهذا السبب ، كما يقضي بسائر الأسباب ما علم : أنه سيكون بها .

وقد سأل الله تعالى — من هو أفضل من كل من في البصرة بكثير — ما هو دون هذا فلم يجابوا . لما سبق الحكم بخلاف ذلك ، كما سأله إبراهيم عليه الصلاة والسلام أن يغفر لأبيه . وكما سأله نوح عليه السلام سألته نجاة ابنه . ف قيل له (يَنْحُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتَّخِذْ مَائِلَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) .

وأفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم : قيل له في شأن عمه أبي

طالب (مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ) وقيل له في المنافقين (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) وقد قال تعالى عموماً (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) وقال (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) فمن هذا الذي لو سأل الله ما بشاؤه هو أعطاه إياه ؟!

وسيد الشفعاء محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . أخبر أنه « يسجد تحت العرش ، ويحمد ربه ، ويثني عليه . فيقال له : أي محمد ، ارفع رأسك ، وقل بسمع . وسل تعط . واشفع تشفع . قال : فيحد لي حداً . فأدخلهم الجنة » وقد قال تعالى (أَدْعُوا رَبِّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) .

وأي اعتداء أعظم وأشنع من أن يسأل العبد ربه : أن لا يفعل ما قد أخبر أنه لا بد أن يفعله ، أو أن يفعل ما قد أخبر أنه لا يفعله . وهو سبحانه كما أخبر عن نفسه (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) وقال (وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من

داع يدعو الله بدعوة ، ليس فيها ظلم ، ولا قطيعة رحم : إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يعجل له دعوته . وإما أن يدخر له من الخير مثلها . وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها .

فالدعوة التي ليس فيها اعتداء ، يحصل بها المطلوب أو مثله . وهذا غاية الإجابة . فإن المطلوب بعينه قد يكون ممتعاً . أو مفسداً للداعي أو لغيره . والداعي جاهل ، لا يعلم ما فيه المفسدة عليه . والرب قريب محيب . وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها . والكريم الرحيم إذا سئل شيئاً بعينه ، وعلم أنه لا يصلح للعبد إعطاؤه : أعطاه نظيره كما يصنع الوالد بولده إذا طلب منه ما ليس له . فإنه يعطيه من ماله نظيره . والله المثل الأعلى .

وكما فعل النبي صلى الله عليه وسلم — لما طلبت منه طائفة من بني عمه أن يوليهم ولاية لا تصلح لهم — فأعطاهم من الخمس ما أغنام عن ذلك وزوجهم ، كما فعل بالفضل بن عباس ، وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب .

وقد روى في الحديث « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » وهذا حق .

فصل

ولما كان الأمر كما أخبر الله به في قوله « مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ » أوجب هذا : أن لا يطلب العبد الحسنات — والحسنات تدخل فيها كل نعمة — إلا من الله . وأن يعلم أنها من الله وحده ، فيستحق الله عليها الشكر الذي لا يستحقه غيره . ويعلم أنه لا إله إلا هو . كما قال تعالى (وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) .

فهذا يوجب على العبد شكره وعبادته وحده . ثم قال (ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ) وهذا إخبار عن حالهم ، والجوار : يتضمن رفع الصوت .

والإنسان إنما يجأر إذا أصابه الضر . وأما في حال النعمة : فهو ساكن ، إما شاكراً وإما كفوراً (ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ) .

وهذا المعنى قد ذكره الله في غير موضع ، يذم من يشرك به بعد كشف البلاء عنه ، وإسباغ النعاء عليه ، فيضيف العبد - بعد ذلك - الإناعام إلى غيره . ويعبد غيره تعالى . ويجعل المشكور غيره على النعم ، كما قال تعالى (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْهُمْ مُدَبِّينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاهُمْ مِنْهُ رَحْمَةٌ إِذَا فَرِقَ مِنْهُمْ يَرْبِّهِمْ يَشْكُرُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَالَيْنَهُمْ فَتَمْتَعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ) وقال تعالى (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَنْجَحَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَ مِنَ الشَّاكِرِينَ * قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْكُرُونَ) وقال تعالى (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُدِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسَى مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ) .

وقوله (نَسَى مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ) أي نسي الضر الذي كان يدعو الله لدفعه عنه ، كما قال في سورة الأنعام (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِلَٰهُهُمْ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْكُرُونَ) .

فذم الله سبحانه حزبين : حزباً لا يدعونه في الضراء . ولا يتوبون إليه . وحزباً يدعونه ويتضرعون إليه ويتوبون إليه . فإذا

كشف الضر عنهم : أعرضوا عنه . وأشركوا به ما اتخذون من الأنداد من دونه .

فهذا الحزب نوعان — كالمعطلة ، والمشركة — حزب إذا نزل بهم الضر لم يدعوا الله ولم يتضرعوا إليه ، ولم يتوبوا إليه ، كما قال (وَلَقَدْ

أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ * فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ

بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)

وقال تعالى (وَلَقَدْ آخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَضُرُّعُونَ)

وقال تعالى (أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ

لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ) وقال تعالى

(وَلَنَذِيقَنَّ هُم مِّنَ الْعَذَابِ الَّذِي دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)

وحزب يتضرعون إليه في حال الضراء . ويتوبون إليه . فإذا كشفها

عنهم : أعرضوا عنه ، كما قال تعالى (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ

أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّكَانَ لَوْلَا دَعَا إِلَىٰ ضُرِّ مَّسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ

لِلْمُصْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وقال تعالى

(وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَسَىٰ جَنَابِنَا وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُودَعَاً عَرِيضاً)

وقال تعالى (وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ فَلَمَّا بَلَغَكُم

إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا) وقال في

المشركين ما تقدم (ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْشَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ

عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ .

والممدوح : هو القسم الثالث . وهم الذين يدعونه ، ويتوبون إليه .
ويثبتون على عبادته ، والتوبة إليه في حال السراء . فيعبودونه ويطيعونه
في السراء والضراء . وهم أهل الصبر والشكر ، كما ذكر ذلك عن أنبيائه
عليهم السلام . فقال تعالى : (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ

فَكَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ *
فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)

وقال تعالى (وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ * قَالَ رَبِّ اغْفِرْ
لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ)

وقال تعالى (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَارُوا بِالْمِحْرَابِ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ
مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى
سَوَاءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِيَ نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي
الْخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَى نَجْمِهِ وَإِنْ كَثِيرٌ مِّنَ الْخِلَاطِ لِيَبْنِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ
وَحَرَّرَ أَخَاهُ وَأَنَابَ ﴿١١٦﴾ * فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَّآبٍ)

وقال تعالى عن آدم وحواء (فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا

وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ * قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (

وقال : (فَلَنَقْصِءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كُلَّمَا قَرَّبَ قَدَبَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ) .

وقال تعالى عن المؤمنين الذين قتل نبيهم (وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَيْثُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ * وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ * فَكَانَتْ لَهُمْ ثَوَابٌ الدُّنْيَا وَحُسْنُ ثَوَابٍ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) .

وقوله « قتل » أي النبي قتل . هذا أصح القولين . وقوله (مَعَهُ رَيْثُونَ كَثِيرٌ) جملة في موضع الخبر ، صفة للنبي — صفة بعد صفة — أي كم من نبي معه ريثون كثير قتل ، ولم يقتلوا معه . فإنه كان يكون المعنى : أنه قتل وهم معه . والمقصود : أنه كان معه ريثون كثير ، وقتل في الجملة . وأولئك الريثون (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا) .

و « الريون » المجموع الكثيرة . وم الألوف الكثيرة .

وهذا المعنى : هو الذي يناسب سبب النزول ، وهو ما أصابهم يوم أحد ، لما قيل : « إن محمداً قد قتل » وقد قال قبل ذلك (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ)

وهي التي تلاها أبو بكر الصديق رضي الله عنه يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم . وقال « من كان يعبد محمداً ، فإن محمداً قد مات . ومن كان يعبد الله ، فإن الله حي لا يموت » .

فإنه عند قتل النبي وموته : تحصل فتنة عظيمة للناس — المؤمنين والكافرين — وتحصل ردة ونفاق ، لضعف قلوب أتباعه لموته ، ولما يلقيه الشيطان في قلوب الكافرين : إن هذا قد انقضى أمره ، وما بقي يقوم دينه . وأنه لو كان نبيا لما قتل وغلب . ونحو ذلك . فأخبر الله تعالى : أنه كم من نبي قتل ؟ .

فإن بني اسرائيل قتلوا كثيراً من الأنبياء . والنبي معه ريون كثير أتباع له . وقد يكون قتله في غير حرب ولا قتال . بل يقتل وقد اتبعه ريون كثير . فما وهن المؤمنون لما أصابهم بقتله ، وما ضعفوا . وما استكانوا . والله يحب الصابرين ، ولكن استغفروا الذنوبهم التي بها

تحصل المصائب — فما أصابهم من سيئة فمن أنفسهم — وسألوا الله أن يغفر لهم ، وأن يثبت أقدامهم ، فيثبتهم على الإيمان والجهاد لئلا يرتابوا . ولا ينكلوا عن الجهاد . قال تعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا

بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ) وسألوه أن ينصرهم على القوم الكافرين . سألوا ربهم ما يفعل لهم في أنفسهم من التثبيت ، وما يعطيهم من عنده من النصر . فإنه هو الناصر وحده . وما النصر إلا من عند الله . وكذا أنزل الملائكة عوناً لهم . قال تعالى لما أنزل الملائكة (وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) وقال تعالى (فَكَانَتْ لَهُمْ ثَوَابٌ دُنْيَاً وَحُسْنُ ثَوَابٍ آخِرَةً وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) وهذا مبسوط في موضع آخر .

والمقصود هنا : أنه لما كانت الحسنة من إحسانه تعالى ، والمصائب من نفس الإنسان — وإن كانت بقضاء الله وقدره — وجب على العبد أن يشكر ربه سبحانه ، وأن يستغفره من ذنوبه . وألا يتوكل إلا عليه وحده . فلا يأتي بالحسنات إلا هو . فأوجب ذلك للعبد : توحيده ، والتوكل عليه وحده ، والشكر له وحده والاستغفار من الذنوب .

وهذه الأمور كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمعها في الصلاة .
كما ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع
رأسه من الركوع ، يقول : ربنا ولك الحمد ، ملء السماء ، وملء الأرض ،
وملء ما بينها ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد .
أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد » فهذا حمد ، وهو شكر لله تعالى .
وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد . ثم يقول بعد ذلك « اللهم
لا مانع لما أعطيت . ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجـد
منك الجـد » .

وهذا تحقيق لوحديته : لتوحيد الربوبية . خلقاً ، وقدرأ ، وبداية ،
وهداية . هو المعطي المانع . لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع ، ولتوحيد
الإلهية — شرعاً وأمرأ ، ونهياً — وهو أن العباد ، وإن كانوا يعطون
ملكا وعظمة ، ويختارون في الظاهر أو في الباطن ، كأصحاب
المكاشفات والتصرفات الخارقة « فلا ينفع ذا الجـد منك
الجـد » أي لا ينجيه ولا يخلصه من سؤالك وحسابك حظه
وعظمته وغناه .

ولهذا قال « لا ينفعه منك » ولم يقل « لا ينفعه عندك » فإنه لو
قل ذلك : أوهم أنه لا يتقرب به إليك ، لكن قد لا يضره . فيقول
صاحب الجـد : إذا سلمت من العذاب في الآخرة فما أبالي ، كالذين

أوتوا النبوة والملك ، لهم ملك في الدنيا وهم من السعداء ، فقد بظن
ذو الجد — الذي لم يعمل بطاعة الله من بعده — أنه كذلك . فقال
« ولا ينفع ذا الجد منك » ضمن « ينفع » معنى « ينجي ويخلص »
فبين أن جده لا ينجيه من العذاب . بل يستحق بذنوبه ما يستحقه أمثاله
ولا ينفعه جده منك . فلا ينجيه ولا يخلصه .

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد ، وتحقيق قوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وقوله (فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) وقوله (عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) وقوله (وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا * رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا) .

فقوله « لا مانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت » توحيد
الربوبية الذي يقتضى : أنه سبحانه : هو الذي يسأل ويدعى ،
ويتوكل عليه .

وهو سبب لتوحيد الإلهية ، ودليل عليه . كما يحتاج به في القرآن
على المشركين . فإن المشركين كانوا يقولون بهذا التوحيد — توحيد
الربوبية — ومع هذا يشركون بالله . فيجعلون له أنداداً ، يحبونهم
كحب الله . ويقولون : إنهم شفعاؤنا عنده ، وإنهم يتقربون بهم إليه .
فيتخذونهم شفعاء وقرباناً ، كما قال تعالى (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا

يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْتُنَا عِنْدَ اللَّهِ) وقال تعالى (وَالَّذِينَ
 اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) وقال تعالى (وَلَقَدْ
 أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِنَ الْقُرَى وَصَرَفْنَا الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * فَلَوْلَا نَصْرُهُمْ الَّذِينَ اتَّخَذُوا
 مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ) .

وهذا التوحيد : هو عبادة الله وحده لا شريك له . وأن لا نعبد
 إلا بما أحبه وما رضىه . وهو ما أمر به وشرعه على ألسن رسله
 — صلوات الله عليهم — فهو متضمن لطاعته وطاعة رسوله ، وموالاة
 أوليائه ، ومعاداة أعدائه ، وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من
 كل ما سواهما .

وهو يتضمن : أن يحب الله حباً لا يمانئه ولا يساويه فيه غيره ،
 بل يقتضى : أن يكون رسوله صلى الله عليه وسلم أحب إليه
 من نفسه .

فإذا كان الرسول — لأجل أنه رسول الله — يجب أن يكون
 أحب إلى المؤمن من نفسه ، فكيف بربه سبحانه وتعالى ؟ .

وفى صحيح البخاري أن عمر قال « يا رسول الله ، والله إنك
 لأحب إلي من كل شيء ، إلا من نفسي ، فقال : لا يا عمر ، حتى أكون

أحب إليك من نفسك . قال : فو الذي بعثك بالحق ، إنك لأحب إلي من نفسي ، قال : الآن يا عمر .

وقد قال تعالى (الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أُنْفُسِهِمْ) وقال تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ؕ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) .

فإن لم يكن الله ورسوله ، والجهاد في سبيله : أحب إلى العبد من الأهل والمال — على اختلاف أنواعه — فإنه داخل تحت هذا الوعيد .

فهذا التوحيد — توحيد الإلهية — يتضمن فعل الأمور وترك المحظور .

ومن ذلك : الصبر على المقدور ، كما أن الأول يتضمن الإقرار بأنه لا خالق ولا رازق ، ولا معطي ولا مانع ، إلا الله وحده . فيقتضى : أن لا يسأل العبد غيره ، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يستعين إلا به ، كما قال تعالى في النوعين (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وقال (فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) .

وهذا التوحيد : هو الفارق بين الموحدين والمشركين . وعليه يقع
الجزاء والثواب في الأولى والآخرة . فمن لم يأت به كان من المشركين
الحالدين . فإن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء .

أما توحيد الربوبية : فقد أقر به المشركون ، وكانوا يعبدون مع
الله غيره ، ويحبونهم كما يحبونه . فكان ذلك التوحيد — الذي هو
توحيد الربوبية — حجة عليهم . فإذا كان الله هو رب كل شيء
ومليكه ، ولا خالق ولا رازق إلا هو . فلماذا يعبدون غيره معه ،
وليس له عليهم خلق ولا رزق ، ولا ييده لهم منع ولا عطاء ،
بل هو عبد مثلهم لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياة
ولا نشوراً ؟!

فإن قالوا « ليسفع » فقد قال الله (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) فلا يشفع من له شفاعاة — من الملائكة والنبين — إلا بإذنه .
وأما قبورهم — وما نصب عليها من قباب وأنصاب — أو تماثيلهم — التي مثلت
على صورهم ، مجسدة أو مرقومة — فجعل الاستشفاع بها استشفاعاً بهم
فهذا باطل عقلاً وشرعاً . فإنها لا شفاعاة لها بحال ، ولا لسائر الأصنام
التي عملت للكواكب والجن والصالحين ، وغيرهم .

وإذا كان الله لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، ولا يشفعون إلا لمن ارتضى : فما بقي الشفعاء شركاء ، كشفاعه المخلوق عند المخلوق . فإن المخلوق يشفع عنده نظيره — أو من هو أعلى منه ، أو دونه — بدون إذن المشفوع إليه . وبقبل المشفوع إليه ولا بد شفاعته : إما لرغبته إليه . أو فيما عنده من قوة أو سبب ينفعه به أو يدفع عنه ما يخشاه ، وإما لرهبته منه ، وإما لمحبه إياه ، وإما للمعاوضة بينها والمعاونة ، وإما لغير ذلك من الأسباب .

وتكون شفاعه الشفيع : هي التي حركت إرادة المشفوع إليه ، وجعلته مريداً للشفاعة ، بعد أن لم يكن مريداً لها ، كأمر الأمر الذي يؤثر في المأمور . فيفعل ما أمره به بعد أن لم يكن مريداً لفعله .

وكذلك سؤال المخلوق للمخلوق : فإنه قد يكون محركا له إلى فعل ما سأله .

فالشفيع : كما أنه شافع للطالب شفاعته في الطلب ، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه . فبشفاعته صار المشفوع إليه فاعلا للمطلوب . فقد شفع الطالب والمطلوب .

والله تعالى وتر ، لا يشفعه أحد . فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه

فالأمر كله إليه وحده . فلا شريك له بوجه . ولهذا ذكر سبحانه نفى ذلك في آية الكرسي ، التي فيها تقرير التوحيد ، فقال (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) .

وسيد الشفعاء على الله عليه وسلم يوم القيامة . إذا سجد وحمد ربه . يقال له « ارفع رأسك ، وقل يسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع فيحد له حداً . فيدخلهم الجنة » فالأمر كله لله . كما قال (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) وقال لرسوله (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) وقال (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) .

فإذا كان لا يشفع عند الله أحد إلا بإذنه . فهو بأذن لمن يشاء ، ولكن بكرم الشفيع بقبول الشفاعة . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » .

وإذا دعاه الداعي ، وشفع عنده الشفيع . فسمع الدعاء ، وقبل الشفاعة : لم يكن هذا مؤثراً فيه . كما يؤثر المخلوق في المخلوق . فإنه سبحانه هو الذي جعل هذا يدعو وهذا يشفع ، وهو الخالق لأفعال العباد . فهو الذي وفق العبد للتوبة ، ثم قبلها . وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه عليه . وهو الذي وفقه للدعاء ، ثم أجابه . فما يؤثر فيه شيء

من المخلوقات . بل هو سبحانه الذي جعل ما يفعله سبباً لما يفعله .

وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر . وأن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . ولا يكون شيء إلا بمشيئته . وهو خالق أفعال العباد ، كما هو خالق سائر المخلوقات . قال يحيى بن سعيد القطان : ما زلت أسمع أصحابنا يقولون : إن الله خالق أفعال العباد .

ولكن هذا يناقض قول القدرية . فإنهم إذا جعلوا العبد هو الذي يحدث ، ويخلق أفعاله ، بدون مشيئة الله وخلقته : لزمهم أن يكون العبد قد جعل ربه فاعلاً لما لم يكن فاعلاً له . فبدعائه جعله مجبياً له ، وبتوبته جعله قابلاً للتوبة ، وبشفاعته جعله قابلاً للشفاعة .

وهذا يشبه قول من جعل المخلوق يشفع عند الله بغير إذنه .

فإن « الإذن » نوعان : إذن بمعنى المشيئة والخلق ، وإذن بمعنى الإباحة والإجازة .

فمن الأول : قوله في السحر (وَمَا هُمْ بِضَآئِرٍ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) فإن ذلك بمشيئة الله ، وقدرته . وإلا فهو لم يبيح السحر .

والقدريّة تنكر هذا « الإذن » وحقيقة قولهم : إن السحر يضر بدون إذن الله .

وكذلك قوله (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّفَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنَ اللَّهُ) فإن الذي أصابهم من القتل والجراح ، والتمثيل ، والهزيمة : إذا كان بإذنه فهو خالق لأفعال الكفار ولأفعال المؤمنين .

والنوع الثاني : قوله (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ) وقوله (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْ هَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَيَاذَنَ اللَّهُ) فإن هذا يتضمن إباحته لذلك ، وإجازته له ، ورفع الجناح والخرج عن فاعله ، مع كونه بمشيئته وقضائه .

فقوله (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) هو هذا الإذن الكائن بقدره وشرعه . ولم يرد بمجرد المشيئة والقدر . فإن السحر وانتصار الكفار على المؤمنين كان بذلك الإذن .

فمن جعل العباد يفعلون أفعالهم بدون أن يكون الله خالقاً لها ، وقادراً عليها ، ومشياً لها ، فعنده : كل شافع وداع قد فعل ما فعل بدون خلق الله وقدرته ، وإن كان قد أباح الشفاعة .

وأما الكفر ، والسحر ، وقتال الكفار : فهو عندهم بغير إذنه

لا هذا الإذن ولا هذا الإذن . فإنه لم يبح ذلك باتفاق المسلمين .
وعندهم : أنه لم يشأ ولم يخلقه . بل كان بدون مشيئته وخلقته .

والمشركون المقرون بالقدر يقولون : إن الشفعاء يشفعون بالإذن
القدري ، وإن لم يأذن لهم إباحة وجوازاً .

ومن كان مكذباً بالقدر — مثل كثير من النصارى — يقولون :
إن شفاعة الشفعاء بغير إذن ، لا قدري ولا شرعي .

والقدرية من المسلمين يقولون : يشفعون بغير إذن قدري .

ومن سأل الله بغير إذنه الشرعي : فقد شفع عنده بغير إذن
قدري ولا شرعي .

فالداعي المأذون له في الدعاء : مؤثر في الله عندهم . لكن بإباحته .

والداعي غير المأذون له : إذا أجاب دعاءه ، فقد أثر فيه عندهم ،
لا بهذا الإذن ولا بهذا الإذن ، كدعاء بلعام بن باعوراء وغيره . والله
تعالى يقول (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)

فإن قيل : فمن الشفعاء من يشفع بدون إذن الله الشرعي . وإن

كان خالقاً لفعله — كشفاة نوح لابنه ، وشفاة إبراهيم لأبيه ، وشفاة النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أبي بن سلول ، حين صلى عليه بعد موته . وقوله (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) قد قلتم : إنه يعم النوعين . فإنه لو أراد الإذن القدري : لكان كل شفاة داخلة في ذلك ، كما يدخل في ذلك كل كفر وسحر . ولم يكن فرق بين ما يكون بإذنه ، وما لا يكون بإذنه . ولو أراد الإذن الشرعي فقط : لزم قول القدرية . وهؤلاء قد شفّعوا بغير إذن شرعي ؟ .

قيل : المنفى من الشفاة بلا إذن : هي الشفاة التامة ، وهي المقبولة ، كما في قول المصلي « سمع الله لمن حمده » أي استجاب له . وكما في قوله تعالى (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) وقوله (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) وقوله (فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ) ونحو ذلك .

فإن الهدى ، والإنذار ، والتذكير ، والتعليم ، لا بد فيه من قبول المتعلم . فإذا تعلم حصل له التعليم المقصود . وإلا قيل : علمته فلم يتعلم . كما قيل (وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) فكذلك الشفاة .

فالشفاة : مقصودها قبول المشفوع إليه . وهي الشفاة التامة . فهذه هي التي لا تكون إلا بإذنه . وأما إذا شفّع شفيع فلم تقبل

شفاعته : كانت كعدمها ، وكان على صاحبها التوبة والاستغفار منها . كما قال نوح (رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) وكما نهى الله النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين . وقال له (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ) وقال له (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) . ولهذا قال على لسان المشركين (فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ * وَلَا صِدِّيقِينَ) .

فالشفاعة المطلوبة : هي شفاعة المطاع الذي تقبل شفاعته . وهذه ليست لأحد عند الله إلا بإذنه ، قدراً وشرعاً . فلا بد أن يأذن فيها . ولا بد أن يجعل العبد شافعاً . فهو الخالق لفعله ، والميسح له ، كما في الداعي : هو الذي أمره بالدعاء ، وهو الذي يجعل الداعي داعياً فالأمر كله لله ، خلقاً وأمراً . كما قال (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) .

وقد روي في حديث — ذكره ابن أبي حاتم وغيره — أنه قال « فمن يثق به ، فليدعه » أي فلم يبق لغيره لا خلق ولا أمر .

ولما كان المراد بالشفاعة المثبتة : هي الشفاعة المطلقة ، وهي المقصود بالشفاعة وهي المقبولة ، بخلاف المردودة . فإن أحداً لا يريد لها ، لا

الشافع ولا المشفوع له ، ولا المشفوع إليه . ولو علم الشافع والمشفوع له ، أنها ترد : لم يفعلوها . والشفاعة المقبولة : هي النافعة . بين ذلك في مثل قوله (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) وقوله (يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا) فنفي الشفاعة المطلقة وبين أن الشفاعة لا تنفع عنده إلا لمن أذن له . وهو الإذن الشرعي بمعنى : أباح له ذلك . وأجازه . كما قال تعالى (أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا) وقوله (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ) وقوله (لِيَسْتَأْذِنَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) ونحو ذلك .

وقوله (إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) هو إذن للمشفوع له . فلا يأذن في شفاعة مطلقة لأحد . بل إنما يأذن في أن يشفعوا لمن أذن لهم في الشفاعة فيه . قال تعالى (يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا * يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا) وفيه قولان :

قيل : إلا شفاعة من أذن له الرحمن .

وقيل : لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن . فهو الذي تنفعه الشفاعة .

وهذا هو الذي يذكره طائفة من المفسرين . لا يذكرون غيره .

لأنه لم يقل « لا تنفع إلا من أذن له » ولا قال « لا تنفع الشفاعة إلا
فمن أذن له » بل قال (لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ) فهي لا تنفع
ولا بتنفع بها ، ولا تكون نافعة إلا للمأذون لهم . كما قال تعالى في
الآية الأخرى (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) .

ولا يقال : لا تنفع إلا لشفيع مأذون له . بل لو أريد هذا ،
لقيل : لا تنفع الشفاعة عنده إلا من أذن له . وإنما قال (إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ
لَهُ) وهو المشفوع له ، الذي تنفعه الشفاعة .

وقوله (حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ) لم يعد إلى « الشفعاء » بل
عاد إلى المذكورين في قوله (وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شَرْكِ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ) ثم
قال (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ) ثم بين أن هذا منتف (حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ
قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ) فلا يعلمون ماذا قال ، حتى يفزع عن
قلوبهم فكيف يشفعون بلا إذنه ؟ .

وهو سبحانه إذا أذن للمشفوع له فقد أذن للشافع .

فهذا الإذن هو الإذن المطلق ، بخلاف ما إذا أذن للشافع
فقط . فإنه لا يلزم أن يكون قد أذن للمشفوع له . إذ قد يأذن له
إذنًا خاصاً .

وهكذا قال غير واحد من المفسرين . قالوا : وهذا يدل على أن الشفاعة لا تنفع إلا المؤمنين . وكذلك قال السلف في هذه الآية .

قال قتادة في قوله « إِيَّا مَنْ أٰذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا »
قال : كان أهل العلم يقولون : إن المقام المحمود الذي قال الله تعالى (عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا) هو شفاعته يوم القيامة . وقوله « إِيَّا مَنْ أٰذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا » إن الله يشفع المؤمنين بعضهم في بعض .

قال البغوي « إِيَّا مَنْ أٰذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ » أذن الله له أن يشفع له « وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا » أي ورضى قوله . قال ابن عباس : يعني قال « لا إله إلا الله » قال البغوي : فهذا يدل على أنه لا يشفع لغير المؤمن .

وقد ذكروا القولين في قوله تعالى « وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ » وقدم طائفة هناك : أن المستثنى هو الشافع ، دون المشفوع له ، بخلاف ما قدموه هنا .

منهم البغوي . فإنه لم يذكر هنا في الاستثناء إلا المشفوع له .

وقال هناك : « وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ » في الشفاعة ،
قاله تكذيباً لهم ، حيث قالوا (هَتُؤَلَاءُ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ) قال : ويجوز
أن يكون المعنى : إلا لمن أذن له أن يشفع له .

وكذلك ذكروا القولين في قوله (وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ
الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنِ شَهِدَ بِالْحَقِّ) وسنتكلم على هذه الآية إن شاء الله تعالى ،
ونبين أن الاستثناء فيها يعم الطائفتين ، وأنه منقطع .

ومعنى هاتين الآيتين مثل معنى تلك الآية . وهو يعم النوعين .

وذلك : أنه سبحانه قال « يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ

لَهُ قَوْلًا » و « الشفاعة » مصدر شفع شفاعة .

والمصدر يضاف إلى الفاعل تارة ، وإلى محل الفعل تارة . ويمثله الذي
يسمى لفظه « المفعول به » تارة ، كما يقال : أعجبنى دق الثوب ودق
القصار . وذلك مثل لفظ « العلم » يضاف تارة إلى العلم ، وتارة
إلى المعلوم . فالأول كقوله (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ) وقوله (أَنْزَلَهُ
بِعِلْمِهِ) وقوله (إِنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ) ونحو ذلك .

والثاني : كقوله (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) فالساعة هنا :

معلومة ، لا عالة . وقوله حين قال فرعون (فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى)

قال موسى (عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى) ومثل هذا كثير .

فالشفاعة مصدر ، لا بد لها من شافع ومشفوع له .

والشفاعة : تعم شفاعه كل شافع ، وكل شفاعة لمشفوع له .

فإذا قال «يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ» نفى النوعين : شفاعة الشفعاء والشفاعة للمذنبين . فقلوه «إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ» يتناول النوعين : من أذن له الرحمن ورضى له قولاً من الشفعاء . ومن أذن له الرحمن ورضى له قولاً من المشفوع له . وهي تنفع المشفوع له ، فتخلصه من العذاب . وتنفع الشافع ، فتقبل منه ، ويكرم بقبولها ، ويثاب عليها .

والشفاعة يومئذ لا تنفع لا شافعاً ولا مشفوعاً له (إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا) فهذا الصنف المأذون لهم ، المرضي قولهم : هم الذين يحصل لهم نفع الشفاعه . وهذا موافق لسائر الآيات .

فإنه تارة يشترط في الشفاعه إذنه . كقلوه (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) .

وتارة يشترط فيها الشهادة بالحق . كقلوه (وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ

يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ) ثم قال (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) .

وهنا اشترط الأمرين : أن يأذن له الرحمن ، وأن يقول صواباً والمستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول ، كما تقول : لا ينفع الزرع إلا في وقته . فهو يتناول زرع الحارث ، وزرع الأرض ، لكن هنا قال «إِلَّا مَنْ أٰذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ» والاستثناء مفرغ . فإنه لم يتقدم قبل هذا من يستثنى منه هذا . وإنما قال «لَا تَنفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أٰذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ» فإذا لم يكن في الكلام حذف ، كان المعنى : لا تنفع الشفاعة إلا هذا النوع ، فإنهم تنفعهم الشفاعة . ويكون المعنى : أنها تنفع الشافع والمشفوع له .

وإن جعل فيه حذف — تقديره : لا تنفع الشفاعة إلا شفاعة من أذن له الرحمن — كان المصدر مضافاً إلى النوعين ، كل واحد بحسبه ، يضاف إلى بعضهم ، لكونه شافعاً ، وإلى بعضهم لكونه مشفوعاً له ، ويكون هذا كقوله (وَلٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ) أي من يؤمن . و (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ) أي مثل داعي الذين كفروا كمثل الناعق ، أو مثل الذين كفروا كمثل منعوق به ، أي الذي ينعق به . والمعنى في ذلك كله ظاهر معلوم .

فلهذا كان من أفصح الكلام : إيجازه ، دون الإطناب فيه .

وقوله «يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ» إذا كان من هذا الباب ، لم
يحتاج : أن الشافع تنفعه الشفاعة . وإن لم يكرمه ، كان الشافع ممن
تنفعه الشفاعة .

وفي الآية الأخرى «وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ» من
هؤلاء وهؤلاء .

لكن قد يقال : التقدير : لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له
أن يشفع فيه فيؤذن لغيره أن يشفع فيه . فيكون الإذن للطائفتين ،
والنفع للمشفوع له ، كأحد الوجهين ، أو ولا تنفع إلا لمن أذن له من
هؤلاء وهؤلاء . فكما أن الإذن للطائفتين ، فالنفع أيضاً للطائفتين .
فالشافع ينتفع بالشفاعة . وقد يكون انتفاعه بها أعظم من انتفاع المشفوع
له . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح «اشفعوا
تؤجروا . ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء» .

ولهذا كان من أعظم ما يكرم به الله عبده محمداً صلى الله عليه
وسلم : هو الشفاعة التي يختص بها . وهي المقام المحمود ، الذي يحمده
به الأولون والآخرون .

وعلى هذا لا تحتاج الآية إلى حذف ، بل يكون معناها :

يومئذ لا تنفع الشفاعة لا شافعاً ولا مشفوعاً (إِلَّا مَنْ أِذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا) .

ولذلك جاء في الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا بني عبد مناف ، لا أملك لكم من الله من شيء . يا ضفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أملك لك من الله من شيء . يا عباس عم رسول الله ، لا أملك لك من الله من شيء » .

وفي الصحيح أيضاً « لا ألفين أحكم يأتي يوم القيامة على رقبته بغير له رغاء أو شاة لها يعار ، أو رقاع تحفق . فيقول : أغني ، أغني . فأقول : قد أبلغتك . لا أملك لك من الله من شيء » .

فيعلم من هذا : أن قوله «وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ» و «لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا» على مقتضاه . وأن قوله في الآية «لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ» كقوله صلى الله عليه وسلم « لا أملك لكم من الله من شيء » وهو كقول إبراهيم لأبيه (وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ) .

وهذه الآية تشبه قوله تعالى (رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا * يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ

صَوَابًا) فإن هذا مثل قوله « يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَدْنَاهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا » ففي الموضعين : اشترط إذنه . فهناك ذكر « القول الصواب » وهنا ذكر « أن يرضى قوله » ومن قال الصواب رضي الله قوله . فإن الله إنما يرضى بالصواب .

وقد ذكروا في تلك الآية قولين :

أحدهما : أنه الشفاعة أيضاً ، كما قال ابن السائب : لا يملكون شفاعة إلا بإذنه .

والثاني : لا يقدر الخلق على أن يكلموا الرب إلا بإذنه . قال مقاتل : كذلك قال مجاهد « لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا » قال : كلاماً . هذا من تفسيره الثابت عنه . وهو من أعلم — أو أعلم — التابعين بالتفسير .

قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد ، فحسبك به . وقال : عرضت المصحف على ابن عباس : أقفه عند كل آية وأسأله عنها . وعليه اعتمد الشافعي وأحمد والبخاري في صحيحه .

وهذا يتناول « الشفاعة » أيضاً .

وفي قوله « لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا » لم يذكر استثناء . فإن أحداً لا يملك من الله خطاباً مطلقاً . إذ المخلوق لا يملك شيئاً يشارك فيه الخالق ، كما قد ذكرناه في قوله « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ » أن هذا عام مطلق . فإن أحداً — ممن يدعى من دونه — لا يملك الشفاعة بحال . ولكن الله إذا أذن لهم شفَعُوا من غير أن يكون ذلك مملوكاً لهم . وكذلك قوله « لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا » هذا قول السلف وجهور المفسرين .

وقال بعضهم : هؤلاء هم الكفار . لا يملكون مخاطبة الله في ذلك اليوم . قال ابن عطية : قوله « لَا يَمْلِكُونَ » الضمير للكفار . أي لا يملكون — من إفضاله وإكماله — أن يخاطبوه بمعذرة ولا غيرها . وهذا مبتدع . وهو خطأ محض .

والصحيح : قول الجمهور والسلف : أن هذا عام ، كما قال في آية أخرى (وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا) وفي حديث التجلي الذي في الصحيح — لما ذكر مرورهم على الصراط — قال صلى الله عليه وسلم « وَلَا يَتَكَلَّمُ أَحَدُ إِلَّا الرِّسْلَ ، ودعوى الرسل : اللهم سلم سلم » فهذا في وقت المرور على الصراط . وهو بعد الحساب والميزان . فكيف بما قبل ذلك ؟ .

وقد طلبت الشفاعة من أكبر الرسل ، وأولى الغرم ، وكل يقول « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله . ولن يغضب بعده مثله . وإني فعلت كذا وكذا ، نفسي ، نفسي ، نفسي » فإذا كان هؤلاء لا يتقدمون إلى مخاطبة الله تعالى بالشفاعة ، فكيف بغيرهم ؟ .

وأيضاً فإن هذه الآية المذكورة بعد ذكر المتقين وأهل الجنة . وبعد أن ذكر الكافرين . فقال (إِنَّ الْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا * وَكَوَاعِبَ أَزْرَابًا * وَكَأَسَادَ دِهَاقًا * لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا * جَزَاءُ مَن رَّبَّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا * رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا)

ثم قال (يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا) فقد أخبر : أن « الروح والملائكة » يقومون صفّاً ، لا يتكلمون . وهذا هو تحقيق قوله « لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا » والعرب تقول : ما أملك من أمر فلان ، أو من فلان شيئاً أي لا أقدر من أمره على شيء . وغاية ما يقدر عليه الإنسان من أمر غيره : خطابه ، ولو بالسؤال .

فهم في ذلك الموطن لا يملكون من الله شيئاً ، ولا الخطاب . فإنه لا يتكلم أحد إلا بإذنه . ولا يتكلم إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً . قال تعالى (إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا تُغْفِرَ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ)

فقد أخبر الحليل : أنه لا يملك لأبيه من الله من شيء . فكيف غيره؟ .

وقال مجاهد أيضاً « إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا » قال :
حقاً في الدنيا ، وعملاً به . رواه — والذي قبله — عبد بن
حميد . وروى عن عكرمة « وقال صواباً » قال : الصواب قول لا
إله إلا الله .

فعلى قول مجاهد : يكون المستثنى : من أتى بالكلم الطيب
والعمل الصالح .

وقوله في سورة طه « لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا »
فإذا جعلت هذه مثل تلك : فتكون الشفاعة هي
الشفاعة المطلقة . وهي الشفاعة في الحسنات وفي دخول الجنة ، كما في
الصحيحين « أن الناس يهتمون يوم القيامة . فيقولون : لو استشفعنا
على ربنا حتى يريحنا من مقامنا هذا ؟ » فهذا طلب الشفاعة
للفصل بينهم .

وفي حديث الشفاعة « أدخل من أمتك من لا حساب عليه من
الباب الأيمن » فهذه شفاعة في أهل الجنة . ولهذا قيل : إن

هاتين الشفاعتين مختصتان بمحمد صلى الله عليه وسلم . وبشفع غيره
في العصاة .

فقوله « يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا »

يدخل فيها الشفاعة في أهل الموقف عموماً ، وفي أهل الجنة ، وفي
المستحقين للعذاب . وهو سبحانه في هذه وتلك : لم يذكر العمل .
إنما قال « وَقَالَ صَوَابًا » وقال « وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا » لكن قد دل الدليل
على أن « القول الصواب المرضي » لا يكون صاحبه محموداً إلا مع العمل
الصالح ، لكن نفس القول مرضي ، فقد قال الله (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ
الطَّيِّبُ) .

وقد ذكر البغوي وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرها في
قوله « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ »
قولين . أحدهما : أن المستثنى هو الشافع . ومحل « من » الرفع .
والثاني : هو المشفوع له .

قال أبو الفرج : في معنى الآية قولان . أحدهما : أنه أراد
بـ « الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ » آلهتهم . ثم استثنى عيسى وعزيراً والملائكة .
فقال « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ » وهو شهادة أن لا إله إلا الله « وَهُمْ
يَعْلَمُونَ » بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم . قال : وهذا مذهب الأكثرين ،
منهم قتادة .

والثاني أن المراد بـ « الَّذِينَ يَدْعُونَ » عيسى وعزيراً والملائكة ، الذين عبدوا المشركون ، لا يملك هؤلاء الشفاعة لأحد « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ » وهي كلمة الإخلاص « وَهُمْ يَعْلَمُونَ » أن الله خلق عيسى وعزيراً والملائكة . وهذا مذهب قوم ، منهم مجاهد .

وقال البغوي « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ » هم عيسى وعزير والملائكة . فإنهم عبدوا من دون الله . ولهم الشفاعة . وعلى هذا تكون « من » في محل رفع . وقيل « من » في محل خفض . وأراد بالذين يدعون : عيسى وعزيراً والملائكة . يعنى : أنهم لا يملكون الشفاعة إلا لمن شهد بالحق . قال : والأول أصح .

قلت : قد ذكر جماعة قول مجاهد وقتادة ، منهم ابن أبي حاتم . روى بإسناده المعروف — على شرط الصحيح — عن مجاهد قوله « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ » عيسى وعزير والملائكة ، يقول : لا يشفع عيسى وعزير والملائكة « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ » يعلم الحق . هذا لفظه . جعل « شفع » متعدياً بنفسه وكذلك لفظ (١) .

وعلى هذا فيكون منصوباً ، لا يكون مخفوضاً ، كما قاله البغوي .

(١) يياض بالأصل .

فإن الحرف الخافض إذا حذف انتصب الاسم . ويكون على هذا يقال : شفّعه ، وشفّعت له ، كما يقال : نصّحته ، ونصّحت له . و « شفّع » أي صار شفيعاً للطالب . أي لا يشفعون طالباً ولا يعينون طالباً « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » أن الله ربههم .

وروى بإسناده عن قتادة « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » الملائكة وعيسى وعزير . أي أنهم قد عبدوا من دون الله ، ولهم شفاعة عند الله ومنزلة .

قلت : كلا القولين معناه صحيح . لكن التحقيق في تفسير الآية : أن الاستثناء منقطع . ولا يملك أحد من دون الله الشفاعة مطلقاً . لا يستثنى من ذلك أحد عند الله . فإنه لم يقل : ولا يشفع أحد . ولا قال : لا يشفع لأحد ، بل قال « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ » وكل من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة ألبتة .

والشفاعة بإذن ليست مختصة بمن عبد من دون الله ؛

وسيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم لم يعبد كما عبد المسيح . وهو — مع هذا — له شفاعة ، ليست لغيره . فلا يحسن أن تثبت الشفاعة لمن دعى من دون الله دون من لم يدع .

فمن جعل الاستثناء متصلاً ، فإن معنى كلامه : أن من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة ، إلا أن يشهد بالحق وهو يعلم ، أو لا يشفع إلا لمن شهد بالحق وهو يعلم . ويبقى الذين لم يدعوا من دون الله ، لم تذكر شفاعتهم لأحد . وهذا المعنى لا يليق بالقرآن ولا يناسبه . وسبب نزول الآية يبطله أيضاً .

وأيضاً فقلوه « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ » يتناول كل معبود من دونه . ويدخل في ذلك الأصنام . فإنهم كانوا يقولون : هم يشفعون لنا .

قال تعالى (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ) .

فإذا قيل : إنه استثنى الملائكة والأنبياء ، كان في هذا إطماع لمن عديم أن معبوديهم من دون الله يشفعون لهم . وهذا مما يبين فساد القول المذكور عن قتادة .

فإنه إذا كان المعنى : أن المعبودين لا يشفعون إلا إذا كانوا ملائكة أو أنبياء كان في هذا إثبات شفاعة المعبودين لمن عبدوهم ، إذا كانوا

صالحين . والقرآن كله يبطل هذا المعنى . ولهذا قال تعالى (وَكَرَّمَن
مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لَمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى)
وقال تعالى (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ *
لَا يَسْـَٔفُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا
يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَن ارْتَضَى وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ) فبين أنهم لا يشفعون إلا
لمن ارتضى الرب . فعلم : أنه لا بد أن يؤذن لهم فيمن يشفعون فيه ،
وأنهم لا يؤذن لهم إذن مطلق .

وأيضاً فإن في القرآن : إذا نفى الشفاعة من دونه : نفاها مطلقاً .
فإن قوله « من دونه » إما أن يكون متصلاً بقوله « يملكون » أو
بقوله « يدعون » أو بهما . فالتقدير : لا يملك الذين يدعونهم الشفاعة
من دونه . أو لا يملك الذين يدعونهم من دونه أن يشفعوا . وهذا
أظهر . لأنه قال « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ » فأخر
« الشفاعة » وقدم « من دونه » .

ومثل هذا كثير في القرآن « يدعون من دون الله » و « يعبدون
من دون الله » كقوله (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ)
وقوله (وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ) .

بخلاف ما إذا قيل : لا يملك الذين يدعون الشفاعة من دونه .

فإن هذا لا نظير له في القرآن . واللفظ المستعمل في مثل هذا أن يقال : لا يملك الذين يدعون الشفاعة إلا بإذنه ، أو لمن ارتضى ، ونحو ذلك . لا يقال في هذا المعنى « من دونه » فإن الشفاعة هي من عنده . فكيف تكون من دونه ؛ لكن قد تكون بإذنه ، وقد تكون بغير إذنه .

وأيضاً ، فإذا قيل « الذين يدعون » مطلقاً . دخل فيه الرب تعالى . فإنهم كانوا يدعون الله ، ويدعون معه غيره . ولهذا قال (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) .

والتقدير الثالث : لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة من دونه وهذا أجود من الذي قبله . لكن يرد عليه ما يرد على الأول .

ومما يضعفها : « أن الشفاعة » لم تذكر بعدها صلة لها . بل قال « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ » فنفى ملكهم الشفاعة مطلقاً . وهذا هو الصواب . وأن كل من دعى من دون الله : لا يملك الشفاعة . فإن المالك للشيء : هو الذي يتصرف فيه بمشيئته وقدرته . والرب تعالى لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه . فلا يملك أحد من المخلوقين الشفاعة بحال . ولا يقال في هذا « إلا بإذنه » إنما يقال ذلك في الفعل . فيقال (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) .

وأما في الملك : فلا يمكن أن يكون غيره مالكا لها . فلا يملك مخلوق
الشفاعة بحال ، ولا يتصور أن يكون نبي فمن دونه مالكا لها . بل
هذا ممتنع ، كما يتمتع أن يكون خالفاً وربما . وهذا كما قال (قُلْ ادْعُوا
الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا
لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ) فنفي الملك

مطلقاً . ثم قال (وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) فنفي نفع
الشفاعة إلا لمن استثناء . لم يثبت أن مخلوقا يملك الشفاعة . بل هو
سبحانه له الملك وله الحمد . لا شريك له في الملك قال تعالى (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ
الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ
وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا) .

ولهذا — لما نفى الشفعاء من دونه — نفاهم نفياً مطلقاً بغير
استثناء . وإنما يقع الاستثناء : إذا لم يقدّم بأنهم من دونه . كما قال
تعالى (وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ)
وكما قال تعالى (وَذَكَرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ
وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ) وكما قال تعالى (مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ) فلما قال
« من دونه » نفى الشفاعة مطلقاً . وإذا ذكر « بإذنه » لم يقل
« من دونه » كقوله (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)

وقوله (مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ) .

فمن تدبر القرآن : تبين له أنه كما قال تعالى (اللَّهُ نُزِّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي) يشبه بعضه بعضاً . ويصدق بعضه بعضاً . ليس بمختلف ولا بمتناقض (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) .

وهو « مثنى » يثنى الله فيه الأقسام ، ويستوفيهما .

والحقائق : إما متماثلة . وهي « المتشابه » وإما ماثلة . وهي : الأصناف والأقسام والأنواع . وهي « المثنى » .

و « التثنية » يراد بها : جنس التعديد ، من غير اقتصار على اثنين فقط . كما في قوله تعالى (أَتَجْعَلُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) يراد به : مطلق العدد ، كما تقول : قلت له مرة بعد مرة . تريد : جنس العدد . وتقول : هو يقول كذا ، ويقول كذا . وإن كان قد قال مرات ، كقول حذيفة ابن اليمان رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « جعل يقول بين السجدين : رب اغفر لي . رب اغفر لي » لم يرد : أن هذا قاله مرتين فقط ، كما يظنه بعض الناس الغالطين . بل يريد : أنه جعل يثنى هذا القول ، ويردده ، ويكرره ، كما كان يثنى لفظ التسييح .

وقد قال حذيفة رضي الله عنه في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم « إنه ركع نحواً من قيامه ، يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم . سبحان ربي العظيم » وذكر أنه « سجد نحواً من قيامه ، يقول في سجوده : رب اغفر لي . رب اغفر لي » .

وقد صرح في الحديث الصحيح « أنه أطل الركوع والسجود بقدر البقرة والنساء وآل عمران » فإنه قام بهذه السور كلها . وذكر « أنه كان يقول : سبحان ربي العظيم ، سبحان ربي العظيم ، سبحان ربي الأعلى ، سبحان ربي الأعلى » .

فعلم أنه أراد بتثنية اللفظ : جنس التعداد والتكرار ، لا الاختصار على مرتين . فإن « الاثنين » أول العدد الكثير . فذكر أول الأعداد ، يعنى أنه عدد هذا اللفظ ، لم يقتصر على مرة واحدة . فالتثنية التعديد . والتعديد يكون للأقسام المختلفة .

وليس في القرآن تكرار محض ، بل لابد من فوائد في كل خطاب .

ف « المتشابه » في النظائر المتماثلة . و « المثاني » في الأنواع . وتكون التثنية في المتشابه ، أي هذا المعنى قد ثنى في القرآن لفوائد أخر .

ف « المثنى » نعم هذا وهذا . وفاتحة الكتاب : هي « السبع المثنى »
لتضمنها هذا وهذا . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : أن قوله « وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفْعَةَ »
قد تم الكلام هنا . فلا يملك أحد من المعبودين من دون
الله الشفاعة ألبتة . ثم استثنى « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » فهذا
استثناء منقطع . والمنقطع يكون في المعنى المشترك بين المذكورين . فلما
نفى ملكهم الشفاعة ، بقيت الشفاعة بلا مالك لها .

كأنه قد قيل : فإذا لم يملكوها ، هل يشفعون في أحد ؟ فقال :
نعم « مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » .

وهذا يتناول الشافع والمشفوع له . فلا يشفع إلا من شهد بالحق
وهم يعلمون . فالملائكة والأنبياء والصالحون - وإن كانوا لا يملكون
الشفاعة - لكن إذا أذن الرب لهم شفعوا . وهم لا يؤذن لهم إلا في
الشفاعة للمؤمنين ، الذين يشهدون أن لا إله إلا الله . فيشهدون بالحق
وهم يعلمون . لا يشفعون لمن قال هذه الكلمة تقليداً للآباء والشيوخ .
كما جاء الحديث الصحيح : « إن الرجل يسأل في قبره ؟ » ما تقول في
هذا الرجل ؟ فأما المؤمن ، فيقول : هو عبد الله ورسوله . جاءنا
بالبينات والهدى . وأما المرتاب ، فيقول : هاه ، لا أدري . سمعت

الناس يقولون شيئاً فقلته » فلهذا قال « إِيَّامَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » .

وقد تقدم قول ابن عباس : يعني من قال « لا إله إلا الله » يعني : خالصاً من قلبه .

والأحاديث الصحيحة الواردة في الشفاعة كلها تبين : أن الشفاعة إنما تكون في أهل « لا إله إلا الله » .

وقد ثبت في صحيح البخاري : أن أبا هريرة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : يا أبا هريرة ، لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث . أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة : من قال « لا إله إلا الله » خالصاً من قبل نفسه » .

فين أن المخلص لها من قبل نفسه : هو أسعد بشفاعته صلى الله عليه وسلم من غيره ممن يقولها بلسانه ، وتكذبها أقواله وأعماله .

فهؤلاء هم الذين شهدوا بالحق ، شهدوا « أن لا إله إلا الله » كما شهد الله لنفسه بذلك وملائكته وأولوا العلم (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .

فإذا شهدوا — وهم يعلمون — كانوا من أهل الشفاعة ، شافعين ، ومشفوعا لهم .

فإن المؤمنين أهل التوحيد يشفع بعضهم في بعض ، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة . كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : — في الحديث الطويل ، حديث التجلي والشفاعة — « حتى إذا خلاص المؤمنون من النار . فوالذي نفسي بيده ، ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار . يقولون : ربنا ، كانوا يصومون معنا ، ويصلون ، ويحجون . فيقال لهم : أخرجوا من عرفتم . فتحرم صورهم على النار — وذكر تمام الحديث » .

وسبب نزول الآية — على ما ذكره — مؤيد لما ذكره .

قال أبو الفرج ابن الجوزي : سبب نزولها : أن الضر بن الحارث ونفراً معه قالوا « إن كان ما يقول محمد حقاً . فنحن نتولى الملائكة . فهم أحق بالشفاعة من محمد . فنزلت هذه الآية قاله مقاتل .

وعلى هذا : فيقصد أن الملائكة وغيرهم لا يملكون الشفاعة . فليس توليكم إياهم ، واستشفاءكم بهم : بالذي يوجب أن يشفعوا لكم . فإن أحداً ممن يدعى من دون الله لا يملك الشفاعة . ولكن «مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ» فإن الله يشفع فيه .

فالذي تنال به الشفاعة : هي الشهادة بالحق . وهي شهادة أن لا إله إلا الله . لا تنال بتولى غير الله ؛ لا الملائكة ، ولا الأنبياء ولا الصالحين .

فمن وإلى أحداً من هؤلاء ودعاه ، وحجج إلى قبره ، أو موضعه ، ونذر له ، وحلف به ، وقرب له القرابين ليشفع له : لم يغن ذلك عنه من الله شيئاً . وكان من أبعد الناس عن شفاعته وشفاعة غيره . فإن الشفاعة إنما تكون : لأهل توحيد الله ، وإخلاص القلب والدين له . ومن تولى أحداً من دون الله فهو مشرك .

فهذا القول والعبادة الذي يقصد به المشركون الشفاعة : يحرم عليهم الشفاعة . فالذين عبدوا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين – ليشفعوا لهم – كانت عبادتهم إياهم وإشراكهم بربهم ، الذي به طلبوا شفاعتهم : به حرموا شفاعتهم ، وعوقبوا بنقيض قصدهم . لأنهم أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً .

وكثير من أهل الضلال : يظن أن الشفاعة تنال بهذه الأمور التي

فيها شرك ، أو هي شرك خالص ، كما ظن ذلك المشركون الأولون .
وكما يظنه النصارى ، ومن ضل من المنتسبين إلى الإسلام . الذين يدعون
غير الله ، ويحجون إلى قبره أو مكانه ، وينذرون له ، ويحلفون به .
ويظنون : أنه بهذا يصير شفيعاً لهم . قال تعالى (قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ
دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى
رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) .

قال طائفة من السلف : كان أقوام يعبدون المسيح والعزيز والملائكة
فبين الله أنهم لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويله . كما بين أنهم
لا يملكون الشفاعة . وهذا لا استثناء فيه ، وإن كان الله يجيب دعاءهم
ثم قال « أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ
وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا » فبين أن هؤلاء المزعومين ، الذين
يدعونهم من دون الله كانوا يرجون رحمة الله ويخافون عذابه ، ويتقربون
إليه بالأعمال الصالحة ، كسائر عباده المؤمنين وقد قال تعالى (وَلَا يَأْمُرُكُمْ
أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وللناس في الشفاعة أنواع من الضلال ، قد بسطت في غير
هذا الموضع .

فكثير منهم : يظن أن الشفاعة هي بسبب اتصال روح الشافع بروح المشفوع له ، كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالي وغيره . ويقولون : من كان أكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، كان أحق بالشفاعة من غيره . وكذلك من كان أحسن ظناً بشخص ، وأكثر تعظيماً له : كان أحق بشفاعته .

وهذا غلط . بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا : تتولى الملائكة ليشفعوا لنا . يظنون أن من أحب أحداً — من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه — كان ذلك سبباً لشفاعته له . وليس الأمر كذلك .

بل الشفاعة : سببها توحيد الله ، وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له فكل من كان أعظم إخلاصاً كان أحق بالشفاعة ، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة . فإن الشفاعة : من الله مبدؤها ، وعلى الله تمامها فلا يشفع أحد إلا بإذنه . وهو الذي يأذن للشافع . وهو الذي يقبل شفاعته في المشفوع له .

وإنما الشفاعة سبب من الأسباب التي بها يرحم الله من يرحم من عباده . وأحق الناس برحمته : هم أهل التوحيد والإخلاص له ، فكل من كان أكمل في تحقيق إخلاص « لا إله إلا الله » علماً وعقيدة ، وعملاً وبراءة ، وموالاته ومعاداة : كان أحق بالرحمة .

والمذنبون — الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم ، فخفت موازينهم فاستحقوا النار — : من كان منهم من أهل « لا إله إلا الله » فإن النار تصيبه بذنوبه . ويميته الله في النار إماتة . فتحرقه النار إلا موضع السجود . ثم يخرج الله من النار بالشفاعة . ويدخله الجنة ، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

فبين أن مدار الأمر كله : على تحقيق كلمة الإخلاص ، وهي « لا إله إلا الله » لا على الشرك بالتعلق بالموتى وعبادتهم ، كما ظنه الجاهليون .
وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين « الحمد » الذي هو رأس الشكر ، وبين « التوحيد والاستغفار » إذا رفع رأسه من الركوع فيقول « ربنا ولك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد . أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد — وكلنا لك عبد — : لا مانع لما أعطيت . ولا معطي لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد » ثم يقول « اللهم طهرني بالثلج والبرد ، والماء البارد . اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس » كما رواه مسلم في الصحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم — إذا رفع رأسه

من الركوع — قال : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد . أحق ما قال العبد — وكلنا لك عبد — لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

وروى مسلم أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم — إذا رفع رأسه من الركوع — قال : سمع الله لمن حمده . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد . اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد . اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ » .

وقد روى مسلم في صحيحه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول « اللهم لك الحمد » وقال « وملء الأرض ، وملء ما بينهما » .

ولم يذكر في بعض الروايات . لأن « السموات والأرض » قد يراد بهما : العلو والسفل مطلقاً . فيدخل في ذلك الهواء وغيره . فإنه عال بالنسبة إلى ما تحته ، وسافل بالنسبة إلى ما فوقه . فقد يجعل من السماء . كما يجعل السحاب سماء ، والسقف سماء . وكذا قال في القرآن (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)

ولم يقل « وما بينها » كما يقول (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ) .

فتارة يذكر قوله « وما بينها » فيما خلقه في ستة أيام . وتارة لا يذكره . وهو مراد . فإن ذكره كان إيضاحاً وبياناً ، وإن لم يذكره دخل في لفظ « السموات والأرض » ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم تارة يقول « ملء السموات وملء الأرض » ولا يقول « وما بينها » وتارة يقول « وما بينها » وفيها كلها « وملء ما شئت من شيء بعد » وفي رواية أبي سعيد « أحق ما قال العبد » إلى آخره . وفي رواية ابن أبي أوفى « الدعاء بالطهارة من الذنوب » .

ففي هذا الحمد رأس الشكر والاستغفار . فإن ربنا غفور شكور . فالحمد بإزاء النعمة . والاستغفار : بإزاء الذنوب .

وذلك تصديق قوله تعالى (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) .

ففي سيد الاستغفار « أبوء لك بنعمتك علي ، وأبوء بذنبي » وفي حديث أبي سعيد « الحمد رأس الشكر والتوحيد » كما جمع بينها في

أَمِ الْقُرْآنَ . فَأُولَٰهَا تَحْمِيدٌ ، وَأَوْسَطُهَا : تَوْحِيدٌ ، وَآخِرُهَا : دَعَاءٌ . وَكَأَيُّ قَوْلِهِ (هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَكَادَ عُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

وفي حديث الموطأ « أفضل ما قلت . أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . من قالها : كتب الله له ألف حسنة . وحط عنه ألف سيئة وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك . ولم يأت أحد ، بأفضل مما جاء به إلا رجل قال مثلها ، أو زاد عليه . ومن قال في يوم مائة مرة : سبحان الله وبحمده ، حطت خطاياها ، ولو كانت مثل زبد البحر » .

وفضائل هذه الكلمات في أحاديث كثيرة . وفيها : التوحيد والتحميد .

فقوله « لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له » توحيد . وقوله « له الملك وله الحمد » تحميد . وفيها معان أخرى شريفة .

وقد جاء الجمع بين التوحيد ، والتحميد ، والاستغفار ، في مواضع مثل حديث كفارة المجلس « سبحانك اللهم وبحمدك . أشهد أن لا إله إلا أنت . أستغفرك وأتوب إليك » فيه : التسييح ، والتحميد ،

والتوحيد ، والاستغفار . من قالها في مجلس ، إن كان مجلس لفظ ، كانت كفارة له ، وإن كان مجلس ذكر : كانت كالطابع له . وفي حديث أيضاً « إن هذا يقال عقب الوضوء » .

ففي الحديث الصحيح في مسلم وغيره من حديث عقبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية . يدخل من أيها شاء » وفي حديث آخر أنه يقول « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

وقد روى عن طائفة من السلف ، في الكلمات التي تلقاها آدم من ربه ، نحو هذه الكلمات .

روى ابن جرير عن مجاهد أنه قال « اللهم لا إله إلا أنت ، سبحانك وبحمدك . رب إني ظلمت نفسي ، فاغفر لي . إنك خير الغافرين . اللهم لا إله إلا أنت . سبحانك وبحمدك . رب إني ظلمت نفسي فارحمني . فأنت خير الراحمين . لا إله إلا أنت . سبحانك وبحمدك . رب إني ظلمت نفسي ، فتاب علي . إنك أنت التواب الرحيم » .

فهذه الكلمات من جنس خاتمة الوضوء . وخاتمة الوضوء : فيها التسييح ، والتحميد ، والتوحيد ، والاستغفار .

فالتسييح ، والتحميد ، والتوحيد لله . فإنه لا يأتي بالحسنات إلا هو .

والاستغفار من ذنوب النفس ، التي تأتي السيئات .

وقد قرن الله في كتابه بين التوحيد ، والاستغفار في غير موضع كقوله (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) وفي قوله (أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَن أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ) وفي قوله (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاستَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ) .

وفي حديث رواء ابن أبي عاصم وغيره « يقول الشيطان : أهلكك الناس بالذنوب ، وأهلكوني بالاستغفار ، وبلا إله إلا الله فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء . فهم يذنبون ولا يستغفرون . لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » .

و « لا إله إلا الله » تقتضي الإخلاص والتوكل . والإخلاص [يقضي] الشكر . فهي أفضل الكلام . وهي أعلى شعب الإيمان . كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال « الإيمان بضع

وستون — أو بضع وسبعون — شعبة . أعلاها : قول لا إله إلا الله .
وأدناها : إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان .

ف « لا إله إلا الله » هي قطب رحي الإيمان ، وإليها يرجع
الأمر كله .

والكتب المنزلة : مجموعة في قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)
وهي معنى « لا إله إلا الله » و « لا حول ولا قوة إلا بالله » هي من
معنى « لا إله إلا الله » و « الحمد لله » في معناها ، و « سبحان الله
والله أكبر » من معناها . لكن فيها تفصيل بعد إجمال .

فصل

وقد ظن بعض المتأخرين : أن معنى قوله « فَمِنْ نَفْسِكَ » أي
أفمن نفسك ؟ وأنه استفهام ، على سبيل الإنكار ، ومعنى كلامه : أن
الحسنات والسيئات ، كلها من الله ، لا من نفسك .

وهذا القول يباين معنى الآية . فإن الآية بيذت أن السيئات
من نفس الإنسان . أي بذنوبه . وهؤلاء يقولون : ليست السيئات
من نفسه .

ومن ذكر ذلك : أبو بكر بن فورك . فإنه قال : معناه : أفمن
نفسك ؟ يدل عليه قول الشاعر :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

قلت : وإضمار الاستفهام — إذا دل عليه الكلام — لا يقتضى
جواز إضماره فى الخبر المخصوص من غير دلالة . فإن هذا يناقض
المقصود . ويستلزم أن كل من أراد أن ينفي ما أخبر الله به بقدر أن
ينفيه ، بأن يقدر فى خبره استفهاماً . ويجعله استفهام إنكار .

وهذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم فى قول إبراهيم عليه
السلام « هذا ربى » أهذا ربى ؟

قال ابن الأنباري : هذا القول شاذ . لأن حرف الاستفهام
لا يضر إذا كان فارقاً بين الإخبار والاستخبار .

وهؤلاء استشهدوا بقوله (أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ) .

وهذا لا حجة فيه . لأنه قد تقدم الاستفهام فى أول الجملة ، فى
الجملة الشرطية (وَمَا جَعَلْنَا لِلشَّرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ) فلم يحتج إلى ذكره
ثانية . بل ذكره يفسد الكلام . ومثله قوله (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ

أَنْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟) وقوله (أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ
أَسْتَكْبَرْتُمْ ؟) وقوله (أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ؟)
وهذا من فصيح الكلام وبلغه . واستشهدوا بقوله :

لعمرك لا أدري ، وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر ، أم بثان ؟

وقوله :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط

غلس الظلام من الرباب خيالا ؟

تقديره : أ كذبتك عينك ؟ .

وهذا لا حجة فيه . لأن قوله فيما بعد « أم بثان » و « أم رأيت »
يبدل على الألف المحذوفة في البيت الأول . وأما الثاني : فإن
كانت « أم » هي المتصلة ، فكذلك . وإن كانت هي المنفصلة .
فالجبر على بابه .

وهؤلاء مقصودهم : أن النفس لا تأثير لها في وجود السيئات .

وليست سبياً فيها . بل قد يقولون : إن المعاصي علامة محضة على العقوبة ، لاقرانها بها . لا أنها سبب لها . وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف ، وللعقل .

والقرآن يبين في غير موضع : أن الله لم يهلك أحداً ولم يعذبه الا بذنب . فقال هنا (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ مِنْ نَفْسِكُمْ) وقال لهم في شأن أحد (أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْنُمْ إِنَّ هَذَا أَقْلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) وقال تعالى (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ) وقال تعالى في سورة الشورى أيضاً (وَإِنْ نَضَبْتُمْ سَيِّئَتُهُ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ) وقال تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ؟) وقال تعالى (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ * ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ) وقال تعالى (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَارِ سُورًا يَنْلُوا عَلَيْهِنَّ أَيْنَمَا أَوبَيْنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ) وقال تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) وقال تعالى (وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) وقال تعالى (أَوْ يُوقِنَ أَنَّ بِمَا كَسَبُوا وَعَفَا عَنْ كَثِيرٍ) وقال تعالى في سورة القلم عن أهل الجنة الذين ضرب بهم المثل لما أهلكها بذلك

العذاب (وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) وقال تعالى (مَثَلُ

مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا
أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ)

وقال تعالى عن أهل سبا (فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ — إلى

قوله — ذَلِكَ جَزَاءُ نَجْمِ الْكَافِرِ وَأَهْلُ جُحَىٰ إِلَّا الْكَافِرَ) وقال

تعالى (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ)

وقال تعالى (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا)

وفي الحديث الصحيح الإلهي « يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها
لكم ثم أوفيكم إياها . فمن وجد خيراً : فليحمد الله . ومن وجد
غير ذلك فلا يلو من إلا نفسه » .

وفي سيد الاستغفار « أبوء لك بنعمتك علي ، وأبوء بذنبي »
وقال تعالى (وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) .

والحمد لله وحده ، وصلى الله على عبد الله ورسوله محمد وآله
وصحبه وسلم . ورضى الله عن الصحابة أجمعين ، وعن التابعين وتابعي
التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

قال الله تعالى : (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ
وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) فنفى أن يكون
دين أحسن من هذا الدين ، وأنكر على من أثبت ديناً أحسن منه ؛
لأن هذا استفهام إنكار ، وهو إنكار نهى وذم لمن جعل ديناً
أحسن من هذا .

قال قتادة والضحاك وغيرها : إن المسلمين وأهل الكتاب افتخروا
فقال أهل الكتاب : نينا قبل نبيكم ، وكتابنا قبل كتابكم ، ونحن أولى
بالله منكم . وقال المسلمون : نحن أولى بالله تعالى منكم ، ونينا خاتم
النبيين ، وكتابنا يقضي على الكتب التي كانت قبله ، فأزل الله تعالى :
(لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ) الآية .

وروى سفيان عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق ، قال :
لما نزلت هذه الآية : (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ
يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ) قال أهل الكتاب : نحن وأنتم سواء ، حتى نزلت
(وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) الآية .
ونزلت فيهم أيضاً (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا) الآية .

وقد روى عن مجاهد قال قالت قريش : لا نبعث أولاً نحاسب
وقال أهل الكتاب : (لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَكْثَامًا مَعْدُودَةً) فأُمر الله
عز وجل : (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ) وهذا يقتضي
أنها خطاب للكفار من الأميين وأهل الكتاب ؛ لاعتقادهم أنهم لا يعذبون
العذاب الدائم ، والأول أشهر في النقل وأظهر في الدليل ؛ لأن السورة
مدنية بالاتفاق ، فالخطاب فيها مع المؤمنين كسائر السور المدنية .

وأيضاً : فإنه قد استفاض من وجوه متعددة أنه لما نزل قوله
تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ) شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ، حتى بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن مصائب الدنيا
من الجزاء ، وبها يجزي المؤمن ؛ فعلم أنهم مخاطبون بهذه الآية لا
بمجرد الكفار .

وأيضاً قوله بعد هذا : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ

أُنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ (الآية . وقوله : (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا) يدل على أن هناك تنازعا في تفضيل الأديان ، لا مجرد انكار عقوبة بعد الموت .

وأيضاً : فما قبلها وما بعدها خطاب مع المؤمنين وجواب لهم ، فكان المخاطب في هذه الآية هو المخاطب في بقية الآيات .

فإن قيل : الآية نص في نفي دين أحسن من دين هذا المسلم ، لكن من أين أنه ليس دين مثله ؟ فإن الأقسام ثلاثة : إما أن يكون ثم دين أحسن منه . أو دونه ، أو مثله ، وقد ثبت أنه لا أحسن منه فمن أين في الآية أنه لا دين مثله ؟ ونظيرها قوله : (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ)

قيل : لو قلنا في هذا المقام : إن الآية لم تدل إلا على نفي الأحسن لم يضر هذا ؛ فإن الخطاب له مقامات ، قد يكون الخطاب تارة بإثبات صلاح الدين ، إذا كان المخاطب يدعى أو يظن فساده ، ثم في مقام بأن يقع النزاع في التفاضل ، فيبين أن غيره ليس أفضل منه . ثم في مقام ثالث يبين أنه أفضل من غيره . وهكذا إذا تكلمنا في أمر الرسول ، ففي مقام نبين صدقه وصحة رسالته . وفي مقام بأن نبين أن غيره ليس أفضل منه ، وفي مقام ثالث نبين أنه سيد ولد

آدم ؛ وذلك أن الكلام يتنوع بحسب حال المخاطب .

ثم نقول : يدل على أن هذا الدين أحسن من وجوه :

« أحدها » أن هذه الصيغة وإن كانت في أصل اللغة لنفي الأفضل لدخول النفي على أفعل ، فإنه كثيراً ما يضر بعرف الخطاب ، يفضل – المذكور المجرور بمن مفضلاً عليه في الإثبات ، فإنك إذا قلت : هذا الدين أحسن من هذا كان المجرور بمن مفضلاً عليه ، والأول مفضلاً ، فإذا قلت لا أحسن من هذا ، أو من أحسن من هذا ؟ أو ليس فيهم أفضل من هذا ، أو ما عندي أعلم من زيد ، أو ما في القوم أصدق من عمرو ، أو ما فيهم خير منه ، فإن هذا التأليف يدل على أنه أفضلهم وأعلمهم وخيرهم ؛ بل قد صارت حقيقة عرفية في نفي فضل الداخل في أفعل ، وتفضيل المجرور على الباقي ، وأنها تقتضي نفي فضلهم وإثبات فضله عليهم ، وضمت معنى الاستثناء ، كأنك قلت : ما فيهم أفضل إلا هذا ، أو ما فيهم المفضل إلا هذا ، كما أن [إن] إذا كفت بما النافية صارت متضمنة للنفي والإثبات .

وكذلك الاستثناء ؛ وإن كان في الأصل للإخراج من الحكم ، فإنه صار حقيقة عرفية في مناقضة المستثنى منه ، فلا استثناء من النفي إثبات ،

ومن الإثبات نفى ، واللفظ بصير بالاستعمال له معنى غير ما كان يقتضيه أصل الوضع .

وكذلك يكون في الأسماء المفردة تارة ، ويكون في تركيب الكلام أخرى ، ويكون في الجمل المنقولة كالأمثال السائرة جملة ، فيتغير الاسم المفرد بعرف الاستعمال عما كان عليه في الأصل ، إما بالتعميم وإما بالتخصيص وإما بالتحويل ؛ كلفظ الدابة والغائط والرأس . ويتغير التركيب بالاستعمال عما كان يقتضيه نظائره ، كما في زيادة حرف النفي في الجمل السلبية ، وزيادة النفي في كاد ، وبنقل الجملة عن معناها الأصلي إلى غيره كالجمل المتمثل بها ، كما في قولهم : « يداك أو كتاك وفوك نفخ » و « عسى الغوير أبؤساً » .

« الوجه الثاني » أنه إذا كان لادين أحسن من هذا فالغير إما أن يكون مثله أو دونه ، ولا يجوز أن يكون مثله ؛ لأن الدين إذا مائل الدين وسأواه في جميع الوجوه كان هو إياه ، وإن تعدد الغير لكن النوع واحد فلا يجوز أن يقع التماثل والتساوي بين الدينين المختلفين ، فإن اختلافهما يمنع تماثلها ؛ إذ الاختلاف ضد التماثل ، فكيف يكونان مختلفين متماثلين ؟ واختلافهما اختلاف تضاد لا تنوع ؛ فإن أحد الدينين يعتقد فيه أمور على أنها حق واجب ، والآخر يقول إنها باطل محرم . فمن المحال استواء هذين الاعتقادين .

وكذلك القصدات ، فإن هذا يقصد المعبود بأنواع من المقاصد والأعمال والآخر يقصده بما يضاد ذلك وينافيه ، وليس كذلك تنوع طرق المسلمين ومذاهبهم ؛ فإن دينهم واحد ، كل منهم يعتقد ما يعتقد به الآخر ، ويعبده بالدين الذي يعبده ويسرع أحدهما للآخر أن يعمل بما تنازع فيه من الفروع فلم يختلفا ؛ بل نقول أبلغ من هذا أن القدر الذي يتنازع فيه المسلمون من الفروع لابد أن يكون أحدهما أحسن عند الله فإن هذا مذهب جمهور الفقهاء الموافقين لسلف الأمة على أن المصيب عند الله واحد في جميع المسائل ، فذاك الصواب هو أحسن عند الله ، وإن كان أحدهما يقر الآخر . فالإقرار عليه لا يمنع أن يكون مفضولا مرجوحا ، وإنما يمنع أن يكون محرما .

وإذا كان هذا في دق الفروع فما الظن بما تنازعوا فيه من الأصول ؟ فإنه لا خلاف بين المسلمين ولا بين العقلاء أن المصيب في نفس الأمر واحد ، وإنما تنازعوا في الخطئ هل يغفر له أولا يغفر ، وهل يكون مصيباً بمعنى أداء الواجب ؟ وسقوط اللوم لا بمعنى صحة الاعتقاد ؟ فإن هذا لا يقوله عاقل : أن الاعتقادين المتناقضين من كل وجه يكون كل منها صوابا .

فتلخيص الأمر أن هذا المقام إنما فيه تفضيل قول وعمل على قول وعمل ، فالأقوال والأعمال المختلفة لابد فيها من تفضيل بعضها على بعض

عند جمهور الأمة ؛ بل ومن قال بأن كل مجتهد مصيب قد لا ينازع أن أحدهما أحسن وأصوب ، ولا يدعى تماثلها . وإن ادعاه فلم يدعه إلا في دق الفروع ، مع أن قوله ضعيف مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف .

وأما الحل فلم يدع مدع تساوي الأقسام فيه ، وهذا بخلاف التنوع المحض ، مثل قراءة سورة وقراءة سورة أخرى ، وصدقة بنوع وصدقة بنوع آخر . فإن هذا قد يتماثل ؛ لأن الدين واحد في ذلك من كل وجه ، وإنما كلامنا في الأديان المختلفة ، وليس هنا خلاف بحال .

وإذا ثبت أن الدينين المختلفين لا يمكن تماثلها لم يحتج إلى نفي هذا في اللفظ لاتفائه بالعقل . وكذلك لما سمعوا قوله : (وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ) كان في هذا ما يخاف انتقاصهم إياه .

هذا مع أن نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة شاهدة بتفضيل النبيين على بعض ، وبعض الرسل على بعض ، قاضية لأولى العزم بالرجحان ، شاهدة بأن محمداً صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم ، وأكرم الخلق على ربه ؛ لكن تفضيل الدين الحق أمر لا بد من اعتقاده ؛ ولهذا ذكره الله في الآية .

وأما تفضيل الأشخاص فقد لا يحتاج إليه في كل وقت ، فالدين الواجب لا بد من تفضيله ؛ إذ الفضل يدخل في الوجوب ، وإذا وجب الدين به دون خلافه فلأن يجب اعتقاد فضله أولى .

وأما الدين المستحب : فقد لا يشرع اعتقاد فعله إلا في حق من شرع له فعل ذلك المستحب ، وإلا فمن الناس من يضره إذا سلك سبيلا من سبل السلام الإسلامية أن يرى غيره أفضل منها ؛ لأنه يتشوف إلى الأفضل فلا يقدر عليه ، والمفضول بعرض عنه .

وكما أنه ليس من مصلحته أن يعرف أفضل من طريقته إذا كان يترك طريقته ، ولا يسلك تلك ، فليس أيضا من الحق أن يعتقد أن طريقته أفضل من غيرها ؛ بل مصلحته أن يسلك تلك الطريقة المفضية به إلى رحمة الله تعالى ، فإن بعض المتفقه يدعون الرجل إلى ما هو أفضل من طريقته عندهم ، وقد يكونون مخطئين فلا سلك الأول ولا الثاني ، وبعض المتصوفة المريد يعتقد أن شيخه أكمل شيخ على وجه الأرض ، وطريقته أفضل الطرق . وكلاهما انحراف ؛ بل يؤمر كل رجل أن يأتي من طاعة الله ورسوله بما استطاعه ، ولا ينقل من طاعة الله ورسوله بطريقته ، وإن كان فيها نوع نقص أو خطأ ، ولا يبين له نقصها إلا إذا نقل إلى ما هو أفضل منها ، وإلا فقد ينفر قلبه عن الأولى بالكلية حتى يترك الحق الذي لا يجوز تركه ، ولا يتمسك بشيء آخر .

وهذا باب واسع ليس الغرض هنا استقصاؤه ، وهو مبني على أربعة أصول :

« أحدها » معرفة مراتب الحق والباطل ، والحسنات والسيئات ،
والخير والشر ؛ ليعرف خير الخيرين وشر الشرير .

« الثاني » معرفة ما يجب من ذلك وما لا يجب ، وما يستحب من ذلك وما لا يستحب .

« الثالث » معرفة شروط الوجوب والاستحباب من الإمكان والعجز ، وأن الوجوب والاستحباب قد يكون مشروطاً بإمكان العلم والقدرة .

« الرابع » معرفة أصناف المخاطبين وأعيانهم ؛ ليؤمر كل شخص بما يصلحه ، أو بما هو الأصلح له من طاعة الله ورسوله ، وينهى عما ينفع نهيه عنه ، ولا يؤمر بخير يوقعه فيما هو شر من المنهى عنه مع الاستغناء عنه .

وهذا القدر الذي دلت عليه هذه الآية — من أن دين من أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة إبراهيم ، هو أحسن الأديان ، أمر متفق عليه بين المسلمين — معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ؛

بل من يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين .

ولكن كتاب الله هو حاكم بين أهل الأرض فيما اختلفوا فيه ، ومبين وجه الحكم ؛ فإنه بين بهذه الآية وجه التفضيل بقوله : (أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ) وبقوله : (وَهُوَ مُحْسِنٌ) فإن الأول يبان نيته وقصده ، ومعبوده وإلهه ، وقوله : (وَهُوَ مُحْسِنٌ) فانتفى بالنص نفي ما هو أحسن منه ، وبالعقل ما هو مثله ، فثبت أنه أحسن الأديان .

« الوجه الثالث » أن النزاع كان بين الأمتين أي الدينين أفضل ؟ فلم يقل لها : إن الدينين سواء ، ولا نهوا عن تفضيل أحدهما ؛ لكن حسمت مادة الفخر والحياء والغرور الذي يحصل من تفضيل أحد الدينين ؛ فإن الإنسان إذا استشعر فضل نفسه أو فضل دينه يدعوه ذلك إلى الكبر والحياء والفخر ؛ ف قيل للجميع : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَئِهِ) سواء كان دينه فاضلاً أو مفضولاً ؛ فإن النهي عن السيئات والجزاء عليها واقع لا محالة [قال تعالى] (وَكَذَرَيْتَ ذُرًّا) إلى قوله : (لَوْ قَعٌ) .

فلما استشعر المؤمنون أنهم مجزيون على السيئات ولا يغنى عنهم فضل دينهم وفسر لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن الجزاء قد يكون

في الدنيا بالمصائب ، بين بعد ذلك فساد دين الكفار من المشركين وأهل الكتاب بقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى) الآية . فبين أن العمل الصالح إنما يقع الجزاء عليه في الآخرة مع الإيمان ، وإن كان قد يجزى به صاحبه في الدنيا بلا إيمان ، فوقع الرد على الكفار من جهة جزائهم بالسيئات ، ومن جهة أن حسناتهم لا يدخلون بها الجنة إلا مع الإيمان ، ثم بين بعد هذا فضل الدين الإسلامي الحنفي بقوله : (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا) فجاء الكلام في غاية الإحكام .

ومما يشبه هذا من بعض الوجوه نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يفضل بين الأنبياء التفضيل الذي فيه انتقاص المفضل والغض منه ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « لا تفضلوا بين الأنبياء » وقال : « لا تفضلوني على موسى » بيان لفضله ، وبهذين يتم الدين .

فإذا كان الله هو المعبود وصاحبه قد أخلص له وانقاد ، وعمله فعل الحسنات ، فالعقل يعلم أنه لا يمكن أن يكون دين أحسن من هذا ؛ بخلاف دين من عند غير الله وأسلم وجهه له ، أو زعم أنه يعبد الله لا بإسلام وجهه ؛ بل يتكبر كاليهود ، ويشرك كالنصارى ، أو لم يكن محسناً بل فاعلاً للسيئات دون الحسنات ، وهذا الحكم

عدل محض ، وقياس وقسط ، دل القرآن العقلاء على وجه البرهان فيه .

وهكذا غالب ما بينه القرآن فإنه يبين الحق والصدق ، ويذكر أدلته وبراهينه ؛ ليس يبينه بمجرد الإخبار عن الأمر ، كما قد يتوهمه كثير من المتكلمة والمتفلسفة ، أن دلالاته سمعية خبرية ، وأنها واجبة لصدق الخبر ؛ بل دلالاته أيضاً عقلية برهانية ، وهو مشتمل من الأدلة والبراهين على أحسنها وأتمها بأحسن بيان ، لمن كان له فهم وعقل ؛ بحيث إذا أخذ ما في القرآن من ذلك ، وبين لمن لم يعلم أنه كلام الله أو لم يعلم صدق الرسول ، أو يظن فيه [ظنا] مجرداً عن ما يجب من قبول قول الخبر ، كان فيه ما يبين صدقه وحقه ، ويبرهن عن صحته .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

فصل

في قوله تعالى : (وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا) فقوله : (يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ) مثل قوله في سورة البقرة (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ) قال ابن قتيبة وطائفة من المفسرين : معناه تخونون أنفسكم . زاد بعضهم : تظلمونها . فجعلوا الأنفس مفعول (تَخْتَانُونَ) وجعلوا الإنسان قد خان نفسه أي ظلمها بالسرقة كما فعل ابن أريق — أو بجاع امرأته ليلة الصيام كما فعل بعض الصحابة — وهذا القول فيه نظر ؛ فإن كل ذنب يذنبه الإنسان فقد ظلم فيه نفسه ، سواء فعله سرا أو علانية .

وإذا كان اختيان النفس هو ظلمها أو ارتكاب ما حرم عليها كان كل مذنب مختاناً لنفسه ، وإن جهر بالذنوب ، وكان كفر الكافرين

وقتلهم للأنبياء وللمؤمنين اختيائاً لأنفسهم ، وكذلك قطع الطريق
والحاربة ، وكذلك الظلم الظاهر ، وكان ما فعله قوم نوح وهود ، وصالح
وشعيب اختيائاً لأنفسهم .

ومعلوم أن هذا اللفظ لم يستعمل في هذه المعاني كلها ، وإنما
استعمل في خاص من الذنوب مما يفعل سراً ، وحتى قال ابن عباس في
قوله : (تَحْتَائُونَ أَنْفُسَكُمْ) : غنى بذلك فعل عمر ، فإنه روى أنه لما
جاء الأنصاري فشكى أنه بات تلك الليلة ولم يتعش لما نام قبل العشاء ،
وكان من نام قبل الأكل حرم عليه الأكل ، فيستمر صائماً ، فأصبح
يتقلب ظهراً لبطن ، فلما شكا حاله إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال
عمر : يا رسول الله إني أردت أهلي الليلة فقالت إنها قد نامت فظننتها
لم تم فواقعته ، فأخبرتني أنها كانت قد نامت ، قالوا : فأنزل الله
في عمر : (أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ) .

وقد قيل : إن الجماع ليلة الصيام كانوا منهيين عنه مطلقاً ، بخلاف
الأكل ، فإنه كان مباحاً قبل النوم . وقد روى أن عمر جامع امرأته
بعد العشاء قبل النوم ، وأنه لما فعل أخذ يلوم نفسه ، فأتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! أعتذر إلى الله من نفسي هذه
الحاتمة ، إني رجعت إلى أهلي بعد ما صليت العشاء فوجدت رائحة طيبة
فسولت لي نفسي فجاءت أهلي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما كنت

جديراً بذلك يا عمر « وجاء طائفة من الصحابة فذكروا مثل ذلك
فأنزل الله هذه الآية .

فهذا فيه أن نفسه الخاطئة سولت له ذلك ، ودعته إليه ، وأنه
أخذ يلومها بعد الفعل ، فالنفس هنا هي الخاتئة الظالمة ، والانسان
تدعوه نفسه في السر إذا لم يره أحد إلى أفعال لا تدعو إليها علانية ،
وعقله ينهأ عن تلك الأفعال ، ونفسه تغلبه عليها .

ولفظ الحيانة حيث استعمل لا يستعمل إلا فيما خفي عن الخون ،
كالذي يخون أمانته فيخون من ائتمنه إذا كان لا يشاهده ، ولو شاهده
لما خانته . قال تعالى : (يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا
أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) وقال تعالى : (وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى
خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) وقالت امرأة العزيز : (ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ
بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ) وقال تعالى : (يَعْلَمُ
خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما قام : « أما فيكم رجل يقوم إلى
هذا فيضرب عنقه ؟ » فقال له رجل : هلا أو مضت إلي ؟ فقال :
« ما ينبغي لنبي أن تكون له خاتنة الأعين » قال تعالى : (وَلَا تَجِدْ
عَنِ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا * يَسْتَخْفُونَ

مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنْ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ()
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان »
وفي حديث آخر « على كل خلق بطبع المؤمن إلا الحيانة والكذب »
ومثل هذا كثير .

وإذا كان كذلك فالإنسان كيف يخون نفسه . وهو لا يكتمها
ما يقوله ويفعله سراً عنها ؟ كما يخون من لا يشهده من الناس ؟ كما
يخون الله والرسول إذا لم يشاهده ، فلا يكون ممن يخاف الله بالغيب ،
ولم خست هذه الأفعال بأنها خيانة للنفس دون غيرها ؟ فالأشبه
— والله أعلم — أن يكون قوله : (تَحْتَاوُونَ أَنْفُسَكُمْ) مثل قوله :
(إِلَّا مِنْ سَفِهِ نَفْسَهُ) .

والبصريون يقولون في مثل هذا : إنه منصوب على أنه مفعول له ،
ويخرجون قوله : (سَفِيَه) عن معناه في اللغة ، فإنه فعل لازم ؛
فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة .

وأما الكوفيون — كالفرأ وغيره ومن تبعهم — فعندهم أن هذا
منصوب على التمييز ، وعندهم أن المميز قد يكون معرفة كما يكون نكرة ،
وذكروا لذلك شواهد كثيرة من كلام العرب ، مثل قولهم : ألم فلان

رأسه ، ووجع بطنه ، ورشد أمره . وكان الأصل سفهت نفسه ، ورشد أمره . ومنه قولهم : غبن رأيه ، وبطرت نفسه ، فقوله تعالى : (بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) من هذا الباب ، فالمعيشة نفسها بطرت ، فلما كان الفعل (١) نصبه على التمييز قال تعالى : (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ) فقوله : (سَفِهَ نَفْسَهُ) معناه إلا من سفهت نفسه أي كانت سفيهة ، فلما أضاف الفعل إليه نصبها على التمييز كما في قوله : (وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ونحو ذلك . وهذا اختيار ابن قتيبة وغيره ؛ لكن ذاك نكرة وهذا معرفة .

وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى ؛ فإن الإنسان هو السفیه نفسه ، كما قال تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ) (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ) فكذاك قوله : (تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ) أي تختان أنفسكم ، فالأنفس هي التي اختانت ، كما أنها هي السفیه . وقال : اختانت ولم يقل خانت ؛ لأن الافتعال فيه زيادة فعل على ما في مجرد الحيانة ، قال عكرمة : والمراد بالذين يختانون أنفسهم ابن أبيرق الذي سرق الطعام والقماش ، وجعل هو وقومه يقولون : إنما سرق فلان لرجل آخر .

(١) يياض بالاصل .

فهؤلاء اجتهدوا في كتمان سرقة السارق ورمي غيره بالسرقة ، كما قال تعالى : (يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ إِذٌ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ) فكانوا خائنين للصاحب والرسول وقد اكتسبوا الحيانة .

وكذلك الذين كانوا يجامعون بالليل وهم يجتهدون في أن ذلك لا يظهر عنهم حين يفعلونه ، وإن أظهروه فيما بعد عند التوبة ، أما عند الفعل فكانوا يحتاجون من ستر ذلك وإخفائه ما لا يحتاج إليه الخائن وحده أو يكون قوله : (تَحْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ) أي يخون بعضهم بعضاً ، كقوله : (فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) وقوله : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسَكُمْ) وقوله : (لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا) فإن السارق وأقواماً خانوا إخوانهم المؤمنين .

والجامع إن كان جامع امرأته وهي لا تعلم أنه حرام فقد خانها ، والأول أشبه . والصيام مبناه على الأمانة ، فإن الصائم يمكنه الفطر ولا يدري به أحد ، فإذا أفطر سراً فقد خان أمانته ، والفطر بالجامع المستور خيانة ، كما أن أخذ المال سراً وإخبار الرسول والمظلوم ببراءة السقيم وسقم البريء خيانة ، فهذا كله خيانة ، والنفس هي التي خانت ؛ فإنها تحب الشهوة والمال والرئاسة ، وخان واختان مثل كسب واكتسب فجعل الإنسان مختاناً .

ثم بين أن نفسه هي التي تختار ، كما أنها هي التي تضر ؛ لأن مبدأ ذلك من شهوتها ، ليس هو مما يأمر به العقل والرأي ، ومبدأ السفه منها لحفتها وطيشها والإنسان تأمره نفسه في السر بأمور ينهاها عنه العقل والدين فتكون نفسه اختاتته وغلبته ، وهذا يوجد كثيراً في أمر الجماع والمال ؛ ولهذا لا يؤتمن على ذلك أكثر الناس ، ويقصد بالائتمان من لا تدعوه نفسه إلى الحيانة في ذلك . قال سعيد بن المسيب : لو ائتمنت على بيت مال لأدبت الأمانة ، ولو ائتمنت على امرأة سوداء لحفت أن لا أؤدي الأمانة فيها . وكذلك المال لا يؤتمن عليه أصحاب الأنفس الحريصة على أخذه كيف انفق .

وهذا كله مما يبين أن النفس تخون أمانتها ، وإن كان الرجل ابتداء لا يقصد الحيانة ، فتحمله على الحيانة بغير أمره ، وتغلبه على رأيه ولهذا يلوم المرء نفسه على ذلك ويذمها ، ويقول هذه النفس الفاعلة الصانعة ؛ فإنها هي التي اختاتت .

فصل

ودل قوله : (وَلَا يُجَادِلُ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَاؤْنَ أَنْفُسَهُمْ) أنه لا يجوز الجدل عن الخائن ، ولا يجوز للإنسان أن يجادل عن نفسه إذا كانت

خائنة : لها في السر أهواء وأفعال باطنة تخفى على الناس فلا يجوز المجادلة
 عنها ، قال تعالى : (يَعلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) وقال
 تعالى : (وَذَرُوا ظَهْرَ الْأَئِمَّةِ وَبَاطِنَهُ) وقال تعالى : (قُلْ إِنَّمَا
 حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) وقد قال تعالى : (يَلِ
 الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ * وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ) فإنه يعتذر عن نفسه بأعذار
 ويجادل عنها ، وهو يبصرها بخلاف ذلك ، وقال تعالى : (كَفَىٰ بِنَفْسِكَ
 الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا) وقال تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي
 الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « أبغض الرجال إلى الله الألد
 الخصم » فهو يجادل عن نفسه بالباطل ، وفيه لد : أي ميل واعوجاج
 عن الحق ، وهذا على نوعين : أحدهما أن تكون مجادلته وذبه عن نفسه
 مع الناس ، و « الثاني » فيما بينه وبين ربه ، بحيث يقيم أعذار نفسه
 ويظنها محقة وقصدها حسناً ، وهي خائنة ظالمة ، لها أهواء خفية قد
 كتمتها حتى لا يعرف بها الرجل حتى يرى وينظر ، قال شداد بن أوس :
 إن أخوف ما أخاف عليكم الشهوة الخفية ، قال أبو داود : هي حب الرياسة .

وهذا من شأن النفس حتى إنه يوم القيامة يريد أن يدفع عن
 نفسه ويجادل الله بالباطل ، قال تعالى : (يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنْفِقُونَهُ كَمَا
 يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ * اسْتَحْذَرُوا عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ

فَأَنسَهُمُ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (

وقال تعالى : (وَيَوْمَ نَخَشِرُهُمُ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ * ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتِنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ * أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ) .

وقد جاءت الأحاديث بأن الإنسان يجحد أعماله يوم القيامة ، حتى يشهد عليه سمعه وبصره وجوارحه . وقال تعالى : (وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ) .

ومن عادة المنافقين المجادلة عن أنفسهم بالكذب والأيمان الفاجرة ، وصفهم الله بذلك في غير موضع . وفي قصة تبوك لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم وجاء المنافقون يعتذرون إليه فجعل يقبل علانيتهم ، ويكل سرارهم إلى الله ، فلما جاء كعب قال : والله يارسول الله لو قعدت بين يدي ملك من ملوك الأرض لقدرت أن أخرج من سخطه : إني أوتيت جدلاً ؛ ولكن أخاف إن حدثتك حديث كذب ترضى به غنى ليوشكن الله أن يسخطك علي ؛ ولئن حدثتك حديث صدق تجد علي فيه إني لأرجو فيه عفو الله ، لا والله ما كان لي من عذر ، والله ما كنت أقوى قط ولا أبسر مني حين تخلفت عنك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم

أما هذا فقد صدق ، يعني والباقي يكذبون ثم إنه هجره مدة ، ثم تاب
الله عليه ببركة صدقه .

فالاعتذار عن النفس بالباطل والجدال عنها لا يجوز ؛ بل إن أذنب
سراً بينه وبين الله اعترف لربه بذنبه ، وخضع له بقلبه ، وسأله مغفرته
وتاب إليه فإنه غفور رحيم تواب ، وإن كانت السيئة ظاهرة تاب ظاهراً ،
وإن أظهر جميلاً وأبطن قبيحاً تاب في الباطن من القبيح ، فمن أساء
سراً أحسن سراً ، ومن أساء علانية أحسن علانية ، (إِنَّ الْحَسَنَاتِ
يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكِرِينَ) .

سورة المائدة

وقال نبغ ابد سلام قدس الله روحه

فصل

سورة المائدة أجمع سورة في القرآن لفروع الشرائع من التحليل والتحرير ، والأمر والنهي ؛ ولهذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : هي آخر القرآن نزولاً فأحلوا حلالها وحرّموا حرامها ، ولهذا افتتحت بقوله : (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) والعقود هي العهود ، وذكر فيها من التحليل والتحرير والإيجاب ما لم يذكر في غيرها ، والآيات فيها متناسبة مثل قوله : (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) .

وقد اشتهر في التفسير أن هذه الآية نزلت بسبب الذين أرادوا

التبتل من الصحابة ، مثل عثمان بن مظعون والذين اجتمعوا معه . وفي الصحيحين حديث أنس في الأربعة الذين قال أحدهم : أما أنا فأصوم لا أفطر . وقال الآخر : أما أنا فأقوم لا أنام . وقال : الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء . وقال الآخر : أما أنا فلا آكل اللحم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لكني أصوم وأفطر ، وأتزوج النساء وآكل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » فيشبهه والله أعلم أن يكون قوله : (لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) (فيمن حرم الحلال على نفسه بقول أو عزم على تركه ، مثل الذي قال : لا أتزوج النساء ولا آكل اللحم ، وهي الرهبانية المبتدعة ، فإن الراهب لا ينكح ولا يذبح .

وقوله : (وَلَا تَقْتَدُوا) فيمن قال : أقوم لا أنام ، وقال أصوم لا أفطر : لأن الاعتداء مجاوزة الحد ، فهذا مجاوز للحد في العبادة المشروعة ، كالعدوان في الدعاء في قوله : (أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « سيكون قوم يعتدون في الدعاء والطهور ، فالاعتداء في « العبادات ، وفي الورع » كالذين تخرجوا من أشياء ترخص فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي « الزهد » كالذين حرموا الطيبات وهذان القسمان ترك ، فقوله : (وَلَا تَقْتَدُوا) إما أن يكون مختصاً بجانب الأفعال العبادية ، وإما أن

يكون العدوان يشمل العدوان في العبادة والتحريم ، وهذان النوعان هما اللذان ذم الله المشركين بهما في غير موضع ، حيث عبدوا عبادة لم يأذن الله بها ، وحرموا ما لم يأذن الله به ، فقوله : (لَا تَحْرِمُوا) (وَلَا تَعْتَدُوا) يتناول القسمين .

والعدوان هنا كالعدوان في قوله : (وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) إما أن يكون أعم من الإثم ، وإما أن يكون نوعاً آخر ، وإما أن يكون العدوان في مجاوزة حدود المأمورات واجبها ومستحبها ، ومجاوزة حد المباح ، وإما أن يكون في ذلك مجاوزة حد التحريم أيضاً ، فإنها ثلاثة أمور : مأمور به ومنهى عنه ومباح .

ثم ذكر بعد هذا قوله : (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ) الآية ، ذكر هذا بعد النهي عن التحريم ، لبيان المخرج من تحريم الحلال إذا عقد عليه يمناً بالله أو يمناً أخرى ، وبهذا يستدل على أن تحريم الحلال يمين .

ثم ذكر بعد ذلك ما حرمه من الخمر والميسر ، والأنصاب والازلام فبين به ما حرمه ، فإن نفي التحريم الشرعي يقع فيه طائفة من الإباحية كما يقع في تحريم الحلال طائفة من هؤلاء يكونون في حال اجتهادهم ورياضتهم تحريرية ، ثم إذا وصلوا بزعمهم صاروا إباحية ، وهاتان

آفتان تقعان في المتعبدة والمتصوفة كثيراً ، وقرن بهما حكم الأيمان فإن كلاهما يتعلق بالفهم داخلاً وخارجاً ، كما يقرن الفقهاء بين كتاب الأيمان والأطعمة ، وفيه رخصة في كفارة الأيمان مطلقاً ، خلافاً لما شدد فيه طائفة من الفقهاء ، من جعل بعض الأيمان لا كفارة فيها ، فإن هذا التشديد مضاهٍ للتحريم ، فيكون الرجل ممنوعاً من فعل الواجب أو المباح بذلك التشديد ، وهذا كله رحمة من الله بنا دون غيرنا من الأمم التي حرم عليهم أشياء عقوبة لهم ولا كفارة في أيمانهم ، ولم يطهرهم من الرجس كما طهرنا ، فتدبر هذا فإنه نافع .

وقال نبغ الإسلام رحمه الله

فصل

قوله : (سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ سَمْعُونَ لِقَوْمٍ لَمْ يَأْتُواكَ) قيل :
اللام لام كي ، أي يسمعون ليكذبوا ويسمعون لينقلوا إلى قوم
آخرين لم يأتوك ، فيكونون كذابين ونمامين جواسيس ، والصواب أنها
لام التعدي ، مثل قوله : « سمع الله لمن حمده » فالسمع مضمن معنى
القبول أي قابلون للكذب ويسمعون من قوم آخرين لم يأتوك
ويطيعونهم ، فيكون ذما لهم على قبول الخبر الكاذب ، وعلى طاعة غيره
من الكفار والمنافقين ، مثل قوله : (وَلَا تَضَعُوا ظَنَّاكُمْ يَبْغُونَكُمْ الْفَنَنَةَ
وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ) أي هم يطلبون أن يفتنكم وفيكم من يسمع منهم ،
فيكون قد ذمهم على اتباع الباطل في نوعي الكلام خبره وإنشائه ،
فإن باطل الخبر الكاذب ، وباطل الإنشاء طاعة غير الرسل ،
وهذا بعيد .

ثم قال : (سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَلُونَ لِلْحَسَنَةِ) فذكر أنهم في

غذائي الجسد والقلب يقتدون الحرام ، بخلاف من يأكل الحلال ولا يقبل إلا الصدق ، وفيه ذم لمن يروج عليه الكذب ويقبله ، أو يؤثره لموافقته هواه ويدخل فيه قبول المذاهب الفاسدة ؛ لأنها كذب لا سيما إذا اقترن بذلك قبولها لأجل العوض عليها ، سواء كان العوض من ذي سلطان أو وقف أو فتوح أو هدية أو أجرة أو غير ذلك ، وهو شبهه بقوله : (إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَجْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) (١) أهل البدع وأهل الفجور الذين يصدقون بما كذب به على الله ورسوله وأحكامه ، والذين يطيعون الخلق في معصية الخالق .

ومثله : (هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُنْقُوتُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ) (٢) فإما تنزلت بالسمع الذي يخلط فيه بكلمة الصدق ألف كلمة من الكذب على من هو كذاب فاجر ، فيكون سماعا للكذب من مسترقة السمع .

ثم قال في السورة : (لَوْلَا يَنهَهُمُ الرَّبُّنِيُّونَ وَالْأَجْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السَّحْتَ) فقول الإثم وسماع الكذب وأكل السحت أعمال متلازمة في العادة ، وللحكم منها خصوص ، فإن الحاكم إذا

ارنشى سمع الشهادة المزورة ، والدعوى الفاجرة ، فصار سماعا للكذب
أكالا للسحت قاتلا للإثم .

ولهذا خير نبيه صلى الله عليه وسلم بين الحكم بينهم وبين تركه ؛
لأنه ليس قصد قبول الحق وسماعه مطلقاً ؛ بل يسمعون ما وافق أهواءهم
وإن كان كذباً ، وكذلك العلماء الذين يتقولون الروايات المكذوبة .

وقال نبغ الإسلام رهم الله تعالى

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ .

منها قوله : (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) والصواب عطفه على قوله : (مَنْ)
لَعَنَهُ اللَّهُ (فعل ماض معطوف على ما قبله من الأفعال الماضية ؛ لكن
المتقدمة الفاعل الله مظهراً أو مضمراً ، وهذا الفعل اسم من عبد
الطاغوت وهو الضمير في عبد ، ولم يعد حرف (مَنْ) لأن هذه
الأفعال لصنف واحد وهم اليهود .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

قال تعالى : (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرُّوا طَيْبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا) الآية .

ومن المشهور في التفسير : أنها نزلت بسبب جماعة من الصحابة
كانوا قد عزموا على الترهّب ، وفي الصحيحين عن أنس : « أن رجلاً
سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، عن عبادته في السر ، فتقالوا
ذلك » وذكر الحديث .

وفي الصحيحين عن سعد قال : « رد النبي صلى الله عليه وسلم
على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا » . وعن عكرمة
أن علي بن أبي طالب وابن مسعود وعثمان بن مظعون والمقداد ، وسالما

مولى أبي حذيفة في أصحاب لهم تبتلوا ، فجلسوا في البيوت ، واعتزلوا النساء ، ولبسوا المسوح ، وحرمو الطيبات من الطعام واللباس ، إلا ما يأكل ويلبس أهل السياحة من بني إسرائيل وهموا بالاختصاء ، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار ، فنزلت هذه الآية . وكذلك ذكر سائر المفسرين ما يشبه هذا المعنى .

وقد ذم الله الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ، وذم الذين يتبعون الشهوات ، والذين يريدون أن تميلوا ميلا عظيما ، ويريدون ميل المومنين ميلا عظيما . وذم الذين اتبعوا ما أترفوا فيه ، والذين يتمتعون وبأكلون كما تأكل الأنعام .

وأكثر الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات شربة الخمر ، كما قال تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ) فجمعوا بين الشهوة المحرمة وترك ذكر الله وإضاعة الصلاة ، وكذلك غيرهم من أهل الشهوات .

ثم نهى سبحانه عن تحريم ما أحل من الطيبات ، وعن الاعتداء في تناولها ، وهو مجاوزة الحد ، وقد فسر الاعتداء في الزهد والعبادة بأن يحرموا الحلال ويفعلوا من العبادة ما يضرهم ، فيكونوا قد تجاوزوا

الحسد وأسرفوا . وقيل : لا يحملنكم أكل الطيبات على الإسراف وتناول الحرام من أموال الناس فإن آكل الطيبات والشهوات المعتدى فيها لا بد أن يقع في الحرام لأجل الإسراف في ذلك .

والمقصود بالزهد ترك ما يضر العبد في الآخرة ، وبالعبادة فعل ما ينفع في الآخرة ، فإذا ترك الإنسان ما ينفعه في دينه وينفعه في آخرته وفعل من العبادة ما يضر فقد اعتدى وأسرف ، وإن ظن ذلك زهداً نافعاً وعبادة نافعة .

قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والنخعي : (وَلَا تَعْتَدُوا) أي لا تجبوا أنفسكم ، وقال عكرمة لا تسيروا بغير سيرة المسلمين : من ترك النساء ، ودوام الصيام والقيام . وقال مقاتل : لا تحرموا الحلال ، وعن الحسن لا تأتوا ما نهى الله عنه ، وهذا ما أريد به لا تحرموا الحلال ولا تفعلوا الحرام ؛ فيكون قد نهى عن النوعين ؛ لكن سبب نزول الآية وسياقها يدل على قول الجمهور ، وقد يقال هذا مثل قوله : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) وقوله في تمام الآية : (وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا) الآية .

وكذلك الأحاديث الصحيحة كقول أحدهم : لا أتزوج النساء ،

وقول الآخر لا آكل اللحم . كما في حديث أنس المتقدم ، وهذا مما يدل على أن صوم الدهر مكروه ، وكذلك مداومة قيام الليل .

فصل

وهذا الذي جاءت به شريعة الإسلام هو الصراط المستقيم ، وهو الذي يصلح به دين الإنسان ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعدل الصيام صيام داود ، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً » وفي رواية صحيحة : « أفضل » والأفضل هو الأعدل الأقوم . وهذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ، وهي وسط بين هذين الصنفين : أصحاب البدع وأصحاب الفجور أهل الإسراف والتقشف الزائد .

ولهذا كان السلف يحذرون من هذين الصنفين . قال الحسن : هو المبتدع في دينه والفاجر في دنياء ، وكانوا يقولون : احذروا صاحب الدنيا أغوته دنياء ، وصاحب هوى متبع لهواه ، وكانوا يأمرؤن بمجانبة أهل البدع والفجور .

ف « القسم الأول » أهل الفجور ، وهم المترفون المنعمون ، أوقعهم في الفجور ما هم فيه .

و « القسم الثاني » المترهبون ، أوقعهم في البدع غلوم وتشديد. هؤلاء (استمتعوا بخلاقهم) وهؤلاء خاضوا كما خاض الذين من قبلهم وذلك أن الذين يتبعون الشهوات المنهي عنها أو يسرفون في المباحات ويتركون الصلوات والعبادات المأمور بها يستحوذ عليهم الشيطان والهوى فينسيهم الله والدار الآخرة ، ويفسد حالهم ، كما هو مشاهد كثيراً منهم .

والذين يحرمون ما أحل الله من الطيبات — وإن كانوا يقولون : ان الله لم يحرم هذا ؛ بل يلتزمون ألا يفعلوه ، إما بالنذر وإما باليمين ، كما حرم كثير من العباد والزهاد أشياء — يقول أحدهم : لله علي ألا آكل طعاماً بالنهار أبداً ، ويعاهد أحدهم ألا يأكل الشهوة الملائمة ، ويلتزم ذلك بقصده وعزمه ، وإن لم يحلف ولم ينذر . فهذا يلتزم أن لا يشرب الماء ، وهذا يلتزم ألا يأكل الخبز ، وهذا يلتزم ألا يشرب الفقاع ، وهذا يلتزم ألا يتكلم قط ، وهذا يجب نفسه ، وهذا يلتزم ألا ينكح ولا يذبح . وأنواع هذه الأشياء من الرهبانية التي ابتدعوها على سبيل مجاهدة النفس ، وقهر الهوى والشهوة .

ولا ريب أن مجاهدة النفس مأمور بها ، وكذلك قهر الهوى والشهوة ، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله ، والكيس من دان نفسه وعمل لما بعد

الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله « لكن المسلم المتبع لشريعة الإسلام هو المحرم ما حرمه الله ورسوله ، فلا يحرم الحلال ولا يسرف في تناوله ؛ بل يتناول ما يحتاج إليه من طعام أو لباس أو نكاح ، ويقتصد في ذلك ، ويقتصد في العبادة ؛ فلا يحمل نفسه ما لا تطيق .

فهذا تجده يحصل له من مجاهدات النفس وقهر الهوى ما هو أنفع له من تلك الطريق المبتدعة الوعرة القليلة المنفعة ، التي غالب من سلكها ارتد على حافره ، ونقض عهده ، ولم يرعها حق رعايتها . وهذا يثاب على ذلك ما لا يثاب على سلوك تلك الطريق ، وتزكو به نفسه ، وتسير به إلى ربه ، ويجد بذلك من الزيد في إيمانه ما لا يجده أصحاب تلك الطريق ، فإنهم لا بد أن تدعوم أنفسهم إلى الشهوات المحرمة ؛ فإنه ما من بنى آدم إلا من أخطأ أو هم بخطيئة إلا يحيى بن زكريا وقد قال تعالى : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) .

قال طاووس في أمر النساء وقلة صبره عنهن كما تقدم ، فبيل النفس إلى النساء عام في طبع جميع بني آدم ، وقد يتلى كثير منهم بليل إلى الذكران ، كما هو المذكور عنهم ؛ فيتلى بليل إلى المردان ، وإن لم يفعل الفاحشة الكبرى ابتلي بما هو دون ذلك من المباشرة والمشاهدة ، ولا يكاد أن يسلم أحدهم من الفاحشة إما في سره وإما

بينه وبين الأُمرد ، ويحصل للنفس من ذلك ما هو معروف عند الناس .

وقد ذكر الناس من أخبار العشاق ما يطول وصفه ، فإذا ابتلى المسلم ببعض ذلك كان عليه أن يجاهد نفسه في الله ، وهو مأمور بهذا الجهاد ليس أمراً أوجبهُ وحرّمهُ هو على نفسه ، فيكون في طاعة نفسه وهواه ؛ بل هو أمر حرّمهُ الله ورسوله ولا حيلة فيه ؛ فيصير بالمجاهدة في طاعة الله ورسوله .

وفي حديث رواه أبو يحيى الققات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً : « من عشق ففغ وكنم وصبر ثم مات فهو شهيد » وأبو يحيى في حديثه نظر ؛ لكن المعنى الذي ذكره دل عليه الكتاب والسنة ؛ فإن الله أمر بالتقوى والصبر ، فمن التقوى أن يعف عن كل ما حرّمهُ الله من نظر بعين ، ومن لفظ بلسان ، ومن حركة بيد ورجل ، ومن الصبر أن يصبر عن شكوى ما به إلى غير الله عز وجل . فإن هذا هو الصبر الجميل .

وأما الـكتان فيراد به شيئان :

« أحدهما » أن يكتم بثه وألمه ، فلا يشكو إلى غير الله ، فتى شكا إلى غير الله نقص صبره ، وهذا أعلى الـكتانين ؛ لكن هذا لا يقدر عليه كل أحد ؛ بل كثير من الناس يشكو ما به ، وهذا على

وجهين : فإن شكا ذلك إلى طبيب يعرف طب الأديان ، ومضرات النفوس ومنافعها ؛ ليعالج نفسه بعلاج الإيمان ؛ فهذا بمنزلة المستفى ، وهذا حسن .

وإن شكا إلى من يعينه على المحرم فهذا حرام ، وإن شكا إلى غيره لما في الشكوى من الراحة ، كما يشكو المصاب مصيبته إلى الناس من غير أن يقصد تعلم ما ينفعه ولا الاستعانة على مصيبته ، فهذا بنقص صبره ؛ ولكن لا يأتى مطلقاً إلا إذا اقترن به ما يحرم ، كاللصاب الذي يتسخط .

و « الثانى » أن يكتم ذلك فلا يتحدث به مع الناس ؛ لما فى ذلك من إظهار السوء والفاحشة ، فإن النفوس إذا سمعت مثل هذا تحركت ، وتشتت وتمت وتبليت ، والإنسان متى رأى أو سمع أو تخيل من يفعل ما يشتهي كان ذلك داعياً له إلى الفعل والتشبه به ، والنساء متى رأين البهائم تنزو الذكور منها على الإناث ملن إلى الباءة والمجامعة ، والرجل إذا سمع من يفعل مع المردان والنساء ورأى ذلك أو تخيله فى نفسه دعاه ذلك إلى الفعل ، وإذا ذكر للإنسان طعام اشتهاه ومال إليه ، وإن وصف له ما يشتهي من لباس أو امرأة أو مسكن أو غيره مالت نفسه إليه ، والغريب عن وطنه متى ذكر بالوطن حن إليه ، وكل ما فى نفس الإنسان محبته إذا تصور تحركت

الحبة والطلب إلى ذلك المحبوب المطلوب ؛ إما إلى وصفه وإما إلى مشاهدته ، وكلاهما يحصل به تخيل في النفس ، وقد يحصل التخیل بالسمع أو الرؤية أو الفكر في بعض الأمور المتعلقة به ، فإذا تخيلت النفس تلك الأمور المتعلقة انقلبت إلى ما تخيلته فتحرکت داعية الحبة ، سواء كانت حبة محمودة أو مذمومة .

ولهذا تتحرك النفوس إلى الحج إذا ذكر الحجاز ، أو كان أوان الحج ، أو رأى من يذهب إلى الحج من أهله وأقاربه ، أو أصحابه أو غيرهم ، ولو لم يسمع ذلك ويراها لما تحرك ولا حدث منه داعية قوته إلى ذلك ، فتتحرك بذكر الأبرق والأجرع والعلی ونحو ذلك ؛ لأنه رأى تلك المنازل لما كان ذاهباً إلى محبوبه ، فصار ذكرها يذكره بالمحسوب .

وكذلك أصحاب المتاجر والأموال ، إذا سمع أحدهم بالمكاسب تحركت داعيته إلى ذلك ، وكذلك أهل الفرج والتنزه إذا رأوا من يقصد ذلك تحركوا إليه ، وهذه الدواعي كلها مركوزة في نفوس بني آدم ، والإنسان ظلوم جهول .

وكذلك ذكر آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم تذكر به وتحرك محبته ، فالبتلى بالفاحشة والعشق إذا ذكر ما به لغيره تحركت نفس ذلك الغير إلى جنس ذلك ؛ لأن النفوس مجبولة على حب الصور الجميلة ،

فإذا تصورت جنساً تحرك إليها المحبوب .

ولهذا نهى الله تعالى عن إشاعة الفاحشة ، وكذلك أمر بستر الفواحش ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من ابتلى من هذه القاذورات بشيء فليستر بستر الله ، فإنه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله » وقال : « كل أمتى معافى إلا المجاهرين ، وإن من المجاهرة أن يبیت الرجل على الذنب قد ستره الله فيصبح يتحدث به » فما دام الذنب مستوراً فعقوبته على صاحبه خاصة ، وإذا ظهر ولم ينكر كان ضرره عاماً ، فكيف إذا كان في ظهوره تحريك لغيره إليه .

ولهذا كره الإمام أحمد وغيره إنشاد الأشعار : الغزل الرقيق ؛ لأنه يحرك النفوس إلى الفواحش ؛ فلهذا أمر من يتلى بالعشق أن يعف ويكتم ويصبر ، فيكون حينئذ ممن قال الله فيه : (إِنَّهُ مَن يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) .

والمقصود أنه يثاب على هذه المجاهدة ، والمجاهد من جاهد نفسه في الله . وأما المبتدعون في الزهد والعبادة السالكون طريق الرهبان فإنهم قد يزهدون في النكاح ، وفضل الطعام ، والمال ونحو ذلك . وهذا محمود ؛ لكن عامة هؤلاء لا بد أن يقعوا في ذنوب من هذا الجنس ، كما نجد كثيراً منهم يتلى بصحبة الأحداث ، ومرافقة النساء ؛ فيبتلون بالليل

إلى الصور المحرمة من النساء والصبيان ما لا يتلى به أهل السنة المتبعون
للشريعة الحميدة .

وحكاياتهم في هذا أكثر من أن يحكى بسطها في كتاب ، وعندهم
من الفواحش الباطنة والظاهرة ما لا يوجد عند غيرهم ، وخيار من فيهم
يميل إلى الأحداث والغناء والسماع ؛ لما يجدون في ذلك من راحة النفوس
ولو اتبعوا السنة لاستراحوا من ذلك .

قال أبو سعيد الخراز لما قال له الشيطان في المنام : لي فيكم لطيفتان
السماع وصحبة الأحداث ، قال أبو سعيد : قل من ينجو منها من أصحابنا
حتى [إنهم] لقوة محبة نفوسهم [له] صار ذلك ممتزجاً بطريقهم إلى الله ، فإن أحدهم
يجد في نفسه عند مشاهدة الشاهد^(١) من الرغبة فيما اعتاده من العبادة
والزهادة ما لا يجدها بدون ذلك ، وعنده في نفسه عند سماع القصائد
من الشوق والرغبة والنشاط ما لا يجده عند سماع القرآن ، فصاروا في
شبهة وشهوة لم يكتف الشيطان منهم بوقوعهم في الأمور المحرمة ، التي
تفتنهم حتى جعلهم يعتبرون ذلك عبادة ، كالذين قال الله فيهم :
(وَإِذْ أَفْعَلُوا فَأْجَنُوا وَجَدْنَا عَلَيْهِمْ أِبَاءَآءًا وَآلَهُآءًا مَّرْنَابِيَا) الآية . وهؤلاء
هم الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات .

وإذا وقعوا في السماع وقعوا فيه بشوق ورغبة قوية ، ومحبة تامة ،

(١) ، (٢) أضيفتا حسب مفهوم السياق .
(٣) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [ذلك]

وبذلوا فيه أنفسهم وأموالهم . فقد يبذلون فيه نساءهم وأبنائهم ، ويدخلون في الديانة لأغراضهم ، فيأتي أحدهم بولده فيهبه للشيخ يفعل [به] ما أراد^(١) هو ومن يلوذ به ، ويسمونه حواراً ، وإن كان حسن الصورة استأثر به الشيخ دونهم ، وبعد أهله ذلك بركة حصلت له من الشيخ ، ويرتفع الحياء بين أم الصبي وأبيه وبين الفقراء .

وإذا صلوا صلوا صلاة المنافقين ، يقومون إليها وهم كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً . فقد أضاعوا الصلاة ، واتبعوا الشهوات ، ومع هذا فهم قد يزهدون في بعض الطيبات التي أحلها الله لهم ، ويجتهدون في عبادات وأذكار ، لكن مع بدعة وأفعال لا تجوز مما تقدم ذكره ، فتلك البدعة هي التي أوقعتهم في اتباع الشهوات ، وإضاعة الصلوات ؛ لأن الشريعة مثلها مثال سفينة نوح ؛ من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق . وهؤلاء تخلفوا عنها فغرقوا بحبهم ، ويتوب الله على من تاب .

والسالكون للشريعة المحمدية إذا ابتلوا بالذنوب لم تكن التوبة عليهم من الآصار والأغلال ؛ بل من الحنيفة السمحة ، وأما أهل البدع فقد تكون التوبة عليهم آصاراً وأغلالاً ، كما كانت على من قبلنا من الرهبان ، فلأنهم إذا وقع أحدهم في الذنب لم يخلص من شره إلا بسلام شديد ، من أجل خروجه عن السنة .

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق

وهؤلاء قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه السلوك إلى الله تعالى إلا ببدعة .

وكذلك أهل الفجور المترفين قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه فعل الواجبات إلا بما يفعله من الذنوب ، ولا يمكنه ترك المحرمات إلا بذلك ، وهذا يقع لبشر كثير من الناس .

منهم من يقول : إنه لا يمكن أداء الصلوات واجتناب الكلام المحرم — من الغيبة وغيرها — إلا بأكل الحشيشة .

ويقول الآخر : إن أكلها يعينه على استنباط العلوم وتصفية الذهن حتى يسميها بعضهم معدن الفكر والذكر ، ومحركة العزم الساكن ، وكل هذا من خدع النفس ومكر الشيطان بهؤلاء وغيرهم ، وإنها لعمى الذهن ، وبصير آكلها أبكم مجنوناً لا يعي ما يقول .

وكذلك في هؤلاء من يقول : إن محبته لله ورغبته في العبادة ، وحركته ووجدته وشوقه وغير ذلك لا يتم إلا بسماع القصائد ، ومعاشرة الشاهد من الصبيان وغيرهم ، وسماع الأصوات والنغمات ، ويزعمون أنهم بسماع هذه الأصوات ورؤية الصور المحركات تتحرك عندهم من دواعي الزهد والعبادة ما لا تتحرك بدون ذلك ، وأنهم بدون ذلك قد يتركون

الصلوات ، ويفعلون المحرمات الكبار ، كقطع الطريق ، وقتل النفوس ،
ويظنون أنهم بهذا تراض نفوسهم ، وتلتذ بذلك لذة تصدها عن ارتكاب
المحرم ، والكبائر ، وتحملها على الصلاة والصوم والحج .

وهذا مستند كثير من الشيوخ الذين يدعون الناس إلى طريقهم
بالسمع المبتدع على اختلاف ألوانه وأنواعه . منهم من يدعو إليه بالدف
والرقص ، ومنهم من يضيف إلى ذلك الشبابت ، ومنهم من يعمل بالنساء
والصبيان ، ومنهم من يعمل بالدف والكف ، ومنهم من يعمل بأذكار
 واجتماع ، وتسيحات وقيام ، وإنشاد أشعار وغير ذلك من سائر
أنواعه وألوانه .

وربما ضموا إليه من معاشرة النساء والمردان ونحو ذلك . ويقولون
هؤلاء الذين توبناهم وقد كانوا لا يصلون ، ولا يحجون ، ولا يصومون
بل كانوا يقطعون الطريق ، ويقتلون النفس ، ويزنون ؛ فتوبناهم عن
ذلك بهذا السماع . وما أمكن أحدهم استنابتهم بغير هذا .

وقد يعترفون أن ما فعلوه بدعة منهى عنها أو محرمة ؛ ولكن
يقولون ما أمكننا إلا هذا ، وإن لم نفعل هذا القليل من المحرم حصل
الوقوع فيما هو أشد منه تحريماً ، وفي ترك الواجبات ما يزيد إثمه
على إثم هذا المحرم القليل في جنب ما كانوا فيه من المحرم الكثير .

ويقولون : إن الإنسان يجد في نفسه نشاطاً وقوة في كثير من الطاعات إذا حصل له ما يحبه ، وإن كان مكروهاً حراماً . وأما بدون ذلك فلا يجد شيئاً ، ولا يفعله . وهو أيضاً يتمتع عن المحرمات ، إذا عوض بما يحبه وإن كان مكروهاً ، وإلا لم يتمتع ، وهذه الشبهة واقعة لكثير من الناس ، وجوابها مبني على ثلاث مقامات :

« أحدها » أن المحرمات قسبان :

« أحدها » ما يقطع بأن الشرع لم يبيح منه شيئاً لا لضرورة ولا لغير ضرورة : كالشرك ، والفواحش ، والقول على الله بغير علم . والظلم المحض ، وهي الأربعة المذكورة في قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ) .

فهذه الأشياء محرمة في جميع الشرائع ، وبتحریمها بعث الله جميع الرسل ، ولم يبيح منها شيئاً قط ، ولا في حال من الأحوال ، ولهذا أنزلت في هذه السورة المكية ، ونفي التحريم عما سواها : فإن ما حرمه بعدها كالدم والميتة ولحم الخنزير حرمه في حال دون حال ، وليس تحريمه مطلقاً .

وكذلك « الحمر » يباح لدفع الغصة بالاتفاق ، وبباح لدفع العطش في أحد قولي العلماء ، ومن لم يبحها قال : إنها لا تدفع العطش ، وهذا مأخذ أحمد . فحينئذ فالأمر موقوف على دفع العطش بها ، فإن علم أنها تدفعه أبيض بلا ريب ، كما يباح لحم الخنزير لدفع المجاعة ، وضرورة العطش الذي يرى أنه يهلكه أعظم من ضرورة الجوع ؛ ولهذا يباح شرب النجاسات عند العطش بلا نزاع ، فإن اندفع العطش وإلا فلا إباحة في شيء من ذلك .

وكذلك « الميسر » فإن الشارع أباح السبق فيه بمعنى الميسر للحاجة في مصلحة الجهاد . وقد قيل إنه ليس منه ، وهو قول من لم يبيح العوض من الجانبين مطلقاً إلا المحلل ، ولا ريب أن الميسر أخف من أمر الحمر ، وإذا أبيض الحمر للحاجة فالميسر أولى . والميسر لم يحرم لذاته إلا لأنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ويوقع العداوة والبغضاء . فإذا كان فيه تعاون على الرمي الذي هو من جنس الصلاة ، وعلى الجهاد الذي فيه تعاون ، وتتألف به القلوب على الجهاد زالت هذه المفسدة .

وكذلك بيع الغرر هو من جنس الميسر ، وبباح منه أنواع عند الحاجة ورجحان المصلحة .

وكذلك « الربا » حرم لما فيه من الظلم ، وأوجب ألا يباع الشيء إلا بمثله ، ثم أيسح بيعه بجنسه خرساً عند الحاجة ، بخلاف غيرها من المحرمات ، فإنها تحرم في حال دون حال . ولهذا — والله أعلم — نفي التحريم عما سواها ، وهو التحريم المطلق العام ، فإن المنفي من جنس المثلث ، فلما أثبت فيها التحريم العام المطلق نفاه عما سواها .

و « المقام الثاني » أن يفرق بين ما يفعل الإنسان ، وبأمر به ويبينه ، وبين ما بسكت عن نهى غيره عنه وتحريمه عليه ، فإذا كان من المحرمات ما لو نهى عنه حصل ما هو أشد تحريماً منه لم ينه عنه ، ولم يبيحه أيضاً .

ولهذا لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكر منه ؛ ولهذا حرم الخروج على ولاية الأمر بالسيف ؛ لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ لأن ما يحصل بذلك من فعل المحرمات ، وترك واجب أعظم مما يحصل بفعلهم المنكر والذنوب ، وإذا كان قوم على بدعة أو فجور ، ولو نهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مما هم عليه من ذلك ، ولم يمكن منعهم منه ، ولم يحصل بالنهي مصلحة راجحة لم ينهوا عنه .

بخلاف ما أمر الله به الأنبياء وأتباعهم من دعوة الخلق ؛ فإن دعوتهم يحصل بها مصلحة راجحة على مفسدتها ، كدعوة موسى

لفرعون ونوح لقومه ، فإنه حصل لموسى من الجهاد وطاعة الله ،
وحصل لقومه من الصبر والاستعانة بالله ما كانت عاقبتهم به حميدة ،
وحصل أيضاً من تغريق فرعون وقومه ما كانت مصلحته عظيمة .

وكذلك نوح حصل له ما أوجب أن يكون ذريته هم الباقين ،
وأهلك الله قومه أجمعين ، فكان هلاكهم مصلحة .

فالمهي عنه إذا زاد شره بالهي ، وكان الهي مصلحة راجحة كان حسناً
وأما إذا زاد شره وعظم وليس في مقابله خير يفوته لم يشرع ، إلا
أن يكون في مقابله مصلحة زائدة ، فإن أدى ذلك إلى شر أعظم منه
لم يشرع مثل أن يكون الأمر لا صبر له ، فيؤذى فيجزع جزعاً شديداً
يصير به مذنباً ، وينتقص به إيمانه ودينه .

فهذا لم يحصل به خير لا له ولا لأولئك ؛ بخلاف ما إذا صبر
واتقى الله وجاهد ، ولم يتعد حدود الله بل استعمل التقوى والصبر ؛
فإن هذا تكون عاقبته حميدة .

وأولئك قد يتوبون فيتوب الله عليهم ببركته ، وقد يهلكهم بيغيهم
ويكون ذلك مصلحة ، كما قال تعالى : (فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ)

وأما الإنسان في نفسه فلا يحل له أن يفعل الذي يعلم أنه محرم لظنه أنه يعينه على طاعة الله ، فإن هذا لا يكون إلا مفسدة ، أو مفسدته راجحة على مصلحته ، وقد تنقلب تلك الطاعة مفسدة ؛ فإن الشارع حكيم ، فلو علم أن في ذلك مصلحة لم يحرمه ، لكن قد يفعل الإنسان المحرم ثم يتوب ، وتكون مصلحته أنه يتوب منه ، ويحصل له بالتوبة خشوع ورقة ، وإنابة إلى الله تعالى ؛ فإن الذنوب قد يكون فيها مصلحة مع التوبة منها ، فإن الإنسان قد يحصل له [بعدم] الذنوب كبر وعجب وقسوة ، فإذا وقع في ذنب أذله ذلك وكسر قلبه ، ولين قلبه بما يحصل له من التوبة .

ولهذا قال سعيد بن جبير : إن العبد ليعمل الحسنة فيدخل بها النار ، ويفعل السيئة فيدخل بها الجنة ، وهذا هو الحكمة في ابتلاء من ابتلى بالذنوب من الأنبياء والصالحين ، وأما بدون التوبة فلا يكون المحرم إلا مفسدته راجحة ، فليس للإنسان أن يعتقد حل ما يعلم أن الله حرمه قطعاً ، وليس له أن يفعله قطعاً ، فإن غلبته نفسه وشيطانه فوقع فيه تاب منه ، فإن تاب فصار بالتوبة خيراً مما كان قبله ، فهذا من رحمة الله به حين تاب عليه ، وإلا فلو لم يتب لفسد حاله بالذنوب ، وليس له أن يقول أنا أفعل ثم أتوب ، ولا يبيح الشارع له ذلك ، لأنه بمنزلة من يقول أنا أطعم نفسي ما يمرضني ثم أتناوى ، أو آكل السم ثم أشرب الترياق .

والشارع حكيم ، فإنه لا يدري هل يتمكن من التوبة أم لا؟ وهل يحصل الدواء بالترياق وغيره أم لا؟ وهل يتمكن من الشرب أم لا؟ لكن لو وقع هذا وكانت آخرته إلى التوبة النصوح كان الله قد أحسن إليه بالتوبة ، وبالعفو عما سلف من ذنوبه ، وقد يكون مثل هذا ليس صلاحه إلا في أن يذنب ويتوب ، ولو لم يفعل ذلك كان شراً منه لو لم يذنب ويتوب ؛ لكن هذا أمر يتعلق بخلق الله وقدره وحكمته ، لا يمكن أحد أن يأمر به الإنسان ؛ لأنه لا يدري أن ذلك خير له ، وليس ما يفعله خلقاً – لعلمه وحكمته – يجوز للرسل وللعباد أن يفعلوه ، وبأمروا به .

وقصة الخضر مع موسى لم تكن مخالفة لشرع الله وأمره ، ولا فعل الخضر ما فعله لكونه مقدرأ كما يظنه بعض الناس ؛ بل ما فعله الخضر هو مأمور به في الشرع بشرط أن يعلم من مصلحته ما علمه الخضر ؛ فإنه لم يفعل محرماً مطلقاً ؛ ولكن خرق السفينة وقتل الغلام وأقام الجدار ، فإن إتلاف بعض المال لصالح أكثره هو أمر مشروع دائماً . وكذلك قتل الإنسان الصائل لحفظ دين غيره أمر مشروع ، وصبر الإنسان على الجوع مع إحسانه إلى غيره أمر مشروع .

فهذه القضية تدل على أنه يكون من الأمور ما ظاهره فساد ، فيحرمه من لم يعرف الحكمة التي لأجلها فعل ، وهو مباح في الشرع

باطناً وظاهراً لمن علم ما فيه من الحكمة التي توجب حسنه وإباحته .

وهذا لا يجيء في الأنواع الأربعة ، فإن الشرك والقول على الله بلا علم ، والفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والظلم : لا يكون فيها شيء من المصلحة ، وقتل النفس ، أيسح في حال دون حال ؛ فليس من الأربعة . وكذلك إتلاف المال يباح في حال دون حال ، وكذلك الصبر على الجماعة ؛ ولذلك قال : (قَدْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)

فإخلاص الدين له والعدل واجب مطلقاً في كل حال ، وفي كل شرع ؛ فعلى العبد أن يعبد الله مخلصاً له الدين ، ويدعوه مخلصاً له ، لا يسقط هذا عنه بحال ، ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد ، وهم أهل « لا إله إلا الله » .

فهذا حق الله على كل عبد من عباده ، كما في الصحيحين من حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « يامعاذ ! أتدري ما حق الله على عباده ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « حقه عليهم أن يعبدوه لا يشركوا به شيئاً » الحديث .

فلا ينجون من عذاب الله إلا من أخلص لله دينه وعبادته ، ودعاه

مخلصاً له الدين ، ومن لم يشرك به ولم يعبده فهو معطل عن عبادته وعبادة غيره : كفرعون وأمثاله ، فهو أسوأ حالا من المشرك ؛ فلا بد من عبادة الله وحده ، وهذا واجب على كل أحد ، فلا يسقط عن أحد ألبته ، وهو الإسلام العام الذي لا يقبل الله ديناً غيره .

ولكن لا يعذب الله أحداً حتى يبعث إليه رسولا ، وكما أنه لا يعذبه فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة ، ولا يدخلها مشرك ولا مستكبر عن عبادة ربه ، فمن لم تبلغه الدعوة في الدنيا امتحن في الآخرة ، ولا يدخل النار إلا من اتبع الشيطان ، فمن لا ذنب له لا يدخل النار ، ولا يعذب الله بالنار أحداً إلا بعد أن يبعث إليه رسولا ، فمن لم تبلغه دعوة رسول إليه كالصغير والمجنون ، والميت في الفترة المحضة ، فهذا يمتحن في الآخرة كما جاءت بذلك الآثار .

فيجب الفرق في الواجبات والمحرمات — والتمييز بينها هو اللازم لكل أحد على كل حال ، وهو العدل في حق الله وحق عباده بأن يعبدوا الله مخلصاً له الدين ، ولا يظلم الناس شيئاً ، وما هو محرم على كل أحد في كل حال لا يباح منه شيء ، وهو الفواحش والظلم والشرك ، والقول على الله بلا علم — وبين ماسوى ذلك .

قال تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَشْرِكُوا بِهِ

شَيْئًا) فهذا محرم مطلقاً لا يجوز منه شيء ، (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) ،
 فهذا فيه تقييد . فإن الوالد إذا دعا الولد إلى الشرك ليس له أن يطيعه
 بل له أن يأمره وينهاه ، وهذا الأمر والهي للوالد هو من الإحسان
 إليه . وإذا كان مشركاً جاز للولد قتله ، وفي كراهته نزاع
 بين العلماء .

قوله : (وَلَا تَقْنُتُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ) فهذا تحريم خاص ، (وَلَا
 تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) هذا مطلق ، (وَلَا تَقْرَبُوا
 مَا لَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ) هذا مقيد ، فإن يتامى
 المشركين أهل الحرب يجوز غنيمه أموالهم ؛ لكن قد يقال : هذا أخذ
 وقربان بالتي هي أحسن ، إذا فسر الأحسن بأمر الله ورسوله ،
 (وَأَوْفُوا بِالْكِيلِ وَالْمِيزَانِ بِالْقِسْطِ) هذا مقيد بمن يستحق ذلك (وَإِذَا
 قُلْتُمْ قَاعِدُوا) هذا مطلق .

(وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا) فالوفاء واجب ؛ لكن يميز بين عهد الله
 وغيره ، ويفرق بين ما يسكت عنه الإنسان وبين ما يلفظ به ، ويفعله
 ويأمر به ، ويفرق بينما قدره الله ، فحصل بسببه خير ، وبين ما يؤمر
 به العبد ، فيحصل بسببه خير .

قال شيخ الاسلام رحمه الله

فصل

قوله تعالى علواً كبيراً (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) لا يقتضى ترك الأمر بالمعروف ، والهي عن المنكر ، لا نهياً ولا إذناً ، كما فى الحديث المشهور فى السنن عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه خطب على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها فى غير موضعها ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » .

وكذلك فى حديث أبى ثعلبة الحشني مرفوعاً فى تأويلها « إذا رأيت شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه ، فعليك بخويصة نفسك » وهذا يفسره حديث أبى سعيد فى مسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » فإذا قوى أهل الفجور حتى لا يبقى لهم إصغاء إلى

البر : بل يؤذون الناهي لعلبة الشح والهوى والعجب سقط التغيير
 باللسان في هذه الحال ، وبقي بالقلب ، و « الشح » هو شدة الحرص
 التي توجب البخل والظلم ، وهو منع الخير وكراهته ، و « الهوى
 المتبع » في إرادة الشر ومحبه و « الإعجاب بالرأي » في العقل والعلم ،
 فذكر فساد القوى الثلاث التي هي العلم والحب والبغض . كما في الحديث
 الآخر : « ثلاث مهلكات ، شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء
 بنفسه » ويلزأها الثلاث المنجيات : « خشية الله في السر والعلانية ،
 والقصد في الفقر والغنى ، وكلمة الحق في الغضب والرضا » وهي التي
 سألها في الحديث الآخر : « اللهم إني أسألك خشيتك في السر
 والعلانية ، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا ، وأسألك القصد في
 الفقر والغنى » .

خشية الله بازاء اتباع الهوى ، فإن الخشية تمنع ذلك ، كما قال :
 (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ)
 والقصد في الفقر والغنى يلزأ الشح المطاع ، وكلمة الحق في الغضب والرضا يلزأ إعجاب
 المرء بنفسه ، وما ذكره الصديق ظاهر : فإن الله قال : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)
 أي الزموها وأقبلوا عليها ، ومن مصالح النفس فعل ما أمرت به من
 الأمر والنهي . وقال : (لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) وإنما يتم الاهتداء
 إذا أطيع الله وأدى الواجب من الأمر والنهي وغيرها ؛ ولكن في الآبة
 فوائد عظيمة .

« أحدها » ألا يخاف المؤمن من الكفار والمنافقين فانهم لن يضره إذا كان مهتديا .

« الثانى » ألا يحزن عليهم ولا يجزع عليهم ، فإن معاصيهم لا تضره إذا اهتدى ، والحزن على مالا يضر عبث ، وهذان المعنيان مذكوران فى قوله : (وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ) .

« الثالث » ألا يركن إليهم ، ولا يمد عينه إلى ما أوتوه من السلطان والمال والشهوات ، كقوله : (لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْتَهُمْ زُجُجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ) فهناك عن الحزن عليهم والرغبة فيما عندهم فى آية ، ونهاه عن الحزن عليهم والرغبة منهم فى آية ، فإن الإنسان قد يتألم عليهم ومنهم إما راغبا وإما راهبا .

« الرابع » ألا يعتدى على أهل المعاصي بزيادة على المشروع فى بغضهم أو ذمهم ، أو نهيبهم أو هجرهم ، أو عقوبتهم ؛ بل يقال لمن اعتدى عليهم عليك نفسك لا يضرك من ضل إذا اهتديت ، كما قال : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ) الآية . وقال : (وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) وقال : (فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ) فإن كثيراً من الأمرين الناهين قد يعتدى

حدود الله إما بجهل وإما بظلم ، وهذا باب يجب التثبت فيه ، وسواء في ذلك الإنكار على الكفار والمنافقين والفاسقين والعاصين .

« الخامس » أن يقوم بالأمر والهي على الوجه المشروع ، من العلم والرفق ، والصبر ، وحسن القصد ، وسلوك السبيل القصد ، فإن ذلك داخل في قوله : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) وفي قوله : (إِذَا هَتَدَيْتُمْ) .

فهذه خمسة أوجه تستفاد من الآية لمن هو مأمور بالأمر بالمعروف والهي عن المنكر ، وفيها المعنى الآخر . وهو إقبال المرء على مصلحة نفسه علما وعملا ، وإعراضه عما لا يعنيه ، كما قال صاحب الشريعة : « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » ولا سيما كثرة الفضول فيما ليس بالمرء إليه حاجة من أمر دين غيره ودنياه ، لاسيما إن كان التكلم لحسد أو رئاسة .

وكذلك العمل فصاحبه إما معتد ظالم ، وإما سفيه عاثر ، وما أكثر ما يصور الشيطان ذلك بصورة الأمر بالمعروف والهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، ويكون من باب الظلم والعدوان .

فتأمل الآية في هذه الأمور من أنفع الأشياء للمرء ، وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة علمائها وعبادها وأمرائها

ورؤسائها وجدت أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو
بغير تأويل ، كما بغت الجهمية على المستنة فى محنة الصفات والقرآن ؛
محنة أحمد وغيره ، وكما بغت الرافضة على المستنة مرات متعددة ، وكما
بغت الناصبة على علي وأهل بيته ، وكما قد تبغى المشبهة على المنزهة ،
وكما قد يبغى بعض المستنة إما على بعضهم وإما على نوع من المبتدعة
بزيادة على ما أمر الله به ، وهو الإسراف المذكور فى قولهم : (رَبَّنَا
اعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا) .

وبإزاء هذا العدوان تقصير آخريين فيما أمروا به من الحق ، أو
فما أمروا به من الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر فى هذه الأمور
كلها ، فما أحسن ما قال بعض السلف : ما أمر الله بأمر إلا اعترض
الشيطان فيه بأمرين — لا يبالى بأيهما ظفر — غلو أو تقصير .

فالمعين على الإثم والعدوان بإزائه تارك الإعانة على البر والتقوى ،
وفاعل المأمور به وزيادة منهى عنها بإزائه تارك المنهى عنه وبعض المأمور
به ، والله يهديننا الصراط المستقيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

قال نبيغ ابراهيم رحمه الله

فصل

الذي يدل عليه القرآن في سورة المائدة في آية الشهادة في قوله (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا) أي بقولنا ، ولو كان ذا قربي ، حذف ضمير كان لظهوره ، أي ولو كان المشهود له ، كما في قوله : (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) وكما في قوله : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ) إلى قوله : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا) أي المشهود عليه ونحو ذلك ؛ لأن العادة أن الشهادة المزورة يعترض عليها ، وإلا فليس أحد يشهد شهادة مزورة بلا عوض — ولو مدح — أو اتخاذ يد . وآفة الشهادة : إما اللى ، وإما الإعراض : الكذب والكتمان فيحلفان لا نشترى بقولنا ثمنًا : أى لا نكذب ولا نكتم شهادة الله ، أو لا نشترى بعهد الله ثمنًا ؛ لأنها كانا مؤتمنين ، فعليهما عهد بتسليم المال إلى مستحقه ؛ فإن الوصية عهد من اليهود .

وقوله بعد ذلك (فَإِنْ عُرِضَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا) أعم من أن يكون

في الشهادة أو الأمانة . وسبب نزول الآية يقتضي أنه كان في الأمانة
فإنها استشهادا وائتمنا ، لكن اتبناها ليس خارجا عن القياس ؛ بل حكمه
ظاهر ، فلم يحتاج فيه إلى تنزيل ، بخلاف استشهادها ، والمعثور على
استحقاق الإلثم ظهور بعض الوصية عند من اشتراها منها بعد أن وجد
ذكرها في الوصية ، وسئلا عنها فأنكرها .

وقوله : (مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ) يحتمل أن يكون مضمناً
معنى بغى عليهم ، وعدى (عليهم) كما يقال في الغصب : غصبت علي
مالي ؛ ولهذا قيل : (لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَتَيْهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا) أي
كما اعتدوا . ثم قوله : (ذَلِكَ أَذَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ
أَيَّمَنْ بَعْدَ أَيْمَنِهِمْ)

وحديث ابن عباس في البخاري صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم
حكم بمعنى ما في القرآن ، فرد اليمين على المدعين بعد أن استحلف
المدعى عليهم لما عثر على أنهما استحقا إثما ، وهو إخبار المشتريين أنهم
اشتروا « الجام » منهما بعد قولهما مارأيناه ، فحلف النبي صلى الله عليه وسلم
اثنين من المدعين الأوليان ، وأخذ « الجام » من المشتري ، وسلم إلى
المدعي ، وبطل البيع ، وهذا لا يكون مع إقرارها بأنهما باعا الجام ؛
فإنه لم يكن يحتاج إلى يمين المدعين لو اعترفا بأنه جام الموصى ، وأنهما

غصاه وباعاه ، بل بقوا على إنكار قبضه مع بيعه ، أو ادعوا مع ذلك أنه أوصى لهما به وهذا بعيد .

فظاهر الآية أن المدعى عليه المتهم بخيانة ونحوها — كما اتهم هؤلاء — إذا ظهر كذبه وخيائته كان ذلك لوثا يوجب رجحان جانب المدعي ؛ فيحلف ويأخذ ، كما قلنا في الدماء سواء ، والحكمة فيهما واحدة ، وذلك أنه لما كانت العادة أن القتل لا يفعل علانية بل سرا ، فيتعذر إقامة البينة ، ولا يمكن أن يؤخذ بقول المدعي مطلقا أخذ بقول من يترجح جانبه ، فمع عدم اللوث جانب المنكر راجح ، أما إذا كان قتل ولوث قوي جانب المدعي فيحلف .

وكذلك الخيانة والسرقة يتعذر إقامة البينة عليهما في العادة ، ومن يستحل أن يسرق فقد لا يتورع عن الكذب ، فإذا لم يكن لوث فالأصل براءة الزمة ، أما إذا ظهر لوث بأن يوجد بعض المسروق عنده فيحلف المدعي ويأخذ ، وكذلك لو حلف المدعى عليه ابتداء ثم ظهر بعض المسروق عند من اشتراه أو اتهمه أو أخذه منه ، فإن هذا اللوث في تغليب الظن أقوى ؛ لكن في الدم قد يتيقن القتل ويشك في عين القاتل فالدعوى إنما هي بالتعيين .

وأما في الأموال : فتارة يتيقن ذهاب المال وقدره ، مثل أن يكون

معلوما في مكان معروف . وتارة يتيقن ذهاب مال لا قدره ، بأن يعلم أنه كان هناك مال وذهب . وتارة يتيقن هتك الحرز ولا يدري أذهب بشيء أم لا ؟ هذا في دعوى السرقة ، وأما في دعوى الحيانة فلا تعلم الحيانة ، فإذا ظهر بعض المال المتهم به عند المدعى عليه أو من قبضه منه ظهر اللوث بترجيح جانب المدعى ، فإن تحليف المدعى عليه حينئذ بعيد .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم . ولكن اليمين على المدعى عليه » جمع فيه الدماء والأموال ، فكما أن الدماء إذا كان مع المدعى لوث حلف فكذا الأموال ، كما حلفناه مع شاهده ، فكل ما يغلب على الظن صدقه فهو بمنزلة شاهده ، كما جعلنا في الدماء الشهادة المزورة لنقص نصابها أو صفاتها لوثا ، وكذلك في الأموال جعل الشاهد مع اليمين ، فالشاهد المزور مع لوث وهو (١) لكن ينبغي أن تعتبر في هذا حال المدعى والمدعى عليه في الصدق والكذب ، فإن باب السرقة والحيانة لا يفعله إلا فاسق فإن كان من أهل ذلك لم يكن (١) إذا لم يكن إلا عدلا . وكذلك المدعى قد يكذب ، فاعتبار العدالة والفسق في هذا يدل عليه قول الأنصاري : كيف رضى بأيمان قوم كفار ؟ فعلم أن المتهم إذا كان فاجرا فللمدعى أن لا يرضى بيمينه ، لأنه من يستحل أن يسرق يستحل أن يحلف .

(١) يياض بالأصل .

سورة الانعام

سئل رضي الله عنه

عن قوله تعالى : (ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) وقوله تعالى :

(وَمَا يُعْمَرْ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ)

وقوله تعالى : (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) هل المحو والإثبات في اللوح المحفوظ والكتاب الذي جاء في الصحيح « إن الله تعالى كتب كتاباً فهو عنده على عرشه » الحديث . وقد جاء : « جف القلم » فما معنى ذلك في المحو والإثبات ؟ .

وهل شرع في الدعاء أن يقول : « اللهم إن كنت كتبتني كذا فامحني واكتبني كذا فإنك قلت : (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ) ؟ وهل صح أن عمر كان يدعو بمثل هذا ؟ وهل الصحيح عندكم أن العمر يزيد بصلة الرحم ، كما جاء في الحديث ؟ أفوتونا مأجورين .

فأجاب رضي الله عنه : الحمد لله رب العالمين .

أما قوله سبحانه : (ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) فالأجل الأول هو أجل كل عبد ؛ الذي ينقضي به عمره . والأجل المسمى عنده هو : أجل القيامة العامة .

ولهذا قال : (مُّسَمًّى عِنْدَهُ) فإن وقت الساعة لا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل ، كما قال : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُّرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ) .
بخلاف ما إذا قال : (مسمى)
كقوله : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) إذ لم يقيد بأنه مسمى عنده ، فقد يعرفه العباد .

وأما أجل الموت فهذا تعرفه الملائكة الذين يكتبون رزق العبد ، وأجله وعمله ، وشقى أو سعيد . كما قال في الصحيحين عن ابن مسعود قال : « حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو الصادق المصدوق - : إن أحدمكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث إليه الملك ، فيؤمر بأربع كلمات . فيقال : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح » فهذا الأجل الذي هو أجل الموت قد يعلمه الله لمن شاء من عباده .

وأما أجل القيامة المسمى عنده فلا يعلمه إلا هو .

وأما قوله : (وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ) فقد قيل إن المراد الجنس ، أي ما يعمر من عمر إنسان ، ولا ينقص من عمر إنسان ، ثم التعمير والتقصير يراد به شيان :

« أحدهما » أن هذا يطول عمره ، وهذا يقصر عمره ، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره ، كما أن العمر يطول عمره ، وهذا يقصر عمره ، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره ، كما أن التعمير زيادة بالنسبة إلى آخر .

وقد يراد بالنقص النقص من العمر المكتوب ، كما يراد بالزيادة الزيادة في العمر المكتوب . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من سره أن يبسط له في رزقه ، وينسأله في أثره فليصل رحمه » وقد قال بعض الناس : إن المراد به البركة في العمر ، بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمل به غيره إلا في الكثير ، قالوا : لأن الرزق والأجل مقدران مكتوبان .

فيقال لهؤلاء تلك البركة . وهي الزيادة في العمل ، والنفع . هي أيضاً مقدرة مكتوبة ، وتتناول لجميع الأشياء .

والجواب المحقق : أن الله يكتب للعبد أجلاً في صحف الملائكة ،

فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب . وإن عمل ما يوجب النقص
نقص من ذلك المكتوب .

ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« أن آدم لما طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته فأراه إياهم ،
فرأى فيهم رجلاً له بصيص ، فقال من هذا يارب ؟ فقال ابنك داود .
قال : فكم عمره ؟ قال أربعون سنة . قال : ولم عمري ؟ قال : ألف
سنة . قال فقد وهبت له من عمري ستين سنة . فكتب عليه كتاب ، وشهدت
عليه الملائكة ، فلما حضرته الوفاة قال قد بقي من عمري ستون سنة .
قالوا : وهبتها لابنك داود . فأنكر ذلك ، فأخرجوا الكتاب . قال
النبي صلى الله عليه وسلم فنسي آدم فنسيت ذريته ، وجحد آدم فجحدت
ذريته » وروى أنه كمل لآدم عمره ، ولداود عمره .

فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة ، ثم جعله ستين ،
وهذا معنى ما روى عن عمر أنه قال : اللهم إن كنت كتبتني شقياً فاعنني
واكتبني سعيداً ، فإنك تمحو ما نشاء وتثبت .

والله سبحانه عالم بما كان وما يكون ، ومالم يكن لو كان كيف كان
يكون ؛ فهو يعلم ما كتبه له وما يزيده إياه بعد ذلك ، والملائكة لا علم
لهم إلا ما علمهم الله ، والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها ؛

فلهذا قال العلماء : إن المحو والإثبات في صحف الملائكة ، وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالماً به ، فلا محو فيه ولا إثبات .

وأما اللوح المحفوظ فهل فيه محو وإثبات على قولين . والله سبحانه وتعالى أعلم ؟ .

وقال أيضا :

فصل

ذكر الله أنه يرفع درجات من يشاء في قصة مناظرة إبراهيم ،
وفي قصة احتيال يوسف ، ولهذا قال السلف : بالعلم ؛ فإن سياق الآيات
يدل عليه ، فقصة إبراهيم في العلم بالحجة ، والمناظرة لدفع ضرر الخصم
عن الدين ، وقصة يوسف في العلم بالسياسة والتدبير لتحصل منفعة
المطلوب ، فالأول علم بما يدفع المضار في الدين ، والثاني علم بما يجلب
المنافع ، أو يقال : الأول هو العلم الذي يدفع المضرة عن الدين
ويجلب منفعة ، والثاني علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها ،
أو يقال قصة إبراهيم في علم الأقوال النافعة عند الحاجة إليها وقصة
يوسف في علم الأفعال النافعة عند الحاجة إليها ، فالحاجة [في (١)] جلب
المنفعة ودفع المضرة قد تكون إلى القول ، وقد تكون [إلى الفعل] (٢)

ولهذا كان المقصرون عن علم الحجج والدلالات ، وعلم السياسة

(١) ، (٢) اضيفتا حسب مفهوم السياق .

والإمارات مقهورين مع هذين الصنفين ، تارة بالاحتياج إليهم إذا هجم
عدو يفسد الدين بالجدل أو الدنيا بالظلم ، وتارة بالاحتياج إليهم إذا
هجم على أنفسهم من أنفسهم ذلك ، وتارة بالاحتياج إليهم لتخليص بعضهم
من شر بعض في الدين والدنيا ، وتارة يعيشون في ظلمهم في مكان ليس
فيه مبتدع يستطيل عليهم ، ولا وال يظلمهم وما ذاك إلا لوجود علماء
الحجج الدامغة لأهل البدع والسياسة الدافعة للظلم .

ولهذا قيل : صنفان إذا صلحوا صلح الناس : العلماء والأمرء ، وكما
أن المنفعة فيها فالضررة منها ، فإن البدع والظلم لا تكون إلا فيها : أهل
الرياسة العلمية ، وأهل الرياسة القدرية ، ولهذا قال طائفة من السلف
كالثوري وابن عينة وغيرها ما معناه : أن من نجا من فتنة البدع
وفتنة السلطان فقد نجا من الشر كله ، وقد بسطت القول في هذا في
الصراط المستقيم عند قوله : (فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا
اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) .

قال شيخ الإسلام رحمه الله :

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ .

منها قوله : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) والآية بعدها . أشكلت قراءة الفتح على كثير بسبب أنهم ظنوا أن الآية بعدها جملة مبتدأة ، وليس كذلك ؛ لكنها داخلة في خبر أن . والمعنى : إذا كنتم لا تشعرون أنها إذا جاءت لا يؤمنون وأنا أفعل بهم هذا : لم يكن قسمهم صدقا ؛ بل قد يكون كذبا ، وهو ظاهر الكلام المعروف أنها « أن » المصدرية ، ولو كان . (ونقلب) إلخ كلاماً مبتدأً لزم أن كل من جاءته آية قلب فؤاده ، وليس كذلك بل قد يؤمن كثير منهم .

قال شيخ الإسلام رحمه الله :

فصل

قال تعالى : (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ذكر هذا بعد قوله : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ * أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَى حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) ثم قال : (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) وقال تعالى : (وَأَنْتَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابٍ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ وَلَنْ يَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا) .

فأخبر في هاتين الآيتين أنه لا مبدل لكلمات الله ، وأخبر في الأولى أنها تمت صدقاً وعدلاً . وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه كان يستعيز وبأمر بالاستعاذة بكلمات الله التامات ، وفي بعض الأحاديث « التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر » .

وقال تعالى : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِيلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . وقال تعالى : (وَلَقَدْ كَذَبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذِبُوا وَأَوْذُوا وَاحْتَىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ)

فأخبر في هذه الآية أيضاً أنه لا مبدل لكلمات الله : عقب قوله : (فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذِبُوا وَأَوْذُوا وَاحْتَىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا) وذلك بيان أن وعد الله الذي وعده رسله من كلماته التي لا مبدل لها ، لما قال في أولياته : (لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِيلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ) فإنه ذكر أنه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة . فوعدم بني الخافة والحزن ، وبالبشرى في الدارين .

وقال بعد ذلك : (وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ) فكان في هذا تحقيق كلام الله الذي هو وعده . كما قال : (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) . وقال : (وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) . وقال المؤمنون : (رَبَّنَا وَءَاثِمْنَا مَا وَعَدْنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ) .

فإخلاف ميعاده تبديل

لكلمانه ، وهو سبحانه لا يبدل لكلمانه .

يبين ذلك قوله تعالى : (لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّْ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ *

مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّْ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ) فأخبر سبحانه أنه

قدم إليهم بالوعيد ، وقال : (مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّْ) وهذا يقتضي أنه

صادق في وعيده أيضاً ، وأن وعيده لا يبدل .

وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار .

وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضع ؛ لكن هذه الآية تضعف جواب

من يقول : إن إخلاف الوعيد جائز ، فإن قوله : (مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّْ)

بعد قوله : (وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ) دليل على أن وعيده

لا يبدل ، كما لا يبدل وعده .

لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد ، وتفسير بعضها

ببعض من غير تبديل شيء منها ، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي

من غير تبديل شيء منها . وقد قال تعالى : (سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ

إِذَا أَنْطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَائِمٍ لِّتَأْخُذُوا هَازِرُونَ أَنَّا نَبْعِثُكُمْ يَوْمَ تَأْتُوا سَأْآتُ اللَّهِ)

والله أعلم .

آخر المجلد الرابع عشر

فهرس المجلد الرابع عشر

الموضوع

صفحة

تفسير سورة الفاتحة

- ١ ، ٢ « وقال فصل في أسماء القرآن »
- ٤ - ٣٧ « وسئل عن أحاديث هل هي صحيحة وهل رواها أحد من
المعتبرين بإسناد صحيح : منها حديث قسمت الصلاة بيني
وبين عبدي نصفين ؟ »
- ٥ - ٨ فصل قال الله في أم القرآن (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْذُ) فضائل
سورة الفاتحة
- ٦ ، ٧ أيما أفضل كثرة الركوع والسجود أو طول القيام ؟ أو هما سواء ؟
- ٨ ، ٩ العبادة والاستعانة كل منهما فرض ، قد جمع بينهما في مواضع
من القرآن وفي السنة في العبادات والأذكار
- ١٠ - ١٢ ، ٣٦ الناس في العبادة والاستعانة على أربعة أقسام
- ١٢ - ١٤ فصل قال الله عز وجل في أول السورة (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)
معنى الإله والرب ، اسم الله أحق بالعبادة ، واسم الرب أحق
بالاستعانة والمسألة ، أحد الاسمين يدخل في الآخر ، وإذا قرن
بالاسمين الرحمن ، السر في تقديم (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) على (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْذُ)
- ١٤ ، ١٥ فصل إقرار الناس بالربوبية ودعائهم واستعانتهم بالله أسبق من
إقرارهم بالإلهية والعبادة
- ١٤ ، ١٥ الرسل دعوا إلى توحيد الإلهية ، وأكثر أهل الكلام إنما يقررون

الموضوع	صفحة
توحيد الربوبية	
فصل جميع المخلوقات فقيرة إلى الله ليس لها من نفسها خير أصلا	١٥ ، ١٦
٢٣ ، ١٧ ، ١٦ العدم ليس شيئا يفتقر إلى فاعل ولا يقال أبدعه عدم الفاعل ، معنى ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن	
معنى : « والشر ليس إليك »	١٨ - ٢٨
ليس فى المخلوقات ما يؤلم الخلق كلهم ولا ما يؤلم جمهورهم وانما هى نعمة لهم أو لجمهورهم فى أغلب الأوقات	٢١
(اَلَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) (صُنِعَ اللّٰهُ الَّذِى أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ)	٢١
(إِلَّا بِالْحَقِّ)	
العبد إنما يفعل المحرمات - من الكفر والفسوق والعصيان - لجهله أو لحاجته	٢٢ - ٢٤
هل يجوز تعليل الحكم الوجودى بالتوصف العلمى فى العسلة الشرعية مع قولهم : العلمى يعطل بالعلمى	٢٥ ، ٢٦
كل شر فى العالم إما ألم وإما سبب الألم، معنى «ومن سيئات أعمالنا»	٢٧ ، ٢٨
فصل العبد يتناول معنيين (١) بمعنى العابد كرها (٢) بمعنى العابد طوعا ، الأولى لازمة للإنسان ، والثانية قد يخلو العبد منها	٢٩ - ٣١
(وَكَهَاسَلَمَ مِنْ فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا)	٣٠
العبد مفتقر إلى الله من جهة الإلهية أيضا	٣١ ، ٣٢
السائل لله إما أن يسأله ما هو مأمور به أو ما هو منهى عنه أو ما هو مباح له	٣٢ ، ٣٣
(وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ)	٣٣ ، ٣٤
إجابة الدعاء تكون على حسب صحة الاعتقاد وعن كمال الطاعة ، إجابة الدعاء قد تكون منفعة وقد تكون مضرة	٣٣ ، ٣٤
فصل العبد فقير إلى الله فى أن يعلمه ما يصلحه وهو العلم الشرعى ، وهو قد أنعم على المؤمنين بالإعانة والهداية	٣٥ ، ٣٦
« وقال : فصل ، والعبد مضطر إلى الهداية للصراف المستقيم »	٣٧ - ٤١

الموضوع	صفحة
فساد قول من يقول قد هداهم فلا حاجة بهم إلى سؤال ، وجواب من قال المطلوب دوامها	٣٧ ، ٣٨
الأصل في الإنسان عدم العلم والميل إلى ما يهواه من الشر ، تفسير (ظَلُمُوا جَهُولًا)	٣٨
تفسير (الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمَ) ضرورة العبد إلى سؤاله أعظم من ضرورته إلى سؤال الرزق والنصر	٣٩ ، ٤٠

تفسير سورة البقرة

٤١ - ٤٨ « وقال فصل قد ذكرت في مواضع ما اشتملت عليه سورة البقرة من تقرير أصول العلم وقواعد الدين وتناسب آياتها وارتباط بعضها ببعض »	
٤٨ - ٥١ « وقال في تفسير (بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ) »	
٤٨ الصواب ذكر أقوال السلف ، وإن كان فيها ضعيف فالحجة تبين ضعفه . (أَنْ تُبْسَلَ) (إِنْ كُنَا فِي الدُّنْيَا كَاسَّةً) (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ)	
٥١ - ٥٤ « وقال فصل قال تعالى : (وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ) »	
٥١ - ٥٣ الذين يؤمنون بالغيب وإذا أريد بالغائب الله ، والتحقيق في ذلك الخلاف في قياس الغائب على الشاهد	
٥٤ - ٦٨ « وقال : فصل المثل في الأصل هو الشبيه »	
٥٤ القياس في لغة السلف والفقهاء واصطلاح المنطقيين	

صفحة	الموضوع
٥٤ - ٥٨	قياس التمثيل وقياس التكليل والشمول ، القياس عند ابن حزم ، اشتقاق القياس
٥٦ ، ٥٧	ضرب الأمثال فى المعانى نوعان (١) الأمثال المعينة التى يقاس فيها الفرع بأصل معين موجود أو مقدر ، وهى فى القرآن بضع وأربعون مثلاً منها قوله
٥٨ - ٦٠	(٢) الأمثال الكلية ، وهى تارة تكون صفات وتارة تكون أقيسة ، جملة ما يضرب من الأمثال ستة عشر
٦٠ ، ٦١	غالب الأمثال والأقيسة إنما يكون الخفى فيها إحدى القضيتين
٦١ ، ٦٢	قد تحذف القضية الجلية والنتيجة فى القرآن كما فى قوله (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)
٦١ ، ٦٢	المؤلفون للأقيسة يتكلمون أولاً فى المفردات ، ثم فى تاليف الكلمات ، ثم فى تاليف الأمثال المضروبة ، وهى القياس ، والبرهان والدليل ، والآية ، والعلامة .
٦١ - ٦٤	زعم بعض البيانين والمنطقيين أن الطريقة البرهانية قليلة فى القرآن أو ليس فيه برهان تام
٦٢ - ٦٥	مدار ضرب المثل ونصب القياس على العموم والخصوص والسلب والإيجاب وذلك فى القرآن على أبلغ نظام ، أمثلته
٦٣ - ٦٥	قد يعبر فى اللغة بضرب المثل أو بالمثل المضروب عن نوع من الألفاظ فيستفاد منه التعبير لكن لا يستفاد منه الدليل على الحكم نحو قولهم
٦٤ - ٦٧	ما يبحث فيه بعض من يتكلم فى علم بيان القرآن وإعجازه ، الأمثال فى القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلاً ومنها ما لا يسمى
٦٨ ، ٦٩	« وقال فى تفسير : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا)
	الآيتين ، سبب نزولها »
٧٠ - ٧١	« فصل قسم الله من ذمه من أهل الكتاب إلى محرفين وأمين فى قوله (أَفَنَنْظِمُوهَا) الآيات »

٧٠ ، ٧١ في الآية عبرة لمن ارتكب سنتهم في تحريف نصوص الصفات والأوامر من هذه الأمة ، وهم ثلاثة أصناف (١) أهل الجحود والتعطيل (٢) أهل التفويض (٣) قوم صنفوا علوما زعموا أنها دينية ٠٠٠٠

٧٢ » سئل عن معنى (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا) والله

لا يدخل عليه النسيان ، القراءتان في الآية ومعناها .

٧٣ - ٨٨ » وقال في قوله (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) إلى

قوله (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) «

٧٣ ، ٧٤ في الآية قولان (١) أن القصاص هو القود وهو أخذ الدية بدله

(٢) أن القصاص يكون بين الطائفتين المقتلتين قتال عصبية فيقتل

من هؤلاء وهؤلاء أحرار وعبيد ونساء إلخ

٧٤ - ٧٦ الرجوع من القولين وأدلته

٧٥ - ٨٢ ، ٨٥ - ٨٧ هل تقتل الأنثى بالذكر والعبد بالحر ، وهل يقتل

الحر بالعبد والذكر بالأنثى ، هل يقتل الذمي بالعبد المؤمن

٨١ إن قيل العبيد تتفاضل قيمهم ، ثبوت الدية ، هل العفو هو

قبولها ؟ تضمن كل طائفة ممتنعة ما أتلفته على الأخرى

٨٢ ، ٨٣ حكم ما أتلفه المسلمون للكفار ، وما أتلفه الكفار للمسلمين ، وما

أتلف بتأويل : كقتال الجمل وصفين

٨٣ ، ٨٤ حكم الردء ، حكم المباشر في المحاربة والسرقة ، هل خطأ ولي الأمر في

بيت المال أو على ذمته ؟

٨٤ ، ٨٥ إن قيل إذا كان مستقرا في فطر بنى آدم أن القاتل يستحق القتل

وليس فيهم من يقول لا يقتل فما الفائدة في قوله (وكتبنا عليهم

فيها) الآية

٨٥ الجواب عن الاحتجاج بآية التوراة على أن المسلم يقتل بالذمي

لقوله (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) « وشرع من قبلنا شرع لنا ،

الموضوع	صفحة
حديث « من قتل عبده قتلناه » و « من مثل به عتق عليه »	٨٥ ، ٨٦
هل قاتل عبد غيره لسيدته قتله أم لا ؟	٨٦ ، ٨٧
هل تقبل شهادة العبد والذمي ؟	٨٧
« وقال إن قيل قوله (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)	٨٨ — ٩١
من باب بدل الاشتغال والسؤال إنما وقع عن القتال فيه فلم قدم الشهر ؟ »	
إن قيل فما الفائدة في إعادة ذكر القتال بلفظ الظاهر ؟	٨٨ ، ٨٩
قوله « هو الطهور ماؤه » (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ) (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى)	٨٩ ، ٩٠
« سئل عن قوله (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ) وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين أم لا ؟ »	٩١ — ٩٤
من منع ذلك احتج بآية البقرة وبقوله (وَلَا تَتَّبِعُوا بَعْضَ الْكَافِرِ) الجواب عن آية البقرة	٩١ — ٩٣
« وقال فصل في قوله (وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)	٩٤ — ٩٩
وقال في آية النساء (وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) وقوله (وَتَثْبِيَتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ) »	
ذكر في البقرة والنساء الأقسام الأربعة في العطاء (١) أن لا يعطى (٢) أن يعطى مع الكراهة والمن والأذى (٣) أن يعطى مع الرياء (٤) من يعطى ابتغاء رضوان الله وتثبيتا من أنفسهم	٩٥
الناس في الصلاة والزكاة والهجرة والجهاد والصبر والمرحمة على أربعة أقسام أيضا	٩٦

صفحة	الموضوع
٩٦ ، ٩٧	الأشفاق التي في القرآن إن كانا عمليين منفصلين نفع أحدهما ولو ترك الآخر وإن كانا شرطين في عمل لم ينفع أحدهما
٩٦ ، ٩٧	الأشفاق في الذم ينال الذم أحدهما مفردا ومقرونا ، تعليل ذلك
٩٧ ، ٩٨	إذا أمر بشيء اقتضى كماله وإذا نهى عنه اقتضى النهي عن جميع أجزائه أمثلة ذلك

٩٩ - ١٢٩ » وقال فصل في قوله (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتَحْفَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) (الآية)

- ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ماذا قال الصحابة للرسول لما نزلت
- ١٠٠ - ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ذهب كثير من السلف والخلف إلى أنها منسوخة بقوله (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) وذهب بعضهم إلى عدم النسخ وفصل الخطاب ٠٠٠ سبب نزولها
- ١١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١١ - ١١٣ قوله (فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ) لا يقتضى أنه يفعل ذلك بلا حكمة ولا عدل
- ١٠١ مراد من قال (أَتَقُوْا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ) نسخها (فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) (فَيَنْسَخْ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ)
- ١٠٢ - ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ (إِلَّا وُسْعَهَا) (مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ)
- (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ) المباح ، الاستطاعة في الشرع ، وهل العبد مستطيع قبل الفعل أو لا يكون مستطيعا إلا حال الفعل ؟
- ١٠٤ - ١٠٦ إن قيل فيلزم أن العبد قادر على تغيير علم الله لأن الله علم أنه لا يفعل فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله ؟
- ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ - ١١٣ لا بد من المحاسبة على ما في النفوس ، معناها ، قد عفا الله لمؤمني هذه الأمة عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به
- ١٠٨ - ١١٤ إن كان ما أخفاه العبد مثل الشك فيما جاء به الرسول أو بفضسه عوقب عليه ، وإن كان وسواسا والعبد يكرهه فلا ، الوسوسة
- ١٠٩ (يَلِكْ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا) وفي الآية الأخرى (فَلَا تَعْتَدُوهَا)

- ١٠٩ (ذَلِكَ يَأْتِ اللَّهُ لَمْ يَكْ مُغِيرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغِيرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)
- ١١٠ (وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعَرَفْتَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ)
- ١١١ ، ١١٢ كل الذنوب لها عقوبات السر بالسر والعلانية بالعلانية ، « إذا أراد الله بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا » الحديث
- ١١٣ - ١٢١ « ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، أعمال القلب هي الأصل وهي أوجب وأفضل من أعمال الجوارح
- ١١٥ - ١١٨ الأقوال في الشرع لا تعتبر إلا من عاقل ، الخلاف في عقود السكران وأقواله وأفعاله المحرمة ، من احتج بقوله (بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) وقوله (إِنْ أَسْمَعُ وَالْبَصَرُ وَالْقَوَادُّ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) وأنه عاص بإزالة عقله حكم استعمال البنج وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير
- ١١٨ - ١٢٠ حكم أقوال المكره وأفعاله كالسجود
- ١٢٠ - ١٢٢ هل يقوم بالقلب تصديق أو تكذيب ولا يظهر منه شيء على اللسان والجوارح وإنما يظهر نقيضه من غير خوف ؟
- ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ إذا قصد العبد الفعل وعزم عليه مع قدرته على الفعل فهل يمكن أن لا يوجد شيء مما قصده وعزم عليه ؟
- ١٢٢ - ١٢٧ هل يؤخذ العبد بالهمة ، « إذا التقى المسلمان بسيغيهما » الحديث (عَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) الآيات
- ١١٧ المقتتلان في الفتن لا تكون عاقبتهما إلا عاقبة سوء
- ١٢٩ - ١٤٢ « وقال : اعلم أن الله أعطى محمداً خواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش إلخ »

١٢٩ - ١٣١ بيان ما تضمنته سورة البقرة - على سبيل الاختصار - من حقائق الدين وقواعد الإيمان الخمس والرد على كل مبطل وما تضمنته من كمال نعم الله على هذا النبي وأمته ومحبة الله تعالى لهم وتفضيله إياهم على من سواهم

١٤٢ - ١٦٨ « وقال فصل في قوله (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)
إلى آخرها »

- ١٤٢ أحاديث في فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة
- ١٤٣ ، ١٤٤ الجواب الأول عن قول بعض الناس إذا كان هـ — هذا الدعاء قد أجيب فطلب ما فيه من باب تحصيل الحاصل فيكون عبادة محضة ، وكذلك سائر الدعاء والتوكل والأسباب عند طائفة
- ١٤٤ - ١٤٧ كل عمل لا مصلحة للعبد فيه لم يأمر الله به ، قد تكون الحكمة في المأمور به ، وقد تكون في الأمر ، وقد تكون في كليهما
- ١٤٥ ، ١٤٦ إذا كان الأمر للابتلاء والامتحان من غير منفعة في الفعل فاعتقاده والعزم على الامتثال يحصل به المقصود وإن لم يفعله ، أمر إبراهيم بذبح ابنه ، والأعمى ببذل ماله ، ونهى أصحاب طالوت عن الشرب من هذا الباب ، بخلاف رمى الجمار والسعي
- ١٤٦ المعتزلة تنكر الحكمة الناشئة من نفس الأمر وتجوز النسخ قبل التمكن ، من وافقهم على ذلك
- ١٤٦ ، ١٤٧ الجهمية ومن وافقهم تنكر أن يكون في الفعل حكمة أصلاً
- ١٤٧ ، ١٤٨ الجواب الثاني أن الله إذا قدر أمراً فإنه يقدره بأسبابه والدعاء من جملة أسبابه
- ١٤٨ - ١٥٠ الجواب الثالث أن كل من دعا بهذا الدعاء حصل له من المدعو المطلوب ما لا يحصل بدون ذلك الدعاء
- ١٤٩ - ١٥٥ إن قيل لم يستجب هذا الدعاء لكل واحد ممن دعا به مع قوله « قد فعلت » فعنه جوابان (١) أنه فعل ذلك بالمؤمنين (٢) أن يقال هذا الدعاء استجيب له في جملة الأمة ، أمثلة ذلك
- ١٥٢ - ١٥٦ قد يترك كثير من الناس أموراً محللة مع حاجته إليها لاعتقاده تحريمها أو لكونه أفتى بذلك
- ١٥٣ - ١٦١ قد تكون الذنوب سبباً لحرمان الرزق ، وتسليط الظلمة ونقص العلم بالشريعة

الموضوع	صفحة
قوله (رَبَّنَا وَلَا تُحِطْنَا مَا لَإِطَاقَةَ لَنَا بِه)	١٥٦
(وَتَرْكَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ)	١٥٦ ، ١٥٧
لما كان الصحابة في عهد الرسول وخلافة أبي بكر ملتزمين لطاعة الله مطلقا استجيب لهم هذا الدعاء ، ولما وقع منهم بعض الذنوب في خلافة عمر أوجبت اجتهاده في نوع من التشديد ، ثم حدث بعد ذلك فتن بسبب قتل عثمان والتوسع في الدنيا	١٥٨ ، ١٥٩
(وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الْأَنْفُسِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)	١٥٩ ، ١٦٠
قد يكون النزاع في بعض الأحكام وحمة	١٦٠ ، ١٦١
إذا كان العبد مقيما على طاعة الله كان في نعيم الإيمان في جنة الدنيا « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة »	١٦١ - ١٦٤
الجنة عند الباطنية لذة تتصف بها النفس من العلم والأخلاق الفاضلة ، والنار ألم تتصف به النفس من الجهل والأخلاق النميمية، الرؤية عندهم	١٦٣ - ١٦٧
الجنة عند النصارى واليهود وعند المسلمين ، رؤية الله في الجنة أعظم لذات الآخرة ، ما يذكره الغزالي في ذلك	١٦٤ - ١٦٧
إذا أمر الفلاسفة والباطنية بالزهد فإنما يقصون ٠٠٠٠ حكم الواصل إلى العلم المطلوب عندهم وعند الاتحادية	١٦٥ ، ١٦٦
قد يفرح الواحد من هؤلاء إذا قيل له لست بمسلم ، ما أشار به الطوسي على (هولاكو) ، كان هولاكو يعطى الفيلسوف والمنجم والطبيب أضعاف ما يعطى الفقيه	١٦٧
« إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة ، إلخ » الذي يشرب خمسى آنية الفضة إنما يجزى جر في بطنه نار جهنم »	

تفسير سورة آل عمران

١٦٨ - ٢٠١ « وقال فصل في قوله (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) الآيات . »

١٦٨ - ١٧٣ عبارات المفسرين في معنى (شهد) الشهادة تتضمن مرتبتين

- ١٦٩ ، ١٧٠ (وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ) هل كان الصحابة يلتزمون لفظ
- الشهادة في التحديث والإقرار
- ١٧٣ ، ١٧٤ فصل وشهادة الرب وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة ، وبفعله تارة
- ١٧٥ - ١٧٩ فصل وقوله (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) ، سبب نزول الآية
- ١٧٩ ، ١٨٠ فصل ثم قال (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)
- ١٨٠ - ١٨٣ فصل وقد نظمت هذه الآية ثلاثة أصول : التوحيد والعدل والحكمة
- والقدرة ففيها الرد على ٠٠٠٠
- ١٨٣ ، ١٨٤ فصل وقوله (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) رد على الجبرية والقدرية
- ١٨٤ ، ١٨٥ فصل وإثبات شهادة أولى العلم يتضمن أن غيره يوحده بخلاف قول
- الاتحادية « ما وحد الواحد الخ »
- ١٨٦ فصل وإذا كانت شهادة الله تتضمن بيانه للعباد ، فلا بد من
- تعريفهم أنه شهد ، (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ)
- ١٨٧ - ١٩٩ فصل قد بين الله شهادته للعباد : بالسمع والبصر
- ١٨٨ - ١٩٣ ما يعرف به صدق الأنبياء ، معنى اسم الله (المؤمن) (سَرِيهِمْ
- ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ)
- ١٩٠ (بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) (وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ
- ءَايَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ) (الآيات
- ١٩١ - ١٩٥ فصل وأما كونه سبحانه صادقاً فهو معلوم بالفطرة الضرورية
- لكل أحد
- ١٩٢ - ١٩٥ (قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)
- ١٩٣ - ١٩٥ (قُلْ أَتَشَاءُ أَنْ أَكْبُرَ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ) الآية (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ
- الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ)
- ١٩٦ - ١٩٨ فصل وكذلك قوله (لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ
- وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)
- ١٩٩ ، ٢٠٠ فصل ومن شهادته ما يجعله في القلوب من العلم وما تنطق به
- الألسن من ذلك كقوله « أنتم شهداء الله في أرضه »
- ٢٠٠ (لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ)

- ٢٠١-٢٠٢ « وسئل عن قوله (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) هل المراد أمنه عند الموت من الكفر عند عرض الأديان ؟ أم المراد به إذا أحدث حدثاً لا يقتص منه مادام في الحرم ؟ » .
- ٢٠٣-٢٠٧ « وقال في تفسير قوله (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) الآية » . سبب زولها .
- ٢٠٧-٢١١ وقال في قوله (وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا) » .
- ٢٠٧ ، ٢٠٨ شهوة النساء والمردان مما يدخل فى الآية ، ما يصنع من ابتلى بشيء من ذلك
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ حديث « من عشق فعف وكنتم وصبر ثم مات فهو شهيد »
- ٢١١ « سئل عن قوله : (وَالَّذِي تَخَاوَنُ شُوزُهُ) وقوله (وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا) الآية فما هذا النسوز من ذاك ؟ » (كَيْفَ نُنْشِرُهَا) .
- ٢١٢ ، ٢١٣ « وقال فصل قوله (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا) وكذلك آية الحديد » .
- ٢١٤-٢١٩ « وقال قد كتبت فى غير موضع الكلام على جمع الله بين الحياء والفخر وبين البخل »

٢١٤ ، ٢١٥ ضد ذلك ما تضمنته الصلاة والزكاة من تعظيم أمر الله والرحمة لعباد الله

٢١٥ - ٢١٧ إطلاق لفظ الصلاة والزكاة على مواردنا هو بالتواطؤ المنافى للاشتراك والمجاز

٢١٧ ، ٢١٨ حديث « على كل سلامى من أحدكم صدقة »

٢١٩ - ٢٢٢ « وقال فصل قول الناس : « الآدمي جبار ضعيف »

٢١٩ - ٢٢١ الاختيال والخيلاء والخييلة والفخر ، وعلامات ذلك فى الشخص ٢٢٠ ، ٢٢١ « الكبر بطل الحق وغمط الناس »

٢٢٢ - ٢٢٩ « وقال فى قوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) لو اقتصر على الجمع

أعرض العاصي عن ذم نفسه الخ . ولو اقتصر على الفرق لغابوا عن التوحيد والإيمان بالقدر .

٢٢٢ - ٢٢٤ شرح « خطبة الحاجة » ، كون الحسنات من الله والسيئات من النفس له وجوه

٢٢٧ ، ٢٢٨ ما فى قوله (فَمِنْ نَفْسِكَ) من الفوائد

٢٢٩ - ٢٣٦ « وقال فصل فى قوله (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ

سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) وبعض ما تضمنته

من الحكم العظيمة .

٢٢٩ ، ٢٣٠ هذه الآية ذكرت فى سياق الأمر بالجهد وذم الناكثين عنه

- ٢٣٠ - ٢٣٢ آيات فى الجهاد ، ملخص ما ذكر بعد آيات الجهاد
- ٢٣٢ ، ٢٣٣ هل نزل قوله (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ) الآيات فى المنافقين أم لا ؟
- ٢٣٤ - ٢٣٩ فصل المراد بالحسنات والسيئات فى كتاب الله
- ٢٣٩ ، ٢٤٠ فصل والمعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى فتكون من سيئات الجزاء مع أنها من سيئات العمل
- ٢٤٠ - ٢٤٤ قد تكون الحسنة الثانية من ثواب الأولى كما فى هذه الأحاديث
- ٢٤٥ الذنوب التى يعملها هى من نفسه وإن كانت مقدرة عليه
- ٢٤٦ ، ٢٤٧ فصل وليس للقدرية النافية ولا للمجبرة أن يحتجوا بالآية لوجوه
- ٢٤٨ - ٢٥١ فصل وقد ظن طائفة أن فى الآية تكرارا أو تناقضا فى الظاهر حيث قال (كُلُّهُمْ عِنْدَ اللَّهِ) ثم قال (فَمَنْ نَفْسِكَ)
- معنى الآية ، التطير
- ٢٥١ - ٢٥٣ فصل والمفسرون ذكروا فى قوله (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) هذا وهذا
- ٢٥٢ ، ٢٥٣ (أَلَا إِنَّمَا طَأْسُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ) (طَأْسُكُمْ مَعَكُمْ) (طَأْسُهُ فِي عُنُقِهِ)
- ٢٥٤ ، ٢٥٥ فصل ما جاء به الرسول ليس سببا لشيء من المصائب وإنما يصيب الشر المسلم بسبب ذنوبه
- ٢٥٦ ، ٢٥٧ فصل وكانوا يقولون النعمة التى تصيبنا من عند الله والمصيبة من عند محمد
- ٢٥٦ (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكُنَّا بِاللَّهِ شَهِيدًا)
- ٢٥٧ - ٢٥٩ فصل وكان فيما ذكره إبطال لقول الجهمية المجبرة ونحوهم ممن يقول إن الله قد يعذب العباد بلا ذنب ، وقد يأمرهم بما لا ينفعهم ، بل بما يضرهم ، فإن فعلوا ما أمرهم به حصل لهم الضرر ، وإن لم يفعلوه عاقبهم
- ٢٥٨ ، ٢٥٩ إن قال نفاة القدر : إنما قال فى الحسنة هى من الله وفى السيئة هى من نفسك لأنه يأمر بهذا وينهى عن هذا قالوا ونحن نقول

المشيئة ملازمة للأمر فما أمر به فقد شاء وما لم يأمر به لم يشأه إلخ
فصل فإن قيل إذا كانت الطاعات والمعاصي مقدرة والنعم والمصائب
مقدرة فلم فرق بين الحسنات التي هي النعم والسيئات التي هي
المصائب فجعل هذه من الله وهذه من نفس الإنسان ؟
قيل لفروق بينهما ٠٠٠

٢٥٩

٢٦١ - ٢٦٣ ، ٢٦٥ فصل وبهذا يعلم العبد أن ما هو فيه من الحسنات من
فضل الله فيشكره وأن الشر لا يحصل إلا من نفسه بذنوبه
فيستغفر ويتوب ، شرح حديث « خطبة الحاجة »

٢٦٦ - ٢٦٨ « والشر ليس إليك » لا يضاف الشر إلى الله إلا على أحد وجوه ثلاثة
٢٦٦ - ٢٦٨ ، ٢٧٥ - ٢٧٧ ضل في هذا الموضع فريقان من القدرية لم
يخلق الله ما هو شر من كل وجه ما حصل من الشر لمن كذب موسى
ومحمدا فهو جزئي

٢٦٨ ، ٢٦٩ لا يجوز أن يطيل تمكن المتنبيين ولا يؤيدهم بالمعجزات التي أيـد
بها الأنبياء

٢٧٠ ، ٢٧١ فصل وهذا الموضع مما اضطرب فيه الناس فرأت القدرية أنه
إذا جاز أن يضل شخصا جاز أن يضل كل الناس إلخ
٢٧٢ ، ٢٧٣ فصل والمقصود هنا الكلام على قوله : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)
الآية

٢٧٣ ، ٢٧٤ هل الخطاب في قوله (مَا أَصَابَكَ) (مَا غَرَّكَ)
(وَلَا يُطِيعُ الْكَافِرِينَ) (لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ)
(فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ) للرسول أو لكل واحد من الأمة

٢٧٤ ، ٢٧٥ الخطاب نوعان (١) يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى
(٢) قد يكون خطابه خطابا به لجميع الناس والمراد غيره وهو المقدم
الحسنة تضاف إلى الله من كل وجه ، والسيئة مضافة إليه لأنه
خلقها كما خلق الحسنة

٢٧٧ - ٢٨٠ فصل ما يحصل للإنسان من الحسنات أمور وجودية حصلت
بقدره الله ورحمته ٠٠٠٠

٢٨١ - ٢٨٣ فصل وقد تنازع الناس في الترك هل هو أمر وجودي أو عدمي ؟
٢٨٢ - ٢٨٥ (إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ)

- ٢٨٥ - ٢٨٧ فصل والمقصود أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودى
- ٢٨٧ - ٢٩٥ فصل وأما السيئات فممنشؤها الجهل والظلم
- ٢٨٩ فصل فالغفلة والشهوة أصل الشر
- ٢٨٩ - ٢٩٥ البلاء العظيم من الشيطان لا من مجرد النفس (كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ) (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ)
- ٢٩٢ - ٢٩٥ (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِمَّنْ يَخْشَاهَا) « أصدق الأسماء حارث وهمام »
- ٢٩٥ - ٢٩٧ فصل تفضل الله على بنى آدم بأمرين هما أصل السعادة (١) الفطرة (٢) ما هداهم به من أنواع العلم وما أنزل إليهم من الكتب وأرسل إليهم من الرسل
- ٢٩٧ ، ٢٩٨ (ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى) لا بد لكل نفس من مراد معبود إما الله وإما غيره
- ٢٩٨ ، ٢٩٩ معنى كون العبد قادرا عند القدرية ، إرادة العبد من جملة مخلوقات الله
- ٢٩٩ - ٣٣١ الحكمة فى خلق الشرور ، الشر لا يضاف إلى الله مفردا ، السر فى ذلك ، كلما خلقه الله فهو نعمة يستحق عليها الحمد والشكر وتدل على رحمته وعلمه
- ٣٠١ - ٣١٩ (فَإِنِّي آءَاءُ رَبِّكُمْ كَذِبَانِ) (فَإِنِّي آءَاءُ رَبِّكُمْ نَتَمَارَى)
- ٣٠٣ - ٣٠٦ (هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذْرِ الْأَوَّلِ) أكثر من يدخل الجنة الفقراء ، سبب ذلك
- ٣٠٥ - ٣١١ هل الصبر والشكر واجبان ، هل الحمد أعم من الشكر
- ٣٠٩ - ٣١٥ مذهب القدرية الجهميه والقدرية المعتزلة فى الحكمة والحمد والقدر وغير ذلك ومذهب السلف
- ٣١١ - ٣١٤ « أحق ما قال العبد »
- ٣١٥ ، ٣١٦ إن قيل لم لم تخلق متحركة بالخير دون الشر ؟
- ٣١٦ ، ٣١٧ المؤمن يعترف بالله خالق أفعاله على وجه الخضوع لا على وجه الاحتجاج على الله

- ٣١٧ - ٣١٩ استشكل بعض الناس قوله « لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرا له » وقد قضى عليه السيئات الموجبة للعقاب وعنه جوابان
- ٣١٩ - ٣٣٠ ما فى قوله (فمن نفسك من الفوائد) غلط من فسر سؤال الهداية بمزيد الهداية أو الثبات عليها أو قال : قد هدوا فلم يسألونها ؟
- ٣٢٢ - ٣٣٠ الحكمة فى ذكر قصة موسى وفرعون وغيرهما من الرسل والأمم أن هذه الأمة تسلك مسلك الأمم قبلها فى كل شئ ، أمثلة ذلك فى هذه الأمة ، أعظم السيئات على الإطلاق
- ٣٢٦ - ٣٣٠ الحكمة فى خلق الجن والإنس وإرسال الرسل وإنزال الكتب ، اتفاق الرسل على الدين الجامع وتنوع الشرائع ، المتبع لهم يأمر بما أمروا به
- ٣٢٨ من طلب أن يطاع دون الله فقد أشبه فرعون ومن طلب أن يطاع مع الله فقد أراد من الناس أن يتخذوه ندا
- ٣٣٠ - ٣٣١ (يَتَأَيَّاهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُطِلُّوْا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى) الآيات
- ٣٣١ - ٣٣٣ الفرق السادس أن يقال إن ما يبتلى به العبد من الذنوب هو عقوبة له على عدم فعله ما خلق له (إِنَّمَا سُلِّطْنَاهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ)
- ٣٣٣ - ٣٣٥ هل يعاقب على مجرد عدم المأمور ، ما يتضمن هذا الوجه من الرد على من قال إن الله لم يخلق أفعال العباد والذين يقولون خلق كفر الكافرين لا لسبب ولا حكمة
- ٣٣٨ فصل ومما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان فى القرآن قوله (وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَتُهُمْ) (. . .)
- ٣٣٩ ، ٣٤٣ فصل الفرق السابع فى كون هذه تضاف إلى النفس وتلك تضاف إلى الله
- ٣٤٣ - ٤٢٥ فصل الفرق الثامن أن النفس الخبيثة لا تصلح أن تكون فى المكان الطيب وهو الجنة (أَلْحَيْثُتُ لِلْحَيْثِيْنَ) حديث « فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة »
- ٣٤٦ - ٣٤٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ الجهمية ومن تبعهم لا يثبتون حكمة ولا عدلا ولا سببا ويقفون فى العاصى ، ويقولون السيئة لا تمحى ، أدلتهم
- ٣٤٨ - ٣٥٣ من وافق الجهمية على مذاهبهم فى الصفات أو بعضه ، مناظرة السلف لم تكن مع المعتزلة بل مع الجهمية ، متى انتشرت مقالاتهم ، محنة أحمد

- ٣٤٩ - ٣٥٢ متى حدثت المعتزلة والقدرية ، المريسي معتزلى
- ٣٥٤ - ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ الهروى وافق جهما فى مسائل الأفعال والقدر مع إنكاره على الجهمية والأشاعرة ، من فرق تفريق الجنيد من الصوفية فهو مهتدى
- ٣٥٨ ، ٣٥٩ يوجد فى كلام الشاذلى وغيره أقوال وأدعية تستلزم تعطيل الأمر والنهى كما يعتدون فى الدعاء
- ٣٥٩ ، ٣٦٠ يجوز بعض عوام هؤلاء أن يكرم الله بكرامات الأولياء من يكون فاجرا بل كافرا
- ٣٥٩ - ٣٦١ من هؤلاء من يعرف أن هذه الأحوال من الشياطين حتى يجوز عبادة الكواكب والأصنام لغرض يحصل له ومنهم من لا يعرف ذلك
- ٣٦١ فارس تعظم الأنوار وتسجد للشمس والنار ، والروم - قبل النصرانية - يعبدون الكواكب والأصنام
- ٣٦١ ، ٣٦٢ مذهب الباطنية مأخوذ من قول المجوس بالأصلين ومن قول فلاسفة اليونان بالعقول والنفوس ، الظلمة عند المجوس
- ٣٦٢ ، ٣٦٣ أصل الشر عبادة النفس الشيطان ، أصل الشرك فسى بنى آدم الشرك بالصالحين
- ٣٦٤ ، ٣٦٥ للولى عند ابن عربى وأشباهه من القدرة والعلم مثل ما لله ثم انتقل إلى الشاذلى وابنه
- ٣٦٥ - ٣٦٨ حكى عن سهل بن عبد الله أنه قال : إن من الأولياء من لو سأل الله أن لا يقيم القيامة لما أقامها الخ
- ٣٦٩ - ٣٧٧ فصل إذا علم العبد أن ما أصابه من حسنة فمن الله أوجب على العبد شكره وعبادته وحده
- ٣٦٩ - ٣٧٢ (وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ تَعْلَمُونَ إِذَا مَسَّكُمُ الضَّرَفُ فَإِلَيْهِ تَجَنُّسُونَ)
- (نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ)
- ٣٧٠ - ٣٧٢ (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَفِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ)
- الآيات
- ٣٧٢ ، ٣٧٣ مدح تعالى الذين يعبدونه ويطيعونه فى السراء والضراء
- ٣٧٣ - ٣٧٥ (وَكَانَ مِّن نَّبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَذِبٌ) الآيات

٣٧٥ - ٣٧٩ ، ٤١٥ - ٤١٧ ما كان يدعو به النبي بعد الركوع وما اشتمل عليه هذا الدعاء

٣٧٩ - ٣٨١ توحيد الإلهية هو الفارق بين الموحدين والمشركين وعليه يقع الثواب والجزاء في الأولى والآخرة .

٣٨٠ - ٣٨٣ توحيد الربوبية أقرب المشركون وهو حجة عليهم ، أن قالوا نعبده ليشفع لنا

٣٨٣ - ٣٩٤ الإذن في كتاب الله نوعان ، (وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) (وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ التَّنَافُؤِ الْجَمْعَانِ فَيُؤْذِنُ اللَّهُ) (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)

٣٨٦ - ٤٠٠ ، ٤٠٦ إن قيل فمن الشفعاء من يشفع بدون إذن الله الشرعى كشفاعه نوح لابنه وإبراهيم لأبيه والنبي لابن أبى . تفسير (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ)

٣٩١ - ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٥ (وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ) سبب نزولها . (لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا) الى قوله (إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا)

٣٩٩ - ٤١٥ الشفاعات المنفية والشفاعات المثبتة للرسول ولغيره وأسباب حصولها ٤٠٨ ، ٤٠٩ المتشابه والمثانى

٤١٢ - ٤١٤ كثير من الضلال يظن أن الشفاعه تنال بالشرك (قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا) الآيات

٤١٧ - ٤٢١ جمع بين التوحيد والتحميد والاستغفار فى مواضع : مثل كفسارة المجلس ، وفى الكلمات التى تلقاها آدم من ربه ، وخاتمة الوضوء . . .

٤٢١ - ٤٢٥ فصل ظن بعض المتأخرين أن قوله (فَنَفْسِكَ) استفهام : أى أن الحسنات والسيئات كلها من الله لا من نفسك وقد يقولون ان المعاصى علامة محضة على العقوبة لا سبب

٤٢٦ - ٤٣٨ » وقال فصل في قوله (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ) (الآية) .

٤٢٦ - ٤٢٨ سبب نزولها . (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ) الآيات

- ٤٢٨ - ٤٣١ (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ) الآية
 ٤٣٣ ، ٤٣٤ ليس من مصلحة الشخص أن يعرف بأفضل من طريقته إذا كان
 يترك طريقته ولا يسلك تلك
 ٤٣٦ ، ٤٣٧ حكمة النهي عن تفضيل بعض الأنبياء على بعض
 ٤٣٨ - ٤٤٨ « وقال فصل في قوله (وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ)

الآية »

- ٤٣٨ - ٤٤٣ (يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ) (سَفِهَ نَفْسَهُ)
 ٤٤٤ - ٤٤٧ فصل لا يجوز الجدل عن الخائن ولا يجوز للإنسان أن يجادل عن
 نفسه إذا كانت خائنة

سورة المائدة

- ٤٤٨ - ٤٥٢ « وقال فصل سورة المائدة أجمع سورة لفروع الشرائع
 من التحليل والتحریم والأمر والنهي »
 ٤٤٨ - ٤٥٠ سبب نزول قوله (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِأَنْحَرِ مُوَاطِّنَتْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ)
 الآية (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِعْوِ) الآية
 ٤٥٢ - ٤٥٥ « وقال فصل في قوله (سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ سَمْعُوتَ
 لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ) الآية »
 ٤٥٢ ، ٤٥٣ (سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ أَكْثَنُونَ لِلْسُّحْرِ) الآيات
 ٤٥٥ « وقال في قوله (وَعَبَدَاطَلُغُوتَ) »
 ٤٥٦ - ٤٧٩ « وقال فصل في قوله (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِأَنْحَرِ مُوَاطِّنَتْ
 مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا) الآيات »

الصفحة	الموضوع
٤٥٧	(إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ) الآية
٤٥٩	فصل الشريعة جاءت فى الصيام والأكل والنكاح بما يصلح به دين الإنسان
٤٥٩ ، ٤٦٠	كان السلف يحذرون من المبتدع فى دينه والفاجر فى دنيـاه ، سبب الوقوع فى الفجور والبدع
٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦	« المجاهد من جاهد نفسه فى ذات الله والكيس من دان نفسه » الحديث
٤٦١ - ٤٦٥	(وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) « من عشق فحف وكنم وصبر ثم مات فهو شهيد »
٤٦٥	« من ابتلى بشيء من هذه القاذورات فليستتر بستر الله » ، كره أحمد إنشاء الغزل الرقيق
٤٦٥ - ٤٧١	ابتلى كثير من المتصوفة بإضاعة الصلاة واتباع الشهوات
٤٦٧ ، ٤٦٨	صعوبة التوبة على المبتدع وسهولتها على السنـى
٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥	بعض أهل الفجور وبعض المتصوفة يظن أنه يمكن فعل الواجبات وترك المحرمات والوصول إلى الله بفعل بعض الذنوب كالغيبة والحشيشة والسماع المبتدع
٤٧٠ - ٤٧٩	جواب هذه الشبهة مبنى على ثلاث مقامات (١) أن المحرمات قسمان
٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧	(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ)
	الآيات
٤٧١ - ٤٧٣	ما يباح من الخمر والميسر والغرر والربا ، لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكر منه
٤٧٢ - ٤٧٤	إهلاك المكذبين للرسـل مصلحة كما أن دعوتهم مصلحة راجحة
٤٧٤ ، ٤٧٥	قد يكون الشخص بعد الذنب والتوبة خيرا مما كان قبلها
٤٧٧ ، ٤٧٨	(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمُ) الآيات
٤٧٩ - ٤٨٤	« وقال فصل قوله (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

أَهْتَدَيْتُمْ) لا يقتضي ترك الأمر بالمعروف والهي
عن المنكر «

٤٧٩ ، ٤٨٠ متى يسقط التغيير باللسان ، معنى حديث « إذا رأيت شحا مطاعا
وهوى متبععا الخ »

٤٨٠ معنى حديث « ثلاث منجيات خشية الله في السر والعلانية ، والقصد
في الفقر والغنى وكلمة الحق في الغضب والرضا »

٤٨٠ - ٤٨٢ في هذه الآية خمس فوائد للآمر بالمعروف الناهي عن المنكر

٤٨٤ - ٤٨٨ « وقال فصل في قوله (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا تَشْتَرِي
بِهِ ثَمَنًا) الآيات «

٤٨٦ ، ٤٨٧ إذا لم يوجد اللوث في القتل أو السرقة أو الخيانة فالأصل براءة
الذمة ، « لو يعطى الناس بدعواهم »

٤٨٦ - ٤٨٨ إذا كان المتهم فاجرا فللمدعى أن لا يرضى بيمينه

سورة الأنعام

٤٨٨ - ٤٩٣ « سئل عن قوله (ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ)

وقوله (وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ) الآية وقوله (يَمْحُوا اللَّهُ

مَا يَشَاءُ) الآية : هل المحو والإثبات في اللوح المحفوظ ؟ «

٤٩٣ ، ٤٩٤ « وقال فصل ذكر الله أنه يرفع درجات من يشاء

في مناظرة إبراهيم واحتيال يوسف «

صفحة	الموضوع
٤٩٥	« وقال في قوله (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) والآية بعدها »
٤٩٦ – ٤٩٩	« وقال فصل في قوله (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدًّا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ) »
٤٩٨	هل إخلاف الوعيد جائز ؟